الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة

تاليف

د. محمد عبد الحليم

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

٢٠ شارع الطيbie، الدقي، القاهرة

١٩٨٤
بسم الله الرحمن الرحيم

«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين»

صدق الله العظيم
إهـادة

إلى الذي ألف "الكتاب" في نحو العربية، خدمة للقرآن الكريم، هما النحويون "قرآن النحو".

إلى من برهن أن العربية ليست باب ولا بآم، وإنما هي لسان من تكلم به فهو عربي.

إلى الذي غسر العربية بالعربية، وفر منها إليها، فوسعته، وأمدته بروح منها.

إلى الفارسي العاشق للعربية، لغة القرآن، الإسلام، والمسلمين، إلى "سيبوه"، وشيخه "الخليج بن أحمد" وتلاميذهما من مبكرى النحاة الذين تعقوا تركيب العربية، واستخلصوا أسرارها، فضلتهم لهم.

إلى النحاة التعليميين والشرح الذين بسطوا تواضد نحو العربية، فتحولت الدراسة الترجمية على أيديهم إلى نشاط "شكاَ" تحت.

إلى بعض اللغويين المعاصرين الذين يأخذون فكرنا النحو العربي بما انتهى إليه نحاتنا الشكليون فقط.

إكباراً للأولين، وإبرازاً لجهد الآخرين، وأملًا في تعديل موقف بعض المعاصرين.

أهـدى هذه الدراسة.

محمود شرف الدين
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بدائل حروف الجر</td>
<td>210-214</td>
</tr>
<tr>
<td>تعقيب</td>
<td>215-210</td>
</tr>
<tr>
<td>النصب على نزع الخانس</td>
<td>217-213</td>
</tr>
<tr>
<td>في القرآن الكريم</td>
<td>213-217</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعلون للإجابة</td>
<td>218-221</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعلون معه</td>
<td>222-225</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعلون فيه</td>
<td>226-229</td>
</tr>
<tr>
<td>الح🌞ال</td>
<td>230-233</td>
</tr>
<tr>
<td>التعبير</td>
<td>234-237</td>
</tr>
<tr>
<td>كتابات السفاح</td>
<td>238-241</td>
</tr>
<tr>
<td>تجسم الاسم</td>
<td>242-245</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الخامس</td>
<td>مفصلة في الأسبة 269-281</td>
</tr>
<tr>
<td>المقاربة بين نبطي الإسناد</td>
<td>271-275</td>
</tr>
<tr>
<td>المعرفة النهائية في الخبر</td>
<td>277-281</td>
</tr>
<tr>
<td>المعرفة النهائية في المبتدأ</td>
<td>282-286</td>
</tr>
<tr>
<td>المعرفة النهائية في الجملة</td>
<td>287-291</td>
</tr>
<tr>
<td>المعرفة النهائية في المنص了多少</td>
<td>293-297</td>
</tr>
<tr>
<td>الباقية</td>
<td>298-302</td>
</tr>
<tr>
<td>الحركة الإعرابية والنوع</td>
<td>303-307</td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>309-313</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستنفاذ</td>
<td>314-318</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل السادس</td>
<td>الأسبة في الفعال 319-338</td>
</tr>
<tr>
<td>النص</td>
<td>339-343</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعالية في كان، واحدها، ونحوها</td>
<td>344-348</td>
</tr>
<tr>
<td>خصائص تركيبية</td>
<td>349-353</td>
</tr>
<tr>
<td>من النص إلى النص</td>
<td>355-359</td>
</tr>
<tr>
<td>كان وحشي الشأن</td>
<td>360-364</td>
</tr>
<tr>
<td>تفسير إعراب</td>
<td>366-370</td>
</tr>
<tr>
<td>صورة رفع ونصب مع اللفظ</td>
<td>372-376</td>
</tr>
<tr>
<td>التغيير</td>
<td>377-381</td>
</tr>
<tr>
<td>التخصص والمعنى</td>
<td>382-386</td>
</tr>
<tr>
<td>تطريزات</td>
<td>388-392</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الرابع</td>
<td>النص والجر 393-410</td>
</tr>
<tr>
<td>بدائل</td>
<td>394-398</td>
</tr>
<tr>
<td>حالات ثلاثة</td>
<td>399-403</td>
</tr>
<tr>
<td>النص والجر</td>
<td>404-408</td>
</tr>
<tr>
<td>النص مع لا الفاعلية</td>
<td>410-414</td>
</tr>
<tr>
<td>النصب وجر مقابل رفع</td>
<td>416-420</td>
</tr>
<tr>
<td>حذف الفاعل</td>
<td>422-426</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعال حكا</td>
<td>428-432</td>
</tr>
<tr>
<td>الموضوع</td>
<td>صفحه</td>
</tr>
<tr>
<td>----------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td>متوازيات</td>
<td>470-481</td>
</tr>
<tr>
<td>إن والطاقة الفعلية</td>
<td>482-485</td>
</tr>
<tr>
<td>المبتدأ المركب</td>
<td>492-494</td>
</tr>
<tr>
<td>لا النادية للجنس</td>
<td>499-502</td>
</tr>
<tr>
<td>القراءة</td>
<td>508-512</td>
</tr>
<tr>
<td>مشابهات</td>
<td>512-515</td>
</tr>
<tr>
<td>لا + اسم + خبر</td>
<td>516-517</td>
</tr>
<tr>
<td>= مبتدأ + خبر</td>
<td>518-519</td>
</tr>
<tr>
<td>لوازم التركيب</td>
<td>521-522</td>
</tr>
<tr>
<td>خائمة</td>
<td>522-524</td>
</tr>
<tr>
<td>تثبت المراجع</td>
<td>524-525</td>
</tr>
<tr>
<td>تصويب</td>
<td>526-527</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>صفحه</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>زيادة الباء</td>
<td>432-435</td>
</tr>
<tr>
<td>شروط</td>
<td>437-440</td>
</tr>
<tr>
<td>أخوات أخريات</td>
<td>441-444</td>
</tr>
<tr>
<td>ابتداد الجملة</td>
<td>445-448</td>
</tr>
<tr>
<td>الفعل المركب</td>
<td>449-450</td>
</tr>
<tr>
<td>خصائص تركيبية</td>
<td>449-450</td>
</tr>
<tr>
<td>بين الاسمية والفعلية</td>
<td>548-549</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفصل السابع

إن وأخواتها وألبتا المركب 522-529
مشابهات 441-444
إن في كتاب سبيوهي 467-470
الرفع والتخنيف 77-80
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد ﷺ خاتم النبئين أرض اللهم من الصحابة والتابعين وتابعهم
إلى يوم الدين بارك اللهم لنا في ذريتنا وعلمنا وانفعنا وانفعنا
بنـا يا إلـه العالمين

وبعـد

هـذه هي الحلقة الرابعة في سلسلة نحو العربية كتبت الأولى
عن تركيب الإسـمي، والثانية عن جملة الفاعل بين السـكم و الكيف، والثالثة عن الفعـليات أما هذه فعن الإعراب والتركيب
بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية» نساله تعالى الهدى والرشاد
والبركة

لم يحصر الفكر العربي النحوى نفسه على دراسة ما أسـمـيه
tركيب الخارجي» لغة، ذلك الذي تصوره مجموعة من الرسوم
الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية، والترتيب الحرف أو المقيـد،
المطابقة المطلقة أو الجزئية، والتراكـب بين عناصر التركيب عن طريق
الرـصـف، أو بعض الأدوات، بل اهتمت مع ذلك بالكشف عن أسـمـيه
tركيب الداخلي» الذي قد يسمح أحيانا بالتفاصل بين الرسوم
السابقة، فتيلة لما أسـمـيه روح التركيب المستمد من المعنى، ونسبة
ما بين العناصر.

وقد حاول هذا البحث أن يفسر الإعراب، والعلاقة بين نمط
التركيب الإسـنادي (الفاعل والإسـمي) على ضوء من هذا النهج المزدوج
النظرية، الثنائية الطبيعية: يذهب إلى أن تراكيب العربية تحتل بشيء كثير من البديعات وال转载يات والتبادلات، مما يسمح بوجود "الوسحيات" ؛ هنالك - مثلاً - الاسم الخاص والفعل الخاص، وما هو بين بين، والشكل الترميي لبعض الجمل قد يلحظ بالنمط الفاعل، لكن نسبة ما بين عناصرها المفردة تجعلها تولي وجهها نحو النمط الاسمي، المفعول الأول في مجموعة «أعطي».

في بعض التراكيب تقدم لنا «الفعلية» في إطار اسمي، وآخر تقدّم «الاسمية» في إطار فعل

وعلى المعقّد، تكون السؤالية الكبرى في التنسيق بين النصب والرفع، أو بين النصب والجر - مثلاً -، وفي عقد أواصر الغرب بين المواقع النحوية التي تتقاسمها - عادة - حالات إعرابية تبدو - شكلاً مختلفاً، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة في الصيغة والمدلول، وهذا هو ما تعكسه عبارة تزداد كثيراً في ثانياً هذا البحث، ومفادها أن السؤال قد يتغير لكن النسبة تبقى وتثبت، وكمة «الشكل» يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها رصف، وترتبط، ومواقع ذات إعرابية معينة، أما كلمة «اللمسة» غيرها منها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاستكماب معنى المفعولية، أو معنى «الإضافة»، كما يراد بها ما بين طرف الجملة في نمط التركيب الأساسي من علاقة، أو قد يراد بها معنى داخلي غير ما يشير إليه الضبط الإعرابي لكلمة من الكلمات في الجملة، حيث يمكن القول بأن «الشكل» قد يشير إلى موقع ووظيفة، أما المعنى فيشير إلى نسبة وحقيقة، كما في تمييز «اللمسة» - مثلاً -، أو المفعول الأول في مجموعة «أعطي».

وأما سماهم «سيبوية» بالمفعول المرفوع، أو ما سماه المتفرقون بناية الفاعل من غير أمثلة ثابتة، بالنسبة مع تغير الحالة، فمعنى المفعولة موجود مع الرفع، كما كان مع النصب، وتسمية «سيبوية» تجمع بين
الشكل «الرفع» والنسبية «المفعولية»، ومن هذه أمثلة التنازع:
فالاسمان التنازع عليهما يصلح كلاهما للنصب على المفعولية، والرفع على الفاعلية، فالرفع لفظاً ومعنی منصوب معنی أيضاً، والنصب لفظاً ومعنی مرفوع معنی كذلك.

وتبدو تركيب العربية تشابهاً كبيراً، وقرباً حمیمة بين حالتی النصب والجر، إذ يجوز نصب كثير من الأسماء وجرها في التركيب الواحد، وقد رأى النحويون أن النصب في علاقته بالجر كان هو الأصل، فالجرور مجرور لفظاً، منصوب محلاً.

ويبدو أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت إليها، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من الجرورات؛ حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هي المرة منذ أول الأمر، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها، وتعبراً مرحلياً ارتبط بظاهرة الإضافة.

كما يبدو أن العربية - اعتماداً على وسائل تطريزية أخرى كثيرة - منها حروف المعاني التي يرتبط تسلسل لا بأس به منها بالحالات الإعرابية المعينة، والمؤثرات النحوية المرتبطة أيضاً بالحالات، وقرائن أخرى كثيرة مقالية وحالية - كانت تتوجه إلى التخفف من الإعراب، وهكذا - في نظریة - سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين فقط للحالات الإعراب الثلاثة: أكثر من الأسماء، علاءة للرفع، وأخرى للنصب والجر (المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، المنوع من الصرف).

والتعديله بحرف الجر قسم للتعديله بالهمزة، والتضمين، وتلك سماء أخرى من سمات الترقب بين النصب والجر، ويدو أن الأصل في التعديله كان عن طريق حرف الجر، فكثير من الفاعل ينصب على معنی حروف جر (به، له، فيه، معه، منه)، كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع مموّل الفعل المتعدی المتقدم عليه، وممّول الماشتقات من الأفعال المتعدية.
وتختفي العربية من حرف الجر على ثلاث طرق، إما بذكر بدءه، أو بعدم ذكر بدءه، وجر الاسم كما كان يجر مع وجوده، أو عدم ذكر البدء ونصب الاسم، فيبدو الاسم النصوص عن طريق تزامن ضعفตำแا بالعربية ولم(PORT) منصوباً، لكن النحويين العرب حرصوا على تقريب الفرق بينهما بطريقة تدفع شدة علم العربية إلى إنكارهم، فالتزام على نزع الضعف كان عندهم في مطل وسب بين المفعول به الخالص، والأسماء المجرورة الخالية.

وثبوت النسبة لا يلاحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلية فقط، بل يلاحظ كذلك في التقاريب بين مصطلح ترتيب الإسناد، وهذا أمر أدركه النحويون العرب، مما يؤذن بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرق الإسناد في النصين منهم إلى رصف الملامح الشكلية فالفعل مثلاً في الجملة الإسماوية مثلاً في الوجود شكلاً، لكنه متقدم في المصدر والنص، لأن محض الفائدة، وعلاقته الاعتيادان اللذان يتوزعان أفكار هذا البحث: اعتبار الشكل (مثلاً + خبر) واختيار النسبة (خبر + مثلاً) + عنه طريق الاعتياد الأخر، يتزامن نماذج الترتيب، ويصبح لقول النحويين إن المتبثة والفاعل مرفوعان على «الفعلية» مدلوله ومغزاه.

وفي ضوء من هذا التقارب كذلك، يمكن الحديث عن المعنى الفاعل في الجملة الإسماية، وهو معنى يصل إليه الخالض بجهود استبضاطي غير معقد أو مشكل؛ إذ هو يحصل عليه إما من المبتثة فقط، أو من الخبر فقط، أو من الجملة كلها؛ فالتركيب - إذن - ينتمي شكلاً إلى نص معيين وينتبس نسبة إلى نمط آخر؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية لنمط جملة المبتدأ والخبر؛ فالتركيب الذي لا ينتمي إلى الخبر، أو الذي لا يبحث عن خبر، أو الذي لا يجد خيراً، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العميق التركيب لهذه التراكيب هو النمط الفاعل لتركيب الإسناد.
واستخلاص المعنى الفعّالي من الجملة الاسمية لا يصحّب تغيير شكلي في العناصر المفردة، وقد لجأ العرب إلى تغيير في الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد، وتحول الكلام كله من جملتين فعّالية واسمية إلى جملة واحدة فعّالية، فبدلت الجملة الاسمية وقد صارت عنصرًا مفردًا في جملة فعّالية.

وكل من الجمل تكون اسمية إما رفع عنصر فيها، وهُفّالة إن نصب ذلك العنصر، والرفع يجعل معنى الدوام والاستمرار، والنصب يحمل معنى التغير والانقطاع، غالبًا ما يصحّب هذا التخفيف من الأفعال وهو أمر مبنّاء على التسهيل، فإن العرب لم تلزم نفسها بوضع تركيب معين، جملة فعّالة أو اسمية، أعطت لنفسها الحرية في نظم كلماتها، فاعتبرت مرة من نمط، وأخرى من نمط آخر، تبعًا للحركة الإعرابية؛ لأن النمطين في العميق التركيبي العربي، يكادان يحلان مملاً، واحدًا متقارب المكانة إن لم يكن متساويًا.

واباب الاستغلال في النحو العربي يمثل عندي ظاهرة تركيبية، اتخذ النصب فيها دليل «الفعّالة» والرفع أمارة «الاسمية»، والفرق بين الاستغلال والامثلة الأخرى، أن مبرر النصب على «الفعّالة» والرفع على «الاسمية» فيها هو التخفيف من الفعل، أما في الاستغلال فإن الفعل يوجد، لكن الأزدواجية في الإعراب، والثنائية في النمط التركيبي مردهما إلى تأخر الفعل عن الاسم واستغلاله بضميره أو بملابسه.

ورفع الاسم في بعض تركيب الاستغلال مسألة شكلية بحتة؛ لأن المعنى يبقى على المعقولية تمامًا، كما يرفع المعقول به نسبته عن الفاعل والمعنى باق على المعقولية، أو ينصب الخبر في باب «كان»، أو ينصب الاسم في باب «إن»، والمعنى باق على «العمدة»، فالشكل قد يتغير، لكن النسبة بين العناصر تبقى وثيقة.

وبلغت نظر شدّاء علم العربية أن النحوين الشرائح خاصّة من جاء منهم بعد «ابن مالك» بو بوا للاستغلال المتبدا والخبر في مكان وسط
(م)

بين جملة المبتدأ والخبر، وجملة الفعل والفاعل، وجاءت تقريراتها في التفصيلية الشارقة تؤيد أو تبرر هذا التدريب الثلاثي.

فالإطار التركيبى الشكلى لجملة المبتدأ والخبر مع النواسخ الفعلية يلتحظها بجملة الفعل والفعل والمفعول مرة (كان - كان)، وبجملة الفعل والمفعول والفاعل أخرى (إن، لا التافهية للجنس)، وبجملة الفعل والفاعل والمفعول والمفعول مرة ثالثة (ظن)؛ لكن العلاقة الداخلية بين عناصر الإساند الرئيسي في جمل النواسخ تختلف اختلافا جوهريا عن العلاقة بين عناصر جملة الفاعل بأشكالها السابقة، فهذه الجمل - إذن - صورة تركيبية فعلية لتراكيب اسمية؟ فنضيف التراكيب اسمى ملون مع النواسخ بالألوان فعلية ستؤثر أظهر ما تكون عليه مع كان، وظن، وكان بالترتيب السابق لأسباب تتكلم البحث بإيادتها.

جمل النواسخ - إذن - تنتمى شكلا إلى جملة الفعل والفاعل، لكنها تنتمى عمقا وحقيقة إلى جملة المبتدأ والخبر، وقد بدأ هذا الجمع بين اعتبارى الشكل والنسبة في أن «سيبويه» ألحق مرفع كان مرة بالفاعل، وأخرى بالفعل الأول مع «ظن»؟ وهذا هو المنهج الذي أرتبه في الدراسة النحوية التركيبية، المنهج المزدوج للفص الذي يصف التركيب من الخارج بغية تحديد إطاره وتمضيه، ثم ينفع بعد هذا إلى ما في داخل الإطار بغية رسم العلاقات وتحديد النسبة، المهمة الأولى تركز اهتمامها على الشكل، أما الثانية فتستثمر بما عليه روح التركيب نفسه، فاسم «كان» كفاعل شكلا؛ لأنه مرفع مثله، لكنه «روحا» ونسبة كالمفعول الأول مع «ظن» وإن كان الأخير منصوباً؟ لأنهما ملحقان بالمبتدأ؟

ومن حيث الأثر الدلالي أو المعنى الذي تكتسب الجملة بدخول الناسخ لاحظت أن «كان» مثلًا - تقدم ما يمكن تسميته بالفعل المركب؟ لأنها تتداخل مع خبرها الفعل المضارع في وحدة غليظة فعلية، فجانب الحدث في الجملة مزيج من كان والخبر، وكان «الرضى»
قد ذهب إلى أن "كان" مع خبره يشكلان وحدة واحدة، وبهذا تفترق عن الفعل المتعدي نحو "ضرب" واللازم نحو "ذهب"؟ إذ جانب الحدث معهما بسيط لا مركب.

ومن حيث الآخر الإعرابي للتناسخ، أثبتت مصادر النحو الأولى أن جمل النوناسخ صور بديلة عن:

ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النوناسخ كانت تدخل على الصورة السابقة، ثم تخفف من:

الضمير فتوّلت الصور التجريزية التالية:

1 - رفع + نصب + مع كان
2 - نصب + رفع + مع إن
3 - نصب + نصب + مع ظن

وهي الاحتمالات الترتيبية البديلة لصورة:

رفع + رفع + مع جملة المبتدأ والخبر

وقد غسنت هذه الصور التجريزية على أن النصب مع "كان" أشبه المفعول به مع نحو "ضرب" والحال مع نحو "ذهب"؟ لبعضهم أعربه حالاً؟ لتصبح الجملة عنده فعلياً خالصة.

ولا نصب المبتدأ مع "ظن" نصب معه الخبر مطابقة له؟ لأنه هو هو - ذهب الكوفييون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتدأ؟ لأنهما سواء - 

لنم بيق - إذن - من الصور البديلة المحتملة عقلياً في مثابرة صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب بالرفع، وهـذا هو ما كان مع "إن" - 

(ن)
(س)

كما يمكن أن يفسر نصب اسم «إن» على أنه نتيجة لتركيبه معه، والتركيب يستدعى الفتح؛ فإن وما بعدها شكلا معا ما يمكن أن يسمى «بالمبتدأ المركب» الذي أخبر عنه بمرفوع، وعلج هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن «إن» لم تعمل الرفع في الخبر، ويقال هذا كذلك على «لا» النافية للجنس مع اسمها، وهذا في نظرى هو وجه الشبه الحقيقي بين الأدواتين؛ وإلا فالفرق بينهما كبيرة.

واليحق أن فكرة التركيب المشار إليها هنا أبدى بها «سبويه»؟

إذ تحدث عن «إن» في سياق حديثه عن كم المركبة مع ما بعدها، والعدد المركب مع ما بعدها، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها.

ومن طريق اعتبار «إن» واسمهما، وحدها مركبة يخبر عنها بمرفوع، نجد ما أنتهى إليه النحاة الشكليون من تشبيهم المنصوب بعد «إن» بالمفعول، والمرفوع بالفاعل، ففي هذا الإلقاء تعدد بالشكلية، ووجود لما بين عناصر التركيب من نسب وعلاقات؟ إذ كيف يلحق المنصوب وهو المسند إليه بالمفعول؟ ثم كيف يكون الخبر، الذي يوازي الفعل مشبهًا بالفاعل؟

وأثناء حدوث «سبويه» عن أمثلة الاسم المركب، وفتح الأسماء إن ركيت، تحدث عن «المنادي»؟، وانتهى إلى أنه بني على الفمسم تشبيها له بـ«قبل» و«بعد» المتطوعين عن الإضافة، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصب، كما تفتح «قبل» و«بعد» إذا أضيفت؛ نظرا لطول الكلام بالإضافة، وأخيراً الحق «سبويه» المنادي البني على الفم بالمبتدأ أو الفاعل المرتفع، فالفتح - تكبلان لدائرة التشبيه - المبتدأ المنصوب، أو البني على الفم بالمبتدأ المنصوب، بجامع طول الكلام وامتداده في كل.

ولقد نسجت من خطرات «سبويه» ما يمكن أن يكون نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب في اللغة، فالفاعل يرفع، وكذا المبتدأ ويوافق الخبر أو يقابله، إذ ها سواء؟ لأن هذه الأشياء إنما تكون
قبل أن يطول الكلام ويمتد، فالفاعل والفاعل كالألف في الكلمة الواحدة، والمبتدأ والخبر عدلان للفعل والفاعل، فإذا ما طال الكلام بذكر الفعل أو غيره ينصب ما طال به الكلام، وإذا ما طال المبتدأ (إِن) أو بلا النافية للجنس، نصب أو فتح، تماما كما يضم النادى المفرد العلم، وينصب غيره؛ لأن الأول غير طويل، والثاني طويل، أما جر الأسماء فيتـم للتفرقة بينها وبين المنصوبة، وإن كان نظام الطول أو الامتداد، ينبغي تكميلها ببداها مراعاة القيم الخلافية، على أن النحويين ذهبوا إلى أن المجروح منصوب محلا.

وفكرة تركب (إن) مع اسمها، وتشكيلهما معاً جملة واحدية، جعلت النحويين يجمعون أن التركيب كله جملة اسمية خالصة، ووجود الفعل والفاعل قبل الوصول إلى المنوعين (زن) جعل النحويين يجمعون على أن التركيب كله جملة فعلية خالصة - تعالج (زن) في آخر النواصي، وقبل باب الفاعل، مما يشير إلى أنها تأتي ظهرها لجملة المبتدأ والخبر، وتتوجه نحو جملة الفعل والفاعل -، أما جملة كان، وكاد، فقد سبب جانب الفعلية فيها كثيرا من الجدل، قبول أن النحويين، وقد أخذ هذا البحث على عاتقه تحرير هذا الجديل، وتحديد وجهات نظر أصحابه، مرتضيا أن مثل هذه التركيب ينبغي أن ينظر إليها في ضوء من فكرة تغير الشكل مع ثبات النسبة.

واضـهراء:

أرجو أن تعاد قراءة الفكر النحوي العربي على أنه مجهود تفسيري، جمع بين الوصف الشامل المستوعب لكل دفائق ظواهر التراكيب، والتعقيد المتأنى المتآمل لما في داخلها، فإنه إن بدته التراكيب متباعدة سطحها، لقد اقتربت عمقاً، لأن هناك روحًا داخلها، ونفسًا تراكيبًا يربط بينها حتى إنه يمكن الحديث عن نصب وجر لشيء واحد، أو عن
تركيب اسمى فعلية معاً، فالعبرة للمعنى، والمرجع لنسبة ما بين الكلمات بعد التعرف على أشكالها، فما الأخيرة إلا الخديمة الأولى، وال نحو في الحقيقة، كما تقدمه كتب الأصول وأمهات العلم، هو نحو النسبة لا الشكل، فالأشكال تتغير لكن النسب ثابت، وهذا هو سر التقارب الداخلي العميق، رغم التباعد الخارجي السطحي، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت ولكه أنبيء.»

محمد ضرغ الدين السدقي

10 شوال 1304 هـ
6 يوليو 1984 م
ما النحو؟

عرف ابن جني النحو بقوله: هو انتباه اسم كلام العرب
في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية والجمع والتحكير والتكسر
والإضافـة، والنسب، والتركيب وغير ذلك (1).

فابن جني حين ذكر أنواع كثيرة للتصرف في كلام العرب، جعل
التصرف في الأعراب قيماً لأنواع التصرفات الأخرى، ومن بينها
التركيب.

والحق أن الأخير، أعني «التركيب» أشد خطراً مما ذكر ابن جني
فبه يفتقر علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية واللغويون المحدثون
يدهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة، بمعنى أن كلمات اللغة
حين تتجاوز لتشكيل تركيب تظهر في صورة أفقية، على النحو أن
يكتشف العلاقات النحوية المختلفة التي تربط بين كلماتها.

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع
آخر من العلوم اللغوية يهم بدراسة اللغة دراسة أساسية، تنظر إلى
كلمات اللغة من حيث هي تؤلف متفاعلة من الصيغ، فهناك صيغ للثنية
وأخرى للجمع، والنسب، وهكذا، والعلم الذي يدرس اللغة من الجانب
الأخير هو علم «الصرف».

فابن جني - إذن - في كلامه السابق يجمع بين علمنين أساسيين
من العلوم اللغوية، ومن الممكن اعتبار العلمين شقيق الدراسة التركيبية
للفظ، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية

(1) الخصائص 41/1
والتعرف على الوسائط الصرفية المختلفة من سوابق، وواضح، وحواري 
التي تتخذها اللغة وهي تصوغ كلماتها، كما يكون الراد بها التعرف على 
الوسائل التركيبية التي تبنيها اللغة أثناء رصيفها لهذه الصيغ المفردة في 
تراكيب أكبر، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة 
وترتب بينها، واختيار لحالة إعرابية معينة، وهكذا.

والتدخيل بين شقي الدراسة التركيبية في غني عن أن ننبه إليه؟
فبعض اللواحق علامة صرفية و نحوية معاً، ومن هذا لاحقة الثنيية،
وجمع المذكر السالم، فهي دالة على التغيير في العدد، كما أنها علامة
لحالة الإعرابية، وتحويل الفعل من البني للمعلوم إلى البني للمجهول
يكسبه تصرفاً تركيبياً جديداً.

والتصرف التركيبي عامة، وال نحوى منه خاصة أشـد أنواع
التصريف اللغوية خطورة؛ خلا يتمسم المفرق بين اللغات إلا عن طريق
تراكيبنا النحوية.

٢- الإعراب وتركيب الإسناد:

والتصرف الإعرابي في اللغة العربية يذكر دائماً التصرف التركيبي
فهما وجها لعملة واحدة، أو هما مما كالحلاقه المفرعة لايؤدي أبد نفعاً.
فالمقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاسـل في الكلام
بسبب العقد والتركيب) (١).

فالعلاقـة بين الإعراب، والتركيب هي علاقةسبب،
فالإعراب لا يتصور إلا في تركيب، أولاً يحدث في الكلام إلا بــ
تركيبه وعقه.

ولم يغت النحوين تحديد المقصود من الكلام، والذي به

(١) شرح السلكية ج ١ / ٧٧، ٨٩
يتم التركيب فالإعراب ؛ » فالكلام ما يتضمن كلمتين بالإسناد ، والرد بالتنصيص تركيبه منهما وكونهما جزءين« (1) 

فافظ ما يكون عليه الكلام التام المفيد المركب كلمتان بينهما علاقة الإسناد وهذا هو تركيب الإسناد الذي شرحه » ابن يعيش » بقوله : » أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى 1000 أو تعالى إحداهما بالأخرى على سبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمم التقاتليات « (2) 

والأسناد قد يكون أصليا كما في نحو :

أطلح المؤمن أو المؤمن مفحل

وقد يكون غير أصل ، كما في إسناد المصدر ، واسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظروف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ، وأما نحو :

أناج المحمدان ؟

فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه ، كما في أسماء الأفعال ، كما يكون مقصودا متركبًا لذاته — كما سبق — وقد لا يكون كذلك ، كما في :

1 — الإسناد في خبر البتدأ إذا كان جملة 
2 — الإسناد في جملة الصفة 
3 — الإسناد في جملة الحال 
4 — الإسناد في جملة الصلة 
5 — الإسناد في جملة المضاف إليه 
6 — الإسناد في الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد القسم 
7 — الإسناد في الجملة الشرطية ؛ لأنها قيد في الجزاء (3) 

(1) شرح الكافية ج/17 ، شرح المفصل ج/100 
(2) شرح الكافية ج/18 
(3) شرح المفصل ج/20
3 - بسط إيضاح:
والاقتباس السابق ثر، يتحمل كثيرا من البسط، والإيضاح:

(أ) كلتا الجملتين الفعلية والاسمية تتقدم مثالاً للاسم بالأصلى وهذا يعتمد ما سوف أثبته بعد من التقارب الوثيق المنصوب تركيب الإسناد في اللغة العربية.

(ب) الإسناد فيما سميته في كتابي "الفعليات" : "الفعليات لفظ ومعنى" (1) أي المصدر والمشتقات التي تعمل عمل الفعل بالشروط التي ذكرها النحويون إسناد غير أصلي، كما في قوله تعالى:

"اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ (۲)
هَذَا خَلْقُ اللَّهُ (۳)"

فعلاقة الإسناد الأصلي في الآيتين السابقتين، هي مابين "خلق" ولفظ الجلالة في الآية الأولى، وبين "خلق" واسم الإشارة في الثانية.
أما العلاقة بين "خلق" والضمير المستتر بها، وبين "خلق" ولفظ الجلالة بعده، فعلاقة إسناد غير أصيلة.

وقد سمي أحد أساتذتي - رحمه الله - هذا النوع من التراكيب "بشبه الجملة" (4)، وذهب في كتابي "الفعليات" إلى اعتبارها تركيباً "محايداً" لأن اسم الفاعل وال مصدر مثلا - علاقة اسمية بما قبلهما، لكن علاقتهما بما بعدهما هي علاقة الفعل بما بعده، فهي لهذا تراكيب وسط (5).

(1) الفعليات ٢٧٧
(2) الزمر ٢٥
(3) لقمان ١٦
(4) النحو الواقف ج/١٢٧، شرح الكافية ج/٢١٣
(5) الفعليات ١٣١ ١٤٨ ١٥٦
(۷) تعريج «الرضى» على تركيب اسم الفاعل الذي أتى بعده فاعل سد مسد الخبر، وذهابه إلى أنه بمذلة للعلم ومنه إشارة ذكية إلى ما يمكن أن أسميه «المنهج المعنوي» في الدراسة النحوية. غوراء الملامح الشكلية يكشف دائمًا العمق التركيبي المردود إلى المعنى، وهذه مسألة تحتاج إلى تتبغ واستقصاء.

والحق أن روح هذا المنهج هو عصب هذا البحث؟ فإن كثيراً من الآراء النحوية لا يغني القارئ، ولا يسهم من جوهر حين تناول تأثير الملامح الشكلية للتركيب ؛ فإذا ما استدعى جانب المعنى، حلت المشاكل من قريب، وظهر بهذا غور اللغة ثغرة.

ولم يفت البحوث العربية لجودة ملحوظة إلى هذا المنهج ؛ إذ قد تنبهوا إليه في أماكن متفرقة موثقة، وأفعال مفتوحة للباحثين لتجتمع شذرات هذا المنهج الذهبية، وتقديمها لقراء نحو العربية، حتى يدرك المهتمون بالبحث أنه لم يكن شكلياً بحثاً.

مثال:

وعلى مما يثبت أن اللجوء إلى غور التركيب وعمتلاً أثناء تحليلها فيه منجى من كثير من المشاكل أن إعراب النحاة الشكليين مثال:

نهاج أخذوا؟

من أن : ناجح مبتدأ، وأخذوا فاعل سد مسد الخبر، على الرغم من أن فيه اعتراض بالبعد المعنوي لكلمة «نهاج» بدليل اعتبارهم أن أخذوا فاعلا لها، فيه إشكال كبير؛ إذ فيه تول بجوز اجتماع:

مبتدأ + فاعل

في الجملة العربية، وهذا أمر إد في اللغة التي ليس فيها إلا النمطان:
ففعال + فاعل أو مبتدأ + خبر
وكلام الرضي من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل فيه منجلي
من الوضع في المفارقة السابقة.
ومحاولة التعرف على العلاقات النحوية بين عناصر التراكيب عن
طريق الوقوف على الوشمكي المسمى على مدار هذه العناصر مضمونها،
تعطينا بعدا تركيبا جديدا للغة، من الممكن تسميته بالتركيب الداخلي»;
الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى كل تركيب نظرتين: أولاهما: للتعرف على
عناصره التي كونت إطاره الشكلى، وثانيتهما: لقراءة حقائق العلاقة
التي تقدمها مضمونات هذه العناصر.
والنهوى في النظرة الأولى يواجه تركيبات خارجية وأطرا شكلية.
لكنه في النظرة الثانية يكشف تركيبات داخلية.
وكلام «أبن يعيش» التالي يمثل النظرة الثانية، قال: اعلم أن
قولهم: "أعمال الزيدان، إنما آفاد نظرا إلى المعنى؟ إذ المعنى: أيقوم
الزيدان، فتتم الكلام لأنه فعل وفاعل، وتأتى هنا اسم من جهة اللفظ
ويقال: وفعل من جهة المعنى" (1).
وإذا كان «أبن يعيش» أدخل المثال في تركيب الجملة الفعلية،
فإن "الرضي" أخرج من الجملة الأسمية، فقد ذهب إلى أن "النهاة
تتنقل إدخال هذا في حد المبتدأ، فقالوا: إن خبره محذوف لساد فاعله
مسده، وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يجذب
وبينه غيره مسده، ولو تكلف له تقدر خبر لم يثبت، إذ هو في المعنى
كالفعل والفاعل لا خبر له، فمن ثم تم بمفهعه كلاما، ولهذا أيضا لا يصغير
ولا يوصف ولا يثبت ولا يجمع" (2).
وإلى هذا يذهب «أبن الشجري» أيضا، يقول: "ارتفاع أخوك
فقولك أدناه أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه في قولك: أذهب

(1) شرح المفصل ج/276، المعاليمات 196.
(2) شرح السكانية ج/177.
أخوك، ولا تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه، أعني ذلك عن تقدير الخبر، ولم يصح الإخبار لا لفظًا ولا تقديرًا، كما لا يصح الإخبار عن الفعل (1).

فابن الشجري لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتماداً على المعنى، بل إنه قطع كل وشيرة تربط بينه وبين الجملة الأسمية، فالإخبار لا يصح لأني اللظة ولا في التقدير، كما لا يصح الإخبار عن الفعل.

(2) أنواع التطرق:

حديث «الرضي» عن الإسناد غير المقصود لذاته، محاولة طيلة لتقديم الكلام ذي الإسناد المتعدد، وهو ما يسميه النصاوة المعاصرون بالجملة الركبة، تلك التي يكون فيها أكثر من إسناد، أحياناً، فهي عبارة عن ديناميكية، وما سواه معتمد عليه وهذا حديث رائد مبكر في نحو العربة، وللنحويين العرب بهذا الاصد تحفة طريفة بين ما يسمى بالكلام، وما يسمى بالجملة.

فالمجملة: ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاته أولاً، كما هي:

1 - محمد ناجح
2 - محمد أخوه ناجح

فالمجملة الأولى فيها إسناد أصلي، مقصود لذاته، أو «أخوه ناجح».
في الثانية إسناد أصلي غير مقصود لذاته، بل هو مساعد إلى «محمد».
أما الكلام فيهما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته (3).

فالمجملتان السابقتان كلام، إلا أن الأولى كلام وجعلة معاً، وأخوه ناجح في الثانية جملة وليس بكلام، فكلام جملة ولا ينعكس (4).

(1) الأدبي الشجري 221/1
(2) شرح السكانية 138، مجمع الهواج 12/1
(3) السابق، نفس الصفحة
وحسب التفرقة السابقة يوجد في العربية ما هو وسط بين الكلام والجملة وذلك إسناد المصدر لما بعده في نحو:

1- أعجبنى زيارة محمد أخاه 2- أعجبني زيارة محمد أخوه من إضافة المصدر إلى فاعله مرة، وإلى مفعوله أخرى (1).

وحدث النحويين عن أنواع الإسناد الأصلى وغير الأصلى، والمقصود لذاته وغير المصوود، ينبغي أن يوضع في إطار حديثهم عن أنواع التعلق النحوى الموجود بين كلمات اللغة، وهذا الصدد فإنهم يقسمون أنواع التعلق إلى ثلاثة أنواع:

1- الإسناد 2- الإضافة 3- التوابع.

ولكل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة تفريعات وأقسام:

الإسناد:

1- أصل مقصود لذاته نحو:

حمد ناجح، نجح محمد، وهذا هو الجملة أو الكلام.

2- أصل غير مقصود لذاته مثل:


(1) شرح الكاتبة 1/18
الإضافة:

1 - إضافة محضة تكسب المضاف تعريفًا أو تخصيصًا أو أن ي=" 

أخرى كالتأنيث في إضافة الذكر إلى المؤنث - مثل - 

2 - إضافة غير محضة لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا بل 

تكسبه تخفيفًا، وذلك هي إضافة الوصف الصريح [اسم الفاعل - صيغ 

المبالغة - الصفة الشابة - اسم المفعول ] إلى معموله . 

التتابع:

وهذه هي النعت والعطف والتوكيد والبدل:

وأنبه هنا إلى أن هذا التقسيم حدد رسم الحدود بين العلاقات 

التركيبية المختلفة، والوقوف على الفروق بين أنواع هذه العلاقات ؛ 

فمن حيث اللظة - مثل - علاقة اسم الفاعل بالمجرور بعده هي علاقة 

المضاف بالمضاف إليه ، أما من حيث المعنى ، فهي علاقة إسنادية ؛ لأنه 

يتعلق به تعلق الفعل بمفعوله . ومن حيث اللظة - أيضا - لا تفرق بين 

الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ فالمضاف إليه مجرور معهما ، لكن معنى 

الإضافة يختلف من واحدة لأخرى .

بل إن أمثلة الإضافة المحضة تختلف فيما بينها تبعًا للمضموم الذي 

تعبر عنه الإضافة من كونه مرة بمعنى " الكلام " وأخرى بمعنى " من " 

وهكذا ، فهناك وراء الرسوم الشكلية محاولات ضمنية للتفريق أو للاقتراف 

مع هذه الرسوم ومهمة النحوية التعرف على العلاقة بين عناصر التركيب 

من جهة اللظة مرة ، والعلاقة بين التركيب اللفظي أو الخارجي وبين 

التركيب العميق أو الداخلي أخرى .

4 - عناصر تركيب الإسناد:

كما بين النحويين القدر الذي يكون عليه الكلام في اللغة ، بينوا
أنواع الكلمات التي ينسج منها الكلام، حيث يحقق بها الإسناد والإفادة، ولذلك نراهم يربطون بين أجزاء الكلام الثلاثة: الاسم، الفعل، الحرف، وبين جزء رابع ينقولون: «أحد أجزاء الكلام هو» الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين:

مسند + مسند إليه.

والاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح وحده لأحدهما.

والتركيب العقلي الثانئي بين أجزاء الكلام الثلاثة لا يعو

سنتين أقسام:

1- اسم + اسم  2- اسم + فعل  3- اسم + حرف
4- فعل + فعل  5- فعل + حرف  6- حرف + حرف

فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل، بصرف النظر عن مركز الفعل؛ لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه.

ونموذج مثال عام: إننا أحببنا، إننا استنكرنا، وإننا نخبر، فإننا ننكر.

والأسم والحرف فقط لا يكونان كلامًا، إذ لو جعلت الاسم مسندًا لخلا الكلام من المسند إليه، والمكس صادق، وما جرى عند العرب من أنهم إذا قيل: إن الناس أجب عليكم، فهم لحكم، قالوا: إن زيدا وإن عمرا بذكر الحرف «إن» والاكتفاء بالإسم منصوبة بعده، فعلي تقدير: إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا.

والكوكفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة، حملًا على «لا» التي لنфи الجنس كما في: لا بأس، لا شك، أي عليك، فكأن أن «لا» تختص هنا بالنكرة، وكذلك انتما تشييدنها تقيلهما (1).

(1) الخصائص 274
بل إن الحرف وحده قد يعبر عن معنى تام عن طريق التقدير، كالأحرف «نعم» إجابة عن نحو:
أحمد نجح؟، أنجب محمد؟
إذ جزاء الكلام هنا مقداران (1)
والفعل مع الفعل، أو مع الحرف، لا يكون كلاهما لعدم وجوب;
المستند إليه وكذا الحرف مع الحرف لخلو الكلام من طريقة: المستند إليه والمستند، وهكذا لا يتأتي ولا يتبين الإسناد إلا بين اسمين، أو اسمين، وفعل (2)
وسواء كان طرفا الإسناد اسمين، أو فعل واسما، فمن الواضح أن النحويين ساوا بينهما، فما سمي بالجملة الأسمية يشابه ما سمي بالجملة الفعلية، وسوف يكون لهذا الملاحظ اعتباره الفائق من بعد

٥ - ما وراء الشكل:

العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في اللغة العربية تصورها رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة: فهناك الترتيب المعين للكلمات واحتلالها مواقع معينة، تتناوب بين المرة والتنقيب، وهناك المطابقة بين هذه الكلمات في صورة مطلقة أو جزئية، وهناك مع هذين الحالات الإعرابية التي تكتسبها الكلمات في مواضعها النحوية المختلفة، ومن هذا أيضا الترابط بين هذه الكلمات الذي توفره مجموعة من العناصر المفردة كاسم الإشارة والضمير واسم الوصول والمعبدا، وأدوات الشرط، إلى جوار التلاحم التركيبي الرصفي الذي تأتي عليه الكلمات.
ثم هناك النمط التركيبي المعين الذي يكون إطارا للتركيب كله كأن تكون الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى، وهكذا.

(1) شرح الكانية ج/8
(2) شرح المفصل ج/10، شرح الكانية ج/8
مع هذه الرسومات الشكلية، نجد في اللغة رخصا تركيبية تخطت بها هذه التحديدات توظيفها لضمن التراكيب، وخدمة للمبنى في آن واحد، فالنحو الفاعل للكلمة بين بعض الحالات الإعرابية قد تتضاعف بحيث قد تبدو إحدى عمقة الأخرى وأساسا لها، وتبعد الثانية كأنها غطاء للأولى أو سطح لها. ومنطاق التركيب الإسنادي قد يتضمن بعض لاتريس الفرق بينهما إلا فيما في المركز الذي ترد فيه عناصر التركيب، واعترافات المطبقة في النوع أو العدد قد تتجاوز فيه حينخفضا لاعتبارات معنوية، وهكذا.

وهذه الرخص التركيبية إمارة على أن اللغة العربية عرفت الرونة كما عهدت التحديدات، ورسمت الحدود ولكنها لم تنتفض لذات التلون التركيب والتوزيع الأدائي، وهي في رسمها للحدود، وفي تكيلهما التحرك المنظم من هذه الحدود وإليها، كانت تضع نصب أعينها هذها واحدا لم تحدد عنه، ذكرا هو هدف «النسبة» بين العناصر الفردية، ولأن هذه النسبة من الأمور المستترة الكامنة داخل التركيب، كانت مع تغير الأشكال، كان من المقبول أن يلزا الفحويون في تحليلهم نحوية إلى استرقاء مضمن التراكيب ومداولاتها لتفسير اللوجه إلى رخصة تركيبية معينة.

وهتان هما النظرتان اللتان أثبتت إليهما آنناها، الأولى تتجه نحو الحدود والوقاواة، والأخرى نحو المضمون والمداول لتقرأ بين السطور وتفسر لم كان متى علا العربي مثلا، لا يرتبط كلماتها التركيب المعهود، ولا يطالب ببينها، ولا يرجع التصوير ويلجا إلى الاسم الظاهر، وهكذا.

فاللغة العربية عرفت ما أساسيه التركيب الداخلي، كما عرفت التركيب الخارجي، وكلاهما عصب اللغة وعنوان على مبناها، ففي كما عرفت التسعة والقانون ألفت كذلك الرخص التركيبية وروح القانون.
والصفحات التالية بيان إلى أي مدى وجود في اللغة العربية ما يمكن أن أسميه "روح التراكيب" ذلك الروح الذي كمن دوما وراء الشكل ودار أبدا في خدمة المعنى، فابلقي على روح اللغة، وكتب لها البقاء.

والغت نظر تقارب العزيز إلى أن الروح المسيطر على أفكار هذة المحاولة المتواضعة أهد به "سبيله" في الكتاب، وأ"الرضى" في شرح الكافية و"ابن الشجري" في الأمالي، وتخريجات "العكبري" لتركيب القرآن في "إملاء ما من به الرحمن"، فجازاهم الله خير الجسوم.

كما أيّت كنت قد بشرت بها في مواضيع متفرقة في كتابي جملة الفاعل بين الكيم والكيف" و"الفعليات" و"ما تؤتي إلإ بالله عليه توكلت وإليه أنب".
الفصل الأول

بـหลากหลาย منـهج
البدائل والعلاقات:

ما أسماه روح التركيب يكاد يكون أمرًا متجسدًا في كيان اللغة العربية التركيبي، ولقد شدد من عزم هذا الروح وجمده ما يحظى به التركيب العربي من غنى في البدائل والمقاربات والتوافرات التركيبية، فبين كل متوازيين أو بديلين أو متقابلين من القراءة الحكيمة، أو كل من الجسور المودعة ما يسمح بوجود أمثلة تم ذراعها لبديل وآخرى لبديل آخر، أو عل: هناك روح تركيبية تحوم حول المتقابلات، فتكسب التركيب الصحة والسلاسة، وتبعده عنه شبهة الشذوذ والاستثناء.

وهذا التراوح والوقوف على الجسر المدود بين الحدود ينبع أن الكلام العربي ينبغي أن يتناول بعضاً كبير من التعمق والتأمل، فكثير من التراكيب ذو طبيعة مزدوجة مظهرها شيء ومخبرها شيء آخر مما يستلزم الحذر في التناول والدقة في التحليل.

وفي العربية أسماء، وفيها أفعال، ولاولى مواقع، والثانية وظائف، لكنهما كثيراً ما نجد تركيبات تعمل فيها الأسماء عمل الأفعال، وأخرى تقع فيها الأفعال موضع الأسماء، فهيصبح الاسمية فعلية، والفعل أسماها.

وفي العربية جمل اسمية، وأخرى فعلية يشتراكان في عملية الإسناة، وبين النوعين جمل ظاهرها الاسمية وباطنها الفعلية، وأخرى ظاهرها الفعلية وباطنها الاسمية، وحملة الوصف المبتدأ الذي له فاعل بعد سند الخبر من النوع الأول وجملة كان وكاد من النوع الثاني، وتتراوح جملة الظرف والجار والمجرور بين الاسمية والفعلية.

وهناك المصدر الصريح والآخر المؤلف، والنوع الأخير هو في الحقيقة مثل تحويل الفعلية إلى اسميات بتوزيع خمسة حروف مصدرية معروفة، وقد يستبطن المعنى الاسمي من الفعل باللجوء إلى المعنى.

وفي العربية من حيث حجم الكلام ما يسمى بالفرد، وما يسمى...
بالجملة، وبعض الجمل يقع موقع المفرد ويأخذمه الإعرابي، وأحيانا يكتفي عن الجملة بذكر مضمونها، وهو المصدر المضاف إلى فاعل فنحو:

علمت أخاك نجح في الامتحان
في قوة:

علمت نجاح أخيك في الامتحان

وكان أعمال القلب لا تتعدى في الحقيقة إلا إلى مفعول واحد.

ومن هذه الناحية حجم الكلام يقع المضاف والسابع بالمضاف وسطا بين المفرد والجملة، فهو يقع موقع المفرد ويعر المبهم، لكنه يتعلق بما بعده فيشيبه بهذا الجملة، وإن كان يتعلق بين أفراد التركيب الإضافي هو "الإضافي"، وبين عناصر التركيب الإسنادي أو الجملة هو "الإسناد"، وإذا كانت الإضافية غير حقيقية، يكون التعلق الظاهري هو "الإضافي" والحقيقة هو "الإسناد".

وفي العربية لفظ، ويفيها معنى، والسلطوك اللغوي أكثر من الكلمات يفسر بها يسمى "العذر" وهو تشباه سلك كلمة مع سلك كلمة أخرى لحملها عليها في المعنى، ويفابلنا بهذا الصدد ما هو مفعول لفظ فأصل معاني كمفعول مجموعة (أعطى) الأول، ومفعول (أعلم) الأول كذلك (1).

والأصل في باب الأعمال على وزن "فاعل" أن تكون من أثنين فضلاً، وفاعلة مفعول في المعنى، ومفعولها فاعل كذلك نحو:

خاصته - سابقته - شاركته - شاربته - فاتحته.

ولم يأت هذا الوزن من واحد إلا في أعمال وأحرف نوادر كتولهم:

طارقت النعل، عاقبت النص، عافاك الله، قاتلهم الله (2).

وهناك الجر بالإضافة، والجر بهروف الجزء، وفي الإضافية الحقيقية

(1) شرح التانين ج/1 ٣٧/٦
(2) الأمل العشيرة ج/١ ٢١٨
يكون الاسم على تقدير "اللام" أو "من" أو "في" أما الإضافة غير المقطعة فليست على تقدير حرف جر؛ لأن علاقة المضاف فيها بما بعده هي علاقة "الإسناد" في الحقيقة - كما سبق -

ثم هناك التبادل في الحالات الإعرابية للجذع في خبر المبتدأ يقابله نصب في خبر "كان" أو "كان" و"كان" و"تأتيهما" والمفعول الثاني لأفعال القلب ورفع المبتدأ يقابله نصب في اسم "إن" وأخواتها، و"لا" النافية للذيني، والمفعول الأول لأفعال القلب و"الخبر المنسوب مع "ليس" أو "كان" النافية" و"ما" يقابله خبر مجرور معها. وتأتي الفاعل المرفوع هو في الحقيقة "مفعول مرفع" يقابل المفعول النصوب والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل اسماء مرفوعة أحيانا ومنصوبة أحيانا أخرى.

والمواعيد النحوية قد تتقابل كذلك، فموضع الحال شبيه بموضع الظروف؛ إذا كلاهما يبدع الفعل، وموضع الحال شبيه بموضع الخبر، يدل على بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر. وكلاهما يكون مفردًا وجملة وشبه جملة، وشروط مجيء صاحب الحال نكرة هي تقريباً شروط جوان الابتداء بالنكرة ومواقع التوابع والتمييز، والمضاف إليه والممضوب على الاختصاص متلبسة كذلك، إذ تأتي جميعاً لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه.

وقد تشتد الصلة بين عنصر تركيب الموصوف والصفة والمضاف والمضمون في استعمال أحدهما بدل الآخر.

وهناك الاسم الظاهرة في مقابل الاسم المبهم كالضمير، واسم الإشارة، واسم الوصول ولا يحتاج الاسم الظاهرة إلى مرجع، ويحتاج الضمير إلى مرجع قبله، واسم الإشارة إلى مشتر إليه بعده، واسم الوصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك، وقد يستعمل الاسم الظاهرة، واسم الإشارة بدل الضمير.
وهيما أيضًا الاسم النكرة والآخر المعرفة، وكل مواقع النحوية.

وبينهما النكرة المخصصة، والاسم المعرَف بالجنسية.

وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق، وبينهما الجَساب الموَل
بالمشتق، والأخيران يحملان خصائص فعلية متافئة تؤثر على سلوكهما.

التركيبي.

ثم هناك الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، وهذه مواقع، ولتلك
أخرى، وقد يتبادلان الورود في المواقع.

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن الشخصية التركيبية للغة العربية،
والمتعلقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط آمنًا على
تركيب اللغة حركة ومرونة، سهلًا للنحوين العرب مهمة التحليل النحوي.

إذ كانت هذه المقابلات نبراسًا لهم وضيـسًا أثناء تأويلهم للتركيب،
وتقديرهم للمفردات، أي إنهم كانوا يفسرون اللغة باللغة، ولا يفرون
منها — إن صادقتهم مشكلة — إلا إليها.

ولقد كانت العربية دائمًا كريمة ببنحوها فوسعتهم، وأعطتهم من
بدائلها التركيبية ما سهل الصعب، وبُيـر العسير.

يقول ابن الشجري: "حذف المضاف في كلام العرب أكثر من
أن يحصى، وأحسنها ما دل عليه معيتي، أو قريثة، أو نظر، أو تقاس
فقول النحويه قولي تعالى: "وأشبوا في تولهم العجل" »(أ) أي حب
العجل » واسأل القرية "(ب) أي أهل القرية "فأتهم الله من حيث لم
يحسبوا" »(ج) أي أمر الله "، الحج أشهر معلومات "(د) أي حج أشهر
معلومات " والقرية مع المعنى كقول الناحية:

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعل في ذي المكاره عاقل,
أي على مخافة وعل، وهو تيس الجبل، ودل على ذلك تقدس دكر

(1) البقرة ۹۳ (۲) يوسف ۸۲ (۳) الحشر ۲ (۴) البقرة ۱۹۷
المخافة، وأنه قد تصل إلى تشبه حدث يحدث. ودلالة القياس كقولهم:

الميلة الهدوء، أي طلوع الهدوء، والجلابيش السردون، أي ليس الجلابيش
شهرين. لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأعيان، ودلالة النظير
مع القياس قوله تعالى: "هل يسمعونكم إذ تدعون" (4) أرده ليسموني
دعاءكم، كما قال في الأخرى: "إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم" (6)

فنحن في هذه المسألة أمام بدءين أحدهما ذكر المضاف، والآخر
حذفه ولا تتخفى من العربية إلا ليقفنا أن أبناءهما يمكنهم فهم الأزاد
بفده؛ فإن الله لا يأتي العباد بل أمره، والمخافة تشبه بمخافة أخرى.
ونحن لا نسمع المتحدث بل نسمع كلامه.

وكان حذف المضاف هنا هو نوع من مجاز الحذف؛ لأن هناك من
القرآن ما يعين الحذف، وهذا ما قصدته بروح التركيب، وهو أمر
يكون داخل التركيب الظاهرة للمضاف، في الحقيقة هنا لا هو مذكر،
ولا هو غير مذكر، بل حاثت روحه وحومته: لأنه "منوى".

وبهذا المثال أتاح فيعني هذه الرخصة التركيبية أعني حذف المضاف.
ساعد على شرعيتها ووضوح المعنى، وتتوفر الرسائل، وجود البندار. 
بعد هذه التوقيع الطويلة لمنهج تتناول ما نجت إليه العربية من
رخص تركيبية اعتماداً على المعنى وروح التراكيب، أعرض لبعض أمثلة
هذه الرخص التي تدل على أن التراكيب العربية استميت بقدر لا بأس
به من الحرية المنظمة.

المعنى والتحليل النحوى:

أجل "ابن الشجري" في المثال السابق "المعنى" محلا خصنا
هذا لمفهوم دائرة الوسائل التي يسلكها النحوى لتقسيم تركيب من التراكيب،
وحتى يتبناها المعنى مكانة عالية في التحليل النحوى، فهو الوجه الآخر

(1) الشعراء 72 (2) ناظر 14 (3) الآثاني 1/4 122
للأحداث اللغوية، وما تقدم الألفاظ إلا تعبيرا عنه، فالمعنى - إذن - مسئول عن كثير من أوجه السلوك التركيبي، وفيما يلي بعض الأمثلة للعلاقة بين المعنى والسلوك التركيبي:

المعنى والصيغ:

تجل صيغ الأفعال بعضها محل بعض، اعتمادًا على المعنى؛ هم قوله تعالى: "إذ قال الله يا عيسى 00" (1) معناه: إذ يقول الله، وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتي: لأن أمر القياسة لظهور براهينه وصدق المخبر به منزلة ما قد وقع وشوهه 00 وقيل: "وقد أصحب الملكة أصحاب النار" (2). هـ هذا من إيقاع الماضي موقع المضارع.

والمعبر تتجوز بالمضارع من المستقبل لأن الفعل الماضي إذا أخبر به عن المضارع الذي لم يوجد بعد كان أبلغ وأرك وأعظم موعنا وأحكم بيانا لأن الفعل الماضي يعني من المعنى قد كان ووجد وصار من الأمور المقطعة بكونها وحدها.

ويمكن استنادا إلى المعنى السابق أن نفسر استعمال الفعل الماضي في سياق أفعال مضارعه كما في قوله تعالى:

"ويوم بنفخ في الصور خنزع من في السماوات ومن في الأرض.
إلا ما شيء الله وكل أتونه داخرين" (3).

محجة "خنزع" بلفظ الماضي بعد قوله "بنفخ" وهو مستقبلي للإشعار بتحقق الفزع وثبيته، وأنه كان لا حالة واقع على أهل السماوات والأرض. لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل بكونه مقطعا به.

وكذلك قوله تعالى:

(1) المائدة ۱۱۱
(2) الأعراف ۴۴
(3) التمثيل ۸۷
ويوم نسير الجبال، وترى الأرض بارزة وحشرناهم، فلم نغادر منهم أحداً (1) فقال: «حشرناهم» ماضياً بعد «نسير» و«ترى» وهما مستقبلان، للدلالة على أن حشرهم قبل التشيز والبروز ليعاينا تلك الأحوار، كأنه قال: وحشرناهم قبل ذلك.

والتجوز بالماضي عن المستقبل في القرآن العظيم كثير، وهو أكثر ما يكون في الشروط وأجوبتها — كما قال الشيخ الإمام عز الدين ابن عبد السلام (2) —.

وقد جاء في القرآن عكس هذا، من ذلك قوله تعالى: «فلم تقولو أنبياء الله من قبل» (3) وقوله: «ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل» (4) وضمن «يعبد» موضع «عبد»، و«تقولون» في موضع تقولن. (5)

ولإذا قصدت العرب بالأخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل؟ لأن الأخبار بالفعل المضارع إذا أتى به في حالة الأخبار عن وجوود كان ذلك من المشارع من الأخبار الماضي، وذلك لأن الفعل المضارع يوجد في الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة، حتى كان السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي.

والفرق بينه وبين القسم الذي قيله هو أن الفعل الماضي يخبر به عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهالة التي لم توجد، والأمور المتاعمة التي لم تحدث، فنثجل عند ذلك فيما قد كان ووجد، ووقع الفراخ من كونه ووحدته، واما الفعل المضارع إذا أخبر به عن الماضي، فإن الفرع بذلك تبين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنه يعايناها ويشاهدها (6).

(1) الفوائد المشوق 73-32
(2) الفوائد المشوق 73-26
(3) البقرة 11
(4) هود 109
(5) الفوائد المشوق 33
و «أبن القيم» في هذا التفسير يقدم نظرية جمالية تقرأ ما بين
المطرود غاستعمال صيغ الأفعال بعضها في موقع الآخر لغرض بلاغي،
أما «أبن الشجري» فإنه يفسر هذه المسألة اعتقاداً على مبدأ أمن اللبس
الذي تراعيه العربية، يقول:

» ووجه استنزايتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال، أن الأفعال
جنس واحد، وإنما خلف بين صيغتها لتغلغل كل صيغة على زمان غير الذي
تدلل عليه الأخرى، وإذا تضمن الكلام معنى يزيل الإبلاس جاز وضع
بعضها في موقع بعض توسعاً«(1)

فعبّر استخدام صيغة بدل صيغة أخرى وجود الجامع المشترك
بينهما وهو كون الصيغتين من جنس واحد، وهذا ما قلتنه من قبل من
وجود النجسر المحدود بين التقابلات؛ فهناك صلة ما بين صيغتي الماضي
والمضارع شوكت للكليهما تبادل الواقعهما بينهما، كما أن هناك
معنى يزيل الغموض واللبس بين الصيغ، فمبني اللغة على الإفهام
والفهم.

والمصادر كذلك تتبادل الورود في المواقع، فقد يقال:

اللهـدـي تذكر

وقياسـهـ:

لللهـدـي تذكر وتفكر

لأن مصدر "تفعل"، "التقلب"، فأما "التفعل" مصدر "فعل"
كقوله:

كلمة تكلهما، سلمت عليه تسلهما

ولكن المصدرين إذا تقارب لفظهما مع تقارب معنيهما جاز وقوع كل

(1) الأمالى ج1/42/2004، ج2/177/
وأحد منها موضوع صاحبه كقوله تعالى: "ويتبث إليه تبتين" (۲۰۹)

المفهوم والوظيفة:

يتحكم المفهوم في نوع الوظيفة التي تقوم بها الكلمات في الترجمة; فإن الكلمات قد لا يتغير لفظها، وتتت نحو وظيفتها من جملة إلى أخرى.

بعبا لتغيير معناها.

فكن التعلية تختلف عن كأن الدافعة، وأفعال «ظن» وأخواتها.

تتراوح بين طلبها مفعولا واحدا، وطلبها مفعولين، تبعًا لاختلاف معناها من حالة إلى أخرى. ومن ذلك الفعل «هب» فقد عدوه إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول، وأخرجوه من معنى «الهبة»، وأدخلوه في معنى «الحسان» وهو إذا كان بمعنى الهبة، يعود إلى مفعولين، إما بنفسه، أو إلى أولهما بحرف الجر، وإلى الثاني بنفسه، فيتساوي المفعول المخصوب مع الجر، يقال:

وهبات الدراهم، وبهتاك الدراهم.

والفاعل الأول غير الثاني في المعنى، لكنه إذا كان بمعنى «ظلم» و«امتنع» و«أحسب» نصب المفعولين بنفسه، والثالث من الفعلين هو الأول في المعنى، يقال:

هب الأمير سوقا

أي: ظنه، وعدة، أي أنزله في تلك هذه المنزلة. فقال «ليس بمنال».

هبوني أمرأ منكم أضلاعه، له ذمء إن الذنام كبير (۳).

والفرق الشكلي بين جملة "هب" إذا تحدث إلى مفعولين بنفسها، وبينها إذا تحدث إلى الأول بحرف جر، واضح؛ لأن الجر يستعمل في:

۱) المزيل ۵۶۰
۲) المتالى ج ۱۰۱
۳) المتالى ج ۱۵۵ ؛ الكتاب ج ۴۱
مكان النصب لكن هذا الفرق الشكلي يتباطأ إن تعدد إلى المفعولين
نفسهما، فانظر - مثلا - إلى:

١ - هه كتبابة ٢ - هه لى كتابا ٣ - هه أخذك

ومن الناحية الشكلية، تبدو الجملتان الأولى والثانية مختلفة ؛
لأن الفعل تعدي إلى المفعول الأول بنفسه في (١) وتعدي إليه باللام في
(٣) ؛ كما تبدو الجملتان الأولى والثانيتان تشباهتين ؛ لأن الفعل تعدي
إلى المفعولين فيهما بنفسه.

أما من الناحية المعنوية، فالجملتان الأولى والثانية بمعنى واحد.
رغم الفرق الشكلي السابق، وهذا هو معنى تساوي الجر مع النصب.
أما الجملة الثالثة فعلى وحدتها معنى خاص بها، كما سابق.

ومن هذه الموازنة ندرك أن "المعني" هو العامل الأساسي في
التفرقة بين التراكيب ؛ فقد رأينا أنه يقرب بين التراكيب وإن كان بينها
اختلاف شكلي، ويباعد بينها وإن كان بينها تشابه شكلي.

أخيرا، ليس الفرق بين الجملة الأولى، والجملة الثالثة فرقة
شكليا؛ بل هو فرق في نوع العلاقة الداخلية بين المفعولين فيها، فهما
مختلفان في الجملة الأولى، لكنهما واحد في الثانية؛ فالتفعول الثاني
هو الأول في المعنى.

أي أن الفرق بين الجملتين ليس فرقاً راجعا إلى "كم" التركيب
بل هو فرق مرجع إلى "كيف" التركيب، أي نوعية العلاقة الداخلية
بين عناصره المفردة.

والمعنى أثر في "كم" التركيب؛ أي عداد العناصر التي تكون
التركيب ؛ فالفعل "علم" يتعدي إلى مفعولين كما في:

علمت الله أكبر كل شيء
لكنها تنصب مفعولا واحداً، إذا كانت بمعنى "عرف" كما في
قوله تعالى « وآخرين من دونهم لا نعلمونهم، الله يعلمهم » (٧) و نظر بمعنى: انتظر تتعدى بنفسها، كما في قوله تعالى: « هل ينظرون إلا الساعة؟ لأن النظر بمعنى الإصبار لا يقع إلا على الأغنياء، ويتعدى بالجبار كقوله تعالى: « انظروا إلى تمره » (٨) » و من هذا الفعل « كفى » والكافية بلغ الغاية في الشيء، فقولهم:

كفاك به رجلاً، وهو كافيك من رجل
معناه قد بلغ الغاية في خصال الدح، و كافى ويجزى ويغني بمعنى واحد، فذا يتعدى إلى مفعول واحد، كقولك:

يكفني درهم، كفاني قرض.
أي أجزائي وأغناي عن كل قرض آخر، وعن بعض قرض آخر.
فأما كفى المتعدى إلى مفعولين في نحو:

كفيت فلا أنا شر خلان
فعمناه: منعمنه، وحشت بينه وبينه، ومنه في التنزيل:

غسيكفيهم الله» (٩) فهما مختلفان معنى وعملاً.

ومن الضرب الأول أيضاً قوله تعالى: « أو لم يكنهم أنا أذلنا عليك الكتاب» (١٠)

ومن الضرب الثاني: « إنما كفيناك المستهزئين» (١١)
التضمين:

وحمل كلمة معنى أخر وهو ما عرف بالتضمين، وهو قريب من الفكرة السابقة أعني تغيير وظيفة الكلمة لتغيير معناها. وقد ذكر ابن الشجري في "أماليه" قدرا طيبا من شواهد التضمين أذكر بعضها فيما يلي:

قال تعالى: "واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم" (1) الصبر في قوله:

صبرت على كذا صبرت عن كذا

معناه: حبست نفسى عليه، وحبستها عنه; فلذاك تpherd "أصر" في الآية الكريمة بغير واسطة; لأن المعنى: أحبس نفسك (3).

وهذه الآية هي الموضوع الوحيد الذي تعدد فيه الفعل بنفسه وهو في بقية المواضع التي استعمل فيها القرآن الكريم إما مذكور بدون متعلق، أو تعدد بالعلى.

وحروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أي تضمن الفعل معنى فعل آخر; فقد تعدد "الرخث" بإلى في قوله تعالى:

"أحل لكم لييلة الصيام الرخث إلى ناسائكم" (4) وأنت لا تقول:

رخثت إلى النساء

ولكنه جيء به محمولا على "الإفضاء" الذي يراد به الملامسة غي مثلاً قوله تعالى: "وقد أفضى بعضكم إلى بعض" (4).

وقد تعدد "يخالف" عن في قوله تعالى: "فليخد من يخالفون

(1) الكهف 28
(2) الآمال ج/145
(3) البقرة 187
(4) النساء 21 ولم يأت "انضى" في القرآن الكريم إلا في هذا الموضوع.
عن أمره (۳) لأنه محمول على ينحرفون عن أمره، أو يروجون عن أمره، وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر، تقول:
خالفت زيداً.
وقد تعدي «رحيماً» بالباء في نحو «وكان بالمؤمنين رحيماً» (۷)
حملاً على «روف» في نحو «بالمؤمنين رعوف رحيماً» (۸)، يقال:
رافت به -
ولا يتقَّال:
رحمت به، بل رحمته
ولكنه لما وافته في المعنى نزل منزلته في التعدية.
وشبهه بهذا قوله تعالى: «من بعد أن أظفركم عليهم» (۴) غلاباري
على ألسنتهم:
ظفرت به آؤذرئي الله به.
ولكن جاء «أظفركم عليهم» محمولاً على أظفركم عليهم.
ومن هذا قوله تعالى: «ولا تعد عيناك عنهم» (۵) أي لا تجاوزهم
عيناك، من قوله: لا تعد هذا الأمة، ولا تتعده أي لا تتجاوزه، ولكنه
أوصل إلى المفعول بعن حملاً على المعنى: لأنك إذا جاوزت الشيء
وتعدىته، فقد انصرفت عنه، فحمل «لا تعد عيناك عنهم» على: لا تنصرف
عيناك عليهم.
ومعنى الرفع في «ولا تعد عيناك عنهم» يؤدى إلى معنى النصب،
فمعني لا تنصرف عيناك: لا تصرف عينيك; فالفعل مسند إلى العينين،
وهو في الحقيقة موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال: «فلا
تعجبك أمواؤهم» (1) فآسند الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لا تعجب
يا محمد بأمواؤهم (2).
وقريب مما سبق دلالة بعض الأفعال على النفي: فلا تدخل
موجبة للنفي الذي يتضمنه الفعل «أبي» فإذا قلت:
أبي زيد أن يقوم
فقد نفيت قيامه فلذن قلت:
أبي زيد إلا أن يقوم.
فقد أوجبت بالتأنيط لقبوله لألن المنفي: لم يرده إلا أن يقوم وفي
التنزيل: «ويأتي الله إلا أن يتفل نوره» (3) أي لا يريد الله إلا
إتمام نوره.
وقولهم: أبي يأتي مما شد عن القياس لجيئه على فعل يفعل يفتح
العين من الماضي والمستقبل، وليس بينه ولا لامه من جروف الحلقات وكان
قياسه يأتي مثل يأتي، وقد يكون لأنهم حملوه على «منع»: لأن الإباء
والمنع نظراً، فحملوه على نظريهما كما حملوا بيدر على «يديع»
لانتفاضهما في المنفي، وإن لم يكن في بيدر حرف حلقي (4).
وكان التضمن له تأثيره في الصيغة: كما أن له تأثيره في التركيب.
ومن هذا استعمال قل، وأقل في النفي، بل إن «رب» التي وضعت
للتقليل لها صدر الكلام، بمنزلة «مثأ» النافية: لأن تقليل الشيء
مضارع لنفيه، ولا نجدهم يستعملون إلا مع «قل» و «أقل»
فيقولون: قل رجل يقول ذلك إلا زيد، أقل رجل يقول ذلك إلا زيد كما
تقول:
ما رجل يقول ذلك إلا عمرو (5).

(1) التوبة 55
(2) الآبالي 1/184
(3) التوبة 32
(4) الکافیة 1/371، الآبالي 1/257
(5) آلابیلی 1/300، القرآئ الماشقی 37
والتضمن كما يكون في الحروف والأفعال والصفات، يكون أيضاً
الجمل والأساليب، فالتحجب في معنى الخبر، لأنك إذا قلت:
ما أحسن علياً
فكأنك قلت:
على حسن جداً
ومثيله عند الخليل وسبيعه:
شيء أحسن علياً
وعند الأخذ:
الذي أحسن علياً شيء
وعند آخرين:
شيء أحسن علياً كائن
والخبر يكون موجباً أى غارياً من أدوات النفي الحرفيه «ما» إن
لا، لم، لم أ، لات» وفعلية «ليس - أبي» والاسمية «غير» وغير
موجب أى منفى.
وقد يكون النفي جحداً، فإذا كان الناف صادقاً فيما قاله سمع
كلمه نفياً، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمع ذلك النفي جحداً في
نفي قوله تعالى: «ما كان محمد أبا أحد من رجالكم» (1)، ومن الحد
نفي «فرعون» وقومه لآيات «مرسي» يقولهم: «هذا سحر مبين»
فهذا خبر موجب يراد به النفي، أى:
ما هذا حق
فذلك قال: «ووجدوا بها (2) أى نفوها، وهم يعلمون أنها من
عند الله».
وقد ورد الخبر بمعنى الأمر كثيراً، كما في قوله تعالى: «والملقات

---
(1) الأحزاب 40
(2) النمل 14
يتربصون بأنفسهم ثلاثة قروء» (1) أي ليترتصن ٠ وقال: «هل أدلكم
على تجارة تنجيمكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتَجَاهدون
في سبيل الله» (2)

ذهب «أبو العباس المبرد» إلى أن قوله«تؤمنون» و«تجاهدون»
معناه: أمنوا، واجهوا، بدليل الجزم في قوله: «يغفر لكم ويدخلكم»
لأنه جواب الأمر الذي جاء بلفظ الخبر، فهو محمل على المعنى، ودل
على ذلك أيضا أنه في حرف «عبد الله»: أمنوا واجهوا (3).

والجماد قد يضمن معنى المشتق، مفيؤل بمشتق ويطبق موضعه فالجالس
مثلًا – يغلب أن تكون مشتقة، ويجوز أن تكون غير مشتقة لأن الخبر
نفسه قد جاء غير مشتقت في نحوه:

زيد غلامنا، بكر أخو جعفر

وإذا جاز ذلك في الخبر جاز في الفضيلة على الخبر، فمن ذلك قوله
 تعالى: «هذه ناقة لله لكم آية» (4) أي علامة لصدقى ٠ ومن هذا:

فَبَدَت قَمَرًا وَمَاتَتْ خَوْطَ بَانٌ
وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غِزَالًا
فَقَمَرًا، وَخَوْطَ بَانٍ، وَعَنْبَرًا، وَغِزَالًا، مَنَصَوْبَة عَلَى الْحَالِ، وَيَتَأَوَّل
فِي فِئَاتِ الاِشْتَقَاقِ، فَيُحمِّلُهُ عَلَى:

فَبَدَتْ مَشِرْقَةً، وَمَاتَتْ مَئَذَنَةٌ، وَفَاحَتْ طَيِّبَةً، وَرَنَتْ مَلِيَّةٌ

وَظَنَّهُمُ الَّذِينَ كَانُوا الْآخَرُ:

سَفَرُون بِدُوْرٍ، وَانْتِقَبُونَ أَهْلَهُـ
وَمَسَنَ غَصَونَا، وَالْعَفَنَ جَاذِرًا
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: "فَمَا لَكُم فِي الْمُناَقِشَةِ خَتَأَتِينَ" (5) خُلُقَتْينَ مَنْصُوبٌ

(1) البترة ٢٨٨
(2) السفر ١٠
(3) الآبالي ج ٢٥٦ – ٢٦٢، اتباعهم في إعراب القرآن ١٤٧
(4) النوادر المشوق ١٣٦ – ٣٦
(5) الأعراف ٧٣، هود ١٤
(٥) النساء ٨٨
على الحال لأن المعنى: ما لكم منقسمين في شأنهم، فقتين، غرفة تدمهم، وغرفة تذعمهم، أو قد يكون المعنى: ما لكم مختلفين في شأنهم (1).

المعنى وتخرج التركيب:

من مزايا اللجوء إلى المعنى، واتخاذه وسيلة من وسائل التحليل، إنه قد يمد النحوى بنظرة أخرى لا تتشذذ التركيب، أو تخطيه. فلقد أتفق النحويون على أن الحال لا يأتي من المضاف إليه في الإضافة المحسية، فإذا لم يكن المضاف جزءاً للمضاف إليه أو مثل جزءه، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال.

ومن الأمثلة التي أجاز فيها النحويون مجيء الحال من المضاف إليه قوله تعالى:

» بل ملة إبراهيم حنيفة) (2)«

فحنيفا حال من «إبراهيم»، لكن «ابن الشجري» يذهب إلى أن الأوجه من ذلك أن تجعله حالاً من ملة، وإن خالفها بالتدخير؟ لأن الملة في معنى الدين، ولذلك أبدلته منه في قوله عز وجل:

» ديننا قيمتا ملة إبراهيم حنيفة) (3)«

فإذا جعلت «حنيفة» حالاً من ملة، فالتناصب له هو الناصب لمة، وتقديره:

بل نتبث ملة إبراهيم حنيفاً

لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم: "كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا". 

معنًاه:

(1) الأهمي ج/2744، الكتاب ج/11/391-397.
(2) آل عيسى: 135.
(3) الأنعام: 61.
تبعوا اليهودية أو النصرانية

فقال لنبيه:

"قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا"  

على المعنى (1)

فأملة المؤنث يؤول بالدين وهو مذكر، والعامل فيها متصيد من معنى الأمر:

"كونوا هودا أو نصارى"

ويخلو هذا التصيد من التكلف، فقد ذكر هذا العامل نفسه مع "ملة"

في آيات أخرى (2)

ومن تخريج التراكيب استنادًا إلى المعنى خرارة من التقول بالشذوذ،

ما أضافه النحويون من معنى الجمعية على بعض الألفاظ المفردة، فكلمة

بين، لا تضاف إلا إلى غير المفرد، إما إلى المفردات المتعاطفين، أو

te إلى المثنى أو الجمع، فإذا وردت مضاافة إلى، "ذاك" أو "ذلك" انصرف

اللفظ إلى معنى الجمع. وتركيب اللغة تشهد لهذا، قال "عدي بن زيد

العبدادي":

أرواح مموعد أم بكورة

انت فانظر لأي ذاك تصير

فقال: لأي ذاك، ولم يقل: ذينك؟ لأنهم قد يوقعون "ذاك"

و "ذلك" على الجمل. يقول القائل:

زارني أمس زيد وأخوك معه يضحكان

فيقول أحدهم:

قد علمت ذاك.

(1) الآيات ج/د 277/1 شرح الكافية ج/أ 277/1

(2) آئ عیران 95، النساء 125، يوسف 48، النحل 133
وأقلاجُ جازت إضافة « بين » إلى ذلك في قوله تعالى:
« لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » (1)
والذين إذا أتفقوا لم يرسوا ولم يقتروا، وكان بين ذلك قواما» (2، 3):

ومن هذا تخرج قوله تعالى:

« إني رأيت أحد عشر كوكبا، والشمس والقمر رأيتهم على سباقينين » (4)

فقد رفع الضمير في « رأيتهم » جمعاً مذكراً إلى جمع ما لا يعقل، وحده أنت مفردًا مؤنثًا، لأنه لما وصفها بالسجود الذي لا يكون إلا للعتلاء، أجراه في الإضمار والجمع مجازهم.

وكذلك القول في قوله تعالى:

« يأيها النمل ادخلوا مساكنكم » (5)

لأنه لم وجود الخطاب إلى النمل، والخطاب لا يوجد في الحقيقة إلا إلى العتلاء أجريت في الإضمار مجري العتلاء.

بل إن « ابن الشجري » يرى أن اعتبار السجود والخطاب خاصين بالعثلاء سهو: لأن النهاائم والمجمادات مشاركة للعتلاء » (6)

ومن هذا قوله تعالى:
أيحب أحدثكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه (1)

حيث دخلت اللفاء في «فكرهموه» مع خلو التركيب من سبب لهذا الدخول ؛ لأن الكلام في معنى الجواب ؛ لأن المخاطبين كأنهم أجواباً :

لا ؛ لا نحـب

فرد الله عليهم : فكرهموه فأي فكمأكرهموه ؛ فذكرها العبيرة مفهوـ جواب لما يدل عليه الكلام من قولهم ؛ لا ؛ فالآية هذـا بمنزلتهـا في الجزاء (2)

وقد ذهب «العكبرى» إلى أنها عائفة (3) فخرج المثال مما نحن فيه

أحبابنا يتخفى تخريج التركيب حسب المعنى مظهر مراعة الأولى

والأوغر يقول أبو الطيب :

لولا مفارقة الأجبا بما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا وهو ما خوذ من قول أبي نهام :

لو حاز مرداد الدنيا لم يجـد إلا الفراق على النفس دليلاً

فالاجباب جمع «حب» كعدل وأعدال ، وملحو أوصضع فقضى وأنفاض ؛ ولا ينبغي أن تكون جمع «حب» كشرف وأشراف ؛ ويتم وأيتم لأمرين :

أحدهما : أن الأول أكثر وأثقيب .

والثاني : أن ينتبه وشريفاً من باب غنيل الذي بمعنى غالب وحبب

فعيل بمعنى مفعول كتختى بمعنى مقتول (4)

(1) الحجرات 12
(2) الآيات 2/200
(3) التبيين في إعراب القرآن ج2/136
والصدور « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله

بإشارة السؤال في قوله تعالى:

« قال لقد ظلمنك بسؤال نعمتك إلى نعجته » (1)

ولا يحسن أن تقدر:

لولا مفارقة المحبين الأحباب

وإن كان ذلك جائزا عن طريق الإعراب ؛ لأن الحب لا يوصف

بمفارقة محبوبة ، وإنجاد سبب للمنية إلى روحه ، وإنما هو مءورق

لا مفارق (2)

وجمع السبل يناسب المعنى كذلك ؛ لأن فراق المحبوب المحب

يوجد للمنية سبل إلى روحه ، مباشرة للسبل الذي جرت عادة المنية به ،

وذلك أن غراقه له ، إنما يكون في الأغلب مع الهجر ، فالميني تدرك روحه

من طريق العشق ، وطريق الفراق ، وطريق الشوق ، وطريق الهجر ،

فقد سلكت إلى روحه سبلًا شتى ؛ فذلك استعمل الجمع (3)

فغابت الشجرى في المثال السابق يذهب إلى أن الصبح والتركيب قد

تتشابه شكلًا ؛ إلا أن المعنى يفرق بينها ؛ فالحبب كأشراف وأيتام وزنا

ولفظا كان مفرد الأحباب بمعنى مفعول ومفرد أشراف بمعنى فاعل ؛

فاختصرا لذلك

ومفارقة الأحباب من الناحية الشكلية صالحة لكي يكون مضافا إلى

الفاعل أو إلى المفعول ، لكن المعنى يحدد إضافته إلى مفعوله

وأي الاستفهامية إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالا عن الاسم

دون الصفة ، وهي بعض المعرفة التي تضاف إليها كقولك:

(1) من (2) الآتي (3) الآتي
أي الرجل أخوك؟
أي الرجال قام؟
فأي واحد الاثنين والجماعة، فالجواب أن تقول: زيد أو عمرو.
وإذا أضيفت إلى النكرة، فإنها تكون سؤالا عن الصفة، وتكون لعدد النكرة كلها، فإذا قال:
أي رجل أخوك؟
أي رجل زيد،
قلت: طويل أو قصير أو بزاز، فأجبت بصفة الاسم، فإذا أضيفت إلى مثنى أو جمع فاجب بالمثنى أو الجمع، فإذا قيل:
أي رجلين أخواك؟
أي رجال إخوتك.
قلت: سمينان، أو هزيلان، أو سمين وهزيل إجابة عن المثنى، ولقلت: طويل أو قصار، أو بعضهم طويل وبعضهم قصار، إجابة عن الجمع.
ولا يجوز أن تضيف أي إلى معرفة واحدة لم تقول:
أي الرجل أخوك؟
أي زيد خرج،
لأنها سؤال عن البعض، والواحد لا يتبعه، ولا يقال في المثنى فإنها سؤال عن الكل، لأن التنكر يقتضى العموم، فلذاك جاء إضافتها إلى نكرة واحدة، كما سبق - (1) -.

(1) الأرملة ج/ 396، وقد ذكر النحويون أن «أي» إن أضيفت إلى معرفة فرد أريد بها الجزء فلما زيد حسن معناه أي إجزاء زيد. انظر أي: في مثنى اللبيب - مثلًا -.

26
قلت في مسألة تأكيد مادة "أي" إلى نكرة، وإضافتها إلى معرفة، لكن الفرق بين التركيبين من حيث المعنى شاسع - كما هو واضح من الأمثلة -

المعنى ومرجع الفاء:

من القواعد أن الفاء يعود إلى مذكور سابق من الكلام. وفي اللغة أمثلة ليس فيها ما يرجع إليه الفاء إلا بتأويل الفعل معنى الاسم.

ولذا حسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر "كذب" غير قوله:

من كذب كان شرا له

أي كان الكذب، ومثله قوله تعالى:

"ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم" (1)

أي لكان الإيمان، ومن هذا أيضا: قوله تعالى:

"وإن تشركوا يرضى لكم" (2)

أي يرض الشكر لكم (3)، ومن هذا قوله تعالى:

"ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاههم الله من فضله هو خيرا لهم" (4)

"فهو خيرا لهم" ضمير البخل، وبخبل هو المنقول الأول، الذي يقتضيه "تصبن" وحسن حذفه، لدلالة "يبخلون" عليه، ومنه قوله تعالى:

"الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم غاذا وهم غازدون إيمانا" (5)

---

(1) آل عمران 110
(2) النصر 7
(3) الأعلى جاءوا 54
(4) آل عمران 180
(5) آل عمران 177
أتي زادهم قول الناس إيماناً ومنه قوله تعالى:

"ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه" (1)

التقدير: ثم بدأ لهم بدء ولا بد من تقدير هذا الفعل؛ لأن الفعل يطالب بفاعله ولا يصح إسناده إلى "ليسجننه" ؛ لأن إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل، ولا لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل كالمفعول أسند إلى الفاعل على المعنى.

والسند العربي متناول في قولهم:

بديل في هذا الأمر بدأ.
أي: تغير رأي على عما كان عليه ويتقال:
غلان ذو بدوات.
إذا بدأ له الرأى بعد الرأى (2).

ومن الواضح أن تقدير المصدر "بدا" من الفعل "بدا" اعتماداً على المعنى ما كان بهدف تصحيح عود الضمير ؛ بل كان بهدف المحافظة على النظام التركيبي للغة العربية التي آلفت إذا بدأت الجملة بفعل أن يأتي بعد الفعل اسم مرفوع، ففاعل عادة ما يحل محله.

ويجري "ابن الشجري" أن الضمير الراجح إلى المعنى لا بد أن يكون له دليل يساعد على تقدير هذا المعنى؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن الضمير في قوله تعالى:

"حتى توارت بالحجاب" (3)

راجح إلى الشمس، ولم يجر لها ذكر، ينقلق "ابن الشجري" على هذا بأنهم لم يعطوا الفكر حقه في هذا المثال ؛ لأن في الآية دليلاً على الشمس، وهو قوله تعالى:

(1) يوسف 35
(2) الأتالي 5/130، 132/2
(3) ص 32
«إذ عرض عليه بالعشي» (1)

فهذا النوع من الضمير يرجع إلى معلوم، قام قوة العلم به وارتفاع الله عليه به في دليل لفظي أو معاوني مقام تقدم الذكر له، فأمضوه اختصاراً، وثقة بفهم السامع، ومن هذا:

«إنه أنزلناه في ليلة القدر» (2)

أضم القرآن: "الآن ذكر الأنزال بال وغيرها"، ومثله:

فولا إذا بلغت الحلقوم» (3)

"كلا إذا بلغت التراقي" (4)

"أضم النفس لدلالة ذكر الحلقوم، والترراقية عليها" (5)

وهذا الضمير الذي يرجع إلى معلوم من الكلام هو نوع واحد من أنواع ثلاثة لضمير الغائب: والنوع الثاني - وهو أشهرها وأكثرها استعمالاً - يرجع إلى مذكور في الكلام قبله عادة، أو بعده في بعض الأمثلة، كما في نحو قوله تعالى:

"وإذ ابتلى إبراهيم ربه» (6)

"فالواسق في نفسه خيبة موسى» (7)

"ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون» (8)

(1) ص 31
(2) الآمالي 58/1
(3) القدر 1
(4) الوقاية 23
(5) القيامة 126
(6) آمالي ج 1/59، ج 1/61، ج 1/124
(7) البقرة 124
(8) طه 27
(9) التقصي 78
ومرجع الضمير في الآية الأولى متقدم لفظا لا رتبة، ومرجعه في الآتيين الأخيرتين متأخر لفظا لا رتبة، لأنه فاعل وذائر فاعل.

والنوع الثالث يضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول، الذي يلزم التفسير إما بالجملة، وإما بالمفرد المنسوب، والمفسر بالجملة، ضمير الشأن والقصة، كما في نحو:

«قل هو الله أحد» (1)

وإذا هي شاهقة أبصار الذين كفروا» (2)

والفيس بالفصل، الإضمار غي نعم و بنس و رب، نحن:

نعم رجلاً على بنس للظالمين بدلا» (3)

وده هذه الثلاثية من الثلاثيات الكثيرة (4)، التي يحمل بها النحاس، فضمار الغائب إذا أه أن يرجع إلى مذكور، أو إلى معلوم، أو لا يرجع إلى مذكور ولا إلى معلوم يحتاج إلى تفسير بما بعدة، من مفرد أو جملة.

بدائل الضمير:

والإشارة تشبه الضمير في أنها ترجع إلى معلوم دل عليه شيء في الكلام فقوله تعالى:

((1) الإخلاص
(2) الأنباء
(3) الكفيف
(4) الآية: 60، 672/134/117
(5) راجع للمؤلف "الثلاثيات".)
«ذلك هو الفضل الكبير» (1)

إشارة إلى «السبق» المفهوم من قوله تعالى:

«ثم أورثنا الكتاب الذين أصطفيناه من عبادنا، فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات».

ومثله قوله تعالى:

«ولن صبر وغفر إن ذلك من عزم الأمور» (2)

بالإشارة راجعة إلى «الصبر والغفران»، لدلالة فعليهما عليها، كما عاد الضمير إلى «السفه» الذي دل عليه «السفه» في قول القائل:

إذا نهى السفه جرى إليه وخلف السفه إلى خلاف.

أي: جرى إلى السفه.

بالإشارة بمنزلة الإضمار؛ لأنها قد تسند مسده في نحو قوله تعالى:

«إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسؤولاً» (3).

فأقولت: كلهن عنه مسؤولاً» (4).

والاسم الظاهر كذلك يستعمل استعمال الضمير في النحو على مذكور أو معلوم ربط للكلام ببعضه ببعض، ومن هذا:

فأما القتال لا قتال لديكم، ولكن سيرا على عراض المراكب.

(1) فاطر ۳۲
(2) الشورى ۳۲
(3) الإسراء ۳۶
(4) الأعلى ج1/۸۲۶ ۲۰۰۴
فقد وتتعبت الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها، خبرا عن القتال،
وهي عارية من ضمير عاقد منها إلى الابتدأ.
وإنا إذا غار ذلك؟ لأن اسم لا فكرة شائعة مستفردة للجنس المعرف
بالألف واللام: فقتال المنكر مثبت على القتال الأول، كما أن قوله:
لا إله إلا الله
عمت لفظة: «إله» جميع ما يزعم البلطون أنه مستحق لإطلاق
هذه اللفظة عليه.
وليس يجري قولك:
لا رجل في الدار
إذا ردعت مجرى قولك:
لا رجل في الدار
إذا ركبت؛ لأنك إذا ردعت تنفي واحدة، وإذا ركبت تنفي الجنس
أجمع فدخول القتال الأول تحت القتال الثاني يقوم مقام عود الضمير
لبيه.
ومثل هذا ما أنشده «سبوحيه»:
ألا ليت شعري هلال إلى أم معمر سبب، فأنى الصبر عنها غلاصرا!
فالصبر من حيث كان معرفة، داخل تحت الصبر المنفى لشياعه
بالتنكر.
ونظر هذا أن قولهم:
نعم الرجل على
في قول من رفع "على" بالابتداء : فأرداد : 
على نعم الرجل.

يدخل فيه "على" تحت "الرجل" ؛ لأن المراد هنا الجنس ، فيستغنى البديإا بدخوله تحت الخبر من عائد إليه من الجملة.

ويوضح ذلك أن قوله :
على نعم الرجل.
كلام مستقل ، أما قوله : 
على قام الرجل.
كلام غير مستقل ، وإن كان قوله :
قام الرجل.
جملة من فعل وفاعل كجملة :
نعم الرجل.

ولا تستقيم جملة غير "نعم" حتى تقول : "إليه" أو "معه" ؛
أو نحو ذلك ؛ لكون الثواب واللام فيه لتعريف العبد ، والمراد به واحد.

و "الرجل" في :
نعم الرجل.

بمنزلة "الإنسان" في قوله تعالى :
"إن الإنسان لفي خسر" (1) ؛
يدل على الجنس ؛ لأنه مستثنى منه :
الذين آمنوا وعملوا الصالحات ».
والاستثناء من واحد مستحيل ؛ لا يصح إذا استثنيت واحدا من

(1) العصر 1.
وأحد فكيف إذا استثنيت جميعاً من واحد • ومثله قوله تعالى:

" ... وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها " (1)

غالبراد بالإنسان هما الناس كافة، ولذلك قال:

" وإن تصبهم سهبة بما قدمت أيديهم، فإن الإنسان كفور " •

• وإذا كان الاسم المعروف باللألف واللام نحو "الرجل" و "الإنسان"

قد استرعى الجنس حماً فلكل باسم الجنس المنكور المنفى (لا قتال - لا صبر) والتنكر والنفي يتناولان من العموم ما لا يتناناه التعريف

والإيجاب ؛ فقولهم:

ما أثني من أحد

وقوله تعالى:

" ما سبقكم بها من أحد من العالمين " (2)

متناول غاية العموم • ولو حاولت أن تقول:

أثني من أحد

كان ذلك داخلًا في باب استحالة الكلام (3)

• •

وعرض " ابن الشجري " للشواهد والأمثلة السابقة، وتحليله

• إياها بهذه الطريقة مثال من أمثلة التحليل النحوية المهتدي لما اسمته روح التراكيب، وحس اللغة ومنطقها العام • فالاسم المنكور المنفى بحل بعيد على العموم الذي يدل عليه الاسم المعروف بالجنسية بل

• أكثر • وهكذا النكرة بعد النفي • ومن هنا يصح الاستثناء منها •

والتركيب قد تتشابه شكلاً ووصفاً، لكن العلاقة الداخلية بين

عناصرها الفردية تختلف • فالجملتان:

زيد نعم الرجل

زبد قام الرجل

(1) الشورى 8
(2) الأعراف 80؛ العنكبوت 28
(3) الآمالي 6/288-288
سواء في الترتيب والترتيب والحجم ، لكن الأولى صحية 
والتانية خاطئة ، ولا تصح إلا بذكر عائد يعود على البندا 
ويجب بهما ما سبق من استعمال الأسم البندا الداخلي في اسم العمو 
والذي يعود من عين ضميره إليه من الجملة تكرير الأسم الظاهرة مستغل 
به عن ذكر المصمم ، وذلك إذا أريد تطبيق الأمر وتعظيمه ، في نحو 
قول عدى بن زيد 
لا أرى الموت يسبق الموت شيء ، نفس الموت ذا الغنى والفقيرة 
ومثله قوله تعالى 
الحالة ما الحالة؟ (1) ، القارعة ما القارعة؟ (2) ، وأصحاب 
اليمين ما أصحاب اليمين؟ (3) 
زيت رجل أى رجل 
فاستغل بتكرير الظاهرة عن أن يقال : الحالة ما هي ، وإنما حسن 
تكرير الأسم الظاهرة في هذا النحو لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم 
استعملوا الضمائر فاستغلوا بها عن تكرير الظاهر ؛ بإجازا واختصارا 
فلم أرادوا الدلالة على التطبيق جعلوا تكرير الظاهرة إمارة لذا 
أرادوه (4) 
المعنى والطاقة:
عرفت العربية ألوانًا من تجاوزات الملامح الشكلية ، وسمحت بها 
لأن النسبة بين كلمات الترتيب لا تزال ثابتة • والطاقة بين البنداد 
والخبر ، أو بين المنوعات والنعمات أو بين الحال وصاحبه من الأمور المقررة 
(1) الحالة 241 
(2) القارعة 402 
(3) الواقعة 27 
(4) شرح الكاتب ج 1/11
الثابتة، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وقدمة، في بعض النواحي ومنعه، مطلقة تتحقق في أربعة من عشرة، واحد من الإفراد والنثوية والجمع، وواحد من التذكير والتأكيد، وواحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التمرير والتنكر، وهذه هي نواحي الطابعية: العدد، النوع، التعيين، والإعراب.

أما الطابعية بين المبتدأ والخبر فلا تالت مطلقة، والأشياء الواجب اشتمال البند والخبر فيه من النوع والعدد، والأمر كذلك بين الحال وصاحبها وهذا ملمح من الملامح التي بها يشبه الحال والخبر، وسأعود إلى هذه الفكرة فيما بعد.

وقد ساعد المعنى على التخصيص في بعض نواحي الطابعية، فقد يكون المبتدأ مذكرًا، والخبر مؤنثًا، كما في قول الآلهي:

أمل يك غدًا ما فعلتم بسمعتك، وقد خاب من كانت سريرته الغدر
غالبتهدا «الغدر» مذكورًا، والخبر «سريرته» مؤنث، وأسنده
الفعل مؤنثًا إلى الغدر لما كان هو السريرة في المعنى (1).

ومثل هذا في التنزييل، فيما وردت به الرواية عن دافع وآبي عمرو، واصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياس:

«ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا» (2).

بنصب «الفتنة»، وإسناد «تكن» إلى «أن قالوا» والتقدير:

ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم.

وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى، وملأه رفع الإقدام ونصب

العادة في قول «ليبد»:

(1) الأبياتي 10/130
(2) الأبياتي 13/120
فمضت وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عرمت أقدامها

• وإنما استجازّ تأنيث الإقامت لتأتيك خبره (1)

كما يساعد المعنى على الترخيص في الطابقة بين المبتدا والخبر في العدد ؛ غفري قول «النبي»:

حشاي على جمر ذكي من الهوى وعيناي في روض من الحسن يرتع

نراه يخبر عن المثنى «عيناي» بالفرد «ترتع» ؛ لأن العضوين المشتركين في فعل واحد مع إتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما في حالة واحدة من المعنى لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاستنكرهما في النظر كاشتراكات الأذنين في السمع، والقدمين في السعي، ويجوز أن يعبر عنهما واحدة، يقال:

رأيته بعيني، سمعته بآذني، وما سعت في ذلك قدمي

فإن قلت:

رأيته بعيني، سمعته بآذني، وما سعت في ذلك قدمي

فهو حق الكلام، والأول أخف وأكثر استعمالاً (2)

استنطرداً:

لك في هذا البيت أربعة أوجه من الاستعمال:

أحدها: أن تستعمل الحقيقة في الخبر والخبر عنه، فتعتبر:
عيناي رآتاه، آذناته سمعتها، قدمانيا سمعت فيه

والأحد: أن تعبر عن العضوين بواحدة، وتفرد الخبر حملاً
على الملفظ فتعتبر:

(1) الأزلي ج1/120
(2) الأزلي ج1/121
عينى رأيته ، أذنتى سمعته ، قدمى سعت فيهه
وإذا استعملوا الإفراد في هذا تخفيفا ، وللعلم بما يريدون ،
فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية .
والثالث : أن تثنى العضو ، وتفرد الخبر – كما في البيت –
والرابع : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتثنى الخبر حملا على
المعنى ، كقولك :
أذنتى سمعته ، عينى رأته ، وهذا قليل (1) .
ومن هذا ما أجازه ابن الشجرى من جواز الإخبار عن العشر
والخروج بالفردي ، فهذا :
العشر والخروج ممؤونة 
وذلك لوجوهين :
أحدهما : أن العشر والخروج ينزلان منزلة شيء واحد لا تفاصيلهما
في أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظر
ذلك قول حسان :
إن شرح الشعبر والشعر الأسود لم يعاص كان جنونا 
فقال : لم يعاص ، فأفرد الضمير وإن كان لا شيئًا ، وذلك لأن كل
واحده منهما بمنزلة الآخر ، فحريا مجري الواحده ؛ فشرح الشعبر هو
اسوداد الشعر ولولا أنهما لاصطبابهما صارا بمنزلة المفرد ، كان حق
الكلام أن يقال : يعاصينا .
وأشهد من هذا قول من يصف رجلا مغتربا في غلابة :

(1) الأسابيع ج 122/122
أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن
شريكه يطعم نفسه شر مطمع
جعل الذئب والغراب بينزلاً الواحد، فأعاد إليهما ضميراً مفرداً
لأنهما كثيراً ما يصحبان في الوقوع على الجيف، ولولا ذلك كان حقه
أن يقدّرس.

ومن يكون شريكه
هذا أشد من الإفراز، لأنه أفرز المضمر في " يكن " وقـاء بالخبر مثنى.

ومما جاء في التنزيل على هذا قوله تعالى:
« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (1)
خجاء الخبر مفرداً لاتفاق المال والبنين في الترنيم (2)
ومن هذا ما يجوز في الخبر والحال بعد المعقول معاً، فأنّ
قد تقدم:

كنت وعلياً قائمًا، سرت مسروراً وعلياً
وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال:
كنت وعلياً قائمين، سرت وعلياً مسرورين
نظراً إلى المعنى، وإلى أن أصل اللواء العطف، والعطف معنى
الجمل (3)

والمعنى كذلك يفسر ما قد يوجد من عدم مطابقة بين الصفة
والوصف كما في قول " سهيم عبد بن الحساس ".

---
(1) الكيف 46
(2) الأزهري د/ 10/6/1989
(3) شرح الكافية د/ 198/1/198
جنتنا بها فيما اعتبرنا علاقة حب مستشر ونادراً
أي: جنتنا بها علاقة أي لح شديد، وعلاقة الثانية بدل من الأولى، ومستشرا نصب على النعت لقوله: علاقة حب، وذكر الوصـة، والموضوع مؤذن لأمرين:
أحدهما: أن العلاقة بمعنى العـلاق
والآخر: أنها إذا كانت بدلاً من جنون خي الجنون
وقد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيراً، كقول الله، تسبَّب في كشحه كما مضى:
ذِكِّرـِيَّ الْكَفَّ أَلْدِهِ يَذْهَبُ بِهَا مُذْهِبُ الْعَضُو، وَمِنْهُ: 
فإِنما تربني ولي لمَّا فإن الحوادث أودى بها ذكر ضمير الحوادث؟ لأنه ذهب بها مذهب الحدثان، ومنه في التنزيل تذكير خبر الرحمة في قوله تعالى:
١٤٤ إِنِّ رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ
لأن الراد بالرحمة هنأ في بعض التناسير: الغني،
ويجوز أن يجعل «مستشرا» نعتا للجنون، والقول الأول أحسن لقرب النعت من المنعوت، والضاف إلى «حب» مصدر، غريب منصب في المعنى بعلاقة على أنه مفعول به (2).
خاين الشجري يفضل أن يكون «مستشرا» المذكور نعتا امالة المونث حتما على المعنى، ويضعف أن يكون «مستشرا» نعتا لجنون، مع أنهما مذكرون لطول الفصل بين المنعوت والنعـت.

الآرئف 56
(1) الآلـام 7/1/227
(2) الآلـام 7/1/228, 227/257
وقد أثبتت "ابن القيم" شيئًا من هذا في باب «الحمل على المعنى» وذكر منه تأنيث الذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد للجماعة، والجماعة للواحد، فمن تأنيث الذكر قوله تعالى:

"يا أبا الناس اتبعوا ربيكم الذي خلقكم من نفس واحدة" (1)

والمراد به آدم عليه السلام، وأنثى رداً إلى النفس، وقرى في الشهود:

"من نفس واحدة" (2)

وقال آخر:

"يا أبا الراكون المزيج مطية سائل بنى أسد ما هذا الصوت، فإنه ذهب بالصوت إلى الاستغاثة" (3)

ومن تأنيث الذكر، ما أكثر عن العرب من تأنيث فعل المضاف المذكور إذا كانت إضافته إلى مؤنث، فكان المضاف بعض المضاف إليه، أو به أو منه ولذلك قرأ قوله تعالى:

"لا تنفع نفسها إيمانها" (4)

بالتأنيث، فأنثى فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها ومنه قوله الشاعر:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشوع(5)

فأنثى الفعل المضاد إلى "سورة" الذكر، لإضافته إلى مؤنث.

(1) النساء
(2) الفوائد المشوق
(3) الإسلام
(4) الفوائد المشوق
(5)丝绸之路
المعنى والقواعد النحوية:

الكلمات في التراكب تتقن بوظائف معينة، وتكون لهما مواقع نحوية، والوظيفة عندنا مرادفة للموقع، فالكلمة وظيفة أو موقع، إلا أن آداء الكلمة لوظيفتها وهي في موقع من المواقع قد يرتبط بورودها في مركز معين، فلا تتقدم أو تتأخر، فإن تقدمت من تأخير، أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر في اللظة لا في الرتبة.

وقد أدرك النحويون العرب هذا الأفكار هموا بين الوظيفة والموقع، وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة، والتقديم والتأخير لفظًا.

ويمكن أن نسمى المكان الذي تتبع فيه الكلمة وهي تؤدي وظيفة نحوية معينة «مركزًا» سواء كانت في موقعها أولا، أو ألفوند، مثلًا -إن تقدم على الفاعل يكون متقدما لفظًا لا رتبة، فمركزه متقدم، لكن موقعه متأخر.

الواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبر عنها، أو هي وظائف يفترض أن تقتضي الكلمات القيام بها، فموقع البند، أو موقع الخبر، وموقع الحال غير موقع التمييز وهكذا؛ لأن المعنى الذي يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذي يعبر عنه ذاك أو ذلك.

فالواقع - إنذ - مختلفة من هذه الناحية: ناحية المعنى الذي ينتمي كل موقع لخدمته والتعبير عنه، ولكنها قد تشانبه في الحالة الإعرابية، وكما أن النحو العربي يتفاوت على أن هناك مواقع للمرفوعات، وأخرى للمنصوصات، وأثارة للمجرورات، ومن ينظر في مواقع الرفع يجعل بينها خلافًا من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها، وهكذا الحال مع مواقع المنصوصات.

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها لنرى في كتابات النحويين فكرة طريفة.
الأولى: قد تتفتر الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تظل محافظة على موقعها، فالخبير هو خبر رفع أو نصب، أو جر، والمفعول مفعول نصب أو رفع لنببته مناب الفاعل، ولقد سماء سبيوياً "المفعول المرفوع"، ولم يسمه المتأخرون "الفاعل" بل سموه "ناسب الفاعل" لأن معناه لا يزال على المفعولية.

الثانية: سمح المعنى لنحوينينا أن يلاحظوا قرابته حبيبة، وصلة وثيته بين بعض المواضع النحوية، فقدنا من هذه القرابة، إيماناً منهم بخطورة جانب المعنى في التحليل النحوى.

وسوف تحدث عن الفكرة الأولى فيما بعد، وأبادر هنا بإثبات سطور قليلة عن الفكرة الثانية.

الحـسـال والظـرف:

رأي النحويون أن هناك معنى ما يقرب هذين الوضعين كلهما من الآخر فكلاهما قيد للفعل في حال زمن أو مكان، معينين، وقد رتبوا على هذه القرابة الدلالية بعض الأحكام النحوية:

يقول: "أبو العباس بن مرداس السلمي":

أ كلب مالك كل يوم ظالمًا، والظلم أنكره عليه ملعون.

فالجملة:

مالك كل يوم ظالمًا،

تعرب على النحو التالي:

ما: مبتداً، لك: متعلق بمحذوف خبر، كل يوم: ظرف، ظالمًا: حال فما عامل النصب في كل من الظرف والحال؟
العامل في الظرف إما الخبر (كله) وإما الحال (ظالمًا)، ومشبهه
قوله تعالى:

« فمما للذين كفروا تقبل مهطعين » (1)
فالعامل في الظرف (قبله) إما الخبر (للذين 000) أو الحال
« مهطعين ».

أما العامل في الحال، فالخبر أي متعلقه، وكان حق المعنى لا يعمل
في الحال; لأن الحال عبارة عن ذي الحال، ولكن عمل فيها المعنى لشبهها
بالمعرف من حيث كان قولك:

جاءني زيد راكبًا
معناه:

جاءني زيد في حال الراكوب
والذك عطف عليها الظرف في قوله تعالى:

« وإنكم لتمرون عليهم مصحبين وبالليل » (2).

فالحال من حيث المعنى يشبه الظرف، ولما كان الظرف أقرب
متعلقات الفعل إلى خاصة الظرف الزمن (3)، جاء لما فيه راية الفعل
أن يعمل فيه دلوق حال بالظرف في هذا فتحمل فيه الفعاليات المعنوية.

إلى أن الشبه الذي بينهما ليس بمستحكماً لأنك لا تقدر أن تقول:
لاأفاء زيد في راكب

كما تقول:

جاء زيد في يوم السبت
جلس زيد في مكانه

---

(1) المعارج
(2) الصمات
(3) الكتاب ج1، 36/36
وإيما أدخلوا حرفا للظرف على لفظ منقول، ولكن لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المنوي، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامي فيه كقولهم:

كل يوم لك ثوب
فالظرف منصب بالجار والجزرور «لك» الذي هو خبر وقد تقدم الظرف عليه، فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى العامي كقوله تعالى:

« هنالك الولاية لله الحقيق » (1)

فهناك الظرف في موضع الحال، والعالمة فيه قوله « لله »، وذو الحال الممتلك من في « لله » (2)

وكان مجيء الحال بلفظ الظرف جعل درجة ترابته للظرف أوضح وأقوى، وكان الشبه بينهما لم يعد قاصرا على المعنى فقط، بل تعداه إلى اللفظ أيضاً.

ويشبه الحال الظرف في جواز استعماله بدلا من اللفظ بالمعنى كالألفاظ وهذا ما ذهب إليه أبو على الفارسي في تخريج قول أبي الصلت الثقفي:

إشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً في رأس عمادان داراً منك محلاً.

حيث ذهب إلى أن هنئاً الحال وقتت موقع الفعل بدلا من اللفظ به كما وقع المصدر في قولهم:

سقيناه، ورعينا

----------------
(1) الكيف
(2) الأمالي 112/2، ج/205/112
بدلاً من: سباعاه الله، ورعاه
 فلا يجوز ظهور الفعل معه، لأنه قام مقامه فصار عوضا عنه.
 فقوله: «هنيئا» لا يتعلق له باشرب، لأنه وقع موقع «اينك»
 أو هنأك، أو هنأك
 ويبدل على أنه بدل من الفعل تعاقبهما على الموضع الواحد في نحو:
 أظهره الله غليه، فإنه اظهر
 فهذا بمنزلة:

وهنيئا له الظفر
 كما أنه أجري بلفظ الإفراد على الجمع في قوله تعالى:

«كلوا وشربوا هنيئا» (1)
 لأنه ناب عن فعله، والفعل لا يجمع (2)

ووجه كون «هنيئا» بدلاً من الفعل على جهة القياس أن الحال
 مشبهة للظروف من حيث كانت مفعولا فيها، كما أن الظروف مفعول فيه,
 ومن حيث وقعت الظروف في الأمر العام وغيره بدلاً من الفعل في قولهم:

إليك، ورايك، عليك زيدا، دونك عمرا، جاءني من عندهك
 كذلك وقعت الحال بدلاً من الفعل، فكما قام هذه الظروف مقام
 الأفعال وصارت بمنزلتها، فكان كل واحد منها بدلاً من فعل، كذلك صار
 الحال في قولهم «هنيئا» بدلاً من الفعل الذي هو «اهنا».

وأما اجتمع الحال والظروف في كون كل واحد منها مفعولا فيها،
 اجتمعاً في أن عملت فيما معاني الأفعال نحو:

(1) الطور 19، الحاتا 24، المرسلات 43
(2) الأمل 5/102
زيد فيها قائمًا
كل يوم أك شروب

ولولا هذا الشبه بينهما ما كان من حكم المعنى أن يعمل في الاسم المتنصب على الحال؛ ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذي يكون مفعولاً في نحو:

عاقبت عليها غضبان

فكما أن المفعول به لا يعمل فيه المعنى، كذلك كان القياس فيما هو عبارة عن المفعول به ألا يجعل فيه المعنى لولا ما حصل بين الظروف والحال من المناسبة (1).

ففي العربية مواقع تقوى الصلة بينها وبين الأفعال، وتكون حتى إنه يستغني عن الفعل بذكر الكلمات التي تعبر عن هذه المواقع، وهذه هي المصدر، والظرف، والحال، ومجرد ذكر هذه الكلمات يغني عن ذكر الفعل.

والواقع قد تتشابه في الحالة الإعرابية، لكن بعضها أقرب إلى موقع منه إلى موقع آخر، فالحال والمفعول به والمفعول فيه كلها من مواقع النصوصات لكن العلاقة المعنوية بين الحال والظرف جمعية، فكلاهما منصب على التأويل بمعنى في، ولذلك يعمل الفعل المعنوي، أو ما فيه رائحة الفعل فيهما، وإن كان هذا الشبه ليس مطلقاً؛ لأن الظرف يجوز تقدمه على عامله المعنوي، ولا يقتضي الحال إلى عامسنه المعنوي إلا إذا جاء بلطف الظرف — كما سبق —.

وهكذا يتضح دور المعنى في التقرب بين المواقع؛ فقد رأينا أن
ما اسميه التركيب الداخلي، أو روح التركيب قد وجد بين الظرف والحال في أور نحوية لأن كليهما يدل على معنى في».

(1) الأدبيات 1/13 - 14 - 165
الحال والخبر:

جاء في عبارة «ابن الشجري» أن الحال هو المفعول به فيه نحو:

ضربت زيداً مشدوداً

ولا أفهم هذه العبارة إلا على أن كلاً من الحال والمفعول به يشيران إلى حقيقة واحدة، ويمكن إدراك هذا بتصور الجملة بدون الفعل والفاعل، وبالتالي التخفيف من أثر الفعل، حيث إن أثره يذهب معه، أعني بذلك نصبه للمفعول والحال، فتؤول الجملة إلى:

زيد مشدود

ومن الواضح أن الذهاب الآن إلى أن:

زيد هو المشدود

المشدود هو زيد

هو من بدهيات الجملة الاسمية.

وهذه العملية التحويلية بسيطة، خطرة الشأن في أن واحد، إذ عن طريقها تتحول الجملة الفعلية إلى جملة اسمية، ويمكن تطبيقها أيضاً على الحال التي صاحبها هو الفاعل، إلا أننا في هذه المرة سنتخفف من الفعل فقط، فإذا قلت:

حضر المسافر سعيداً

يمكنك بعد حذف الفعل أن تقول:

المسافر سعيد

وكان الجملة الفعلية يعتريها «النسخ» الذي يعتبر الجملة الاسمية، على أن الفرق بين النسخ في الجملة الفعلية والنسيخ في الجملة الاسمية يتبلي في أمرين:
أولاً: أن نسخ الجملة الإسمية يتم بزيادة أفعال أو حروف مشابهة بالأفعال، أما نسخ الجملة الفعلية فيتم عن طريق حذف الفعل.

ثانياً: أن نسبة الإسناد التي كانت بين البنداء والخبر في الجملة الإسمية قبل النسخ تبقى على ما هي عليه بعد النسخ، ولا تتغير إلا الحالة الإعرابية للبنداء فقط أو للخبر فقط أو أولاهم معا، وكان النسخ هـ خا ذو أثر شكلي فقط: فالعلاقة بين طريقة الإسناد باقية كما كانت وإن كان قد اعتراها شيء من التلونات الدلالية — وسوف أرجع إلى هذه المسألة بشيء من البسط والبيان —.


صحيح أن هذه النسبة لا تعدو مجرد إظهار لما كان مستتراً بين الحال وصاحبه إلا أنه يبقى أن الشكل التركيبي للجملة قد ليس بهـذا النسخ ثوباً جديداً مادة وتصميمًا.

وكأن هـ ذه السطور يسجل بكل تواضعم أن ما تقول في المسطر السابق من نسخ في الجملة الفعلية بتحويلها إلى جملة اسمية عن طريق الاستعانة عن الفعل والفاعل مرة، أو الفعل فقط: شيء جديد في الفكر النحوي العربي، لكنه — والحمد لله — ليس بممتاز، فإن استشه على ما قاله النحويون من أن الحال هو صاحبه في المعنى، كما يبينه على مشابهات أخرى كثيرة ذكرها النحويون لإثبات القرابة الدلالية بين الحال والخبر.

تنتهي النحويون إلى ووجوه شبه كثيرة بين الحال والخبر، فكلامها يكون نكرة مشتقة، أو جامدة، أو مؤولة بالمشتق، والحال يعمل فيها
المعاني (الظرف، الإشارة، كان، ليت، لعل) لترابطه الشديدة من الخبر، ولبعده عن المنقول به الذي لا تعمل فيه هذه الأشياء (1).
فالحال مثل الخبر في نوع الكلمات التي يأتي منها كلاهما، كما أنه شبيه به في أن الفعلية المنوية تعمل في كليهما.
والطريق أن الحال من الناحية الأخيرة يبتعد عن المنقول به مع أنهما من مواقع المنصوبات، وإن الحال من الناحية المنوية ينتمي إلى الخبر ويستبعد عن المنقول به في الشكل وحده كافيا في عقد أواصر القريب بين المواقع النحوية.
والحال هو صاحبها في المنى، كما أن الخبر هو البندت في المنى.
وبهذا يبتعد الحال عن المنقول به، والظرف، والمميز، ويترتب من الخبر.
ومرة أخرى ألفت النظر إلى أن المواقع الثلاثة: المنقول به، والظرف، والمميز من مواقع المنصوبات، أما الخبر فمن مواقع المرفوعات، رغم الشابه بين الحال وهذه المواقع في الحالة الإعرابية، نجد النحويين يعتقدون أن صيغتهما للتفرقة بينها، وعلى العكس من ذلك نجدهم يتحدثون عن المشابهات بين الحال والخبر على الرغم من أنهما متفقان في الحالة الإعرابية لكل منهما.
وهذه الوقائع المنهجية تعني أن هناك علاقة وضيعة بين الحال والخبر والحق كذلك، وهذه القرابة تتجلي في أكثر من ناحية.
1- فالحال والخبر يتبدلان المواقع في بعض الأمثلة تقول:
محمد في الدار قائم، مبتداً + حال + خبر
محمد في الدار قائماً، مبتداً + خبر + حال
والظرف على المرفع يتعلق بقائم وعلى النصب يتعلق بالاستفهام (2).

(1) الألماي، ج1/276
(2) الألماي، ج2/276
ومع أن ما يعرب حالاً يجوز رفعه غيره خبراً، كما في قوله تعالى:

«هـذا بعلٍ بـيـغـًا» (1)

فـنـد قرـئه:

«هـذا بـلـى شـيح»

وفي حيـث هـذا عدتة أوجـه:

أـحـدهـا: أن يكوـن هـذا بـيـظـاً، وـبـلـى بـدلاً مـنـه، و»ـشـيح» الـخـير.

والثاني: أن يكوـن بـعـيـل عـطف بـيـاـن، وـشـيح الخير.

والثالث: أن يكوـن بـعـيـل بـيـظـاً ثـانـيًا، وـشـيح خـيره، وـالجمـلـة:

خـير هـذا.

والرابع: أن يكوـن بـعـيـل خـير الـبيـظـاً، وـشـيح خـير بـيـظـاً مـحـذوف،

أـي هـو شـيح.

والخامـس: أن يكوـن شـيح خـيرًا ثـانـيًا.

وـالسادس: أن يـكوـن بـعـيـل وـشـيح جمـيعًا خـيرًا وـأحـداً، كـما تـتـولـى:

هـذا حـلو حامـض.

والسابع: أن يكوـن »ـشـيح« بـدلاً مـن بـعـيـل (2).

والإفـراـبات السبعة تـتـمـلـق فـي أن »ـهـذا« بـيـظـاً فـيـها جمـيـعًا،

و»ـشـيح« خـير فـيـها جمـيـعًا عـلى الأـصـالة (الـسـتة الأوـلـى) أو عـلى التـبـعـة.

كـما فـي الإفـراـب السـابع.

وـمـثـل هـذا قـوله تـعالـى:

»هـؤلاء بنـانـي هـن أظـهر لـكـم«.
فนำเสนอ على الرفع خبر وتكرر في الشاذ: «أظهرَ 00 بالنصب؟»
وفي وجهه:

أحدهما: أن يكون «بناتي» خبراً، وحسن فصلاً، وأظهر حالاً
والثاني: أن يكون «هن» مبتداً، و«ولكم» خبراً، و«أظهر» حالاً، والعمل فيه ما في «هن» من معنى التوقيد بتكرير المعنى (1)

ومثال هذا قوله تعالى:

"قل هو للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة" (2)

برفع «خالصة» على الخبرية، ونصبها على الحالية.

3 - بعض أنواع الحال يسد مصد الخبر في إنفادة المعنى، أو

إكساء الجملة تمام الفائدة؟ حيث لا يجوز ذكر الخبر، كما في نحو:

أحسن ما يكون محمد خطيباً

غصيننا على تقدير النحوين خبر كان المقدرة على المعنى، أي:

أحسن ما يكون محمد إذا كان خطيباً

وبيري: «ابن الشجري» أن الخبر وجب حذفه هنا؛ لأن الحال بعض منه، والحال قد يحذف بأنسراء، فحذف بعضه وبقاء بعضه أسهل (3)

4 - ذهب بعض النحوين إلى أن المنصوب في باب كان، والمفعول

(1) إيلاء ما من به الرحمن 33/704
(2) الأعراف 33
(3) الأنبياء 32/781-782
الثاني: في باب لحن ينصب على الحال، وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

فَفَيٰض الكلمات تنصب على الحال، أو ترفع فتدخل عنصرًا في تركيب جملة اسمية، تقول: أرخص ما يكون البر مدني بدروهم أو أرخص ما يكون البر مذان بدرهم.

كلمة فاها إلى في أو كلمته فوق إلى في الجملة بعد الرفع "مذان بدرهم" كلها في محل نصب حال (1).

- تقع الجمل أحيانًا، كما تقع أخبارًا وأوصافًا، ولا بد في الجملة من ضمير إذا وقعت خبرا أو صفة يعود إلى المخبر عنه، وإلى الموضوع، ولم ما وجنب هذا في الخبر والصفة وجه في الحال، لأنها صفة ذات الحال، ولانها زيادة في الخبر، فقد أخذت ثبها منهما (2).

- من أنواع الحال الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى:

"وهو الحق مصدقًا (3)
"وإذا صراط ربك مستقيماً (4)

وهذه الحال أكذب المعنى الذي دل عليه الخبر، لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا والاستقامة لزم صراط الله، فالحال لاتقدم معنى جديدًا (5).

- البتيدا يبيغي أن يكون معرفة، وصاحب الحال كذلك ينبغي أن يكون معرفة ولا تكون النكرة مبدأًا إلا بمسوگات معينة، وصاحب الحال كذلك يمكن أن يكون نكرة بمسوگات معينة ومسوگات الابتداء بالنكرة.

---

(1) بالأني ۸۲/۸۳۲/۸۳۰/۸۳۱
(2) بالأني ۲۷۷/۱۹
(3) النكرة ۹۱
(4) الألوم ۱۲۶
(5) بالأني ۸۴۰/۸۴۱
هي تقريبا مسوعات مجيء صاحب الحال نكرة، يدرك ذلك من القراءة الأولي في بابي المبتدأ أو الحال.

وأكثر "سيوبيه" من تسميته الحال خبرا، مما يثبت أن النحو العميق للموقعين يكاد يكون واحدا (1)

والأخير النحوية الشهور: "الجمل بعد النكتة صنف، وبعد المعارف أجواء" كان "سيوبيه" قد عبر عنه قبل أن يحرره المتاخرون بقوله: "كل شيء كان للنكرة صنف، فهو للمعرفة خبر، وذلك قوله: مررت بالخوبيق قائمين، فالخوبيق هنأ نصب على حد الصفة في النكرة (2)

هذه بعض النظارات التي استطعت جمعها للتدليل على القراءة الحميمة بين موقع الحال والخبر، هذه القراءة المؤسسة على ما بينهما من تشابه معنى دلالي على الرغم من أنهما من حيث الحالة الإعرابية متباعدان فاحدهما يذكر عادة في مواضع المرفوعات، والآخر في مواضع المنهجيات.

المصطلحات الإعرابية:

والحديث عن القراءة بين بعض المواقع النحوية يساعنا إلى الحديث عن التقارب بين الحالات الإعرابية؟ فقد سبق أن أشرت إلى أن التغير في الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر في الجملة الأصلية بعد دخول النماذج من رفع إلى نصب لا يلفظ من المعني الذي كان مفقودا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى على ما هي عليه.

كما أن قسطنا لا ينسى به من النصوصات يحمل في دغله أو في أعمق حالة الجر الإعرابية، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر أخوان، فكلاهما - على الأقل - بديل للآخر، إن لم يكن أحدهما غطاء للآخر، والآخر عمقا له، فالمعنى الم عبر عنه بالنصب لا يشير إن عبر عنه بالجر.

(1) الكتاب ج5/498، ك50، ك41، ك87، ك62
(2) الكتاب ج5/498، ك69، ك43
ولقد أصاب الفكر النحوى العربي النجاح والتوقيع في حديثه عن تحويل الكلام من البنية للمعلوم إلى البنية المجوهر، فما حل المفعول أو غيره مما هو قريب منه (الجار والمجرور - الظرف - المفعول المطلق) نشداً تطابق الفعل إياه محل الفاعل إلا إبئاء للجانب الشكلي في النظام التركيبي للجملة الفعلية في اللغة العربية (فعل + اسم مرفوع) ولم يحب عن الفكر النحويين أن رفع ما حل محل الفاعل ما هو إلا مسألة شكلية بحتة ؟ فالعلاقة المعنوية بين عناصر الجملة الفعلية لا تزال على ما هي عليه قبل التحويل، فنسبوه لائزال يسمى ما محل محل الفاعل (بالمفعول المرفوع) ؛ وأقصى ما قدمه النحويون المتآخرين أن سموه "ناخب الفاعل" ؛ ومعنى هذا أنهم جميعاً أرادوا القول بأن عناصر التركيب قد تبادلت المواقع فيما بينها ؛ أو حل أحدهما محل الآخر فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية لكن الربط المعنوي بينها لا يزال ثابتاً راسخاً لم يمسه تحور أو تحول.

وكلما سبق وغيره من أمثلة غريبة شاهد على أن الفكر النحوي العربي جمع إلى حد كبير بين النظريتين اللتين أشرت إليهما من قبل: النظرة التي ترى للتركيب نظماً وأوضحها شكلية فترفسدها ؛ والنظرة التي تتعمق هذه التراكيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تركيب داخلية اهتداء بما أسماه روح التركيب الذي يمدد به المعنى ؛ كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتركيب لتري إلى أي مدى بدأت هذه التحويلات بالتركيب عن المعنى الذي خول العرب لهذه التراكيب أن تؤديه.

وسوف أتناول هذه الفكرة فيما بعد بشيء من البسط والتفصيل.

المعنى الفعلي:

وكلما سبق الحديث عنه من دور أنصاف المعناصر المنفردة المستخدمة في التركيب في ذلك المعنى، وأثر المعنى في الوظيفة المنوطة بالكلمات، ودور المعنى في التجوزات التي تلصق ما بين عناصر التركيب من مطابقة، ودوره في الوسائط المستخدمة لربط عناصر التركيب بعضها ببعض، والقراءة بين المواقع النحوية المؤسسة على ربط معنوي، والتفاعل بين
الحالات الإعرابية لبعض المواقع النحوية لثبات العلاقة بين عناصر التركيب، كل هذه الاعتبارات ما هي إلا إملاء للدور الخطي الذي يقوم به المعنى داخل التركيب، الأمر الذي يجعله عصب التركيب وعموده الفكري.

يقيم للمعنى دور أخطر مما سبق، فإنه يضفي على التركيب كله طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها راصفه الشكل.

فالتركيب، كله من الناحية الشكلية يكون تركيباً اسميًا، وليس الفعل عنصرًا فيه، لكن المعنى المضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلياً أو يمكن أن نقول إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط رصفي معين على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر.

وقد كان «سيبوه» خبر من أدمني بهذا التصور السابق، إذ إنه بعد أن تحدث عن الفعل بجميع أنواعه، والأزام والمتدفق بجميع درجات التعدد، وما يبدو شبيهاً بالفعل من أنواع تدخل على جملة المبتدأ والخبر، والواقع النحوي المختلفة التي تعد من مكملات الفعل كالفاعل الطلق والحالة والمفعول معه الخ، وبعض ما يعمل عمل الفعل كالمصدر، وبعض أنواع الفعلات، أيقول بعد أن تحدث عن هذا عقدة حيثُ يمكن أن تكون علاقة انتقال كثيرة من التركيب، مختلفة على الأسس العناصر الصعبة عنصرها الأساسي؟، لأن هذا العنصر المعروف يتخذه دليلاً على فعل ماض، وإذا تبدو الأسماء غطاء تركيباً للتركيب فعلية داخلية.

ولقد تحدثت عن هذه التركيب التي أوفها «سيبوه» الحديث(1)، فقبل ذلك مرتين، الأولى في مقال له عن جملة الموقع النحوية الواحد(2).

لأن هذه التركيب تنسج أساساً من فعله، أو مصدره، أو حال وكلها منصوبة بإظهار فعل يجاز إظهاره قليلًا، يجب إيضاحه كثيراً لأن الربا متى إلى أن تتحفظه وتضمه لوضوح أثر منه، فاعتبرته لهذا من جملة الموقع الواحد.

(1) الكتب ج1/256 - 400
(2) اللسان العربي - الرباط، 1979
أما المرة الثانية ففي كتابي "الفعلية"، إذ قد لاحظت أن أكثر أمثلة هذه التراكيب يرد فيها العنصر الأساسي الوحيد منصوباً بفعل مضمر ملحوظ، ولهذا تحدثت عنها في فصل "الفعلية الملحوظة" في مقابل "الفعلية الملفوظة".

ولهذا أسمح القارئ، عذراً، إن تخففت من الحديث عن هذه التراكيب مرة ثالثة رغم مناسبتها الملحة للفكرة الأساسية لهذا البحث المتواضع، ففكرة العلاقة بين الترتيب الخارجي والتركيب الداخلي للجملة العربية.

على أني أني لأترك قارئي العزيز قبل أن أودعه هذه الملاحظات:

أ— دار معظم هذه التراكيب في مواقف فعلية — إن صح هذا التعبير — أي مواقف من شأن الفعل أن يستخدم فيها كموقف الطلب، والتحذير، والدعاء، والملح، والثناء، والتذلل، والانقل من حال إلى حال.

ب— اكتشف في هذه التراكيب بدلاً من حال الذي أعنت عن دلالة المقال فإن العرب تخففت فيما من الأفعال "اكتفاء بالفعل أن تلتقي بفعله" (1) أو "استغناء بما يرون من الحال" (2) أو "لكثره في كلامهم حتى صار بمادة مثل" (3) أو "لعلم المخاطب أنه محدود على أمر" (4) أو "لأنه قد عرف أنه متنถس أشياء وطابه" (5).

فإذا لم تكن دلالة الحال لا يجوز التخفيف من الفعل "فلا يجوز أن".

تقول:

عبد الله المفتول

وأتت تريد 8

1) الكتاب ج1/253
2) السابق 275
3) السابق 280
4) السابق 283
5) السابق 286
كن عبد الله المقتول

لأنك لست تشير إلى أحد » (1) أو — كما قال السيرافي —: «لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه 000 وإنما يضمنون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال » (2)

3 — ذهب «سيمويه» إلى أن الأسماء المنصوبة في هذه التراكيب

نصبت على أنها » بدل من اللفظ بالفعل » وساعد على هذا أنها من الناحية السريرية إما مصدر، أو مشتق أو جامد مؤول بالمشتق، وهذا النوع من الأسماء ذو صلة قوية بالفعل.

كما أن صلة هذه الأسماء بالفعل تحقق في بعض أمثلة هذـ ه التراكيب بدخول أدوات مختصة بالدخول على الأفعال عليها مثل: إن

المجازاة «وهلأ، ولو (3)

يقول «سيمويه» عن «إن»:

واعلم أنه لا ينصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل؛ لأن إن من الحروف التي بيئى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليس من الحروف التي بيئى بعدها الأسماء لبيئى عليها الأسماء » (4)

أي لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتدأ بيئى عليه أو يسند إليه.

خبر: بل الاسم بعدها ينصب أو يرفع بإضمار فعل.

فالعنصر الذي هو أمرة على تركيب فعل مضموم إما فعله بطبيعته أو بما يدخل عليه من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال، وهذه هي الشرائح التي تجعله أهالاً لأن يكون » بدلاً من اللفظ بالفعل » الفعلية إما «ذاتية» فيه أو «مكتسبة».

__________________________
(1) الكتاب 141/1264
(2) السابق / نفس الصفحة (حائطية)
(3) السابق 258، 268، 469
(4) السابق 263
والأمر كله من قبل ومن بعد متوقف على السمعاع: «فليس كلحرف يظهر بعده الفعل يذبح فيه الفعل، ولكن اشترى بما أضمرته فيته العربي من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستعملون بمنزلة ما يذبحون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجزوا، فليس كل حرف يذبح منه شيء وينبئ فيه نص: »

يدو، ويكن، ولم أبل وأبل.

ومل يحملهم ذلك على أن يفعلوه بملته، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في:

مر: أو مر

أن يقولوا في

خذ: أو خذ

وغي:

كل: أو كل

فقلب على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فسر أو قس بعد»(1)

فلكما لا تثبت حركا في صيغة من صيغ اللغة حذفه العرب، أو لا تحذف ما أثبتته العرب، وكذلك لا تثبت في التراثي النحوية، لأن تحذف إلا ما لننا فيه سمعاع.

ودقة «سبوية» تتجلى في إلحاته المسلمات التركيبية النحوية بالمسلمات الصوتية، فهو يتذكر حذف الفعل أو ذكره في الجملة بحذر حرف ممد أو همزة أو مذكرهما في الكلمة، ولا غرو في هذَا، ففسين اللغة كل لا يتجرأ، وما ارتحلته العرب في أصولها كان عن منطق ويفترض أنها ارتضيه أيضا في صيغتها وتركيبيها، غلابروح واحد، والمثل اللغوي يسري في اللغة على جميع مستوياتها، وهذا اعتبار منهجي أفهمه من كلام "سبوية".

(1) الكتاب ج/1106، 266.
4 - مثلت هذه الترتكبات مجالا تعبيريا واسعا، فبعضها كان في الأمر والنهي، والآخر كان في الخبر، أي أنها مثلت الأسلوب العربي بشقي الخبر والإشائي.

5 - ذكر «سيبوه» في مواطن كثيرة من هذه الترتكاب أن الاسم الذي هو محور التقدير على أنه معمول لعامل مضمور، يجوز نصب ورفعه، والتركيب على النصب يؤد إلى جملة فعالية، وكثير من الأمثلة التي يجوز فيها رفع الاسم تؤول إلى جملة اسمية (1).

وهذا نوع من «الحيادية» التي لاحظتها على بعض أمثلة الجملة العربية. فالتركيب ينتمي إلى الجملة الفعلية مرة، وإلى الجملة الاسمية أخرى.

وتلعب الحركة الإعرابية هنا دورا آخر من دورها الذي به تفرق بين مواقع الكلمات داخل الترتكب من فعل، منفعل إلخ؛ إذ هي هنا تفرق بين أنماط الترتكب فالنصب علامة «الفعالية» والرفع علامة «الاسمية»، وسوف أعود إلى هذه الملاحظة فيما بعد.

ويبدو أن استقاء المعنى الفعلي من ترتكب لا يدخل الفعل في نسجها أصبح من المهام الرئيسية التي قام بها النحويون العظام بعد «سيبوه» ممن تعمقوا الترتكب، وقرعوا ما بداخلهم منما «المجدر» و«المخبر» أو «ابن الشجري» وهم يميلون إلى أن يكون الفعل المعني على ضربين ؛ لأنه إذا أن يكون في اللغة مشعر به، ثم الأول نحو:


ما عليك، ما عليك

لأن الججار والمجاور متعلق بالفعل، أو بما فيه ومعناه، ونحوه:

(1) لنظر مثلا الكتاب ج/1 276-280، 281، 283، 295، 296، 316، 336.
لأن قولك "شأنك" بمعنى "فعلك" و "صنعتك" فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، ومثله:
حسبك، و قدتك، و كفيك،
لكونها بمعنى: كناك، و نحو:
ويلا لك، و يلك، و ليل له
لأن الويل بمعنى الهلاك، وفي المصدر معنى الفعل، وكذا قولهم:
رأسك والحائط، و امرأ ونفسه، و شائكك والحج
إن جعلنا الوأو بمعنى "مع" فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المشدد (1).
ومن أمثلة هذا:
مالك وزيدا
والكبشين يجوزون في السمة العطف على الضمير المجرور
بلا إعادة البار، والبعضين يجوزونه للضرورة، وأما في السمة
فيجوزونه بتكلف، وذلك بإضمارحرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه،
ولذلك يتعين النصب هنا نظراً إلى لزوم التكلف في العطف.
وقال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على
المصاحبة وهي أولى لرودة في قوله تعالى:
"تساءلون به والأرحام" في قراءة حمزة.
على أن ما يعد الوأو في:
ما لزيرا
ما شائك وزيدا

(1) شرح الكتابة ج/أ 196، يتأثر "الرضي" بسبيئيه واضح جلي؛
فقد استخدم الأمثلة التي مثل بها، انظر الكتاب ج/أ 274، 275.
ما شأن زيد وعمراء

قد ينصب من أربعة أوجه:
الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك، ومالك، أي، ما تصنع، وذلك لأن "ما" طالب للفعل لكونه استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتظافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتثاع في الاختيار:

هذا لك وأبائك

لفوات "ما" الاستفهامية.

وقال "سيبويه": تقديره:

ما شائك و شأن ملابستك زيدا
ما لك ولملاستك عمارا
ما شأن زيد وملاسبة عمرا
فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيراغي: هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى:
ما صنعت، وما تصنع لأن هذا ملابسة أيضًا، يعني أن "سيبويه"
لا يزيد بتقدير "ملابستك" أن الاسم متصوب بهذا المصدر المقدر؟ لأن المصدر العامل مع مفعوله كالوصول وصلته ولا يجوز حذف الوصول مع بعض صلته، وإبقاء البعض الآخر، وإنما قدر "سيبويه" بهذا: لتبين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر.

قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك هنالك لقوة الدلالة عليه، لأن "مالك" و "شأنك" إذا جاء بعدها نحو "وزيدا" دل على أن الإناكار إنهما هو ملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى "مع" تؤذن بمعنى الملابسة.

وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بكان مقدرة كما في:
ما أنت وزيداً

أم:
ما كان شأنتك، ما كان لك

وقال السيراق وابن خروف: الاسم منصوب "لابس" كأنك

قلت:
مالك لابست زيداً
والواو دل على معنى: لابس.

وإذا ما ارتكبا هذا، تفاديا مما أزعم "سبيويه" من نصب الاسم
بمصدر مقدر، ويلزمهما نية الواو عن الفعل، ونصب الاسم بها؟
إذ لا يصح الجمع بين الواو، وذلك الفعل المقدر (1).

ملاحظات:

1 - اتفق النحويون على أن الجار والجرى، «لك»، "بك"، مثلاء، والمصدر "شأن"، "بال"، مثلاء - يحملان معنى الفعل.

فإذا دخلت عليهاما "ما" الاستفهامية اشتد تضمنهما - الجار والجرى، والمصدر - معنى الفعل وقوي: لأن الاستفهام يطلب الفعل.

2 - إذا كان الجرين بحرف الجر، أو إضافة المصدر إليه ضميرًا،
وذكر بعده الواو بعد اسم آخر، فالكوفيون يجوزون جرما بعد الواو على العطوف أو نصبه على المفعول معه، أما البصريون فيرجون النصب، ولا يجوزون الجر إلا لضرورة أو على تكلف، في السعة.

ومن الواضح أن جوانب الجر على العطوف إنما هو مراعاة لجانب
الاسمية في المفعول عليه "الجار والجرى" أو "المضاف والمضاف
إليه". أما جوانب النصب بل وترجيحه في نظر البصريين فمراعاة لجانب
الفعلية الكامنة في الأسماء.

(1) شري القابلة 498/1994
كذلك أجمع التحويين على جواز قر ما بعد الواو، وهب على
السواء إذا كان الاسم المجرور قبله اسمًا ظهراً.

۳- الكل إذن متفق على جواز النصب، بل إن البصريين
يرجعونه أو يرونوه «أولى» من الجر في حال ما إذا كان المجرور سيءًا.
ولذا الإجماع مغزاه في أن تحويينا جازاه الله خيراً – رأوا جميعًا
أن المعنى الفعلي هو في الحقيقة روح التركيب الاسمي بل نقل
التركيب الاسمي المحذو ]اليس الجر بالحرف أو بالإضافة من أخص
خصائص الأسماء بل أخصها؟ بل إن

؛- الأوجه الأربعة التي سردها الراضي] إذن لا تشمل
خلافاً بين التحويين حول المبدأ العام أمم استناد الفعلية من الاسمية
بل هي بيان للكيفية التي تتبناها كل فريق لاصطياح هذا المعنى الفعلي
الداخلي من تركيب اسمى صرف.

فالبصرييون حولوا ما قبل الواو إلى فعل، فالالمشال لديهم إلى
تركيب جملة المفعول معه التي فيها واو بمعنى مع مسبوقة بفعل فـ
مالة وزيداً = ما صنعت وزيداً

والسيراقي، وابن خروف، حولوا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى
الك، أو مثل: »سألتك، فقال المشال عندهم إلى نصب ما بعد الواو على أنها
معنوي به:
مالة وزيدا = مالك لا يست زيداً

أما الأندلسي، فقد عامل مالك، وماشاك معاملة: »مالت، وركي
أنت، وهم يتضمنان معنى (كان)، فينصب ما بعد الواو معهما على
المفعول معه لتحقق شرطه وهو سببه بفعل أو ما هو غي من معنى الفعل.
جاء في الكتاب: »وزعموا أن ناسا يقولون:
كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا.
وهو اقل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا "كيف" ولكنهم حملوا على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيك كانه قال:
ما كنت وزيداً
لأن كنت تتغى هنالكما، ولا تنتقض ماتريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام، وكنك قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هناء كثيراً (1)
أما "سيئويه" فقد رجعت إلى ما قاله في "الكتاب" فوجدته يقول:
قولك:
ما لك وزيداً
ما شائك وعمراً
إنما حدة الكلام هننا:
ما شائك وشأن عمرو
فإن حملت الكلام على الكاف المضمورة فهو تبجح، وإن حملته على الشاين لم يأجر لأن الشاين ليس يلتبس بعبد الله، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشاين، فلما كان ذلك تبجحا حملوه على الفعل، فقالوا:
ما شائك وزيداً
أي:
ما شائك وتناولك زيداً (2)
قال يعني الفاعل الذي قدره "سيئويه" هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواجه - كما فهم الأندلسي - لأن لا يجوز جر هذا الاسم عطفا على الشميم المجروح بدون إعادة الجار، كما

(1) الكتاب ج1/1.3، وانظر أيضا 209
(2) الكتاب ج1/2.7
لا يجوز رفعه عطفاً على شأن لفساد المعنى، ظلم بيق إلا النصب على التقدير السابق.
والمعنى الفعلى الذي ارتضته الأوجه الأربعة السابقة عبارة عن نوعين:
أولاً: معنى فعل مستنبط من مضمون الجار والمجروح أو المصدر.
وهذا هو تقدير البصريين، وسبيويه، والسيراغى وابن خروج.
ثانياً: فعل الكون المضمر قبل واو المعينة.
فالمعنى الفعلي الأول ذاتى مستنبط مما هو موجود، أما الثاني فغير ذاتي وليس مستنبط لا من الجار والمجروح ولا من المصدر.
وبلاحظ أن البصريين أولاً ما قبل الواو بالفعل، وأن سبيويه قدر المعنى الفعلي بعد الواو، وأن السيراغى حول الواو نفسها إلى فعل.
فالآراء الثلاثة اقتسمت هذه المواقع الثلاثة فيما بينها.


ولذلك لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام، فقول العرب:
أنت وشأنك، كل إمرئ، وضيعتنا، أنت أعلم وربك.
وأشبه ذلك، فكله رفع، لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقالت:
أنت الآن كذلك.

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً
يستخدم فيه الفعل، وأما الاستئنام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً (1)
و «سيموه» في الحقيقة يقدم لنا بهذا الصدد ثلاثة أنماط من التراكيب آذكر بعض أمثلتها، ثم أخرجها:
(1) ما صنعت وأباك ماك وزيداء
أنت أعلم ومالك ما زيد وأخاه
(2) جاء البرد والطباسة أنت وشاكتك
وأتركك الناقة كل رجل ضيعته ما شاكن وعمر
(3) وفصولها لرضيها (4)
والاسم بعد الواو في النمط الأول يجب نصبه على أنه مفعوم معه؛ لوجود الفعل في الجملة قبله، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها (5) «كأنك قلت ما صنعت أباك» (1)
والاسم بعد الواو في النمط الثاني يجب رفعه، عطفاً على المبتذلة، والجملة في تقدير:
أنت وشاكن مقرونان
والواو في النمطين بمعنى مع يعمل فيما بعدهما ما عمل في الاسم مقبلها «وإنا فرق بين هذا النمط الثاني وبين الباب الأول؛ لأنه اسم، والأول فعل فأعمل، والواو في مننى مع هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ» (6)

(1) الكتاب جا/ 3.6
(2) الكتاب جا/ 4.291
(3) الكتاب جا/ 4.297
(4) الكتاب جا/ 4.368
(5) السابق جا/ 4.297
(6) السابق جا/ 4.360
(7) الكتاب جا/ 4.360
فنحن في النمط الأول مع جملة فعلية خالصة، ومع جملة اسمية خالصة في النمط الثاني.

أما النمط الثالث فقد سبق الحديث عنه، ومن الواضح أنه لا ينتمي إلى النمط الأول لأن الواو فيه لم تسبق بفعل صريح، ولا ينتمي إلى النمط الثاني لأن الجملة التي قبل الواو فيه بها ما فيه معنى الفعل، كما أن فيها استفهام.

فأمثلة النمط الثالث في الحقيقة تنتمي إلى النمط الأول، ولذا يجب نصب الاسم بعد الواو فيها لما فيها من معنى فعل.

هذا هو القسم الأول من المعنى الفعلي، ومن الواضح أن مايساعد على الظهور وترتب بعض الآثار النحوية عليه أمران:

أولاً: أن يكون الفعل ما يشعر به كأن يكون مصداً، أو حارا ومحررا.

ثانياً: أن يسبق بما من شأنه أن يدخل على الأفعال كالاستفهام.

إذا لم يكن في الفعل مايشعر به، ولم يكن هناك استفهام - مثلاً - انعدم المعنى الفعلي، وتمحض التركيب للاسمية، كما في أمثلة النمط الثاني السابق.

فإن توفر أمر واحد من الأشرين السابقين، وجذب المعنى الفعلي على استخراة، كما في نحو:

ما أنت وعبد الله

كيف أنت وقصعة من ثريد

وقـول «المخيل»:

ياـز برقاق أغلى بني خلف ما أنت ويب أبيك والفطر

وقـول «جميل»:
وأتت أمرؤ من أهل نجد وأهلنا تهأم فما النجدى والمغور (1)
بما بعد الواو هنا حقه الرفع ؛ لأن المعنى على الابتداء، وينبغي
الآلا بجوز نصبه لعدم وجود ناصب قبل الواو، وضعف الدال عليه، وهو
ـ ما الاستفهامية، وـ كيف كثرة دخولهما في غير الفعلية (2) .
ورفع ما بعد الواو على نية تكرار، ـ ماـ أو ـ كيفـ : ـ لأنك
إذنما تعتطف بالواسو إذا أردت معنى ـ معـ على كيف، وكيف بمنزلة
الابتداء، كأنك قلت :
 كيف آتني وكيف عبـد الله
عملت، كما عمل الابتداء: لأنها ليست بفعل، ولأن ما بعدها:
لا يكون إلا رفما يد لك على ذلك قول زياد الأعمج :
نكلنفني سويق الكرم جـرم، وما جرم وما ذلك السويق (3)
ومن نصب ما بعد الواو هنا ـ على ضعفه وقلته ـ ذهب إلى تقدير
ـ كانـ أو ـ يكونـ لأنهما يتعان هنائكم كثيرا، والشيء إذا أكثر وقوعه في
موضوع جاز حذفه تخفيفا، وصار كأنه منطوق به (4) .
غالفعلية في التراكيب السابقة ضعيفة واهنة، ولا نستطيع أن
نستمدها من داخلها، فلنا إلى تقدير أفعال خارجية طارئة.
والمعنى الفعلي في هذه الأمثلة، وفي نحو ما تستشهد به ـ سبيوتهـ :
هـما آنا والسير في متلف، يبرح بالذكر المحباب
بنصب ـ السيرـ بـتقدير: ـ ما كنتـ ، أقول: المعنى الفعلي في
هذه الأمثلة على ضعفه ووهن أقوى منه في نحو قول بعضهم :
مـ ما وـ اية في لـ حـاف

(1) الكتاب ج/1 293/1991
(2) شرح الكافية ج/1 197/1983
(3) السابق ج/1 193/1991
(4) الكتاب ج/1 201/1991
كنت وإباء في لحاف
وذلك لإشعار «ما» و «كيف» بالفعل، بما فيهما من معنى
الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما (ً)
وكان المعنى الفعلي الداخلي ذو درجة ودرجات، وأقوال ما اقترب
من نص إطلاق الفعل، وتأخذ درجة الفعلية في الضعف شيئاً فشيئاً حتى
تصل إلى نص جملة البتدأ أو الخبر، وذلك على نحو الترتيب
التنزالي التالي:

1 - ما صنعت وأخاك
2 - مالك وأخاك
3 - مأنت وأخاك
4 - أنت وأخوك

(»كان» والمعنى الفعلي:

لعب» سبيوهة» والنحويون من بعده إلى تقدير فعل الكون حين
اضطرّوا إلى تفسير نص الاسم بعد واو المعنى في تركيب ليس في لفظه
ما يشعر بمعنى الفعل، ومن يقرأ تخريج» سبيوهة» لا أمثلة هذا التركيب
يتكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر» كان» أو» يكون»، ثم تخفف العرب
منهما لسببين:

أولهما: كثرة استعمالهما في هذا الموضوع، والثي، إذ كثر وقوعه
في موضوع جزء حذفه تخفيفا، وصار كانه منطوق به؟؛ فكنت وكون
يقعان هما كثيرا، ولا ينتقصان ما تزيد من معنى الحديث، فمعنى صدر
الكلام »وكانه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها هما كثيرا» (ً)

(1) شرح الكلامية ج/أ 198
(2) الكتاب ج/أ 193
وعني هذا أن نصب الاسم بعد الواو اتخذ أمارة على أن "كان" كنائب قد وجدته في التركيب، ثم تخفف منها ؛ لأن العربي ألف حضورها هنا، فهي الآن موجودة وحاضرة ذهنا لا لسانا، ومنعني لا إفظا 

وما الاستغناء عن "كان" هنا ؛ ونصب الاسم في غيابها كما كان ينصب في حضورها إلا نموذج واحد من نماذج التركيب العديدة التي بقيا النصب فيها دليلا على الفعل المحذوف.

إن السلمات النحوية التي تتما كتب النحو التعليمية تصب الباحث بشيء من التردد قبل أن ينوي التفكير في معنى فكري جديد قد تعود به المصادر الأولى، وفي مقدمتها "الكتاب".

وعلل من هذه السلمات مسلمة "نواسخ" البندأ والخبر؟ حيث تصور النحو التعليميون أن هذه النواسخ أدوات طارئة وواجدة على تركيب الجملة الإسمية، تغير المعالجة العربية لأحد ركيزاتها أولهما مما، فالأسفل هو الجملة الإسمية بدون النواسخ، ويعتبر هذاأصل تحورات دخول النواسخ.

أما ما عند "سبيوعه" فمختلف تماما، بل أكاد أقول إنه على العكس مما ذكر المتاخرون، يقول: (1) زعموا أن ناسا يقولون:

كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا

وهو قليل - أي نصب ما بعد الواو، ولم يجملوا الكلام على ما، ولا "كيف" ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما، وكيف، قال:

كيف تكون وقًا من ترديد، وما كنت وزيدا 300 لأنهم يقولون:

ما كنت هنا كثيرا، ولا ينقص هذا المعنى، وفي "كيف" معنى

(1) اقتبت هذا من قبل لتصادل رأي "الاندلس"
يكون، فجري ما أنت مجري ما كنت، كما أن كيف على
معنى يكون (1)

إن هذه العملية التحويلية التي قام بها سيبويه، تقدم والله أعلم، فكرماً مختلفاً تماماً عن فكر كتاب النحو التعليمي، فتركب "كان" هو الأصل ثم اقتري هذا الأصل تغير بالخفيف من "كان" لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد، فقد سمع أبو الخطاب بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصباً:

اتوعدني بتقومك يا ابن حجل
أتسلحت من حضن وعمرو

كما زعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً:

أعزان قومي والجماعة كالذي
منع الرحلة أن تميل ميلاً

كان قال:

أعزان كان قومي والجماعة
محلوه على "كان"، أنها تنفع في هذا الموضوع كثيرا، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يجعلون الكلام على ما يرفع، فكانه إذا قال:

أعزان قومي
كان معنى:

أعزان كانوا قومي والجماعة كالذي
وما كان حضن وعمرو والجياد

والله ثم يقال:

أعزان كان قومي
لـكان معناه إذا قال:

(1) الكتاب ج1/3434
أزمـان قـومي
أزمـان قـومي
لأنه أمـر قد مضى (1)

أي أن «كان» يؤدي بها لتدل على الماضي، وقد يتخفف منهما العرب؛ لأن معنى الماضي يفهم من السياق، كما أن كثرة استعمالها في هذا الموضوع يدل عليها إن حذفت.

أما السبب الثاني للتخفف من «كان» فيقدمه «سبيويه» من خلال المواجهة بين جملتي:

كيف أنت وقصعة من ثريد
أنت وشـائلك

فعلي حين يمكن تقدير «كان» في الجملة الأولى؛ لأن نصب ما بعد الواو فيها جائز لا يمكن ذلك في الجملة الثانية؛ لأن ما بعد الواو فيها ليس فيه إلا الرفع، فالجملة الأولى تتضمن معنى فعلياً، وليس كذلك الجملة الثانية. يقول عنها «سبيويه»: «فكله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه فيحال حديثك فقلت:

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل، وليس موضـع

يـستعمل فيه الفعل» (2)

وفي موضع آخر يقول: إنـما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن.

لا يريد كان ولا يكون» (3)

(1) الكتاب جـ 1/ ٣٠٥
(2) الكتاب جـ ١/ ٣٠٥
(3) الكتاب جـ ١/ ٣٠٤
ويؤخذ من هذه الموارنة أن تراكيب الجملة الإسمية الخالصة أو التي يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما تستخدم للدلالة على الحال، أما تراكيب "كان" أو "يكون" صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

وتراكيب:

ما كنت وزيدًا
فعلى صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه:
ما صنعت وزيدًا
والتخفيف من "كان" يفتح الباب أمام احتمالين:
أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر آي اسمية خالصة فيقال:
ما أنت وزيد
ثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير "كان" أو بعبارة أخرى على تقدير "استصحاب" كان فيقال:
ما أنت وزيدًا
والتخفيف من الفعل، ونصب الاسم بعد حذفه استصحابا له، أو رفعه على الابتداء والخبر قسما للدوام والثبوت، له أمثلة الكثيرة في تراكيب اللغة العربية، أستطيع منها بالمثال التالي:
"قولك: حمدًا وشكرا لا كفرًا ولا عجبًا إنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك تقلت:
أحمد الله حمدًا، وشكر الله شكرًا"
وإذن: اختزل الفعل هنن؟ لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل
وقد جاء بعض هذاً رفعًا يبتدأ ثم يبني عليه: "ويبدو على إضمار الفعل" (1)

(1) الكتاب ج/119
فهل في ضوء هذا الواقع اللغوي يمكن القول بأن تركيب جملة
"كان" أصل يتفرع عنه نحو قول العرب :
أما أنت منطلقاً انطلقنت معك
وقول عباس بن مراد:
أما خراشة أما أنت ذانفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبع
بنصب "منطلقا" و "ذا" استصحابة لكان المذدفة ؟ أو نحو :
أما أنت ذو نفر
برفع "ذو" على أنها خبر المبتدأ ؟
لولا كانت الإجابة بنعم لخرجنا بالقول بأن جملة كان المتلوة باسم
مرفوع آخر منصب هي الأصل ، وأن جملة المبتدأ والخبر هي الطارئة،
وكأن الناسخ في الحقيقة ليس زيادة كان على جملة المبتدأ والخبر ، بل
على العكس من ذلك هو التخف من كان ورفع ما كان منصوراً معها.
وهذه النتيجة ليست بالأمر الإد في تراكيب اللغة العربية التي
يذكر فيها الفعل وأثره معا ، أو يحذف الفعل ويفتري أكثر لأن الفعل منوي
مع كونه مخوذغا ، أو يحذف الفعل وبينينه أثره ؛ لأنه لا ينوي، فينتقل
التركيب برمته إلى تركيب جملة المبتدأ والخبر فالعرب تقول :
١ - سلملك الله سلما ـ أحمد الله حمدا
٢ - سلما لله ، حمدا لله
٣ - سلام لله ، حمد لله
فلتفرع في الأولى مذكور مع أثره وهو النصب ، وفي الثانية منوي
لبقاء أثره ؛ وفي الثالثة مخوذد لأنعدام أثره.
وفي هذا الإطار الثلاثي جاءت هذه الشواهد الثلاثة لكان :
١ - كونوا أنتم وبنى أيهم مكان الكلتين من الطعام (١)
٢٩٨/١٢٩٨ (١) الكتاب ج1/١
بنصب "بني" على أنه مفعول معه ؛ لأنه مسبق بواو تقيد معنى "مع" وقبلها الفعل "كونوا" ·

- فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط (١)

نصب "السير" مفعولا معه ، على تقدير "ما كنت" لا شتمال الكلام على معناه ·

- كانت هناك أنت كريم قيس فعال القسي بعدك والفظاء (٢)

رفع "الفظاء" عطفا على "القسي" وامتنع النصب ، لعدم وجود فعل قبل أو الفاعلة لا لفظا ولا معنى ·

وسألود إلى هذه النقطة فيما بعد لتبين حقيقة العلاقة بين جملة كان خاصة وما سما النحاة بالنواصخ عامة وجميلة البندادا والخبر ؛ ويكفي هنا أن أقول إن "سبيوعه" لم يذكر أن "كان" نسخت حسكم البندادا والخبر ؛ ولم يرد مصطلح "النسخ ؛ أو ما يقارب "في الكتاب ؛ وأنه أثبت جملة "كان" ضمن أنماط جملة الفعل والفاعل والمفعول ؛ وتحدث عن وجه الشبه المنفي والنجوية بين كان وضرب ؛ لكنه من ناحية أخرى خرق بين جملة "كان " وجملة "ضرب " بأن اسم الفاعل والمفعول مع كان لشيء واحد " (٣) ؛ كما ذهب إلى أن كثيرا من أحكام البندادا والخبر تسرى على مرفوع كان أو "فاعلا " (٤) ؛ ومنصوبها ؛

قالت في قوله :

كان عبد الله أخاك

إنه أردت أن تخبر عن الأخوة ؛ وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى " (٥) ·

---

(١) الكتاب ج1/3، ٣/٣٠٨
(٢) الكتاب ج1/٣، ٣٠٠
(٣) الكتاب ج2/٤٠، ٤٠
(٤) الكتاب ج1/٤٩، ٤٩
(٥) الكتاب ج1/٤٥
ولعل هذا القول من «سيبويه» هو ما جعل النحويين المتآخرين يذهبون إلى فكرة «النسخ» لأن «سيبويه» يتصور «كان» مدحلة للدلالة على الماضي لكنه على كل حال لم يقَلّ: تمتلّ 3000 وأدخلت، حتى نتصور أن جملة كان كانت قبل دخولها مبتدأ وخبرا ثم دخلت عليها كان، بل قال: أردت 300 وأدخلت».

أو رأى – والله أعلم – استنتاجاً من كل ما قاله «سيبوه» عن «كان» ومن حديثه عن جملتها أثناء حديثه عن الفعل والفاعل، ومن حديثه عن حذف «كان» من جملتها، وبناء أثرها الفعّال أو عدم بقائهما، ومن موازنته بين جملة كان الملفظة أو المنوية وجملة الابتدا والخبر، وذهابه إلى أن الأولى للدلالة على الماضي «كان»، أو المستقبِل «يكون» أما الثانية للدلالة على الحال، أرى أن الأنماط التالية للجملة في اللغة العربية كانت متوازية:

1- ضرب على اللص والفاعل والمفعول فيها شيئان مختلفان

2- كان على جارك والفاعل والمفعول فيها شيء واحد وتدل على الماضي

3- يكون على جارك والفاعل والمفعول فيها شيء واحد وتدل على المستقبل

4- على جارك المبتدأ والخبر لشيء واحد وتدل على الحال فلا نسخ في نظرى? لأن جملة كان وجدت للعرش الدلالي السابق الإشارة إليه، ويمكن استنقاء للمرة أن يقال أيضاً إن الزمن في الجملة العربية فعلية كانت أو اسمية عبر عنه بالطريقة التالية:
1. ضرب على اللص
2. يضرب على اللص
3. سيضرب على اللص
4. كان على جارك
5. يكون على جارك
6. على جارك

وهذا التصور تقريبيًّا، لأن المضارع وحده يدل على الحداثة والاستقبل، ثم إننا نجد مهما كثيرة استعمل فيها «سيكون».

أما كيف جاء البند؟ والخبر مرفوعين بعد كأنما في بعض الشواهد؟ وما حقيقة كان الزائدة، وكان التامة لهذه أمور سوء توضيح فيما بعد.

موطن آخر للمعنى الفعلي:

ومن التراكيب التي استقر منها النحويون معنى الفعل، تركيب النداء، فالفعل من النداء محفوظ لكثرة استعمالهم. وصار «يا» بدلا من الفعل بالفعل، كأنه قال: «يا أريد عبد الله، فذرف أريد وصارت يا بدلا منها؟ لأننا إذا قلنا: يا قلنون، علم أنت تريده» (1).

وانتصاب المنادي عند «سيبي» على أنه مفعول به، ونامبه الفعل المقدر، وأجاز «المبرد» نصبه على حرف النداء لسده مسده الفعل (2).

وعلى المذهبين، فيا زيد جملة، وليس المنادي أحد جزئي الجملة، المسند والمسند إليه، فجزئاً الجملة أي الفعل والفاعل مقدراً عند «سيبي» أما عند «المبرد»، فحرف النداء سد مسده أحدهما جزأي الجملة، أي الفعل والفاعل مقدر، والفعول به، هنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً؟ إذ

(1) الكتب ج1/291
(2) شرح الكافية ج1/131
لا نداء بدون منادى و المناذى هو جزء الجملة المنصوب الباقى بعد الاستغناء عن الفعل والفاعل فوجوده ضروري لأن بينوب عن التركيب كله كما بينوب أي اسم منصوب عن الأسماء التي تستعمل بذالما من النظيف بالفعل مناب الجملة كلها و كتولك سبحان الله مرحبنا هنيئا حمدنا شكرنا إلخ وغيرها مما فيه مننى الفعل.

وري «الرضي» أن الفعل المقدر في النداء والذى جاء حرف النداء عوضا عنه من الأولى تقديره بلفظ الماضي أي دعوت ناديت - مفهولا - لأن جملة النداء إنشائية، والأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي (1)

و قال أبو علي في بعض كلامه: إن يا وأخواتها أسماء أفعال ولا ينبغي من هذا كون همزة النداء حرفًا واحدًا وأسماء الأفعال لأن تكون على أقل من حرفين لأن حروف النداء خالفة بتقية أسماء الأفعال. 

لكثرة استعمال النداء فجوز فيه ما لا يجوز في غيره (2)

كما لا ييعيب قول أبي علي أن اسم الفعل و حدة تنتم به الجملة، وحرف النداء لا يعتى الكلام به بدون المناذى جملة لأنه قد يعرض للجملة ما لا يعتى كما يوجد كالجملة القسمية والشرطية والنداء مثلهما لاحتياج إلى منادى (3)

وكان حروف النداء عند أبي علي أسماء أفعال ذات طبيعة خاصة صرفيا تكون بعضها على أقل من حرفين، ونحوها لاحتياجها إلى المناذى. (4)

و ما بعد أبى على ولا أغرب فأسماه الأفعال أيضًا من الفعلات تعمل عمل الفعل إلا أن الجملة على مذهب لا حذف فيها.

References:
(1) شرح الكافية ج 3/2 132
(2) شرح الكافية ج 3/1 132
(3) شرح الكافية ج 3/2 132
لدينا—إذن—المذاهب الثلاثة التالية:

المذهب «سيبيويه» الذي يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل والفاعل.

والمذهب «البرد» الذي يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل فقط.

والمذهب «أبو علي» الذي يرى أن حرف النداء اسم فعل استثنائي الفاعل، ولا حذف في الجملة.

وغني عن البيان بأن التحويين العظام الثلاثة متفقون على أن الأسم المنصوب بعد حرف النداء هو في قوة المفعول به، أو هو مفعول به على المفهومية.

ولا أدرى لم ذهب «البرد» إلى القول بأن الفاعل محذوف؟ فإنه إذا كانت «يا» هي التي نصب المنادي في رأيه، فلم يقل إن الفاعل مستثنى فيها؟

ورأى «أبو علي» أقل كلفة؟ لأن له يقل بالحذف، وإن كان قوله أدي بنا أو به —على الأصح —إلى اعتبار حروف النداء اسماء أفعال خاصة.

أما رأى «سيبيويه» فعلى الرغم من غرابة تقديره جملة النداء بـ يا، أدعو عبد الله.

الأمر الذي غر منه «الرضى» وحذذ تقدير الفعل بالمضتى،

وإلا أصبح النداء إنشاء «خاصا»؟ لأن الأغلب في الأفعال الإنسانية مجيئها باللغة الماضي أتول على الرغم من هذا، فإنه يتفق وما أرسته العربية من التخفيف من الفعل، والاستغناء بالأسماء المنصوبة، والنداء من هذا القبيل، وإن كان فارق بقية التراكيب في أن الأسم المنصوب ليس هو الذي اتخذ «بدلا» من الفعل، بل حرف النداء نفسه.

(1) أنظر نص «أبو جنى» وكثير من التحويين على منع حذف الفاعل.
الفوائد المشوق 74
وأيا ما كان الحكم على الآراء الثلاثة السابقة، فإنها جميعا متفقة على أن كل جملة النداء معنى فعليا ثم افترقت بعد ذلك حول درجة الفعلية والمصوص بالأفعال هنا الفعل وآثاره.

فأيوب على بري أن الفعلية هنا كاملة ؛ لأن الجملة عبارة عن:
اسم الفعل والفاعل والمفعول والمبرد يرى أن الفعلية هنا أترب ما تكون إلى الكمال ؛ لأن الجملة عبارة عن:
الفعل (يا) والمفعول
أما سبيوسة ) غير أن الفعلية هنا أن أترب ما تكون إلى الإضمار والاستنكار ؛ لأن الجملة عبارة عن:
بدل للفعل والمفعول
ووجود النداوي أو المفعول به ضروري كمسبق لأن أسلوب النداء لا يستقيم إلا بذكراه، وقد يجوز حذفه وهذا استمرار إذا كان موصفا، وحلت صفاته محله أي في كونها منادي ؛ لتمام التركيب بها، وأكثر ما يجوز الموصوف إذا كان منادي، كما في قوله تعالى:
"يا أيها الساحر" (1)
"يا أيها الذين آمنوا" (2)
"يا أيها المؤمنون" (3)

فالتكبير:
يا أيها الرجل الساحر
يا أيها التوم الذين آمنوا

(1) الزخرف (49)
(2) النور (31)
يا أيها القوم المؤمنون
(1)
وشبيه بهم ما قالوه من عدم حذف المفعول به التعجب منه إلا مع قيام القرنين على تعبينه نحو:
ما أحسن وآجمل
إذ لا فائدة غي التعجب من دون التعجب منه.
كذا لا حذف المفعول المجاب به نحو:
ضيبت زيدا
في جواب:
من ضربت؟
إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو:
ما ضربت إلا عليا للسبب ذاته (2).
وما حذف من المفعول به خو إما منوى، كتوله تعالى:
« يغفر لن يشاء ويعذب من يشاء » (3)
أو غير منوى، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم كتوله تعالى:
« يخلفون عن أمره » (4).
أما: يعدلون، وإما للمبالغة يترك التقتيد، كما في قوله تعالى:
« والله يقبض ويبسط » (5)
« والله يحيى ويميت » (6)

(1) الفوائد المشوقة ٧٦
(2) شرح الكافية ج1/١٣١
(3) المائدة ١٨
(4) النور ٦٣
(5) البقرة ٤٤٥
(6) آل عمران ١٥٦
والعرب ينظرون إلى مقصود الإفادة، فإن كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصر عليه، فقالوا:

فإن كان يعني ويمنع، ويصل ويقطع
لأنه ليس الغرض ذكر المفعول والممنوع والمقبول والمقطوع، ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال، وإن كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعوضوا الفاعل كقوله تعالى:

"قتل الخراصون" (1)
"أولئك الذين أبسوها بسما كسبوا" (2)
"كتبوا كما كتب الذين من قبليهم" (3)

إذ ليس الغرض من هذا ذكر الكتبت، لا القتل، ولا المبل، وإنما الغرض نسبة الكتبت والقتل والإسمال إلى المذكرتين (4).
وكلما يعمل المعنى الفاعل في المنادى في الفاعل به، يعمل النصب، أيضا في المصدر اتفاقا نحو:

يا زيد دعاء حقا
وجوز أن يكون مثل:
الله أكبر دعوة الحق
زيد قائم حقا
أي منتصبا بعامل مقدر
وأجاز "البرد" نصبه للحال نحو:
يا زيد قائما

(1) الزواريات 10
(2) الأủaيم 7
(3) المجلدة 5
(4) الفوائد المشروق 76
إذا ناديته في حال قيامه عومنه قوله:

يا بوس للجهل ضرارة لأقوم
والظاهر أن عامله "بوس" الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعلى الجهل، يقترب زيادة اللام.(2) فهو مثل:

أعمى مجيء محمد راكبا

حيث يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف مما يعمل عمل الفعل.

كما قد يعمل في الظرف، كما في قول الشاعر:

وبعيد قد غدا لهف نفسى من غد.

إذا راح أصحابي ودعت برائع.

فله أن تعمل غي "إذا" معنى الكلام، وذلك أن:

يا لهف نفسى

لغيزه لفظ النداء، ومعناه التوجل، فإذا حملته على هذا، فالتقدير:

انبضَف وأتوجَع وقترواح أصحابي وتخلع عنهم.(3)

وأنواع النداءات الأخرى كالندبة، والاستغاثة فيها أيضا معنى الفعل فالندوب منادي على وجه التفجع، فقوله:

يا مهمنداه

كأنك تقول له:

تعال فأتنا مشتاق إليك.

ومنه قولهم في المرأى:

لا تبعد أي لا تهلك.

كأنهم من ضنهم بالليل عن الموت تصوروه حينما كرهوا موته فقالوا:

كهذا المندوب المتوج عليه نحو:

(1) شرح الكافية 132/1
(2) الآلاني 130/3
واويلاه، واشبوراه، واحزناه

أي:

احضر حتى يتعجب من فظاعتك
والدليل عليه مدعو قوله تعالى:
«لا تدعوا اليوم شبورا واحدة، وادعوا ثборا كثيرا» (1)

أمزمهم بقوله: وابثرها.

وقدما المستغاثا منددي دخله ممثى الاستغاثة، ومعجب منه ممثى
دخله ممثى التعجب، فمعنى:

يا للمساء والدعاوى

أحضره حتى يتعجب منكم (2)

وباب الاختصاص يشارك باب النداء مشاركة معنوية، إذ المنادي
أيضًا مختص بالخطاب بين أمثاله، ولا يظهر حرف النداء في الاختصاص
مع: أي، لأنه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في: يازيد، ولا
مجاري كما يبقى في التعجب منه، والمندوب، فكره استعمال حرف النداء
في الفاصلة عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر: أي، ووصفه من ضم الأول، ولزم رفع الثاني
كحالما في النداء، لكن مجموع:

يا أيها الرجل

في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه موقع الحال، أي مختصاً
من بين الرجال، وهذا كما قيل في نحوه:

شهوا عندنا أقتى أم تعذت

(1) الفراتان
(2) شرح الكلامية ج1/121
لا أن أثبت أو مقعدته، وإن كان في الظاهرة جملة معطوفة على جملة.
سواه عندي قيمتك وقوتك (1)
وأما أشار إليه أبا مرضيأ إلى أن هناك من التركيب ما هو خارجي، فكمن فيه تركيب آخر داخل، والمعنى الفعلي هو التركيب الداخلي لبعض التراكيب الاسمية.
ولعل ما جاء في نداء المضمر من قولهم:
يا إبرار بن أبي هزيمة أنت الذي طلقت عام جمعت،
(2)
باستعمال صورة ضمير الرفع المنفصل، وقولهم:
يا إياك قد كفيك.
باستعمال ضمير النصب المنفصل، أقول لعل هذا من التراوح بين دواعي الظاهرة أو التركيب الخارجي، حيث عوامل الضمير معاملة الأسم الظاهرة التي بني على الرفع فجاء ضمير رفع منفصل، وبين دواعي الحقيقة أو التركيب الداخلي، حيث ينظر إلى محل هذا الضمير وهو كونه مفعولاً; لأن في النداء معنى فعلياً،
وإلى أنه يقتصر فيه على البند المضمر إليه من التنوين، ويبقى الفعل كمـا، في:
سلام الله يا مطر عليها، وليس عليك يا مطر السلام
أما يونيسي مذهب إلى أنه ينصب رجوعاً به إلى حركته الإعرابية لـ
اضطر إلى إزالة البناء وتنوين التمكن (3)
---
(1) شرح الكافية ج1/161
(2) شرح الكافية ج1/133, الكتاب ج1/291
(3) شرح الكافية ج1/134
إن لحظة المعنى أثناء التحليل النحوى ينبئ عن وقوف على أعمق انتراكيب وأسرارها، وينبغي من كثير من التقدير، والقول بالحذف - خطي قول الشاعر:

ترمي على تلك الظلماء ظل شعري من أباها
لك في خبر «ليت» مذهبان، إن شئت قلت: هو محذوة لطول الكلام وتقديره: واقع أو موجود، وإن شئت قلت: لما كان قوله:

ليت شعري

مخصوصا معني:

ليتنى أشاعر.

استغنى عن خبر، كما استغنى البندادا في قوله:

أكفان أخواني

حيث أدى معنى يقوم وقوله:

من أباها

حالة ابتداء عمل في موضعها المصدر، كأنه قال:

ليت أن أشعر أي الناس أباها (1)

فاستخرج المعنى النكلي من المصدر «شعر» سلمنا إلى أكثر من حسنة تركيبة، منها عدم اللجوء إلى تقدير محذوف، واعتبار «شعر» خبر «ليت» على المعنى، وارتباط جملة «من أباها» بجملة «ليت شعري» برابطة المعقولية وهذه الميزة الأخيرة لا تتوفر لو أننا أبقينا على اسمية «شعر» وتقدير خبر محذوف إذ يؤول الكلام إلى:

ليت شعري واقع من أباها

أما على المعنى فيقول:

(2) الأملاء الشجريه ٣٢/٢٣
ليتني أشعر من أناها
ومن أمثلة المعنى الفعّالي قولهم:
نولك أن تفعّل
فنولك مأخوذ من التناول للشيء، وهم يريدون به الاختيار، ومعناه:
ينبغي لك أن تفعّل
الاختيار لك أن تفعّل
ويقلىون من هذا أيضاً:
لا نولك أن تفعّل كذا
ومعنىً:
لا ينبغي لك أن تفعّل
ولم يلزم تكرير «لا» وإن كان معرفة؛ لأنه بمعنى: لا ينبغي، فلا يلزم تكريره، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه «لا».
وعله «المبرد» بأن الأفعال تقع في مواقع النصّرات أوصافاً، وأحوالاً فلذلك لم يحتاج إلى تكرير «لا» (1)
وكان التركيب الداخلي الذي يقتضيه المعنى هو المسؤول عن اللامح الشكلية التي يتسم بها التركيب الخارجي. ويدون لحظ الأول قصّحكم بالخطأ أو على الأقل بالشفوذ على الثاني.

بعد هذه المحاولة التي تمدتها في هذا الفصل لعرض اللامح الرئيسية للمنهج الذي أرضي له التحليل النحوي، ذكر النهج المستند إلى روح التركيب أو إلى التركيب الداخلي (الكامل في طواوي التركيب الخارجي، أذهب الآن بشيء من التفصيل إلى محاولة إثبات دعوى أن هذا المنهج وجد في كتابات نحوية؟ إذ نجد وضحا في رصده الأمين للسمات

(1) الأمالي الشجرية ج1/228، ج2/225
الشكلية للتراكيب، ومحاولتهم تفسيرها، وعقدهم بين الصين والهين، موازيات بين أنماط تركيبية مختلفة، وتخريجاتهم لبعض التراكيب التي قد تظهر شيئًا من التجوز النحوى.

وأنبه هنا إلى أن أحدًا من نحويننا لم يذكره صراحة، أو أنه اتخذ منهجه الوحيد في التحليل، أو على الأقل دعا إليه، كل ما هنالك أن تدرك لا باسن به من نظراتهم المتفرقة هنا وهناك تدل عندي على أن هذا المنهج كان ينال ظلالة على تفكيرهم، فأتبعوه دون أن يبدوا له التقدم في النظرى الذي تقدم به المناهج دوما.

وهذا الموقف الفكري يكيف على بدنية اللغة العربية، التركيبية، وما تحمله تراكيبها من روح تركيبية آخرة، ومن تركيب داخلى يطفو كثيرًا على السطح، هو ما دفعهم إلى الأخذ بهذا المنهج.
الفصل الثاني

الحالة والنسبة
تهميـد:

المقصود بالحالة الحكم الإعرابي الذي يثبت الكلمة وهي في تركيب
سواء كان التركيب مرفوضاً به كله أو بعضه، أو لم يبق منه إلا كلمة
واحدة بضبط إعرابي معين تشير إلى نوع خاص من التركيب.
قد تقـ:ـول:

١ - هـذا محمد
٢ - كتب الدرس
إجابة عن سؤال:

ماذا فعل محمد؟
٣ - سلاما

بمعنى:
سلما الله سلاما
٤ - سلام

بمعنى:
سلام الله

والتركيب (١) كامل، والفاعل في (٢) محدود للعلم به من
السؤال، و"سلاما" في (٣) منصوبة على أنها بدل من اللفظ بالفعل،
فيها تشير إلى جملة فعلية، أما في (٤) فمرفوعة على أنها مبتدأ،
فيها تشير إلى جملة اسمية.

والكلمات في التراكيب السابقة وغيرها بينها علاقة معينة أو نسبة
معينة، وهذه النسبة هي التي جعلت العرب يرتبطون توزيع الحـالات
الإعرابية توزيعاً معيناً على الكلمات في التراكيب.

هناك - إضن - تداخل بين النسبة والحالة، يمكن اعتباره من نوع
العلاقة السبب بالسبب؟ لأن العربي ما إن يتصور النسبة بين العناصر
المفردة حتى يراقبه رصفا معينا موزعا على كل كلمة حالته؛
الإعراب مناسبة لها.

فكلنا الحالة والنصية وليدة المعنى، لأن النسبة تولد التركيب إذا
العناصر المفردة ذوات الحالات المعينة، والنصية من المعنى، أو قوله
هي المعنى.

لكن الحالة والنصية أمر داخلي، لكن الحالة تظهر أو تتلبس بما
يسمى بالعلامة الإعرابية، أما النسبة فتظهر في صورة مواقع للكلمات
أو مراثب محفوظة، ثابتة أو متنقلة.

علي أن هناك أمرًا ينبغي الإشارة إليه، مبكراً، وهو من الدلائل
المبتكرة المشاهد على أن العربية عرفت ما يسمى بالتركيب الداخلي، ذلك
الأمر هو أن الحالة قد تتغير، لكن النسبة بين العناصر المفردة تظل ثابتة،
أو بعبارة أخرى، قد يتغير شكل الكلمات، أي حالاتها الإعرابية، وبالتالي
علامات إعرابها، بل إن مراكزها قد تتقدم، أو تتخلف، أو تتغير، لكن النسبة
بينها ثابتة، ومواقتها أو رتبها ثابتة، لأن المعنى، أي العلاقة بين
هذين العناصرين، لم يتغير.

والخط الفكري لهذا الفصل، أو بالأحرى هذا البحث، هو أن العبارة
في التركيب بالنسبة لا بالحالة، وبالمواقع لا بالمركز، لأننا اعتقد أن
المعنى هو عضب الدرس النحوئي وروحوه.

وفي ضوء ما قررنا آنفاً، نجد في التركيب العربي حالتين إعرابيتين
كالنصب والجر، مثلاً، أو الرفع والنصب تعبران عن معنى واحد،
فالنصبة أو المعنى هي الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات
والعلامات والأشكال.

الإعراب والمصطلحات النحوية:
ليس حديثي عن الإعراب هنا تاريخياً، يتتبع نشأته وتطوره، كما
أنه ليس حديثانا مقارنا بين حقيقته في العربية وأخواتها السامية.
حديث عنه من حيث إنه علامة تركيبية أساسية للغة العربية ومحل رئيسي
من ملامح الدراسة النحوية.

الإعراب كمالة وليد التركيب، انتكاس لمعان تحدث في الكلام مصاحبة لعملية التركيب، لأن هذه المعانى التي تتخذ الإعراب عنوانا لها هي معان تركيبية تتبعانب على الاسم الواحد كالفاعلية، والمفعولية، بالإضافة.

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعاني المتعاقبة عليها (1).

وإذا كانت معاني الإعراب «متعاقبة» فهي «طائرة» أي وأفده جديدة وهناك معان نحوية أخرى فرق النحوين بينها وبين معاني الإعراب على النحو التالي:

المعناني.

طائرة
غير طائرة
لازمة
غير لازمة

أكثر من معنى
معنى وحيد
ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضرتي:

إحدما: أن يكون في كلمة معياني أو أكثر غير طاريء أوهما
على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين الحال والمستقبل)؛ وكذا «من» للابتداء، والتتبين، والتبني،
ووهذا النوع من المعنى لا يلزمها العلامة المميزة لأحد المعاني أو

(1) شرح الكافية ج17/16، شرح المفصل ج1/72.
المعنى عن الآخر، لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً ثم يراعي قته المعنى الآخر، حتى يخفف اللبس في وضع العلامه لأحدهما، ويعتمد على السياق في تحديد أحد معاني هذه الكلمات المشتركة.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر بضرب واحده أو أحدها على الآخر، فلا بد للطيار، إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطر أو عليه.

المسند إلى المفعول كرجب ورجال وضرب، وقد ينطلي له حرف دال عليه صائر كأحد حروف فتيل الكلمة، كما في المثنى، والجمع السالم، والمسوب والمؤنث، والعرف نحو:

مسلمان، مسلمون، مسلمات، زيدى، مسلمة، المسلم، وقد يكون فزيحة المعنى الطاريء على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موضع، والمضاف إليه الدال على معني في المضاف.

وإن كان طرآن المعنى لازماً للكلمة، فإن كان الطاريء معنى واحد، لا غير يكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامه.

وإن كان الطاريء الملازم أحد الشيكل أو الأشياء، فاللائئق بالحكمه أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة.

مثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوفه في الكلام لا بد أن يعرض فيه إما معني كونه عدة الكلام، أو كونه فضيلة فجعله عليه أبعاد الحروف المد، التي هي أخف الحروف، أعني الحركات وجعلت في بعض الأسماء حروف المد، وهي الأسماء السبعة والمثنى والجمع بالواو والئون، ولم تجتذب حروف مدن أجنبية إلا بصعق ذلك بل جعلت في الأسماء السبعة لأم الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنى والجمع حرف التثنية، والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف.

والمعنى التي أعرضها الاقتباس السابق تمتع مستويات ثلاثة متفاوتة

(1) شرح الكافية جال/184 بمنصرف، هم الهواجم جال/15
في المجمل فإن هناك معان للكلمة المفردة أو الصيغة، تكون الفعل مضار، أو غير مضار، والمضارعية أو الموضوعية من المعاني الذاتية، فلا تلزم لهذه العلامات المميزة، ومثلها في هذا حروف المعاني التي يتضمن معناها من السياق.

وكثير من معاني الصيغة طارئ غير لازم، عبر عنه تغيرات في صيغة الكلمة ذاتها، كما يحدث عند التصغير، والجمع المكسر، وبناء العلم للمجهول، كما قد تعبير عنه حروف دالة عليه، كما في صيغ المثنى، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث، والمرفوع.

أما المستوى الثاني فهو مستوى المركبات أي الأسماء التي تكون معا مركباً ابدياً بين جزئيه علاقة معينة كمركب المضاف والمضاف إليه، والصفة والوصف، والمعطوف والمعطوف عليه.

أما المستوى الثالث فهو مستوى التركيبات أو الجمل، والمعناني الطاريطة هنا لا زمة وتترادم بها العلامات إن كان هناك أكثر من معنى ينبع من التفريق بينه وبين غيره.

ومن الواضح أن هناك معاني أخرى ليست لها علامات، كالإفراد، والتنوير، ولم يرد ذكر هذه المعاني في الاقتباس السابق، وأرجع أن هذا النوع من المعاني هو من النوع الأول أي غير الطاريء الذي لا يحتاج إلى علامة، وإن كان اللغويون المحدثون يتحدثون الآن عمداً يسمى بالعلامة الصغرى، فتقدم العلامة في هذه الأشياء هو علامة عليها.

كما يتضح أن بعض العلامات يقوم بوظيفة مزدوجة: علامة النثينية، والجمع السالم علامة للمعنى المطاريء غير اللازم (المعنى الصغير)، وعلامة كذلك للمعنى المطاريء اللازم (المعنى التركيبي).

تشفر العربية كل طبقاتها في صنع العلامات المميزة بين المعاني النحوية المختلفة وتتجأ في هذا إلى أخف الأصوات وهي الأسموات الحركية الطويلة والقصيرة.
معاني الإعراب طارئة على الكلمات لازمة، تنوع بتتنوع التراكيب،
ويفرق النحوين بين الإعراب في الأسماء والإعراب في الأفعال، فآخر
الفعل المربع ينحسر من رفع إلى نصب إلى جزم، لكن هذا النحسر لا يدل
على تغير في موقع الفعل؛ لأنه يقع دائما في موقع المدة إذا هو يتركن
مع الاسم بعده، ففيكلان جملة، أما تغير الإعراب في الأسماء فهو
دلاً على تغير الموقع، خازم لهذا علامات مميزة: لأن هذه العلامات
لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعاني، وما لم يكن للفعل إلا معنى طاريء
لأسام واحد وهو معنى المدة لم توجد له علامة.

وبالواضح من الاقتباس السابق أن المعاني التي تطرأ على الأسماء
منحصرة في كونها "عمدة" أو كونها "فضيلة".

ويقصد النحوين - عادة - بمعنى "عمدة" مواقع المرفوعات،
ويعني "فضيلة" مواقع غير المرفوعات من منصبات ومجرارات.

وإطلاق مصطلح "فضيلة" على ما يعم المنصوبات والمجروات دليلاً
على أن النحوين كانوا يرون بين حالتى الجر والنصب تقارباً، وسوف
أعود إلى هذه الفكرة.

المصطلح:

وقد اعتقد النحوين أن الألفاظ آلات، وأن المتكلم هو
الموعد لهذه الآلات، وهو المحدث للمعاني النحوية المختلفة في الأسماء،
وهو كذلك المحدث لعلامات الإعراب الدالة على هذه المعاني (1).

و وهذه نظرة طيبة، لكن النحاة ذهبوا أيضاً إلى أن الآلة أو الألفاظ
هي الموجودة للمعنى وعلاماتها، فسموها الآلات لهذا "عوامل" غذوها
- مثلًا - إلى أن العامل في الفعل هو الفعل؛ لأنه به نص صار أحد جزءى
الكلام. أي أن الفعل بتركيبه مع الفعل كونه مم جملة وصغار كل
منهما عمدة، فاستحسنا الرفع لذلك، فلفعل آلة، والعمدية معنية، والرفع
حالة، لها علامات مختلفة (2).

(1) شرح الكافية ج1/25، همس النحوين ج1/165.
(2) همس النحوين ج1/159، شرح الكافية ج1/165.
فما رابع البتدأ؟ والخبر؟

ذهب البصرانيون إلى أن البتدأ مرغوب بصائر معنوي هو الابتداء،
وأن الخبر مرغوب بالبتدأ.

وذهب المتأخرون كالزمخشري والجزولي بأن الابتداء عامل في
الخبر أيضاً لليبه كله من البتدأ والخبر على السواء.

وذهب الكوفيون إلى أن البتدأ والخبر ترافعما، إذ كل واحد منهما
صار عمداً بالآخر فالتبدأ لأبد له من الخبر، والخبر لأبد له من مبتدأ،
علماً كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، وينتمي صاحبه عمّ كل
واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه.

وقد أثبت "السيوطى" تضعيف رأى البصرانيين فيكون البتدأ رافعاً
للخبر بأنه قد يرفع أيضاً فاعلاً في مثل:

القائم أبوه ضاحك
فيغم رفيعين، وبأنه يكون جامداً، أو ضميراء هم لا يعملان.

(1) شرح الكافية ج1/87 شرح المفصل ج1/85
(2) شرح الكافية ج1/78
(3) شرح الكافية ج1/42، شرح المفصل ج1/85، هب الهواضع
ج1/85، هب الهواضع ج1/112، الخصائص ج1/94، ج1/95
(4) هب الهواضع ج1/86
وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بترافع البندان والخبر بعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى:

"أيها تدعو فلله الأسماء الحسنى" (1)

فأداة الشرط متقدمة على الشرط ؛ إذ هي مؤذرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه تأخر الفضائل عن العمد (2) وملحوظه قوله تعالى:

"أينما تكونوا يدرككم الموت" (3)

فأينما منصوب "بتكونوا" لأنه الخبر، و"تكونوا" مجازم بعينهما.

وقد رد البصريون مذهب الكوفيون بأن هذا فاسد يؤدى إلى حال، وذلك أن العامل حقنا أن يتقدم على المعمول، والقول بترافع البندان والخبر يوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرًا في حال واحدة.

ومما يؤكد فساد ما ذهب الكوفيون إليه - في نظر البصريين - جواز دخول العوامل اللغزية عليهما نحـو:

كان زيد أخاه ك
إن زيدا أخوك
ظنت زيدا أخاك
فلو كان كل واحد منهما عاملًا في الآخر، لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره (4)

فنظرية العامل تهدم نفسها بنفسها، والهدم يأتي من داخلها، فلقد ترتبت على وجه نظر البصريين، أن العامل يعمل عملين، وترتبت عليه وجهة نظر الكوفيين أن العامل في غيره يكون معمولا له.

__________________________
(1) الإسراء 110
(2) شرح الكافية ج1/112
(3) النساء 78
(4) شرح المفصل ج1/84، 85
على أن الكوفيين لم يسلموا بندت البصريين إياهم من أن الأسـم
الواحد يكون أولا وآخرا في حال واحدة، ذاهبين إلى أن كلا من المبتداً
والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من وجه آخر، فالمبتدأ
مقدم لأنه منسوء إليه، والخبر منسوب وحق المنسوب إليه أن يأتي
أولا، على أن الخبر متقدم لأنه محدث الفائدة، فهو متقدم في القصد
متأخر في الوجود، أو كما قالوا:

باز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد
منهما في الآخر، والعامل مقدم الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم
المستند إليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر، وإن كان الخبر مقدمًا
في العناية (1).

كما ذهب الكوفيون إلى أنه ليس كل مبتدأ وخبر يتراقصان؟
فانتصاب الظروف خبرا عنهم على الخلاف، يعنون أن الخبر لما كان هو
المبتدأ في نحوه:

زيد قائم
أو كأنه هو في نحوه:

» وأزواجه امهاتهم (2) «
ارتفع ارتفاعه، ولا كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ في نحوه:

زيد عنده

خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوي، وهو معنى
المخالفة التي تتصف بها ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق
به الخبر (3).

(1) هم الهواجج 1/13، شرح الكافية ج/1، 63/22.
(2) الأحزاب 6، شرح الكافية ج/1.
(3) هم الهواجج 1/68، ج/1.
 تعالى الرفع في المبتدأ والخبر كما قدمه النحويون على اختلاف اتجاهاتهم لم يسلم من النقد، والاعتراض، مما يضطر الباحث إلى تقديم وجهة نظر بديلة تندرج إلى حد ما من طبيعة اللغة، ومقتضيات تراكيبها.

ناصب الفضيلة:

اختلف النحويون كذلك في ناصب الفضيلة: فقال «القراء»: هو الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضيلة، فهما معنى سبب كونها فضيلة، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضيلة.

وقال «هشام بن معاوية»: هو الفاعل، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيره من الأسماء فضيلة.

وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضيلة (1).

ويبدو أن النحويون طرحوا كل الاحتمالات هنا، ثم قبل الفضيلة إذا أن يعتبرا معاً وحدة واحدة، أو ينظر إلى كل منهما باعتبار مستقل.

كما يتضح أن النحوين يفترضون أن الفضيلة تأتي عادة بعد الفعل والفاعل، ويؤكدون هذا اعتراضاً من بين التطبيق بين الفاعل والخبر.

فكثر من الفضائل يرد بعد خبر المبتدأ، يتعلق به كأن تقول:

محمد معت أخاه كثابا

وكان الخبر في الجملة الأسمية يعادل الفعل في الجملة الفعلية.

فما يتعلق بالفعل في الثانية يتعلق بالخبر في الأول (2) وسوف أوفي هذه النقطة حقه، بعد.

نزعية مشكلة:

إن محاولة النحوين البحث عن عامل يعمل الرفع، وآخر يعمل

(1) شرح الكافية ج 1/21
(2) جملة الفاعل بين الكم والكيم 22/23
النصب هي في نظرية محاولة فلسفية مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لا بد له من مؤثر، وقد تناسب هذه المحاولة حقيقة هامة هي أن العربية اتخذت الحالات وعلامات التصرف بين معاني الكلمات النحوية في التراكيب، والناحويون أنفسهم من سجلوا هذه الفكرة، لكنهم في محاولتهم البحث عن عامل للحالات ضحوا بالنصوص المعنوية التي تربط بين النحو، ففي الوقت الذي فيه يلاحظون وجود شبه كثيرة وكبيرة بين نمط تركيب الإسناد في اللغة العربية، نراهم بيعدون بينهما متسائلين:

هل العلة في رفع الفاعل في العلة في رفع المبتدأ، وإن اختلافا من جهة التقدم والتأخير؟

ثم يجيبون: «إنما يجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندًا إليه، عاريا من العوامل النحوية قبله فيه، وهو الفعل، فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما وإن ابتراكا في كون كل واحد منهما مسندًا إليه، فإن هناك فرقًا من حيث أرينا» (1)

وزاكراء لا يكفي عند معظم نحوويتنا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل في علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل، فباعدوا بينهما يقولون: «أصل المبتدأ التقدم»، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجودة قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكنه عملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمل» (2)

وكان الذهن العربي يسير مرة وراء اعتبار عملي في الجملة الإعرابية، يقدم المحكوم عليه، وأخرى وراء افتراض شكلى في الجملة الفعلية، يقدم الحكم لأنه عامل في المحكوم عليه.

وهذا التصور السابق لا يطرد؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز

---

(1) الخصائص ج1/196
(2) شرح المفصل ج1/75
تقدم الفاعل على الفعل، وأجاز «سيبويه» وغيره جواز تقديم الخبر على المبدأ — كما سألني فيما بعد —. 

وبيّد أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى، وأخرى يعتبرون جانب الشكل؛ فأشاروا، تجزئة هذه الازدواجية قائلين: «إذا ما اعتبار هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغي الأمر العنيف أعني تقديم الحكم عليه على الحكم؛ لأن العمل طاريء، والاعتبار بالطياراء دون الطرود عليه» (1)

وهل من الضروري أن يبحث للفعل عن عمل شكري ؟ ليس في وقوعه موقع الخبر أعني إفادته فائدته، واتضاف بهمة المعمدي مثلما يبرر رفع الفاعل، كما رفع المبدأ مع الخبر؟

على كل حال يكفي في تضمين هذه النزعة الشكلية محاولة النحوين تبريرها ثم إن هذا التبرير بدوره غير مطرد؛ لأننا نجد الحكم مقيدًا في بعض الجمل على الحكم عليه، ومع ذلك يعتبرها كثير من النحوين اسمية، كما في نحو:

أعمال الزيدان

وسننا نراه يلمدون يبريرا آخر، كي يستقيم تبريرهم الأول، فيقولون: «وأما وجوب تقديم الحكم هنا، فلا يكون الصفة فرعا على الفعل في العمل» (2)

فالحكم يجب تقدمه؛ لأن اسم الفاعل يشبه الفعل في العمل، والجملة مع ذلك اسمية، وهذه عمى الشكلية، فمثلاً السابق جملة اسمية؛ لأنه يبدأ باسم ولو أن من ذهب إلى هذا أدرك:

(أ) تقديم الحكم على الحكم عليه.
(ب) تجهد الوصف بعمل الفعل.
(ج) اعتبار المرفق بعد الوصف فاعلاً.

(1) شرح الكافية ج1/88
(2) شرح الكافية ج1/88
لذهب بدون تردد إلى اعتبار مثل هذا المثال جملة فعالة، أو على الأقل لم يعتبره جملة اسمية، وأهله مكانة وسطا بين تمثيل التراكيب الإسنادية، لكن الاعتبارات الثلاثة - رغم أنهم نصوا عليها - ضحى بها من أجل اعتبار واحد فقط، شكلي وهو بدء الجملة باسم.
والحق أن من أعرفا المثال السابق على أنه جملة اسمية لا يمثلون جميع النحوين، فهموا من أعرابها على أنها تؤول إلى جملة فعلية.

النسبة والتطوير:
إن إعادة تفسير وجود الحالات الإعرابية بمنجى عن القول بالعام
ممكنه في ضوء ما قاله النحويون عن النسبة والنماذج، وارتداء العرب توزيع حركاتها أو أصواتها الحركية بين هذه الحالات تفريغًا بين المعاني
المتعاقدة على الأسماء ودفنا للبس والغموض.

يقول: "ابن جنی"، وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعاز
معنوي، لبروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه نحو:
مررت بزيد
ليت عمرا قائما.

وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به تكرع المبتدأ بالابتداء،
ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعلى صفحة القول،
فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزر
والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي
لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاةة اللفظ الفظ، أو باستعمال المعنى على
الفاظ - (1).

فالتكلم هو الذي يقول الكلمات، ويضم اللغة إلى الأخرى، وهو
الذي يرفع وينصب ويجزم، ولفظ يضمن صاحبه معروبا، وليس
اللفاظ في الحقيقة عاملة، بل هي مضاة لصوابها أي تحتل مواقف
معينة في حالة إعرابية معينة.

(1) الخصائص ج1/109، 110.
ولا كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه (1)
فالإعراب - إذن - وسيلة تطريزيّة اونت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى، وأعني بالتخطير التنوع في نمطيات الكلمات تعبيراً عن المعاني النحوية المتعددة مثل ملامح التآنيث، والتثنية والجمع، والتصغير، والبناء للمجهول، والإعراب وغيرها من الاعمال وسائط تطريزيّة.

والمبادئ المفردة المعرفة مرغوب لتجربة عن العوامل النفسية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع، بل الراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى بيني، فلا بد فيه من الإعراب، ثم إذا لو جربناه لشابه المضاد، إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المصرف فرغعناه.

ولم ننوه؟ ليكون عزقاً بينه وبين ما رفع بعما رفع » (2)

فالنادي الذي هو في مخلص نصب: إن كان مفرداً معرفة ضربن...

بالضم بما تتوين، ولا ينون كيلا يبتسم بالأسماء المرفوعة غير المناداة، ولا يفتح كيلا يبتسم بالأسماء المنوعة من الصرف، ولا ينيران كيلا يبتسم بنحو: يا غلام، إذا حذفت منه ياء المتكلم، فهذه ألوان حركية تطريزيّة متعددة، لكل لون معنى - كما يقولون - (3).

فالحالات الإعرابية بعلاماتها يمكن تفسيرها في ضوء فكرة التطريز، ومثال المفردة المعرفة في ضوءها، كما نجري تفسيراً آخر أكثر قبولاً من فكرة العامل، وأقرب ما يكون إلى طبيعة اللغة، فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصب المضا فنحو:

يا عبد الله، يا أخانا،

والنكرة حين قالوا:

يا رجلا صالحا،

حين طال الكلام، كما نصبوا:

هو بلك، هو بعدك.

(1) الخصائص ج/1 25
(2) شرح الكافية ج/1 132
ورفعوا الفرد، كما رفعوا قبائل، وبعد
وموضعهما واحد، وذلك قوله:
يا زيد، ويا عمرو
وتركوا التنوين في الفرد، كما تركوه من قبل (1)

هذا تفسير لظاهرة إعرابية بعيدا عن فكرة العمل والفاعل واستنادا إلى ما ترتضيه العرب من نصب في المركبات كالدفعة، فإن رجاء عشرين رجلا، لا رجل، تقبلاء، يا عبد الله، وإذا لم يكن ثمة تركيب في مثال المنادى، لبى إلى الضم، كما فعل في قبائل» حين قطعت عن الإضافة، أو يمكن أن يقال في ضوء فكرة التطور: تراوح المنادى بين الفتح إذا كان ثمة تركيب، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب، إذا استبعدنا «الجبر» لاختلافه بحروف الجر والإضافة.

وهكذا يمكن القول بأن الحالات الإعرابية، تراجع بالنسبة بين الكلمات، وقد وزعها العرب على الكلمات في مواقعها، دفعة للمس، فارتضت «الرفع» ليكون علما لكون الاسم «عمدة»: فاعلا، مبتدا، خبرا، كما ارتحت «النصب» ليكون علما لكون الاسم «فضلة»، ففي شاغلا لوقع نحوى غير مواقع العادة، أي الفعل، والمواقع الثلاثة السابقة، التي يتكون منها أدنى قدر للكلام التام المفيد (2) ، ثم ارتحت «الجبر» ليكون علما لكون الاسم مضافا إليه (3).

وفكرتها التطورية تتعاقب الحالات بعلاماتها على الاسم تفسر لنا لم كان الفعل لا يرفع، مع أنه دائمًا في موقع «العمدة»، فالفعل لا يتنواع موضعيا، وبالتالي لم تجد العرب ضرورة لإعطاء حركات هذه المواقع.

(1) الكتاب ج182/183، ج27/38
(2) جولة الفاعل بين الكم والكيف 77 - 78
(3) مشر الكاتبة 77، ج27، شرح المفصل 77، 73، جميع الهواجس
والحق أن «الموقع» يحتل مكانة كبيرة في تفسير الحالات الإعرابية، في ضوء من فكرة التضامن أو النسبة والتطريز الحركي، ففي العربية أمثلة كثيرة لا ينتصر معها ظهور العلامات الإعرابية، فيقود الموقع بمهمة تبين الحالة الإعرابية، كما في:

(1) المجرور بحرف جر زائد، أو شبيه بالزائد، كما في نحو:

(2) وما ربك بلغافل عما تعملون

رب رجل كريم لقينه

فما بعد الباء في محل نصب، وما بعد «رب» في محل رفع.
و «المحل» هو المصطلح الموقف الذي وضعه نحوونا للموقع.
(3) الظرف والجار والمجرور، كما في نحو:

الكتاب في الحقيقة، رأيت الكتاب في الحقيقة، نظرت إلى كتائب في الحقيقة.

الكتاب فوق المنضدة، وجدت الكتاب فوق المنضدة، نظرت إلى كتائب فوق المنضدة.

فانجار والمجرور والظرف في محل رفع، ونصب، وجر على التوالي.

(4) الجمل التي لها محل من الإعراب، كما في قوله تعالى:

«هل أتاك حديث موسى، إذ ناداه ربه بالمواد المقدس طوى؟»

ويكون للجمل محل من الإعراب في سبعة موضع: خبر مفعول به، حال، صفة، مضارع إليه، تابعة لجملة أخرى لها محل من الإعراب، جواب شرط متقرنة بالفعل أو إذا الفجائية، وكانت آداة الشرط جامزة.

ويجب أن تكون في محل رفع إذا كانت خبراً بدأها، أو خبران وأخواتها، أو صفة مرفع، أو تابعة لجملة أخرى في محل رفع، هذه أربع موضع.

---

النيل 93
الترازات 15 16
وتكون في محل نصب : خبر كان ، مفعولا به ، مفعولا ثانياء حالا،
صفة لمنصوب ، أو تابعة لجملة أخرى في محل نصب ، هذه ستة وسط.
وتكون في محل جر : مضافا إليها ، صفة المجرور ، أو تابعة لجملة
أخرى في محل جر . هذه ثلاثة مواضع.

تلك هي مواقع الجمل التي لها محل من الإعراب ، يكون خاصة
بالأسماء . يبقى أن الجملة تكون في محل جزم ، أي تقع في موقع فعل
مجزوم ، كأن تكون واقعة جواب شرط جائز متقررة بالفاحي أو إذا ، أو تابعة لجملة في محل جزم (1).

( د ) المعرابات تقديريا ، إما للتعذر : نحو الفئي ، موسى ، أو
للتقل نحو : القاضي ، الداعي ، أو للمناسبة نحو : أخى ، كتابي...

( ه ) البنينات ...
( و ) كثير من أنماط الأسماء في اللغة العربية تنتمي بثنائية العلامة
الإعرابية ، حيث تجتمع حالاتها النصب والجر على علامة واحدة . فينض
موقع الكلمة مفرقا بين هاتين الحالتين ، كما في :
المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، المنصوب من
الصرف.

يضاف إلى هذا أن بعض البنينات تنتمي بقول الصيغة مع تغير
الحالة الإعرابية ، ومثال هذا الضمائر ، فحالة الرفع صيغتها الضميرية
المختلفة عن حالات النصب والجر المتقلتين في الصيغ مما يبرز دور الموقع
ويجسم خطورته ، إلا أن ضمائر النصب قد تكون منفصلة ، فتتميز عن...
ضمائر الجر التي لا تكون كذلك.

وثبات الموقع النحوي ، أي لزوم الكلمة موتقعا واحدا إذا ما خفيت
العلامة الإعرابية لسبب تقديري ، أو بنائي ، أمر لازم حيث تختفي

(1) مifié اللبيب ج/26/74 - 175 ، النحو الوظيفي
العلامة الإعرابية، ولا يكون هناك من وسيلة لإزالة الليس إلا التقييد بترتيب معين، فإن قال:
ضرب يحيى بشري
"فاللزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب" (1).
فعندما ظهر الإعراب يولد ما يسمى "بالترتيب المقيد"، حيث تلزم الكلمات موضعًا ثابتًا غير متحرك.
على أن الترتين النظمية الأخرى، غير ظهور العلامة الإعرابية تساعد على التمييز بين المعاني النحوية، ومن ثم يكتسب الترتيب صفة "المرونة والحرية" من ذلك علامات العديد من تثنيه، وعلامات النوع من تذكير وتأمين، وعلامات الإنباء النحوية، كما في نحو:
1 - أكرم الليحيان البشريين
2 - ضرب البشريين الليحيون
3 - ولدت هذا
4 - أكرم هذا
5 - ضرب يحيى نفسه بشري
علامة النثائية في (1)، والجمع في (2) ، والتثنية في (3) والتذكير في (4) والإتباع في (5) تميز الفاعل من المفعول، وإن كانت علامة النثائية والجمع علامة صرفية نحوية - كماسبق - 0
وتضاف الترتين المعنوية إلى الترتين النظافية في النهوض بدور التمييز بين المعاني المختلفة، فإنها في نحو: النثائية:
أكل يحيى الكثري
(1) الخصائص ج1/105
ليس أمامك إلا أن تعبر "يمحي" فاعلًا، و "الكمثرى" مفعولاً،
و كذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقتاً:
كلم هذا هذا فلم يبه
لجعل الفاعل والمفعول أيهما شئت؟ لأن في الحال بياناً لا يعنى
و كذلك لو قلت:

ولدت هذه هذه

من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكرة (1).
فالإعراب إذن الذي هو الإبناة عن المعاني النحوية (العمدية،
الفضيلة، الإضافة) بالنافذة، أي شكل آخر الكلمات التي تشمل المواقع
النحوية المختلفة، وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية في إزالة اللبس،
وتوضيح المراد، يضاف إليها:

1 - قرائن لفظية أخرى.
2 - قرائن معنوية.

وتتضم الكلمات بالحرية في الترتيب إن حظيت بوسيلة من ألوسائق
السابقة، وإلا اتسمت بثبات الموقع وتقيده، وهو تفيد رضيته اللغة بغية
إزالة اللبس وإيضاح المعنى، ورسم الحدود بين المعاني المختلفة.

فليس الأمر في التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن
عاملها غمما هذه إن وسيلة واحدة من وسائل كثيرة كـ كـ سـ بـ يـ عـ
أنها أهم الوسائل وأعظمها شأـ نا ، لكن يبقى أن الأساس في التركيب
هو مضامة الألفاظ بعضها ببعض، لذا تبعا لنسبة معينة تسخر لها كل الوسائل،
وكما أن المتكلم هو الذي يذكر ويؤثر، ويثنى ويجمع، ويقدم ويؤخر
هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناء على نسب توزيعية حساسة.

النسبة والتفسير:

وقد تنقل الكلمة من مركز إلى آخر، بل قد تتغير حالاتها الإعرابية،

(1) الخصائص جـ1/26
ويتحور نمطها التركيبي، لكن النسبة بينها تظل ثابتة، فما بين المسند والمسند إليه من تلازم لا يتغير بتقديم المسند أو بتأخيره، أو بكونه فعلًا أو غير فعل.

والمستند إليه بالجملة الأسلوبية، وما يسمى بالجملة الفعلية لمراقبة لاعتبارات تنظيمية رصحية، أو ربما لاعتبارات أخرى خاصة، من الحدث، أو بدرجة ثبوت المسند إليه، لكن يبقى مع ذلك أن النسبة الإسنادية التي بها تتعلق المسند بالمستند إليه هي الجامع المشترك بينهما.

وهي هو وجه الشبه الحقيقي بين الفاعل وبين المتبدا، هكذا، المسند إليه، والرفع الذي يكتسي به الأثنان بالتسجييل الذي تقدم عليه النحويون لا ينبغي أن يصبح وحده الصفة المشتركة بينهما، كما الرفع إلا أمر شكلي، وقد لا يكون موجودًا، لكن الحدود الدلالية تظل مرسومة، فضوح بين الفاعل وغيره، أم يثبت النحويون أنفسهم أن الفاعل - مثلا - قد ينصب، والمفعول قد يرفع في نحو المثالين الشهيرين:

خنق الثوب المسمار كسر الزجاج الحجر

ومع ذلك تظل النسبة قائمة بين المسند «خنق، كسر» والمستند إليه «المسمار والحجر».

والدليل على أن الرفع ليس هو الجامع المشترك بين الفاعل والمتبدا. أن سبب وجوده مع الفاعل لا يطرد مع المتبدا؟ فالفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام؟ من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي ولاتها وقع ليس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعل ومفعولًا ورفع المتبدا والخبر لم يكن لأمر يخشى النبأ به بل لضربه من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرًا عنه، وافتظر المتبدا.
إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ والخبر (1)  

فعلة رفع الفاعل لا تطرد مع المبتدأ ، مع كونهما من المواقع النحوية المتشابهة ؛ فلا بد – إذن – من البحث عن آخر أكثر اطرادا من الحالة الإعرابية في الجمع والتّألف بين المواقع ، وهذا هو النسبة أو الإسناد .

إذا تكون هذا ، فإن يكون هناك مجال للقول بالألبانية أو الفرعية بين المبتدأ والخبر من ناحية ، والفعل والفاعل من ناحية أخرى ؛ فكل منهما أصل « فالبتدأ والخبر أصلان في الرفع كفاعل » ، وليسيا بحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش وابن السراج . ولا دليل على ما يعزى إلى « الخلف » من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى إلى « سبئية » من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع (2).

والذهب إلى أن المؤل عن الرفع هو النسبة والإسناد بين طرفين نمطي التركيب هو قول « خلف » ؛ فالبتدأ يرفع بإسناد الخبر إليه ، كما يرفع الفاعل بإسناد الفعل إليه (3) .

بل إن النسبة أعطيت دورا أكبر من تفسيرها الرفع ؛ فالبعض يزيد: العامل في المضاف إليه النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه؛ والعامل في الفاعل والفعل النسبة التي بينهما وبين الفعل . وقال « خلف » : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل (4).

فالعرب – كما يشير إليه هذا النص – جاورت بين الألفاظ وربطت ببعضها بلحة النسب ، وأسندت بعضها إلى البعض الآخر ، وألقت هذه الألفاظ أثوابا إعرابية مختلفة ، فكان المضاف إليه مجزورا بنسبته إلى

---
(1) شرح الفصول ج1/ 71/3
(2) شرح الفصول ج1/ 71/3
(3) شرح الكافية ج1/ 71/3
(4) شرح الكافية ج1/ 71/5
المضاف، والفاعل مرفوعاً بنسبته إلى الفعل، والمفعول منصوباً بنسبته إلى الفعل كذلكً ؛ فالعلاقة بين الكلمات، وإسناد كل منها إلى الآخر هما المسؤول عن هذه النهايات الإعرابية المعينة.

مناط العلاقات النحوية بين الكلمات في التراكيب - إذن - هو النسبة ؛ وقد ألتفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغيير الحالة إذا كانت النسب محفوظة ؛ وفي هذا يقول « ابن جيني »:

« يقول النحويون إن الفعال رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك ؛ إلا ترنا نقول:
ضرب زيد
فتزعه، وإن كان مفعولاً به، وتقول:
إن زيداً قام
فتنصبه، وإن كان فاعلاً، وتقول:
عجبت من قيام زيد
فتجره، وإن كان فاعلاً » (1)

فانظر إلى سلطان « النسبة » وتأثرها على رسم « ابن جيني » لعلاقات الكلمات في التراكيب ؛ كما بعد « إن » مفاعل مع أنه شكل: اسمها، وما بعد المصدر فاعل كذلك، مع أنه شكلاً مضاف إلىه.
فالعلاقة بين اسم إن وقام بعده، وزيد والمصدر قبله، هي علاقة الفاعل بالفاعل، فإن نصب مرة، وجر أخرى.
والعلاقة بين « ضرب » المبني للمجهول، و« زيد » المرفع بعدها، هي علاقة « ضرب » المبني للمعلوم، و« زيد » المنصوب بعدهما هي نحوى:

(1) الخصائص 185 / 184.
ضرب على زيدا

فزيد بعد ما هو على مثال «فعل» «مفعول مرفوع» (1)، وبعد ها هو على مثال «فعل» مفعول منصوب؛ فالنسبة «المفعولية» محفوظة،

لكن الحالة الإعرابية وبالتالي علامتها تغيرت.

ودور «النسبة» ثابت أيضا في حقيقة العلاقة بين المنسوبات أو بعضها على الأقل وال مجرورات ؛ إذ اعتقد النحويون أن ما سوى العدد من الفضلات حقه النصب ؛ وإن كان ماضيا إليه ؛ لأن العرب آرادوا أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن يتم في الحركات غير الكسر ؛ فمثلا مع كونه منصوب المحلة 00 فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو:

الله لأفعلم

بنصب لفظ الجلالة ؛ فإذا عطف على المجرور ؛ فالحمل على الجر الظاهرة أولى من الحمل على النصب المقدر ؛ وقد يحمل على المحلة ، كما في قوله تعالى :

» وآمسحوا ببروسيكم وأرجلكم «

بنصب « أرجل » (2)

والاعتقاد الأخير يؤول بناء إلى أن نذهب إلى أن التلوين التقريزي السابق الإشارة إليه ؛ منحصر فقط بين الرفع والنصب ؛ إلا أن النصب يختفي بسبب وجود حرف الجر ، وكان الجر السطحي هو غطاء لنصب يكم في عمق التراكيب ؛ بدلاً ظهوره إذا ما سقط حرف الجر الفعال المرور ؛ مجروح إلى حين .

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجروح ،

(1) سبب « سبيسيه » إلى هذا المصطلح ، الكتاب ج/1 934 ؛ جميلة الفاعل بين الكلم والكيف / 96 (2) شرح الكاتبة ج/1 412 ؛ هبة الهواجج ج/1 21 ؛ انظر اعرابات أخرى في التبيان في إعراب القرآن ج/1 412 44
وحروف الجر الزائدة والتشابه بين علامات النصب والجهر، وأبواب نحوية كثيرة يتراوح تطريزها الإعرابي بين النصب والجهر، كل هذا يجد له مكاناً رجباً في أكثاف هذا المعتقد الأخير، أو أن هذا المعتقد له مبهره من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية.

وأخيراً، أرى - والله أعلم - استناداً إلى الشبه بين المسمد إليه (الفاعل - المبتدأ) والمسند (الفعل - الخبر) أن سبب الرفع في المبتدأ والفعل، والخبر، واحد، ولا ضرورة هناك للبحث عن عام.

والنسبة التي بين المسمد إليه والمسند ثابتة، وإن تغير النمط التركيبي للكلام (مبتدأ + خبر)؛ (فعل + فاعل) لأن النسبة لا تنترج بتقدم المسمد (فعل) أو بتأخره (خبر)، وتفسير الرفع في جملة المبتدأ والخبر يمكن أن يصدق على الرفع في جملة الفعل والفاعل.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الخبر لما كان هو المبتدأ في المعني أرفعه ارتفاعاً، فرفع المبتدأ يستدعي رفع الخبر، مراعاة لبدأ التطابق، فالخبر يطابق المبتدأ في العدد، والنوع، فليبطبه كذلك في الرفع.

أما إذا ارتفع المبتدأ، ويتولى عن هذا رفع الخبر فهو ما يجيئنا عنه «أبو إسحق» الذي يذهب إلى أن الاعتال في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الخبر عنه; لأن الاسم لما كان له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعني هو الراجح للمبتدأ، والابتداء اهتمام بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبرًا عنه، والأولية معنوي دائم بالابتداء قوة، إذ كان غيره متعلقة به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك إلا أن الخبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عن ذلك ما فيه.

سواءً» (1)

وهذا حديث يذكرنا بالشبهة القوية التي رسمها النحويون ولم بين نمط التركيب الإسناد في اللغة العربية، وهو ما سأفصله بعد.

(1) شرح الفصل ج/165، الخصائص ج/166
يكتفي هنا القول بأن في كل من البدأ والفاعل أولية أكسبهما قوة وأهمية، جعلنا الخبر مع كل منهما متعلقا به أي كان مركز الخبر، هنوع الجملتين سواء، ومتى الفرق بينهما إلا وضع تطريزى ارتبطته العربية للإبذان من أول الأمر أن إحداهما اسمية والأخرى فعلية؟ إذ لو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر؟

وحتى هذا الفرق الشكلى لا لاشى أحيانا، إذ جوز بعض النحويين تقدم الخبر على البدءاً (2)، وآخرون تقدم الفاعل على الفعل - كما سبق -.

إن نظرية النسبية بديل عن نظرية العامل  خلإ أنها أي النسبة مطردة، وتتميّز بدون تعسف على كلا مثلي التركيب، فإذا ضمنا إليها فكرة المطابقة، وفكرة أن الحالة الإعرابية هي التفريق بين المعاني، أمكن بهذا تفسير الرفع في كل من البدأ والخبر والفاعل والفاعل - على النحو التالي:

1 - المبتدأ والفاعل لهما معنى قائم بهما يكسبهما قوة تحتتم وجود خبر لهما.

2 - المبتدأ والخبر لا ينفك واحد منهما عن الآخر، وهكذا الفعل والفاعل.

3 - الخبر هو المبتدأ، أو كأنه هو، والفاعل مع الفاعل مثل الخبر مع البدء.

4 - اختيار العرب رفع ظاهرة إعرابية للعمد.

5 - رفع البدء لأنه عمد، ورفع الخبر لأنه هو البدء، فهو عمد.

6 - رفع الفاعل لأنه عمد كالمبتدأ، والفاعل أيضا حقه الرفع، إلا أنه لا يكون إلا عمد، فاحتمال توقع مواقعه غير وارد، ومن ثم لم.

(1) شرح الكافية ج1/88، هيع الهواجع ج1/104
(2) هيع الهواجع ج1/94
تجد العرب ضرورة إلى رفعه لألسنة اللغة العربية للتمييز بين المعاني المتعاقبة على الكلمات، وليس للعمل معان متعاقبة، بل هو عادة فقت.

وهذا البنية التفسيرى كله موجود لدى الكويتيين، وله تبريره من فهم النحوين جميعاً للتشابه بين نمط التراكيب الإسندية - كما سأثبت فيما بعد -

وأعيد القول هنا بأن الذهاب إلى التشابه في عنيق الرفع بين البند والفاعل، يعد إعلاء لجوانب النسبة والإسناك، وتقليلًا من الجانب الشكلي المتمثل في تقديم خبر الفاعل (فعل)، عادة، وتأخير خبر البند أعلاه.

وارى في تجويز الأخفش تقدم الخبر على البند مطلقًا محاولة لتقرير الجملة الأساسية من الجملة الفعالة.

كما أرى في تجويز الكويتى تقدم الفاعل على الفعل محاولة لتقرير الجملة الفعالة من الجملة الأساسية (1).

وكلما المحاولات ذكرت تجعندنهم للجامع المشترك بين عنصري نمط التراكيب السابقين، وهو النسبة.

والمحاولات تتجاوزان مع ما يميل إليه الذهن العربي من تقسيم الخبر؛ لأنه محط الفائدة - كما سيأتي -

أرجو أن يكون قد انتظى الآن أنتى أكثر بين ما يسمى بالثوابت وما يسمى "بالتغيرات" في التراكيب، والعلاقات الإعرابية علاماتها من المتغيرات شان علامات العدد والنوع، التنكر والتعرف، أما النسبة فإن الثوابت، بل ربما هي "الثابت" الوحيد; فقد تتغير الحالات الإعرابية للعناصر، بل قد يتغير النمط التركيبي للجملة، وتبغي النسبة على ما هي عليه؛ لأنها روح التراكيب، أو كل عمه الحى.

(1) اختار رأى الكويتين "ابن جني" و "أبو حيان" و "السيوطى".
الفصل الثالث
المفصل المرفوع
تسميـات:

من المقرر أن الفعل حين يبني للمجهول تغير صيغته، ويـنـذـف فاعلـه، يقوم المفعول به - عادة - مقامه فيرفع، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع.

وغير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحوين العرب إلى تقديم تسميات مختلفة للمفعول به في حالته الجديدة: فسيـبـيـيه يسميه المفعول المرفوع»، و«عبد القاهر» و «المخشرى» يسمـيـانـه «الفاعل» اختلافاً، أما متأخر النحوين فيسمونه «ناخب الفاعل»

وكل وجهة هو مولها.

جاء في «الكتاب»: «هذـا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتبط الفاعل كمابر تفع الفاعل؛ لأنك لم تشمل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل، فاما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك:

ذهب زيد، جلس عمرو
المفعول الذي لم يتعده فعله، ولم يتعد إليه فعل الفاعل فقالك:
ضرب زيد، يضرب عمرو.

فالأسماء المتحدث عنها، والأمثال دليل على ما مضى وما لم يمض من المتحدث به عن الأسماء وهو الذهب والجلوس والضرب»(1)

من الواضح أن "سيبوه" يوارن بين الجملة الفعلية ذات الفعل، اللازم المبني للمعلوم، والجملة الفعلية ذات الفعل المعتصدى المبني.

(1) الكتاب ج1 /3/ 34، 24.
 للمجهول، والجملتان متساويتان من حيث إن الفعل فيهما يتألف باسم مرفوع، إلا أن الاسم المرفوع في الأولى خال، وفي الثانية مفعول. 

فجملتهما:

ذهب زيد، ضرب عمرو

 سواء في التركيب، وفي عدد الكلمات، وفي ضبط الاسم فيها بالرفع، وهذه وجه شبه شكلية، ولا يتضح الفرق بينهما إلا عن طريق الوقوف على نوع النسبة التي بين الفعل والاسم المرفوع بعده.

وبما أن علاقة « عمرو » بضرب تختلف عن علاقة « زيد » يذهب فإن جملة:

ضرب عمرو

هي في الحقيقة سطح وغطاء، أو تركيب خارجي لجملة نحو:

ضرب (غلاة من الناس) عمرو

حيث تكون علاقة « ضرب » بعمرو فيها هي علاقة الفعل بمفعوله المنصوب، وهذا ما قصدته من أن النسبة بين الكلمات تتبقى على ما هي عليه، وإن تغيرت حالتها الإعرابية.

وافترض أن جملة الفعل البنى للمجهول تركيب مولد عن تركيب جملة الفعل البنى للمعلوم، لا نجده في جملة الفعل البنى للمعلوم.

فهذه الجملة ليست مولدة عن جملة أخرى، و« سبيته » في النص السابق يرجع رفع الفاعل أو المفعول المرفوع إلى مثل ما حضر به الكوفيون ترافع الخبر والبئداً، من أن هذا هو ذلك، غير يرفع الخبر كما يرفع البئداً، إذ يذهب إلى أن علة رفع الفاعل أو المفعول هو تفريغ الفعل له وعدم شغله بغيره، فالفاعل مرفوع للمرفع وغير مشغول بغيره، فكانه هو هو.

كما أن « سبيته » يكاد يصرح بأن غي عمق جملة:

الفاعل + الاسم المرفوع
جملة من:
_mbteda+ Khber_

لأن الأسماء المرفوعة في النمط الأول "محدث عنها"، أما الأفعال أو "الأمثلة" فهي دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء، خِميَلِة نحو:

ذهب مُحمَّد

توجه إلى:

محمد ذهاب

محدث عنه + محدث به

وكان الفعل في الجملة الفعلية يشير إلى اسم كامن فيه، فتؤول الجملة الفعلية كلها إلى جملة اسمية - وَالله أَعْلَم - وَفَهُوَ تَسْمِيَة "سبيوّة" للاسم المرفوع بعد الفعل المبتدئ للمجهول بالفعل المرفوع، جمع بين اعتباري النسبة والحالة الإعرابية - كما هو واضح_

ورفع المفعول تم تحقيقا لعيار شكلٍ تركبي، استنادًا إلى العربية، وأصبح من سماتها الأساسية، وهو أن الجملة إن بدأت بفعل يجب أن يأتي بعده اسم مرفع؛ إذ "الفعل لا يخلو من مضمر أو مظهر مرفع من الأسماء" (1) .

ولعل هذا هو ما جعل النحويين يفترضون مصيبين أن الفعل الواقع خيرا، أو صفة، أو حالا، أو صلة، يستتر فيه ضمير في محل رفع فاعل أو نائب فاعل، يعود على البند، والوصوف، وصاحب الحال، والموضوع، كي يحافظ على النظام التركيبي للغة العربية:

فِعَّل + اسْم مَرْفوع

(1) _الكتاب ج1/80_
أما "عبد القاهر" و"الزمخشري" فيذهبان إلى أن الاسم المرفوع أو مفعول ما لم يسم فاعله يسمى "فاعلاً" (1).

يقول "ابن يعيش" : "إن الفعل فإذا أسند إلى المفعول نحو :
ضرب زيد
وأكرم بك
صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل ؛ أو مؤثراً فيه (2).

وقد رد "ابن يعيش" بهذا على من ذهب إلى وصف الفاعل بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم قاصداً الأعمال غير مغير عن بنيته إلا النضاف من فعل ما لم يسم فاعله ؛ ذاهباً إلى أنه لا حاجة إلى الاحترام من ذلك (3).

فالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول ، كالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمعلوم كلاهما فاعل ؛ لأن الفعل قد أسند إليه في الجملتين ، ولا يقبل المراد بالفاعل من فعل الفعل ، بل كل اسم تقدمه فعل.

و"عبد القاهر" و"الزمخشري" هنا ينطهان إلى أن المعول عليه في الدراسة التحويلية التراكيبية أمر الشكل والرسوم اللغوية - حيث تدور صحة الكلام على مراعاة طرق في الرصف تتبناها اللغة المبينة.

والطريقة التي هي مدار الحديث هنا هي ما عليه اللغة العربية من ضرورة مجيء الاسم المرفوع بعد الفعل إذا بدأت به الجملة ، وإذا كان التحويلين قد سموا هذا الاسم المرفوع بالفاعل ، فإن هذه التسمية يجب أن تتسع لتشمل أي اسم مرفوع بعد الفعل سواء قام هذا الاسم بالفاعل ، أو وقع الفعل عليه.

---
(1) شرح الكائنة ج1/71
(2) شرح الفصل ج1/74
(3) حاشية الأمير على المغنى ج1/48
ع瑾 هذا الفعلاء المرفوعة الآتيه بعد الفعل في الأمثلة التالية
كلها فاعل:
جلس محمد
هلك الظلماء
ضرب بكر
أما النحويون المتآخرون، فقتلنا اعتبروا مفعولاً ما لم يسم فاعل
«نائب فاعل» لأن نظام اللغة درج على أن يجلى بعد الفعل فاعل إن
وجد، أو ما ينوب منابه إن لم يوجد.
والحق أن التسميات الثلاثة السابقة، اجتمعت جميعاً على الفهم
السابق أعني ضرورة أن يأتي بعد الفعل اسم مرفوع، وإن تناولت
في تسمية اسم المرفوع الذي هو في الحقيقة مفعول، ما لم يسم فاعل،
بين اتجاه شكله حيث يعتبر المرفوع «فاعلاً» لأنه مرفوع، وآخر يجمع
بين الشكل والمعنى في توازن دقيق، فيعتبره «مفعولاً مرفوعاً»، وثالث
تغلب عليه النزعة الشكلية فيعتبره «نائب فاعل».

مـواسنات:
ولقد قدم «سيمو» تدليهما لهذه التسمية المتوازنة، عـدداً من
التركيبات المتوازية منها:
قولك:
كمية عبد الله الشوـب
أعطى عبد الله المال
رفعت ـ عبد الله ـ ههنا، كما رفعته في ـ ضرب ـ حين قلت:
ضرب عبد الله
وشغلت به «كمي» و«أعطي» كما شغلت به «ضرب» وانتصب.
الثوب والمال؛ لأنهما مفعولان تعدي إليهما فعل مفعول هو «منزلة الفاعل» (1)

وكان جملتي:

أعطى عبد الله المال
أنفق عبد الله المال

سواء في أن الفعل فيها شغل باسم مرفوع، وأنه تعدي إلى اسم منصوب على أنه مفعول به، إلا أن علاقة «أعطى» بعبد الله هي علاقة الفعل بالمفعول وعلاقة «أنفق» به هي علاقة الفعل بلفاعل.

واساءت قدمت وأقررت فاقت:

كسي الثوب زيد
أعطي المال عبد الله

كمناقلت:

ضرب زيدا عبد الله
 فأمره في هذا كأمير الفاعل» (2)

فالمفعول المنصوب أو المفعول لفظا ومعنى يجوز تقديم عل على المفعول المرفوع أو المفعول معنى لا لفظا، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، فأمر المفعول المرفوع كأمير الفاعل.

والفعل التعدي لمفعول واحد إذا بني للمجهول يرفع مفعوله ويومن بعد ذلك أن يتعلق إلى غير ذلك من المصادر والظروف، كما يتعلق إليها الفعل اللازم بعد أن يرفع فاعله، يقول:

واعلم أن المفعول الذي لا يتعلقه فعله إلى مفعول، يتعلق إلى كل

(1) الكتاب ج/141 42
(2) الكتاب ج/141 42
شيء تعدد إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول » (1) والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب ؛ فيتشابه فعلاه في اللزوم والتدية ودرجة التعدية - يتول : 

» واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدد إليه فعله سواء ؛ آلا ترى أنك تقول : ضربت زيدا 

 فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول : ضرب زيد 

 فلا يتعداه فعله ؛ لأن المعنى واحد ، وتقول : كسبت زيدا ثوبا 

 فتجاوزه إلى مفعول آخر ، وتقول : كسبت زيد ثوبا 

 فلا تجاوز الثوب ؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب ؛ لأن المعنى واحد ؛ وإن كان لفظه لفظ الفاعل » (2) 

 فسبيويه في كل ما سبق من موازات يثبت انشابه الشكل بيئ ما سماه المفعول المرفوع والمفعول ؛ ولكنه يذكر أيضًا أن المفعول المرفوع معناه معنى المنصوب ؛ وإن كان لفظه لفظ الفاعل .

 الإسناد إلى المفعول : 

 وقيام المفعول مقام الفاعل تحقيقًا للنمط التركيبي : 

 فعال + اسم مرفع 

 كان له تبريره لدى النحوين العرب الذين ذهبا إلى أن الفاعل .

(1) الكتب ج1/327 
(2) الكتب ج1/427
شديد الاقتضاء للفاعل كاقتضاء للمفعول، حتى إن بعضهم (الأفجع وابن جني) جوز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل

استشهاداً بنهو:

لم أعسي أصحابه مصعباً 
أدى إليه الكيل صاع بصاع

بلا ليت شعري هل يلومون قومه
زهيراً على ماجه من كلجانب(1)

وكان إسناد الفعل إلى المفعول، إنما كان يتم لقربته بين الموضوعين

الناحيين (الفاعل، المفعول) أو يمكن أن نقول: إن النمط التركيبي

للجملة الفعلية:

فعل + اسم مرفوع

تجسَّد في صورتين:

أ) فعل + فاعل

ب) فعل + مفعول مرفوع

وإذا كان العنصر الأسمي في الصورتين يكون في حالة الرفع، فإن

العرب غايته من الناحية الشكلية أيضاً بين العنصر الفعل في الصورة (أ)

والعنصر الفعل في الصورة (ب) تتفاوت بين الصورتين، بغية إزالة

اللبس. وفي هذا يقول «ابن جني»:

«إن العرب لما قري في أنفسهم أمر المفعول حتى كاد يلبثٍ عقدها

بриторة الفاعل، خصراً المفعول إذا أسدف الفعل إليه بضريين من الصنعة،

أحدهما تغيير صورة المثال مسندًا إلى الفاعل، عن صورته مسندًا إلى الفاعل،

والثاني واحدهما 200 والآخر انهم غيروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما

غيروا في الأول الصورة والصينية وحدها، وذلك نحو قولهم:

أحبته، حب

أركمه الله، زكم

قال «أبو علي»: فهذا يدلّك على تمكن المفعول عندهم، وتقدم

(1) شرح الكافية ج1/77
حاله في أنفسهم، إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مختلفة لمايفته

والفاعل (أ) 

ولعل هذه الموازاة التركيبية السابقة تنذر الحقيقة التالية: إن في
اللغة العربية خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفعل مثل:

عنى بحاشت، نحن بزيدي، أو منتقع بله، انقطع بالرجل (2)

والإسناد في أفعال المطوية من هذا القبيل، أي من قبيل الأفعال
التي أُسندت إلى المفعول، كما نقول:

تكسر الحديد، انبرى القلم، امتد الحبل.

فهذه صيغ ثلاثة (تفعل، انفع، افتعل) من صيغ المطوية.

وعلى الرغم من أن النحوين يعبرون اسم الرفع بعد الأفعال
من هذه الصيغ فاعلا، فالمعنى هو على المفعولية، مما يؤخذ بعدة التوفيق
الكبير الذي أصابه «سيبوه» بمصطلحه «المفعول المرفع».

وأذكر - مثال - بين:

كسر الصانع الحديد
انبرى القلم
امتد الحبل (3)

فالمفعول المصوب في القائمة الأولى، أصبح مرفعا في القائمة
ثانية.

وهكذا يرين بالإسناد إلى المفعول في اللغة العربية أنماطًا نبت على
من التغيرات في الفعل، الذي يعتبره إما:

(1) تعير في الصورة والصيغة، مع بقاء عدد الحروف على ما هي

عليه (فعل - فعل - مثلا).

(1) الخصائص ج:218/218
(2) الخصائص ج:219
(3) جملة الفاعل بين الكيم والكيف 54 , 55

To: www.al-mostafa.com
(ب) تغير في الصورة والصيغة، مع تغير في عدد الحروف وضم أوله (ثلاثي مزيد بالهمزة - ثلاثي مجرد فعل) .
(د) تغير في الصورة والصيغة، مع تغير في عدد الحروف وضم أوله (الطاوية) 
(د) تغير في الصورة والصيغة، مع عدم الإسناد إلى الفاعل مطلقاً 
(د) تغير في الصورة والصيغة، مع عدم الإسناد إلى الفاعل مطلقاً.

فإلاسناد إلى المفعول - إذن - ذو ذاية تركيبية متميزة، فقد يستحق بها أن يوازي بالإسناد إلى الفاعل.

وعل هذا هو ما أدركه "سيبوه"، لأنه كان دائماً يجمع بينبيبين، فاب الفاعل، وباب المفعول المرفوع، كما يتضح من رؤوس المسائل التالية:

باب الفاعل الذي لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر

1 - لم ينعدع فعله إلى مفعول ذهب زيد (1)

2 - ينعدع فعله إلى مفعولين أعظم عبد الله زيداً دهماً (2)

3 - ينعدع فعله إلى مفعولين وليس لكل أن تقتصر على أحدهما دون الآخر حسب عبد الله زيدا بكرا (4)

الإسناد إلى الفاعل أو المفعول في القرآن الكريم:

قررت أفعال كثيرة في القرآن الكريم ببناء الفعل للعثور مرة، والبناء

(1) الكتب 1/ 33
(2) الكتب 1/ 37
(3) الكتب 1/ 41
(4) الكتب 1/ 49
(5) الكتب 1/ 43
للجهول أُحرَى مما يؤذن بشدة اقتضاء الفعل المفعول، من ذلك قوله تعالى: (1)

١ - "وعلم آدم الأسماء كلها" (٢)
فآنف مفعول أول على قراءة البناء للمعلوم، ومفعول مرفوع على قراءة "يزيد البربري" بالبناء للمجهول (٣)

٢ - "إنيا حرِم عليكم الميتة والدم" (٤)
تقرأ "الميتة" بالنصب ٠٠٠ والفاعل هو الله، ويقرأ "حرم" على ما لم يسم قاعله ٠٠٠ و "الميتة" المفعول القائم مقام الفاعل (٥)

٣ - "غِيهِت الذي كَفَر" (٦)
"بيت" على ما لم يسم قاعله. ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء "بيت"، وبفتح الباء وكسر الهاء "بيت" وهو لنَّتائ، والفاعل فيهما لازم.

٤ - "و"الفعل مرفوع ويجوز أن يكون الفاعل ضمير "ابراهيم"، و"الذي" مفعول ويجوز أن يكون الذي فاعلاً، ويكون الفعل لازمًا (٧)

٥ - "زين للناس حب الشّهوات" (٨)
المجهول على ضم الزاي، ورفع "حب".

ويقرأ بالفتح ونصب "حب"، تقديره: "زين للناس الشيطان".

وقد جاء صريحاً في قوله تعالى: (٩)

---------------------
(١) البقرة ١٦٣
(٢) التبيان ٤٨
(٣) التبيان ١٦٢
(٤) البقرة ١٤١
(٥) البقرة ٢٥٨
(٦) التبيان ١٦٣
(٧) البقرة ٢٠٧
(٨) آل عمران ١٤٨
(٩) البقرة ١٦٣
---------------------
وزين لهم الشيطان أعمالهم» (1)

- «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً، إنما يأكلون في بطنهم ناراً وسيران سعيراً» (2)

ظنه أبو بكر وابن عامر فضم الباء على ما لم يسمعه فاعله، على معنى: يأمر الله من يصيبهم سعيراً، بل يضيف الفعل إليهم في الحقيقة، وقرأ الباقون بفتح الباء، وأضافوا الفعل إليهم، كما قال: أصلوها» (3)

- «حرمت عليكم أمهاتكم وحصنات من النساء» (4)

كتاب الله عليك وأحل لكم ما وراء ذاك» (5)

الجمهور على فتح الصاد «الحصنات» لأن المراد بين ذوات الأزواج، وذلك الزوج محصنة بالفتح، لأن زوجها أحسنها، أي أعفاه، فأما الحصنات في غير هذا الموضوع فيقرأ بالفتح والكسر، وكلاهما مشهور، فلكثر على أن النساء أحسن خروجهن أو أزواجهن، والفتح على أنهن أحسن بالأزواج أو بالإسلام.

كتاب: منصوب على المصدر بكتاب محدودة دل عليه قوله:

«حرمت» لأن التعريم كتب.

و قرأ: «كتب عليكم» أي كتب الله ذلك عليكم (6)

و «أحل لكم».

قرأ: «خفص» و«حمزة» و«الكسائي» بتسم الهمز، وكسر النهاة، وقرأ الباقون بفتح الهزة والهاء، وحجة من فتح أنه بني الفعل للفاعل وهو الله، وعطفه على ما قبله، أي: كتب الله، وأحل، وحجة من ضم الهزة، أنه بني الفعل لما لم يسم فاعله، على

____________________________
(1) الأذنام 43
(2) التبيان ج/244
(3) النساء 10
(4) بيس 14
(5) الكشف عن وجه القراءات ج/278
(6) النساء 24
(7) التبيان ج/249
ما جرى من الكلام في أول الآية "حرمت عليكم" على ما لم يسم فاعله فطابق بين أول الكلام وآخره، فكأنه حرم عليكم كذا، وأحل لكم كذا، فهذا أليق بتجانس الكلام وأرتبط ببعضه ببعض" (1)

7 - " فإذا أحسن"

قرأ أبو بكر وجمزة والكسائي بفتح الهزة والصاد، وقرأ الباقون يضم الهزة وكسر الصاد (2) وما قيل في "المحبصات" بفتح الصاد على قراءة، وكسرها على قراءة أخر، يقال هنـا (3)

8 - " منذبين بين ذلك " (4)

الجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله، أي أن نفاثهم حملهم على التقلب.

ورأى ابني عباس بكسر الذال الثانية، أي متقلبين (5)

9 - " قال رجلان من الذين يخافون " (6)

يرأوا " يخافون " بفتح اليمين.
ورأى " سعيد بن جبير " و" ماجاه " بضم اليمين على ما لم يسم فاعله، وله معيينات:

اهمهم هو من قولك: خيف الرجل؟ أي خوف.
والثاني - أن يكون المعنى يخافهم غيرهم، كنقول: فلان مخوف.
أي يضايع الناس " (7)

10 - " الكتب أحكمت آياته، ثم فصلت من ندن حكيم " (8)

---

(1) الكشف ج1/485
(2) الكشف ج1/483
(3) التبيان ج1/346
(4) النساء 143
(5) التبيان ج1/400
(6) التبيان ج1/43
(7) هود 1
ثم فصلت الجمهور على الضم والتشديد.
وعرّا "عكرمة" و "الضحاك" بالفتح والتخفيف وتسمية الفاعل:
والمعنى: ثم فقرت كقوله:
"حلم فصل طالوت" (1).
11 - "يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكرار" (2).
"وترى الناس" (3).
الجمهور على الخطاب وتسمية الفاعل.
ويقرأ بضم التاء: أي: وترى أن الناس، والناس مفعول ثان.
ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الناس، والتثنيث على معنى الجهاعة (4).
12 - "۱۰۰۰ ولا يسأل عن ذنوبهم الجرمون" (5).
"ولا يسأل" (6).
يقرأ على ما لم يسم فاعله.
ويقرأ "المجرمون" أي لا يسألهم الله تعالى (7).
فما يكفي بهذا اللعفر من القراءات القرآنية (8)، الذي حاولت به التدليل على أن العرسكانت تراوح في أفعالها بين الإسناد إلى الفاعل والإسناد إلى المفعول، تحقيقا لنمط الجملة الفعلية:
فعل + اسم مرفوع

(1) البقرة ۲۴۹
(2) التبيان ج2/۶۸۸
(3) الحج ۴
(4) التبيان ج2/۹۳۱
(5) التقصص ۷۸
(6) التبيان ج2/۲۶۱
(7) إجلال الغارب، إلى تراثات أخري - منها - الحديد ۸، الزنجلة ۶،
التكاثر ۶
بدائل الفعل
ومفعول ما لم يسم فاعله أي "الفعول المرفوع" (سيمويه) أو
نائب الفاعل (المتأخرون) لا يزال كمسا سباق محتفظاً به
إلى الفعل التي كانت له قبل أن يرفع.
وعوضه موقع الفاعل إبداع بشبهه به، فكلها من ضروريات الفعل
أو من مقتضياته، وقد سيق أن ذكرت أن العرب تقوى في نفسها أمر
الفعول كما قرى في نفسها أمر الفاعل.
ويشبه الفعل في هذا المعنى، الجار والمجرر، والظرف، والصدور
فانفعل لابد له من مصدر: إذ هو جزءه، وكذا لابد له من زمن ومكان
يتبع فيه، والجرب ومفعول به، لكن بواسطة حرف الجر.
لا يحل محل الفاعل - إذا - إلا أقرب المواقف النحوية إليه،
وأكثرها شبهه به من حيث تطلب الفعل أياماً واقتضاؤه له.
فالجار والمجرر - مثلاً - إذا لم يكن من ضروريات الفعل، لم
يتم متقل الفاعل كالمجرر بلام التعديل نحو:
جفت للسـمـمن
فلا يقـال:
شيء للسـمـمن
إذ رحب فعل بلا غرض ؛ لكنه عينه ؛ فمن ثم لم يتم الفعل له
ميقام الفاعل ؛ ولم يتم الفعل معه مقيم الفاعل ؛ إذ هو مصاحب ؛ ورب
فعل بفعل بلا مصاحب ؛ مع أن معه الواو التي أصلها العطف ؛ وهي
dليل الانفعال ؛ والفاعل كجزء الفعل ؛ ولو حذفتها لـم يعرفه كونه
مفعولا معـه "(1)

هذا ما أسسابة بعقل اللغة، وروح التركيب فيها ؛ فإنه إن غاب
الفعل يحل محله أقرب العناصر إليه محافظاً على النظام التركيبى.

(1) شرح الكلمة ـ1/ـ48
وتفعل اللغة ذلك بدون أن تضحك بذاتي العنصر التي تحل محل الفاعل ؛ فالمفعول مع رفعه يظل مستضجباً معنى المفعولية ، وكذا بدائل المفعول.

فشرطاً حلول محل الفاعل هما شدة اعتضاء الفعل للعنصر ومحافظة العنصر على ذاتيته وطبعته الخاصة : ولذا لا يصح المفعول لأجل محل محل الفاعل لـ " تتوفر الشرط الأول فيه " ، ولم يصح المفعول معه لـ " تتوفر الشرطان فيه لا سبباً الثاني ".

والنقطة الأخيرة تؤكد من كلام " الرضا " عن واو المفعول معه من أنها إن حذفت ضرورة حلول محل الفاعل لم يعرف كونه مفعولاً معه ؛ فهذا يعني أننا لو جوزنا إحلال المفعول معه محل الفاعل لترتب على هذا — إلى جانب تغيير الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع — الاستثناء عن الواو ، كيلا يكون ثمة فاضل بين الفعل وما يحل محل الفاعل ؛ لأن الفعل والفاعل ككلمة الواحدة ، فذا الفعل مع ما ينوب مناب الفاعل ، ولو أنشأنا هذا — الاستثناء عن الواو — لـ " يعرف " كون المرفوع مفعولاً معه.

ما يحل محل الفاعل — إذن — يتشكل بشكله ، غير وضعه ، لكنه يظل محتفظاً بنسبته التي كانت له من قبل مع الفعل ؛ وفي هذا إعلام لمثل " سبيلوي " في تسميتة المفعول في موقعه الجديد " المفعول المرفوع " .

كما سبق —

بل إن يدائل المفعول به ، التي يتوفر فيها الشرطان السابقان ، تشترط تفي ببعض الشروط الأخرى ؛ تؤثر في المفعول المطلق — مثلًا — لا يكون لجرد التوكيد ؛ إذ الناكب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم ينفذ الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ؛ ليصيرها معا كلاماً وفلاً.

١ ضرب ضرب
لم يجز ؛ لأن " شرب " مستحسن بدلاته على " المصدر " عن قولك " ضرب " ؛ بل يقال:
3 - ضرب ضرية
4 - ضرب شيء
5 - جلس مكان
6 - جلس زمان
7 - جلس في موضوع

لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجددة في ذكرها، والشروط السابقة مفادها أن مدار الفكر النحوي العربي في الحقيقة كان المعنى، فلا أحد ينكر أن الجملة السابقة كلاً (1 – 7) صحيحة شكلاً، لكن خمساً منها (1، 4، 7) لا تفيد فرضها النحويون.

أولاً:

1 - إذا وجد مفعول به واحد وحده في الكلام، أي ليس معه أشياء أخرى مما تتوفر فيها الشروط السابقة - قام مقام الفاعل بلا خلاف بين النحويين.

2 - وإن وجد في الكلام أكثر من مفعول حل محل الفاعل - على الرابع – أقرب المفاعيل إليه حكماً أو دلالةً، كالمفعول الأول في باب «ظن»، لأنه كان مبتدأ، والبتدأ في الجملة الاسمية عدل الفاعل في الجملة الفعلية، ومثله المفعول الأول في باب «أعطي» لأن فيه معنى الفاعلة دون الثاني، فهى:

أعطيت زيداً درهماً
زيد عاط أياً أخذ، والدرهم مطبوً، وفي:
كسيت زيداً جهة

(1) شرح الكافية ج 175/85
زيد مكتسي، والجبنة مكتسة (1)

وكان الأمر في اللغة يشبه ما نعده في الاجتماعيات: فإنه إذا خلا منصب من المناصب وأريد شغله، ولم يوجد إلا شخص واحد تتوفر فيه شروط هذا المنصب (المفعول به الواحد) فإن هذا الشخص يشغله المنصب قولاً واحداً، بل على وجه السرعة محاكمة على النظام.

فإذا ما تعدد الأشخاص المؤهلون (المفعول به) جرت عملية اختيار أو بالأحرى "اختبار" دقيقة: لا يكون شاغلاً الشكل والمظهر فقط (المفعول كلها منصوبة) بل شيئًا وراء هذين (الأصل قبل المفعولة [مبتدأ])، أو [الدور الحقيقية في جملته [فاعل معني]].

3 - وإن وجد مع المفعول به غيره مما يصح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط السابقة فيه، فقد ذهب البصريون إلى تعيين المفعول - للقيام مقام الفاعل، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات.

أما الكوفيون ومعهم بعض التأثرين، فقد ذهبوا إلى أن تقييم الفاعل به الجرور مقام الفاعل الأولي، لانه واجب استدلالا بالقراءات الشاذة:

"لولا نزل عليه القرآن" (2) بالنصب

وبقراءة "أبي جعفر":

"ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون" (3)

ويقول الشاعر:

ولو وادت فتيرة جرو كله، لسبب بذلك الجرو الكلايبة بنصب "الكلابا" وإثارة "بذلك" مقام الفاعل، وقول الآخر:

أنت لي من العدلى دنياراً، به وقية الشر مستطيرة.

(1) شرح الكلام ج1/165، بين الهوامع ج1/162 - 165
(2) القرآن ج27
(3) الجامعية 14
بنصب «نذيرا» وإقامة «من العدي» مقام الفاعل.
ومنع «الجزولي» نبابة المنصوب لسقوط الجار محور، مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في:
أمرت الخير
والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح (1).
وقد تتوسط «الأخفشي» فأجاز نبابة الجار والمحور مناب الفاعل
إذ تقدم على المفعول (2).

4 وإذا لم يوجد مفعول به، تساوت البواقات في النبابة، ولم يفضل بعضها بعضًا، ورجح بعضهم الجار والمحور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجح بعضهم الطرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر (3).
فبدائل المفعول به أثناء غيابه، إذا أن تتساوي في النبابة عن الفاعل (الأكثري) أو يفضل بعضها بعضًا تبعًا لتحقيق درجة «المفاعيلية» فيها، أو تبعًا لدرجة دلالة الفعل عليها.
وكان الأمر ذكورات نحو درجات، فالمفعول أصل في تكوين النمذج.

ففعل + اسم مرفوع.
إذ لم يوجد حلاً للمفعول به محله إن وجد، فإن لم يوجد المفعول به، حل ما فيه معيّن المفعولية، أو ما استلزم الفعل أكثر من غيره.
ولا أنهي الكلام عن هذه النقطة قبل تحرير فكر النحوين المنظمين إنهم - جازاهم الله خير الجزاء - تصوروا الجملة الفعلية في النمذج التالية:

(1) شرح الكافية ج1/84
(2) جملة الفاعل بين الكم والكيف 96 - 16
(3) شرح الكافية ج1/85
فـَعـَـلَ + مفـَعـَـول

وهذا النموذج واحد من نماذج التركيب النحوى للجملة الفعلية:
ـفعـَـلَ + اسم مرفوع

ولما كان اقتضاء الفعل للمفعول شديداً، أسند إليه عند عدم وجود الفاعل:

ـفعـَـلَ + مفـَعـَـول مرفوع

والموضوع الآن مكون من موقعين من الثلاثة السابقة، والمفعول المرفوع بدل عن الفاعل.

إذا لم يوجد مفعول، اختير من يصلح للطول محل الفاعل، والاختيار هنا إما أن يكون على أساس درجة القرابة من المفعول، وكان البديل المفعول أصبح لشيء اقتضاء الفعل إياه "أصلاً" أو تتنا نتحرك على النحو التالي:

فعل، فاعل (أصل) + مفعول (بدل/أصل) + جار ومجاور

ظرف - مصدر (بدائل) + الفاعل "بدل" في علاقة بالفاعل، و"أصل" في علاقة بالبدائل الأخرى، كما يكون الاختيار على أساس استنظام الموقع الوحيد الباقى في النموذج السابق وهو "الفعل"، وهذا ما ذهب إليه "الرضى"، إذ قال: "الأولى أن يقال كل ما كان دخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنية، وذلك إデン - اختياره".

وتراوح الفاعل المرفوع بين المعنى والشكل، تتميز في الأسماء

---

(1) شرح الكاتبة ج/1/85
بعد الأعمال التي تدل على الاشتراك، ووقوع الفعل من طريقين كلاهما:
فاعل ومفعول، وهذه هي أفعال التفاعل والمفاعلة:
جادل محمد عليًا
فـ كـ يـ كـ من محمد وعلى جادل ووجود، وقرب من هذا ما نجد:
في بـ بـ:
التنـ شـ عر:
قد يوجد في الكلام فعلان أو ما يشبه الفعلين، يتعلقان معنى باسم:
واحد بطئهما إما على:
أ) الفاعلية، كما في نحو:
زارني وجادلني على
ب) المفعولية، كما في نحو:
زرت وجادلت عليًا
ج) الفاعلية والمفعولية، كما في نحو:
زار وجادل على سعيدًا
فـ «على» في (أ) يمكن أن يكون فاعلا لأي من الفعلين، كما يمكن أن
يكون مفعولا لأي منهما في (ب)، أما في (ج) فكـ يـ كـ من «على»
و «سعيد» يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا لأي من الفعلين السابقين:
د) الأول على الفاعلية، والثاني على المفعولية:
ضربي وأكرمت زيدًا
ه) الأول على المفعولية، والثاني على الفاعلية:
ضريت وأكرمت زيدًا
وبقطع النظر عما أطل على النحوين هنا من تدريجات، فإن
ما قالوه في هذا الباب دليل على ما أثبته من قبل من أن العبرة في بيان
الرار إنما هي في نسبة الكلمات أو تعلقت بعضها بعضًا، والحالات
الإعرابية العكس لهذه النسبة، وأن كلمات بعض المواقف قد يعترف بها
تتغير في حالاتها الإعرابية، ويبقى المعنى مع ذلك واضحًا.
فزيداً، المنصب في (د) مفعول ألفاظ ومعنى لأكرم، لكنه فاعل
معنيٌ لضرب.
والعكس تماماً في (ه)؛ إذ «زيد» فاعل للفظ ومعنى لأكرم،
لكنه مفعول معنى لضربة.
فالوضع «مستتر» في النصب (د)، والنصب مستتر في الرفع (ه).
ولعل ما يقوى الاحتمالية في الموقع النحوي، أي صلاحية «زيدا»
للفاعلية المعنية مع كونه مفعولاً للفظا في (د)، وصلاحيته للمفعولة
المعنية، مع كونه فاعلاً للفظا في (ه) أن البصرتين يختارون إعمال
الثانية مع تجويز إعمال الأول أيضاً، وكذا الكورفين يختارون إعمال
الأول مع تجويز إعمال الثاني أيضاً» (1).
فلا خلاف بين المذهبين في جوائز إعمال أي من الفاعلين؟ لـ
الخلاف بينهما في الأولى بالعمل منهما.
وتقديرات النحويين المرهقة لمسائل هذا الباب صدرت عن فكرتهم
عن «العمل والعامل» ؛ إذ قد تصوروا أن الأعمال - مثلاً - عوامل
ومؤثرات متبادلة لها عن معفولات.
ويكنى عندي هنا الارتكان إلى المعنى، حيث النسبة بين عناصر
التركيب المفردة تكون واضحة، والتعلق جلياً.
على أن تقديرات النحويين يمكن أن ننظر إليها على أنها من باب
التدريب والتمرين، ومحاولة منهم إظهار المعنى واتجاهات التعلق؛ إذ
إنهما كانوا في الحقيقة مدركين أن المنقول به من الكلمات فيه تـ
كبير من التفسير.

(1) شرح التفاعلي ج.1/79.
بالبصريون - مثلًا - يقولون في نحو :
ضربيني وأكرمت زيدا

إن في "ضربيني" ضميراً، فاعلاً. 
أما "الكسائي" فجرى أن الفاعل مجهول من "ضربيني" حذراً.

من الإضمار قبل الذكر (1).

لكن البصريون يرون أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر;
لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يبيئ لم هذا التفسير كما جاء في نحو :
ربه رجسلاً (2).

ويبدو - والله أعلم - أن الكسائي لم يرد بحذف الفاعل، إستقله
من الكلام، بل الاستغنا عنه والتخفف منه توضيح المراد بدونه.
ورد البصريين عليه ينبغي بأنهم أدركوا أن الموجود في الكلام، أي
المفعول المنصوب يفسر غير الموجود أي الفاعل.
وهذا ما أشرت إليه عن أن "زيدا" في مثل هذا المثال مفعول
لغاية، فاعل معنى، وأن الرفع مستتر فيه.
وعلى هذا، فمن الممكن تقديم القائمتين التاليتين من الأمثلة،
لكي بدرك الفرق بين تقدير البصريين وتقدير "الكسائي":

البصريون
ضربيني وأكرمت زيدا
ضربيني وأكرمت الزيدين
ضربيني وأكرمت الزيدين
ضربيني وأكرمت هندا
ضربيني وأكرمت الهندين
ضربيني وأكرمت الهندات

الكسائي
ضربيني وأكرمت زيدا
ضربيني وأكرمت الزيدين
ضربيني وأكرمت الزيدين
ضربيني وأكرمت هندا
ضربيني وأكرمت الهندين
ضربيني وأكرمت الهندات

(1) شرح الكافية 1/79
(2) شرح الكافية 1/79
الفاعل المضمر عند البصريين يطابق الاسم المتنزاع فيه في الإفراد والتثنية والجمع والذكير والتأنيث، لأن الاسم المتنزاع فيه يفسره ولا مطابقة عند الكسائي، لأن الفاعل محذوف.

والحق، إن الخلاف بين البصريين والكسائي في نظرى هو خلاف حول درجة الإرتكاز إلى الاسم المتنزاع فيه في بيان المراد.

فالكسائي يرى الاعتماد عليه كلياً، فيخفف لهذا الفاعل من الفعل الأول، أما البصريون، فيعتمدون عليه لتسهيل ما سموه "الإضمار قبل الذكر".

إذ إن الفاعل إذا أن يذكر بلغته أو أن يكون ضميراً، وللقراء رأى ثالث يحاول به الحذر مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل، فيقول في نحوه:

ضربي وأكرمت زيداً

التمـيـز:
ضربي وأكرمت لزدا هو

حيث يتعين الإثيانان بضمير الرفع المنفصل بعد الاسم المتنزاع.

وقد عونن "سيبويه" لتركيب "التنزاع" بقوله: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعل مثل الذي يفعل به"، كما في نهج:

1- ضريت وضربني زيد
2- ضرتي وضربني زيدا

تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالفعل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المبني، فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم.

1) شرح الكتاب ج1/80
2) الكتاب ج1/73، 74
فالجملة (١) تحتوى بجوار الفعّالين على «فاعل» في «ضربت» لا خلاف حوله، وعلى «مفعول» في «ضربت» لا خلاف حوله كذلك. والاسم الظاهر فيها مطلوب لكي يكون فاعلاً للفعل الثاني، ومفعولاً للفعل الأول، وكان الجملة تحتوي فاعلين ومفعولين، وأحد الفاعلين والمفعولين متناظر فيه، والكلام نفسه يقال بالنسبة للجملة الثانية.

ومذهب البصريين في إعمال الثلاثي دون الأول، وصنه «سيبوه» بقوله: «فالفاعل الأول غير كل هذا معنى في المعنى وغير معنى في اللفظ، والآخر معنى في اللفظ والمعنى» (١).

فزيد في الجملة:

ضربت وضربتي زيد

محمول على الفعل الذي قبله مباشرة على «الفاعلية» وفهماً مفعولاً ضربت » فمنوي معني» أو بعبارة أخرى: "زيد» مرفوع لفظًا ومعني على الفاعلية في علاقته بالفاعلية الثانية، ومنصوب معني على المفعولية في علاقته بالفاعل الأول، أي أن "الفاعل الأول معنى في المعنى وغير معنى في اللفظ، والآخر معنى في اللفظ، وغير معنى في المعنى».

وهذه العلاقة الثنائية الطبيعية (الفاعلية والمفعولية) لا تسمح إلا بوجه تأثير واحد من حيث الشكل؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا منصوبًا في جملة واحدة.

ووهذا التخريج مقبول، فحتى لا يمكن أن نرفع "زيد" على أنه فاعل، ثم ننصبه أثناء رفعنا إياه كي يكون مفعولاً به، وهذا هو سر الاكتفاء «بالنية»، فالفاعل الأول، نصبته نية ومعنى، رغم أنه مرفوع بغيره.

لكن الشراء باللوا في مسألة التأثير هذه، ومنعوا في نحو:

 جاءنى وآكرمنى زيد

(١) آلدكتع ج١٧٧
أن يكون «زيد» فاعلاً للفعلين، لأن اجتماع المؤثرين التفاعلين على أثر واحد مدلول على غيادته، في الأصول، وهم يجريون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (1).

وقد يكون هذا التبير مقبولًا في هيكل نظرية العامل، لكن، ذهب من قبل إلى أنه لا عوامل أو مؤثرات في الحقيقة، بل، نسبة وعلاقات وتطريزات إعرابية قصد بها التفرقة بين المعاني المعطوبة، بل إن المعنى الواحد (المغولية) مثلاً، قد يحظى بأكثر من حالة إعرابية.

لأجل هذا، فغمض هذا التبير، إغراء في الشكلية وغمظ لحق المعنى الذي لا يتأبى أن يسند الفعلان معاً إلى مثل هذا المثال إلى «زيد».

وما لجأ إلى «الفراء» من تقدير، ضمير رفع منفصل بعد «زيد».

فيكون فاعلاً للفعل الأول:

جاجني وأكرمني زيد هو محاولة للمحافظة على هذه الشكلية.

وأخف منها وأكثر قبولًا أن يعرب هذا المثال حسب المذهب الكرم فيكون «زيد» فاعلاً للفعل الأول، أما فاعل الفعل الثاني فضمير مستتر يعود إلى «زيد» المتأخر لفظًا لا رتبة.

وأخيراً يدخل «سبيوته» على أن الفعل الثاني أولي بالاسم بعده:

قيل:

«وأو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومي مرت ومر بزيدي (٢) وألذي ورد عن العرب قولهم:

(1) شرح الکافية ج/١٩٩، ٨٠
(2) الكتاب ج/١٩٧٨
ضردت وضربني قومك
مررت ومر بي زيد

حقيقة رأي (سيويه) في أمثلة التنافز:
يمكن اعتبار أمثلة التنافز من الأمثلة التي تتبادل الأسماء فيما بين الحالات الإعرابية؛ فقد وضح لما سبق أن المنسوب للفظ ومعنى المرفوع معنى، وأن المرفوع للفظ ومعنى منصب معنى، وهذا عرضته لها في هذا الفصل «المفعول المرفوع».

وتخرج (سيويه) لأمثلة التنافز، أمتدى بهذا التصور الذي يوائم بين اعتبار الحالة والتساءل، أو الشكل والمعنى.
فمن حيث الشكل يرى أن التنافز أو الارتباط ينبغي أن يتم بين الأقرب فالأقرب يعطي الاسم الحالة الإعرابية التي يستلزمها ثاني الفعلين.

ومن حيث المعنى يترك الفعل الأول وما يشتهيه بدون تعلق لفظاً، استناداً على وضوح المعنى، وتوفر التنexus المعنى، فالنكتم ينطلق بالأفعال أو ما يشابهها، فإذا ما وصل في نهاية للكلامه إلى الأسماء على هذه الأسماء وربطها بالفعل الأول أي القريب منها، والتعلق بالفعل الآخر، وترك الأول يشبه ما إذا ذكر الاسم بين الفعلين فإنه يتعلق شكلاً بالأول ويرتك في الآخر، فالتعلق إذن يبناه على القرف والمجاورة.

يقول (سيويه) جامعاً بين اعتبار المعنى والحالة:
«وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد»، كما كان:
خشتنت بصدره وصدر زيد
وجه الكلام، حيث كان الجر غي الأول، وكانت الباء أقرب إلى
الاسم من الفعل، ولا تنقض معنى، سوما بهما في الجر، كما يستوبان
في النصب (1) .
ومثال:
«وخلع ونترك ممن يعكرُك» (2) 
ومثله قول «الفرذدق»:
إنى ضمنت أن أتاني ما جنى وأبى فكان وقتى غير غدوى
ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر؛ لعلم المخاطب أن
الأول قد دخل في ذلك (3) 
ويبعد أن «الكسائي» كان أقرب إلى فهمه «سبويه» من غيره
من النحويين، إذ قد ذهب — كما سبق — إلى أنه يشدد ما يتعلق به
الفعل الأول عالا كان أو مفعولاً، وهذا هو ما قصدته «سبويه» بالترك
أو الاستغناء.
وقد جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول «قيس
ابن الخطييم»:
نحن بما عندنا وارت بما
فقد ترك خبر المبتدأ الأول «نحن» استغنا عنه بذكر خبر المبتدأ
الثاني «أنت» وهو «راض».
وقال «ضابط البيرجمن»:
فمن يكى أمسي بالدينة رحلة
فليكن وقاراً بها لمريد

(1) الكتب ج1/164
(2) الكتب بي/97
(3) الكتب ج1/72. وهذا الشاهد ليس مما اتباء بصدح الحديث عنه من
الفعل المرفوع، إلا أنه شاهد على إعمالين: الثاني دون الأول
فغريب، خبر قيارة، وخبر إن مدلول عليه بهذا الخبر.

وقال ابن أحمر:

ثماني بأمر. كنت ممّا ووالدنا بريطا ومن أجل الطويف؟ رمانى
فوضع في موضوع الخبر لفظ الواحد، لأنه قد علم أن المخاطب
سيستبدل به على أن الآخرين في هذه الصفة، والأخير أوجود، لأنه لم
يضع واحدا في موضوع جمع، ولا جمعا في موضوع واحد (1).

فأمثلة ما سماه التحويون بالتتابع توجد في الجملة الفعلية، كما
توجد في الجملة الاسمية، وأشبه هنا إلى أن «سيبيوشا» يرى أن الاسم
التعلق بأقرب الكلمات إليه لفظا ومعنياً، يتعلق أيضا بالكلمات الأخرى
معنياً، فرأى في بيت ابن الخطييب طابق المبتدأ قبله «أنت» في
الإفراد، لكنه وضع موضوع الجمع، لأنه في المعني خبر عن «نحن»
والمراد:

نحن بما عندنا (راضون)، وانت بما عندك راض.

إلا أنه ترك استغناء.

وقياساً على ما قاله (سيبيوشا) فإن «على» في المثالين التالين:

1- جاءني وأكرم عليا
2- أكرمن وأجاني على

فاعل معنى في المثال الأول، وفعول في المثال الثاني،
والتعلق بأقرب مذكور، وترك متعلق الأول شبيه بما إذا توسط
الاسم بين شيئين كلاهما يطلب، فإبنا نعلته بالأول منهما، وفي هذا
يقول (سيبيوشا):

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل:

(1) الأبيات 1/575، 76
والذاكرات (1)

فلما يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغنا عنه (2)

الآية الكريمة - كما هو واضح - ليست من باب التنزاع؛ لأن هذا يقتضى تسليط الفعلين أو ما يشبههما على الاسم بعدهما. والأسم هذا جاء وسطًا لا أخرًا.

واستكمالًا لأركان المسألة أقول:

قد يتفق الفعلان في طلبهما الاسم، كان يطلبان معا «فاعلا»، أو «فعولًا» أو العكس.

والاسم إذا أمكن أن يذكر بعدهما معا، أو قبلهما معا، أو بينهما.

فلو أن معنا الفعلين: جاء، ضحك، والاسم «على» أمكننا تقديم التراكيب الآتية حسب الاحتمالات السابقة:

1 - جاء وضحك محمد
2 - محمد جاء وضحك
3 - جاء محمد وضحك

والتركيب الأول هو تركيب «التنزاع» وهو جملة فعلية، والتركيب الثاني ليس من التنزاع وهو جملة اسمية، والتركيب الثالث ليس من التنزاع كذلك، وهو جملة فعلية.

فقد شبه «سيبويه» التركيب الأول بالتركيب الثالث، في كون الاسم الظاهرة «محمد» هنا - فاعلًا للفعل قبله مباشرة، أما فعل الفعل الآخر فيضم للعلم به.

وهذة ثلاثة تركيب لفعلين مختلفين يتعلق بالاسم:

1 - ضربت وأكرمت عليا
2 - علي ضربت وأكرمته/ وأكرمت

الألمان (1) الأحزمة 35
الكتاب 71/142
ضرني على وأكرمه:

والكلام على هذه التراكيب كالكلام على سابقتها.

وتتعلق الاسم بالفعل المجاور له على الأولى، ليس على إطلاقه.

هو مفيد بصلة المعنى، وعدم الوقوع في التناقض.

يقول: "أمر القيس":

قلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال.

فقوله "قليل من المال" مرفوع، وقد سبقة فعلان، أصحهما.

يحتاج إلى فاعل "كافاني" والآخر يحتاج إلى مفعول "لم أطلب".

وقد ذهب الكوفيون إلى أن رفع "قليل" دليل على أنه أعمل

الأول وهو "كافاني".

أما البصريون، فلا يعتبرون البيت من باب التنازع لفساد المعنى؛

إذ لا يجوز بحال تسليط "لم أطلب" على "قليل"؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيا، ولو

لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى (1).

إذ المراد:

ولو سعى للإدنى كفاني القليل، ولم أطلب الملك

بدليل قوله:

وكلما أسعى لحد مؤول.

وقد يدرك المجد مؤهل أمثال:

الاستغلال:

يذكر باب الاستغلال في كتاب النحو التعليمي قريبا من باب التنازع،

وكم أسعى النحويون ما سموه بتناول على فكرة العملا أي وجود

معمول واحد يتنازع أكثر من عامل، أسسوا كذلك ما سموه بالاستغلال

على النظرية نفسها أي وجود ممولين وعامل واحد.

الكتاب ج1/69; شرح الكافية ج1/22.
وكما اعتبرت «التنازع» مثالاً من أهلية بقاء النسبة مع تغير الحالة الإعرابية. إذ المصوب للفظ ومعني فيه مرفوع معنى، والمرفوع للفظ ومعني منصوب معنى، كذلك أعتبر ما اسمه بالاشتغال.

فأتت في قوله:

علياً أكرمته

تنصب «عليا» على أنه - كما قال أكثريته - مفعول به لفعل

مذكور بفسره المنصوب أو ترفه

علياً أكرمته

على أنه مبتداً، وما بعده في محل رفع خبر.

ورفع «علي» لا يغير من معنى "المفعولية" فيه ؛ فهو "مفعول"

مغتي رغم أنه لفظاً أصبح مبتدأ.

فإذا الأسم المنصوب في باب الاشتغال مفعول لفظا ومعنى إن نصب، ومفعول معنى إن رفع، يشبه بهذا ما يحل محل الفاعل، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الإسمية ؛ ولذا سأطرحه بتفصيل في هذا الفصل.
الفصل الرابع
النصب والجذر
بدائع

عرفت العربية ما يسمى بمبدأ تعدد الأنظمة، أي توظيف وضع تركيبي معين لأداء وظيفة نحوية يؤديها وضع تركبي آخر. فـ "أن" الناصبة للمضارع لا تظهر - مثلا - بعد "حتى" و "كي"، ومع ذلك تنصب المضارع، كما لو كانت ظاهرة، لأن العرب اكتنوا عن إظهارها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى الفعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على "آن" (١)

فنصب المضارع - كما يشير إليه هذا الاقتباس - إما أن يكون بأن ظاهرة، أو بأن مضمره وتحرير ما في هذا الاقتباس يكشف عن شيء من التعادل التركيبي الحساس، فائت في قولك:

لألزمك حتى تقتضيني حقي
تذكر حرف جر «حتي»، ولا تلفظ بعدها بالجرور ظاهرة، كما تذكر الفعل المنصوب، ولا تلفظ تبليه بأداة النصب "أن" فمن حيث اللفظ هناك "جار"، ولا "جر"، ولا "نصب" ولا "ناصب"، وحين يقدر التحويون المثال السابق بـ:

لألزمك إلى أن تقتضيني حقي
يعطون كل ذي حق حقه، فنحن في الأخير أمام حرف جر + حرف نصب + منصوب
وحرف النصب والمنصوب يحولان إلى مصدر مجرور، كي يستوفي حرف الجر مجرورة ليصبح التقدير:

لألزمك إلى قضاء حقي
حرف جر + مجرور
وعلى هذا فالثالان:
يقوم محمد بالليل إلى أن يطلع الفجر، سانتجه بالليل حتى يطلع الفجر.

(1) الكتاب جـ٣/٧
متبلاً من حيث إن «إن» ظاهرة في أولهما، ومضمومة في ثالثهما، وفي كل منهما حسب الظاهرة - جر بدون مجرور، والمصدر المؤول في كلهما من «إن» والفعل في مقابل المصدر الصريح، والعربيها لا تضرم شيئا إلا لتبينها بعلم المخاطب بها: فوجود حرف الجر قبل الفعل دليل على «إن» المضمومة؟ إذ لا يدخل حرف الجسر إلا على الأسماء.

وقد يكون دليل التخفيف في أحد البدائل علامة الإعراب؟ فكان تحذف وجوها بعد «أما»، في قول العرب:

أما أنت منطقاً انطلق.

فنصب «منطلقاً» دليل على إضمار «كان»، وذكر كان وإضمارها.

مثال آخر من أمثلة تعدبة الأنظمة (1).

وقد شبه «سابقه» في الأمثلة السابقة أن يكون في وجوب الإضمار وشبهها بها كذلك في مواطن أخرى في جوانب الإضمار، فإن يجوز أن تظهر وأن تضموم بعد لام التعليل في نحو:

جئت لنقرأّ معًا.

وهي منزلة «كان» في قوله:

إن خيراً هخير.

إن شئت أظهريت الفعل هنا، وإن شئت خزاليته وأضمارته، وكذلك.

«أن» بعد اللام، إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمارته (2).

فكما نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، نصب الاسم بكان مضمرة جوازاً بعد «إن» وإظهار «أن» بعد لام التعليل مقابل لإضمارها، كما أن إظهار «كان» بعد إن، مقابل لإضمارها، فيما أضممته العرب في الحالين إلا لعلمها بأن المخاطب يعرف أن لام. 

(1) الكتب ج3/7
(2) الكتب ج2/7
الجر لا تدخل إلا على الأسماء (وأن) المضممة توفر للام ما تطلبها، كما أنه يعرف أن (إن) لا تدخل إلا على الأفعال، و (وكان) المضممة توفر لها ما تطلبها.

والخبر بعد (كاد وأخواتها) فعل مضارع، والفعل المضارع بديل لاسم المشتق في موضع أخرى، فقولك:

عسي يفعل ذلك، كاد يفعل ذلك

بمنزلة: كاد فاعلاً، ثم وضع «أفعل» في موضع «فاعل»، وتقول:

لو أن زيدا جاء كان كذا وكذا

فمعنى:

لو مجيء زيد

ولا يقلب (1)

وأمثلة التبادل بين النظم، أو تعدد الأنظمة كثيرة في العربية، وتحتاج إلى علاج خاص للبحث عن العلاقات بينها، والسبب الذي جعل العرب تبادل بين هذه أنظم، والفروق التي قد توجد بينها، والتي تجعل لكل نظام ذاتيته الخاصة به، ومحيطه اللفظي الذي يستعمل فيه، وما ذكرت الأمثلة السابقة الالتمام التبادل بين النصب والجر.

حالات ثلاثة:

ذكرت كثيراً من قبل أن الحالات الإعرابية الثلاثة: الرفع والنصب والخرطلينية معان تركيبية، الفاعلية، ومعنى إضافة، وقد بُنت الرفع للعدم الثلاثة: المبتدأ، الخبر، الفاعل. وقد أعطى الخبر الرفع ليطلق المبتدأ؟ لأنه في الحقيقة هو هو، وكان الأصل أن يعطي الفعل حالة الرفع كالفعل فالفعل مع الفاعل يشبه الخبر مع المبتدأ، لكن الفعل لا يحتاج إلى علامة. لأن الإعراب فارق بين المعنى التراكيبية، أي الوظائف التي لكلمات في المواقع النحوية المختلفة، وليس للفعل إلا

(1) الكتب 1/11
موقع واحد، هو موقع الفعل، فلم يميز بعلامة حالة إعرابية معينة.
وقد ثبت الجر لحالة الإضافة التي هي أصلا نتيجة من نتائج دخول حروف الجر على الأسماء، والجر على الإضافة الخفيثة هو في الأصل جر بحروف جر. إذا الإضافة إما على منديل اللام إن أفادت الملكية، أو من » إن أفادت النوع، أو في » إن أفادت الطرفية (1).
أما حالة النصب فقد أعطيت أساسا للاسماء التي ليست في مواقع رفع، أو إضافة. وكان النحويون أحيانا يفسرون حالة النصب في بعض الأسماء، بالنصب على تمام الاسم أي عدم صلاحية الإضافة. ومن أهمة النصب التي عرضها سيبويه، ما ينصب لأنه ليس مبنيا على مبتدأ (2)، أو لأنه لا يمكن أن يكون صفة مجازرة لما قبلها (3).
كما نفس النصب في أهمة أخرى كثيرة بتركيب الأسماء المنصوبة، وحقا نجد أسماء مرتبة كثيرة قد فتحت بتحت ليكن يقول بأن الفتنة علامة التركيب [ إن + اسمها، لا + اسمها، المحدد المركب، كم + اسم ].
وقد قدم هذا التفسير كذلك في تحليل نصب المستثنى؟ إذ ذهب بعض النحوين إلى أن المستثنى منه + إلا + المستثنى أشياء ركبت بعضها في بعض، فنصب ما بعد إلا: لأن هذه الثلاثة أصبحت معـا كالكلمة الواحدة (4).
والتدخل يحدث أيضا في الاسم المنصوب على أنه مفعول مطلق، وإن كان هذا التدخل معنوي، فالمفعول المطلق يؤدي به إلى تأكيد فعله، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدد، وهذه الاعتبارات الثلاثة من جزئيات الفعل المعنوية، ولشد النطاق بين الفعل والمفعول المطلق، نرى الفعل يستغني عنه في كثير من الأمثلة، فهناك المصدر المنصوب وحده للتعبير عن المراد.

(1) الكتب ج/11، شرح الكافية ج/1/0، 221، الآمال الشجرية.
(2) الكتب ج/12/0، ج/1/0، 152- 159، 07
(3) الكتب ج/2/0، 126- 142، 03، 31، 2، 03، 2، 31، 03، 31، 03
(4) شرح الكافية ج/1/0، 225.
كما أن من المنصوبات ما يفسر على أنه على معنى حرف من حروف الجر. في ذلك سطحي لترتيب داخلية أم يعم، وهذه هي بعض أمثلة المعقول به، والمعنى له، والمعنى فيه، والمعنى معه، والتمييز والحال.

ومن المنصوبات ما يشبه بالمفعول به كغير كان، واسم إن، ومفعول "ظل" و"أعلم"، وهو شبه ظاهر فقط، بل هو في الحقيقة نوع من التبادل، فإن النسبة بين جزء الجملة الأسمية بين النواحي تظل شبيهة بذلك التي كانت بين البداية والخبر قبل دخول هذه النواحي، مما يؤذن بما أسماه ثبات النسبة مع تغيير الشكل.

الرفع - إنذ - للعدم، والجر للإضافة، أو نقل: الرفع علم "الإسناد"، والجر علم "الإضافة". أما النصب فغير هذين، وهو قد يكون علامة التكبير، أو علامة على تمام الاسم، أو بديلا لحلة جر، أو تشميها بالمفعول.

وليس من الغريب في تركيب اللغة العربية أن تتبادل حالات أو ثلاث حالات الورود على الكلمة الواحدة، فقد تقول:

ما لي إلا زيدا صديق وعمرا وعمرو
من لي إلا أباك صديق وزيدا
أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكانه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينتقض ما تردد في النصب (1).

والكلمة الواحدة في بعض التراكيب تكون مجرورة، وهي في محل رفع أو نصب والمعنى واحد على جميع الاحتمالات. من ذلك تقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأبناء تنصم بما لاقت ليكون بنى زياد
ففي فاعل "يأتيك" قولان. قيل إنه مضمر مقدر، كما حكي

(1) الكلاب ج/238، انظر اب_epsilon أخرى لتبادل الحالات ج/276.
سبق الجواب (1) : إذا كان غير公斤ي أي إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو 
البلاء غير公斤ي ، فتقدير البيت :

الْمَمْ يَاكُونُ النَّبِيَّ

وعدل على ذلك قوله : "والأنباء تنمي" ، والباء ومجرورها "بما
لاقت" في موضع النصب ،

وقيل اللباء فيقوله : "بما لاقت" زائدة ، و"ما" هو الفاعل ،

كما زيدت اللباء مع الفعل في قوله تعالى :

"كيف بآلهة"

ومع البتدأ نحو :

بسبب قبول السواء

ومع المعفعل نحو قوله تعالى :

ولا تلقوا بأعمالكم إلى التهلكة (2)

فالجبار والمجرور "بما لاقت" إذا أن يكون في محل نصب ، وفعله
"يأتيك" ، أو في محل "يفع" ، والمعنى واحد على الوجهين ،

بل إن الكلمة الواحدة قد تتعززها الحالات الثلاث ؛ لأن في الترقيم
من اللغوي ما يسمح بهذا مغتالمة "دهر" في قول الشاهر :

كيف تعلوا فخرا بذلك منهم ودهر لأن أصيئ من أهل أهل

يجوز ذيها الرفع ، والنصب ، والجر ؛

أما الرفع فعلى أنه إما مبتدأ خبره مصدوف ، أو الفاعل لمصدوف
مصدوف ؛ أو عطف على الفاعل "بائك" ، فالتقدير على التخريجات

الثالثة للترفع :

(1) الكتاب ج:3/216
(2) الدقير 1951
(3) الأمالي ج:1/87
و ([كفاهم] ١٠ دهر
كفى ثعالا فخّر بأمثال منهم ودهر
وأما النصب فعلى أنه معطوف على اسم «أن»
وأما الجر فعلى أنه معطوف على «باتك» على أن يكون المراد
كفى ثعالا فخّر بأمثال منهم ودهر (١)
ومن أمثلة هـذا أيضًا هُوَه تعبائل:
في أربعة أيام سواء للساقين (٢)
فقد قرأ الجمهور كلمة « سواء» بالنصب على الحالية، وـ «أبو جعفر» بالرفع أي: هو سواء، وقرأ آخرون بالخفض نعتا الأيام (٣)
فهل إما خبر، أو حال، أو صفة، والقراءة التركيبية بين هذه الواقع
الثلاثة لا تحتاج إلى بيان.
وفي ضوء من التبادل بين الحالات يكون من السهل قبول ما عليه
بعض كلمات اللغة العربية من كونها حروف نسب مرة، وحروف جـء
أخرى، فمن ذلك « لعل»، ولهذا كان من الأوجه الذي قد تم إتاحوية
الرِّجاء في الكتاب العزيز وهو من الأسلوب الذي تكررت كثيرًا ـ هو أن العرب قد استعملوا « لعل» مجرد من الشكل بمعنى لام كي،
فالمعنى في « لعلكم تتعلقون» ١٠٠ تذكررون • لتعقلو، لتذكروا،
لتنقوا • وعلى ذلك قول الشعراء:
وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف وئقتصم. لنا كل موئق
خلما كفنا الحرب، كانت عهودكم
كلمـــــح سربا في الملا مثالق
فالمعنى:
كـفوا الحروب لتكف

(١) الألابى ج1/ ٢٠٢٠
(٢) نصلت ٤١
(٣) شرح الكافية ج1/ ٩١
ولو كانت "لعل هنا شكا" لم يوثقوا لهم كل موثق (1) 

ومن مجيء "لعل" حرف جر:

فتقلت أدع أخرى وارفع الصوت بعدها

لعل آبي المغوار منسك قريب (2)

كما أن في ضوء من فكرة التبادل بين الحالات يمكن القبول وروده

ضمائر الجر المتصلة بدل ضمائر الرفع المنفصلة بعدد "لولا" ؛

ففلك يقال:

لولاي، لولاه

والأسهل:

لولا أنا، ولولا هو

ولذلك ذهب "سببوه" إلى أن "لولا" هنا حرف جر، وذهب

"الأخشش" إلى أن الضمير المتصل بعدة يستعار للرفع، فوضعته

رفع بالابتداء، وإن كان بلغ الضمير المنصوب أو المجرور، فحكمهـا

مع المضرـر عندـه - كحكمها مع المضرر - ولقد استعارت العرب ضمير

الرفع المنفصل للنصب في قولهم:

لقينك أنت

وذلك استعراوه للجر في قولهم:

مررت بك أنت

حيث أكذوا المنصوب والمجرور بالرفع 000، وأثبتـ من هذا

إيقاعهم إياها بعد حرف الجر في قولهم:

أنا كنت، أنت كنت

ففما استعراوه المرفوع للنصب والجر، كذلك استعملوا المنصوب

للرفع:

لولاي، لولاك، ولولاه (3)

(1) الأبيالي ج1/51
(2) الأبيالي ج1/277
(3) الأبيالي ج1/178 - 184
وكذلك خالف "الأخطئي" "سبيوئه" في الضمير المتصل بعسى
في قول بعض العرب:

عساني أن أفعل، عساك أن تفعل، عسه أن يفعل

حيث ذهب إلى أن هذا الضمير فاعل "عسى"، وإن كان بلفظ
ضمير النصب، كما كان "آنت" في قولهم:

لقيتك أنت

في محل النصب، وإن كان موضوعاً للرفع، فتنازل ضمير النصب في:

عساني، عساك، عسه، عساكم، عساهن

منزلة فاعل (1) "عسى".

وجاز لعسي أن تخلف حكمها، فتناصب الضمير، وحقاً أن ترتفع
بها الاسم، كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك:

عسنيت أن أفعل

لأنها مواخية "لعل" لتقاربهما في المعنى، فتقول:

عساني، عساك، عسه، عساكم، عساهن، لعلك، لعله (2).

وقد تتبادل الحالات الإعرابية، مع خروق ثانوية بينها، فالعرب:

تقول:

سلام عليكم

بالرفع على معنى: سالمك، أي: جعلك سالماً، فالآصل:

سلم الله سلاماً

ثم حذف الفعل لكثره الاستعمال، خبئي المصدر منصوباً وكان
النصب بدلاً من الفعل، والفعل يدل على الحدوث، ثمما تصدوا دوام

(1) لاحظ تسميتين مرفوع "عسي" فاعلاً.
(2) الأبيات الأولى 182 ، الكتاب ج2/474، 375.
نزول سلام الله عليه واستمراره، أزالوا النصب الدال على الحدوث.
فرغعوا: سلام.
وكذا أصله:
ويل الله
هلكت ويل آي هلاكا
فرغوه بعد حذف الفعل، نقصا لغبار معنى الحدوث (1).
وستعود إلى هذه النقطة في فصل «الأسمية والفعلية».

التبادل بين النصب والجر:
والتبادل بين النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين IA الحالتين الإعرابيتين، واعتمادا على أتمة التبادل الكثيرة بينهما، اعتقد النحويون أن "النصب" كان هو الأصل وأن "الجر" قد تفرع عنه، فالنصب كان في الجر، أو أن المرور مجزور لفظا، منصوب محلا.

ويدو — والله أعلم — أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت إليها، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات، حتى إن النحويين أن حالة النصب كانت هي المرادة منذ أول الأمر، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها وتعبرا مリアルيا ارتبط بظاهرة الإضافة.

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة منهجية حروف المعاني التي ترتبط بالحالات الإعرابية المعينة، والواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات، وتربيع أخرى كثيرة متناوبة أو حالية — كانت تتجه إلى التخفيف من الإعراب، فكثر من الأسماء، ليس له إلا غلامتان فقط للحالات الإعرابية الثلاثة، عامة للرفع، والآخر للنصب والجر معا [المثنى، جمع المذكر السلام، جمع المؤنث، السلام، الاسم المنع من الصرف] وما سوى ذلك من الأسماء.

(1) شرح الفكانية، ج. 11/81
يبحث له العلامات الثلاثة للحالات الثلاثة [المرد المنصرف، جميع التكبير، الأسماء الستة]...

ومن الناحية العربية وزعت بعدالة خاتمة علامات النصب والجر المشتركة بين الحالتين؛ إذ قد وافق النصب الجر في جمع المؤنث السلام، الذي يتسبب ويجر بالكسرة التي هي علامة الجر في المرد المنصرف، ثم وافق الجر النصب في الاسم المتنوع من السيف، الذي يتسبب ويجر بالفتحة التي هي علامة النصب في المرد. أما في المثنى والعجم الذي على حده فلا يدري معهما أي الاثنين وافق منهما الآخر.

تلك كانت ملاحظاتي، لكن "سيوته" مال إلى اعتبار علامات النصب تابعة لعلامة الجر؛ لأن الجر للاسم لا يجاوز، والرفض قد ينقل إلى النصب، فكان هذا أغلب وأقوى. ويشبه هذا ما علي علامات الإعراب في الفعلين، إذ قد وافق النصب الجزم في الحذف؛ لأن الجزء في الفعلين يشير الجر في الأسماء." (1)

"أيا ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر، فإن الشء، الآن أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابها كبيرا، وقراءة جمالية بين الحالتين الإعرابيتين. لا تتفق هذه القرابة عند تعاونهما بعض الأمثلة الفردية المتذكارة، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية متقدة.

امثلة للقرابة:

يجمع النصب والجر عمك تركيبي واحد لا ينتص من الفرق الشكلي الذي تعكسه علامة الإعرابية - في حالة الاسم المفرد غير المتنوع من السيف، وجمع التكبير غير المتنوع من السيف - ثمين

المذكور، وفهما يلي بعض أمثلة لهذا النقشه.

الجر والنصب بعد أفعال التفعيل:

ذهب بعض الناسيون إلى أن أفعال التفعيل إذا أضيف إلى شيء، فالمشي يجري عليه أفعال التفعيل بعض المضاف إليه نحوه 

(1) الكتاب ج1/17/19 - 111؛ الخصائص ج1/14، ج1/15 كلمة

قلب الياء ألفاً لقربها بنها، وقلب الواو ألفاً لبعدها عنها.
هـذا الثوب أحسن ثوب
وإن نصب ما بعده على التمييز، فالنصوب سبب أن جرى عليه
"أفعل" وتعلقه نحـو
زيـد أحسن منك ثوباً
وحتا يعتبر «الثوب» وهو ما جرى عليه «أحسن» بعضا من
الضواب عليه، أما على النصب فإن «زيد» ليس بعضا من المنصوب، بل
إن المنصوب بين سبب ووصف «زيد» بأفعال التفضيل.
وبناء على هذه التفرقة المعنية بين الجر والنصب، يرى أصحاب
هـذا الرأي أن هناك فرقاً في المعنى بين:
زيـد أعرـه عبـد و زـيد أعرـه مـنك عـبد
فعلى الجر «زيد» هو العبد، أما على النصب فزيد هو مولى العبد
فهـذا الرأي - إذن - يفرق بين النصب والجر بعد أفعال التفضيل.
فلك منهما مدلوله المتميز عن مدلول الآخر.
لكن «الرضي» لا يوافق على هذه التفرقة ذاهبا إلى أن هذا ليس
بمطـرد ؟ لأنك تقول:
هو أشجع الناس رجلاً، هما خير الناس اثنين
عليه معنى:
هو أشجع رجل في الناس، هما خير اثنين في الناس
والمدليل على أنه تمييز قولك:
هو أشجع الناس من رجل، هما خير الناس من اثنين
كـما تنقول:
حسبك بزيـد رجـلاً، حـسبك بزيـد من رجل.
cال تعمـالـى:
» غالبـه خير حافظًا«
أي: خير من حافظه، فهو والجر سواء، فهو حافظ في الوهمين (1).

فما ينصب في بعض الأمثلة بعد أن نقبل النصضلين يجوز جره بالإضافة على أنه وهو منصب علىمعنى من: أي أن مثل النصضلياقبه مثالان للجر، وألمعنى سواء.

الطرف بالجر على النصب وبالنصب على الجر:

يعرف بالجر على النصب؛ لأن النصب في قوة الجر، كما في قول زهير:

"بـُدَا لى أَن لَست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائياً جاء في الكتاب: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نوها في الحرف الأخير، حتى كأنهم قد تكلمو بهـا في الأول، وكذا قال آخر:

وأما زرت ليلي أن تكو نحبيبة إلى ولاديema بـا أنا طالبه.

جر المعروف "دين" على "أن 100" كأنه قال: لأن (2).

والطرف بالجر على خبر "ليس" و "ما" الأنصوب اعتبره ابن هشام عطفاً على التوهم، أي توصم دخول الباء في الخبر، وشرط لجوائز صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط لحسن كثرة دخوله هناك 1000 ولهذا حسن مع ليس وما، ولم يحسن مع كان المنفية للفه دخول الباء على خبرها (3).

وياعد بالنصب على الجرور كما في قولك:

ليس زيد يحبان ولا بخيلا

ما زيد باخليك ولا صاحبك.

(1) شرح الكافية ج/123، الكتاب ج/1404، 2005
(2) الكتاب ج/29، 1399
(3) مفتي السري ج/20، 1396
والوجه فيه الجر؟ لأنه تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراه على المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباب سواء كالحالما في غير الباب مع قربه منه 00 ومن النصب قول:
عقيبة الأسدي:
معاوية إننا بشور فأسجح فلننا بالجبال ولا الحديدة
لأن الباب دخلت على شيء، لو لم تدخل عليه لم يخلق المعنى،
والم يحتاج إليها، وكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون:
حسبك هذا، حسبك هذا
فالتم تغير الباب معنى، وجرى هذا مجرة قبل أن تدخل الباب؟ لأن
حسبك في موضوع ابتداء ومثال ذلك قول (ليبند):
فإن لم تجد من دون عدنان والدا، بدون معد فلتترك العوامل
والجر الوجاه، ولوقت:
ما زيد على قومنا ولا عنـدنا
كان النصب لا غير، لأنه لا يجوز حمله على (علي)، إذ ليس في كلامهم:
على عنـدنا
لأن (عدنا) لا تستعمل إلا ظرفًا ومثله:
أخذتنا بالجود ووقته
بالنصب فقط؟ لأنه ليس من كلامهم:
وبفـوقه (1)
ومن الواضح أن (سيبويوه) يفرق بين العطف على الجرور بما
سمي حرف الجر الزائد، والمجرور بحرف الجر الأصلى، فالعطف على
الأول تجوز فيه المتابعة على اللفظ وعلى المحل والعطف على اللفظ الأول،

(1) الكتب ج1/66 - 68 ； مفتي الليب ج2/95
أما العطف على المجرور بحرف جر أصلى غيره إلا الجر أى العطف
على اللفظ فقط.
وقد يجوز العطف بالنصب على موضع المجرور بحرف جر أصلى،
لكن المعنى على النصب غيره على الجر، تقول:
ما زيد كعمرو ولا شبيها به
ما عمرو كخالد ولا مفلحا
فالنصب جيد؛ لأنك إنما تريد:
ما عمرو مثل خالد ولا مفلحا
هذا وجه الكلام، فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه
جرت، وذلك تولك:
ما أنت كزيد ولا شبيه به
إذا أردت: ولا كشبيه (1)
فذلك في نحو المثل السابق ووجهان:
ما أنت كزيد ولا شبيه به، ما أنت كزيد ولا شبيه به
والنصب يعني عدم وجود شبيه بزيد، أما الجر فيعني وجود
شيبيه بزيد.

تفسير النصب في باب "لا" النافية للجنس:
ذهب النحويون إلى أن هناك في باب النفي ما هو ظاهر في
الاستغراق، وما هو نص فيه، فقولك:
ما جاءني رجل، لا رجل في الدار
ظاهر في الاستغراق، ويجوز عليه:
ما جاءني رجل بل رجلان، لا رجل في الدار بل رجلان
(1) الكتاب ج1/19
أما قولك:
ما جاءني من رجل، لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق، ولا يجوز أن يقال:
ما جاءني من رجل بل رجلان، لا رجل في الدار بل رجلان
أي أن اسم لا، إن افتتح فهو نص في الاستغراق (١)، فقولك:
لا رجل
بالفتح نص في نفى الجنس بمنزلة:
لا من رجل
فلما أرادوا التنصيب على الاستغراق، ضمنوا النكرة معنى "من":
فبينها، وإنما بنيت على ما تنصب به: ليكون البناء على حركة استحقاق النكرة في الأصل قبل البناء، ولم بين المضاف ولا المضارع له، لأن الإضافة ترجح جانب الأسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب.
وإذا دخل الجار على "لا" منع من بناء المنفى بعدها نحو:
كنت بلا مال
غضبت من لا شيء
وذل لتعذر تقدير "من" بعدها، إذ لا يجوز:
كنت بلا من مال (٢)
فهماء معادلة طرفاها:
لا من رجل، ولا رجل
والفتتح في "لا رجل" بديل "لا من رجل"، أو على تضمن معنى من، وهذا شبه حرفي من وجوه الشبه التي يستحق الاسم بسببها.

(١) شرح الكافية ج1/١١٣، ١٥٦
(٢) شرح الكافية ج1/١٥٧، ٢٥٨
البناء: ولعدم تحقق هذا الشبه في المضاف أو شبهه، أي عدم تضمنهما مفهوم "من" أعربا ونصبًا، كذا إذا دخل الجار على "لا" لم بين المنفى بعدها لتعذر تفسير "من".

وهذه محاولة طيلة لتفسير بناء اسم لا عامية، وسر بنائه على الفتح خاصة، وسبب إعراب اسمها غير المفرد.

وهناك وجهة نظر أخرى جيدة بالنظر ترى أن لا ركبت مع ما بعده تركيب خمسة عشر وهذا التركيب أمكن مع الأسم المفرد، فبيني على فتح الخبر، ولم يمكن مع غير المفرد؛ لأن لا مع اسمها المضاف أو الشبيه به عبارة عن ثلاثة أشياء، ولا تركب ثلاثة عناصر.

فيه نام اسم لا النافية للجنس إذا أن يفسر في ضوء فكرة التبادل بين المنصب والجر - على ما سبق - أو في ضوء فكرة التركيب وتداخل العناصر وما يستتبعه من بناء على الفتح، والمنزعج صحيحان، ولهما أمثلة كثيرة غير هذا المثال - كما سيتعرف بعد -.

والذهاب إلى أن اسم لا النافية للجنس بناء على الفتح لتشمله معنى "من" ليس بالأمر الإد، فهناك أشياء غير هذا تنصب على تضمنه معنى "من" كذلك.

من هذه الأشياء "التمييز" - كما سيأتي - في نحو:

اشترى قنطراء قطناً
فإن "قطنا" جيء بها لتبين الجنس، كما يأتي بمن البيئة للجنس.

ومن النصب كذلك على معنى "من": أسطع الله ذنبا، لست بخصوصه رابع العباد إليه التول والعمل، فاسم لا النافية للجنس، وبعض أمثلة التمييز وبعض ما يعرف مفعولاً ثانياً.

لا رجل في الوادي، اشترى قنطارا قطناً، أسطع الله ذنبا.

فقوة "من":
لاهن رجل في الوادى، اشترته قنطار من قطان، استغفر الله من ذنب
لكن «من» بعد «لا» لاستغراق الجنس، وفي التمييز للبيان،
وفي «من ذنب» للتميل (1)

النصب والجر في مقابل الرفع:

قد تخرج بعض التراكيب على أساس من استبعاد «الرفـع»
فلا يبقى من الحالات الثلاث إلا النصب والجر، فيدور تخريج النحوين
حوتـهما، مما يؤذن بأنهما معاً مثل شريحة واحدة على حدة. 0
من ذلك قوله تعالى:

«قل تعالوا أن ما حرم ربيكم علـكم ألا تشركوا به شياً وبالوالتين
إحسانًا ولا تقلوا ولادكم من إملام» (الواقف: 2)

قدم التحويين تأويلات كثيرة لإعراب قوله تعالى: «ألا تشركوا»:
منها: أن يكون منصوباً بتقدير طرح اللام، وإضمار «أبين»
أي:
أبناء لكم الحرام ألا تشركوا به
والثاني: أن يكون محدوداً على المعنى، فتشير له فعلاً من لفظ الأول.
ومعناه، وتقديره:

أثناء عليكم ألا تشركوا
أأ: أثناء عليكم تحريم الإشراك
والثالث: أن يكون منصوباً بتقدير:
أوصيكم بالآلا تشركوا به شيئاً
لأن قوله تعالى: «وبالوالتين إحسانًا» محمول على معنى:
أوصيكم بالوالتين إحسانًا

(1) الكابيل ج: 1/239
(2) النعام 151
وبدل على تقدير إيضام الإيضاء قوله في آخر الآية: "ذلكم وصاكم به" (1).

كما يجوز أن تجعل "عليكم" منفصلة مما قبلها، فتكون إجراء بمعنى: الزموا، كأجتيا بقوله: "أтир ما حرم ربكم، ثم استأنف بقوله: "عليكم 000" أي: عليكم ترك الإشراف، وعليكم إحسانا بالوالدين 000، كما تقول: عليكم شكركم بمعنى: الزم، ومثله قوله تعالى: "عليكم أنفسكم" (2).

ف- "ألا نشركوا 000 إما أن تكون منصوبة، أو مجزورة، وهذان طريقان، أو منصوبة ب تقدير طرح اللام، وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ&n&
العكرى، فلم يستبعد الرفع، وجوزه على أن يكون "آلا تشركوا!" خبرا لمبتداً محدود، والتقدير:

هو آلا تشركوا (1)

حذف الاسم:

يأتي في جملة الصفة والخبر والصلة ضمير يربطها بما قبلها من موصوف ومبتداً وموصول. وقد تخففت العرب من هذا الضمير عند العلم به. وذهب اللحنون إلى أن حذفه يكون قياسياً إذا كان منصوباً أو مجزوراً.

فمن أمثلة حذف العائد من جملة الخبر قولهم:

البر الكربستين

والضمير المحدود مجزور بينه، والجملة الواقعة خبراً اسميةً مبتداً جزء من المبتدا الأول، وهذه الجزئية تشعر بالضمير فيحذف والمزاد:

البر الكر منه بستين

ومن هذا أيضاً:

السمن منوان بدرهم

فمنوان جزء من السمن، والمزاد:

السمن منوان منه بدرهم

وقال الفراء: ويثدف قياساً إذا كان منصوباً مفعولاً به، والبتداً "كل" نحو:

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبي كله لم أصنع ثلاث خزى الله رابعة تعود (1) البيان ق48/5498

(1) البيان ق48/5498
ففي «لم أصنع» و«قتلت» ضمير منصوب محذوف عائد على المبتدأ «كل» (١).

وقد لاحظ النحويون أن حذف الضمير العائد معر بمرحلة، فلم يذكروا اكتنف العرب بحذف حرف الجر فقط، كما في قول الشاعر:

ويوم شهدنا سليماً وعمرنا قليل سوى الطعن النهالنواقله وقول الآخر:

في ساعة يحبها الطعام

أي شهدنا فيه، ويبقى فيها (٢).

ثم قد يختفي بعد ذلك – أي بعد التخفيف بحذف الجار – بحذف الضمير المضروب في من اللسان، وأكرهنا نتدرج من:

الجر الحالص، فالحذف

مع المحافظة على المعنى في الانتقال من مرحلة إلى أخرى. يقول ابن الشجري عن قوله تعالى:

«واتقو يوما لا تجزئ نفس عن نفس شيءًا» (٣).

الأسير: لا تجزئ فيه، ثم لا تجزئ، ثم لا تجزئ، حذف حرف الجر من ضمير الظرف. كما حذف من مظهره لو فقت:

قمت في اليوم، قمت اليوم (٤).

وتسببا على التقارب بين النصب والجر، ذهب النحويون إلى أن عائد اسم الموصول بحذف قياسا إذا كان منصوبًا كما في قوله تعالى:

أرأيت؟ هذا الذي كرمت عليه» (٥).

(١) شرح الكافية ج1/١٩١، ١٩١ انتخاب أيضًا الكتاب ج1/٨٦.
(٢) الآلالي ج1/١٨٦، ١١١
(٣) الأثاثة ٨٨
(٤) الآلالي ج1/٦١
(٥) الإسراء ٦٢
أي كرمته، كما يجوز حذفه إن كان مجزورا منصوباً في المعنى،
كما في قوله تعالى:
« فاقتضى ما أنت تقرر (1) 
أي: ما أنت قاضيه »
والحذف المدرج الذي أثبته « ابن الشبري» للعائد في جملة
الصفة، موجود كذلك في جملة الصلة، في نحو قوله تعالى:
« ذلك الذي يبشر الله عباده » (2)
فالأصل:
يبشر به، ثم يبشره، ثم يبشر.
وإنما جاز حمل الجرور على المنصوب لانفاتها في كونمهما
فضلتين» (3)
وقد أثبت « العكبري » أن « سيبويه » يذهب إلى أن الجـار
والمجزور يحذفان معاً (4) خصماً مرحلتان فقط لا ثلاث، الذكر والحذف.
الإضافة غير الحفصة:
والنصب في الإضافة غير المحضة بديل للجر، أو لنقل: نصب
الممول مع تنوين الوصف بديل للجر مع عدم التنوين.
تنوين + نصب = - (5) تنوين + جر.
فأن تقول:
مررت برجل ضارب أبوه رجلاً
مررت برجل ملازم أبوه رجلاً

(1) طه 72
(2) الأشرى 22
(3) الأسانيد 4/7، شرح الكافية ج1/92
(4) البستان ج1/60
(5) ( ) إشارة إلى "عدم"
أو تقول: 
مررت برجل ضارب أباه رجل
مررت برجل ملازم أباه رجل
فإن لقيت التنوين، وأنت تريد معرفته جرب، مثله فإنه كان معنوي 
وقال «المرار الأسدي»: 
سل أوهوم بكل معطي رأسه، ناج مخالفة ضمه متعيش 
وقال «ذو الرصمة»: 
سرت تخطف الظلماء من جانب قسا وحب بها من خابط الليل زائر 
وكانهم قالوا: 
بكل معط رأسه، ومن خابط الليل (5) 
فسبيوته يكلف تركيب الإضافة (عدم التنوين) والجز إلى تركيب 
التنوين والنصب كما يقول: 
» وأعلمني أن العرب يستخدمون فحيحون التنوين والتنوين، بلا سبئ، 
من المعنى شيء وينجز المعول لكل التنوين من الاسم، فصار عمله 
في الجر، ودخل في الاسم معنا التنوين فجرى مجري 
غلام عبد الله 
في اللظ لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل 666 
وليس يشير كاف التنوين إذا حذفه مستغفا شيئا من المعنى، ولا يجعله 
معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل: 
» كل نفس ذاتَّدَّة الموت« (6) 
ويزيد هذَا عنديك بيانك قوله تعالى:

---
(1) الكتب ج 2/418
(2) الكتب ج 1/426
(3) آل عمران 185، الأليبياء 35، العنكبوت 57، أنظر أيضًا: 
السجدة 12، القرآن 27
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
بالإضافة، والنصب، وحين سأله "المبرد" عما أراد قال: أردت:

"سابق النهار"

بالتنوين والنصب، ولو قلت له كان أوزن (1).

وأما قوله "عمارة" هو جمع بين طريقتين: التنوين والنصب، وعدم التنوين والجر، فقد أخذ من الأولى النصب، ومن الثانية عدم التناوين.

ـ عدم تناوين + نصب

والإضافة غير المحضة أي التي بمعنى الفعل، أو على معنى التنوين، لا تكتب الاسم تحريفا ولا تخصيصاً، ولذلك تدخل "أ" على المضاف؛ لأنه غير معرف بالإضافة، ولا يجاوزه معنى التناوين.

فيقال:

هذا الحسن الوجه

وكما يجر المعرفة بالإضافة بعد الصفة المشابهة ينصب فيقال:

هذا الحسن الوجه

وهي عربية جيدة (2).

وال مصدر في نصب معوله أو جره يبقه اسم الفاعل والصفة المشابهة، جاء على التنوين مع المصدر قوله تعالى:

"أو إطعام في يوم ذي مسبحة بيتيا" (3).

إذ إن شئت حذفت التنوين، كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على خالصه، إلا أنك تجر الذي بلى المصدر فاعلا كان أو مفعولاً، لأنه اسم قد كففت عنه التنوين، وتصير المجرور بدلاً من التناوين معًا تبلاه" (4).

125/1202
الكتاب: 1/1
البلد: 14/10
الكتاب: 19/20
ولأقد حمل النحوون بعد "سيبوه" ما قدمه من أزدويجية في هذه الأسماء المضافة إضافة غير محضة، وال مصدر، فهي تضاف بحكم اسميتها، لكن حقيقة العلاقة بينها وبين ما بعدها على الفعلية، بدليل أنها قد تتون فينصب ما كان مجرياً، أو قد يقرأ بالفعل بدل اسم الفاعل أو اسم المصدر، فينصب أيضاً ما كان مجرياً و"سيبوه" كما سبق - كان يفترض هذه الأسماء مثنوية منصوبًا مابعدها، ثم يولد منها عدم التنوين والجر بالإضافة، مما يكاد يشعر بأن النصب أصل للجر، ولعل هذا تغليب لجنب "الفعلية" في هذه الأسماء على جانب "الأسمية".

لكن "ابن الشجري" يكاد يفهمنا عكس ما أفهمنا إياه "سيبوه"؟ فتفضل الأسم بالأسم يجب عمل الأول في الثاني، ولا يخلو الأول من أن يكون جامداً، أو مشتقاً، أو مضارعاً للمستقبل، والجامد إما مصدر، وغير مصدر، فالأول نحو جبل وعفر وهذا لا يعمل فيما بعد إلا الجر، كما في:

جبل طيء
جعفر عشيرة تكم

إلا ما كان من ذلك مقداراً أو ما أشبه المقدار، فإنه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز كقولك:

قفيفز برا
والثاني (المصدر) يعمل الجر بحق الأصل، لأنه في الجمود بمنزلة الجمل والجبل وجعفر، ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل، كقولك:

ضرب زيد، ضرب زيداً
وكذلك المشتق - أي كالمصدر - وهو أسماء الفاعلين والمفعولين وما ضارهما من الصفات، والمضارع للمشتق أسماء العدد من نحو: عشرين وثلاثين،
ومضارعتها لأسماء الفاعلتين من جهة قولك: عشرون وعشرين، كما تقول: ضاربون وضربين.

هذا الضرب يجعل الجر والنصب. فالجر في المعارف والنظارات، والنصب في النظارات خاصة. تقول في الجر:

تلك عشرو زيد
هذة عشرو رجل آخر

وفي النصب:

١/ عندي عشرو رجلاً.

غطائة كبيرة من أصناف الأسماء يجوز فيها بعدها الجر بالإضافة إلى اسمها، والنصب بإعمال الفعل فيها، وهذه هي المصادر والمشتقات وما ضارعها.

بل إن بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره، وهذه هي أسماء المقادر.

ومن العلاقة بين الجر والنصب بعد هذه الأسماء يقول:

ابن الشجري:

عمل الأسم الجزء حكم توجيه الإضافية، والإضافية مختص بها، الأسم دون الفعل، وعمل النصب عراضًا طرًا على مضافته الفعل، فعمله النصب فرع على عمله الحراش الفعل الأساسي، وعمله النصب بحق الشبه الفعال، فالأسماط المعرفة لا يتمتع شيء منها من عمل الجر، والجوامد منها العارية عن شيء الفعل، وما ضارع الفعل غير ممنوعة من عمل النصب، كما كانت الإضافية جائزة في جميعها، والنصب يجوز في بعضها دون بعض، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر.

فالمضارع للمضارع في باب: لا. وباب البدء، يلحق بالمضارع فينصب مشيئة تقول:

(١) الآمالي ١٩٨/١، شرح الكافية ١٩٨/١٧٣.
يا ضـاربا زيدا
كـمـا تـقـول:
يا ضـارب زـيد
والاول بعده الاسم منصب، والثاني بعده الاسم مجرور؟
فالنصب فرع على الجر (1)
والأسماء في هذه المعاقبة بين التنوين والنصب، وعدم التنوين
والجر تشبه بعض الأفعال التي تجر ما بعدها، والمعنى على النصب،
فاقت تقول:
هـذا ضارب عبد الله وـزيدا يمـره
بنصب «زيدا» إن حملته على المـنصوب، فإن حملته على المبتدأ
وهو «هـذا» رفعت فإن ألقـيت النون، وأنت ترـيد معناها، فهو بتلك
المـنـزلة، وهو قوله:
هـذا ضارب عبد الله وـزيدا
فهوـذا نـحو:
مررت بـزيد
لأن معناؤه مثونا وغير منون سواء، كما أنك إذا قلت:
مررت بـزيد
ترـيد:
مررت زـيدا (2)
في الغريبةـ إذنـ أسـماء كثيرة، يجر ما بعدها مراعاة لجانب
الاسمية، وينصب مراعاة لجانب الفعلية، والمعنى سواء على الوجهين
وـ كما أثبت النحويون،
المـفـوـل حـكـمـاً:
اتخـذ «هـزـ بـ» حـجة أثـبت بها النحويون أن الجر في بعض

(1) الأثالي ج1 199/1
(2) الكتاب ج1 93/1
التركيب يكون على معنى النصب وقد تردد هذا كثيرا في كتاباتهم، وله أكثر من مناسبة.
فقد أجازوا العطف على مجرور "مر بـ" بالنصب في قولك:
مرت بعمرو وزيدا
لأنه فعل، وال مجرور في موضع مفعول منصب، ومنه: أتيت ومحرا، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلًا، وكان المجرور في موضع المنصوب، على فعل لا ينقض المعنى، كما قال "الجاج": يذهب في نجد وغوراً غائرا.
كأنه قال:
ويسلك غورا غائرا
لأن معنى: يذهب: يسلك (1).
بل إن "سيبويه" ذهب إلى أن النصب في المطوف أقوى، تقول:
مرت به وأباه.
على معنى:
مرت به ولقيت أباه (2).
وينصب الاسم في الاستغلال مع "مرت به ~ " بفعل من معنائم:
جاوزت ولقيت ~ مثلًا ~ (3) تقول:
أهود الله ضريته، أهود الله لقيت أخاه أم بكرأ، أزيده مررت به.
أم عمرا ~.
وتقول:
مرت بشير وعمر مررت به
(1) الالكتاب ج1/194، 195
(2) الالكتاب ج1/31
(3) الالكتاب ج1/168، شرح الكافية جامع 169، 170، الآيات 187، 188 ج1/194
فتنصب وهو الوجه ؛ لأنك بدأت بالفعل ؛ ولم تبدئي أسا تبنيه عليه ،
ولكنك تلقى ؛ فعلت ؛ ثم بنيت عليه المفعول ؛ وإن كان الفعل لا يصل إليه
إلا بحرف الإضافة كما تقول ؛

خشنت بصدره
فتجر ، وهو في موضع نصب ؛ لأن الموضع موضع نصب ، وفي معنى
النصب (1)
فسبيوه بعد أن فسر ؛ «مر» بفعل متعدد ؛ يعتبر المجرور بالباء
معفولا فيجوز العطف عليه بالنصب ؛
والعطف بالنسب على معمول ؛ «مر ب» ليس خاصا بالواو فقط ؛
بل يجوز أيضا مع حروف العطف التي قد يجري ما بعدها ؛ فأنك تقول ؛
لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته
ضربت القوم حتى زيداً ضربت أباه
أثنت القوم أجمعين حتى زيداً مرت به
مررت بالقوم حتى زيدا مرت به (2)
وقد يحسن الجر في هذا كله ؛ وهو عربي ؛ وذلك تقول ؛
لقيت القوم حتى عبد الله لقيته
مررت بزيد وعبد الله مرت به (3)
والمفعول حكما لا يتحقق مع ؛ «مر ب» فقط ؛ بل مع أي فعل
تعدي بحرف الجر ؛ فأنك تقول ؛
آسوط ضرب به زيد ؛
آسوط ضربت به ؛

(1) الكتب ج1/96 ، انظر أيضا ج1/93
(2) الكتب ج1/96
(3) الكتب ج1/97
الخوان أكل عليه؟
آزيدا سميت به؟
لأن هذا في موضوع نصب، كما أنك إذا قلت:
آزيدا مرت به؟
لم يكن إلا نصبًا، فمن ثم جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب (1).
وتأسся على ما قاله النحويون عن مفعول «مر ب» بأنه مفعول حكما، يمكن اعتبار «زيد» في نحو:
قربت من زيد، جئت إلى زيد، بعت من زيد مالا، كانت لزيد طعاما، بغيت لزيد الشر.
مفعولاً؛ لأنه يمكن نصبه فيها جميعاً فيقال:
قربت زيدا، جئت زيدا، بعت زيدا مالا، كانت زيدا طعاما، بغيت زيدا الشر.
والمعنى في جميعها على «المفعولية»: إذ يصح القول:
زيد مقروب منه، مجيء إليه، مبعوث منه، مكيل له، مبنى له.
وبين الإقدام والإحباط، أقول—وأقول—وأقول عنده حسن الصواب—يهدف أن تسمية «المعول به» هي إشارة للأسماة التي كانت تجري بحرف الجر «الباء» غالبا، ثم تخفف منها وما بقي منها على الجر بالباء، يعد «مفعولا حكما».
وقد أخذ المفعول الحكيم حكم المفعول الحقيقي في الإحال محلة الفاعل؛ إذ هما من ضروريات الفعل كالفاعل، ولم يتم غيره من الجار والجزور محل الفاعل—كما سبق—بل إن الكويبين جوزوا إقامتهم مقدم الفاعل وإن وجد معه المفعول الحقيقي، وكان الأخفش استاذهم قد جوز

(1) الكتاب جا/141.
ذلك أيضاً بشرط تقدمه على الحقيقى، كما أن بعض النحوين قدمه في ذلك على غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل - كما سبق - 0

بدائل استعمالات حرف الجر:

خلد في آذان النحوين أن الفعل قد يصل بنفسه إلى الفاعل، تدلياً بنفسه، وقد يصل حرف الجر فيكون متعدياً بحرف الجر، فحرف الجر يجعل الجرور مفعولاً به، فيكون منصوب المحل، يعطف عليه بالنصب كما في قوله تعالى:

» واصحوا برؤوسكم وأرجلكم (1)«

على قراءة (2)

وتشترك جميع حروف الجر في إفادة معنى التدلياً على الفعل القاصر عن الفاعل إليه، لكن معنى التدليا المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهيئة والتضعيف ويفيره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجز نحو:

ذهبته، قمت به

 أي:

أذهبته، وأقتمه

قال تعالى: "آتونى زبر الحديد" (3) 0

يقرأ بقطع الهزة والمد، فهو متعد، بالصيغة "أفعل"، ويرفع بوصل الهزة، والتقدير: "آتونى زبر الحديد" أي: أكتوني ب저بر الحديد، فهو متعد بالباء (4)

(1) المائدة 3
(2) شرح الكائعة ج1/319، 320، 322 من ترجمات أخرى في البيان
(3) ج1/34 - 346
(4) الكهف 66
(5) ج1/327
(6) البيان ج1/811
وقد أعتبر بعض النحويين التعبدة بحروف الجر عامة مساوية لهمرة التعبدة، والتضييف، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجزؤات التركيبية.

فإلاhal لا يتقدم على صاحبه الجرور بالإضافة اتفاقاً، سواء كانت
الإضافه محضة نحو قوله تعالى:

« أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً »

أم غير محضة نحو:

جاءني ضارب على مجرد

لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف
قد يتقدم تابعه أيضاً.

وإن انجبر ذو الحال بحرف الجر، فسيبيو وآثر البصريين يمنعون
أيضاً للعبة المذكورة.

ونقل عن « ابن كيسان » و« أبو علي » و« ابن برهان » الجواز
استدلالاً بقوله تعالى:

« وما أرسلناك إلا كافية للناس »

وغرقوا بين حرف الجر والإضافة، بأن حرف الجر مع الفعل كالهمزة
والتضييف فكأنه من تمام الفعل؟ وبعد حروفه؟ فإذا قلت:

ذهبت راكبة بهند

فكانك قلت:

أذهب راكبة هند(1).

فسبيو وآثر البصريين يرون بين الجار والمجرور والإضافة

(1) شرح الكاتبة جا/107، ثم انظر الخصائص جا/106. في اعتبار « ابن جئي » حرف الجر جزء من الفعل قبله لم يتابعه همزة
أفعل »، وجاء يا مجرى بعض ماء جره، أي الآمم بعده بدليل المطف
بالنصب على موضوع الجار والمجرور، ومنع الفضل بين الجار
والجرور.
الأسس كان الجر بالحرف، بالإضافة تكون على معنى حرف من حروف الجر (اللام - من - فع).
أما "ابن كيسان" ومن وافته فقد ذهبوا إلى أن الجار والمجرور يلحن بالبهجة والتضييف إلا أنه، فإن يجوز معه ما يجوز معه من تقديم وتأخير.

ويدو - والله أعلم - أن الأصل في التدريج كان عن طريق حرف الجر "الباء"، ولما اخترعت العربية ووسائل التدريب الأخرى، ألحقت هذه الوسائل بالطريقة الأولى فكان منصوبها "فعولاً ح" كذلك.

وهذا التصور يبتدء مع ما نعده من تسليطات للمفاعيل الأخرى التي تدخل حروف الجر المختلفة فيها، مثل "له"، "فيه" "معه"، "منه". «هو الآخر» هو النصب على التحذير؛ غنيه معنى «من».

ولعل ما يشهد لهذا التصور كذلك أن:

1 - حروف الجر لا تزال تستعمل مع الأفعال المتعدية، إن تقدم عليها محورها، ومع المشتقات من الأفعال المتعدية، وقد سمي النحويون هذه الطريقة "دعما للمفعول وتقوية له" كما في قوله تعالى:

"إن كنت للرؤيا تعبرون" (1، 2)

قال الشاعر:

كفى تعلوا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أسيت من أهله أهل "له" هنأ معاشه: مستاهل، مستحق، فلذكذ علق به "له" أسيت من أهله لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام في وصوله إلى المفعول.

وإنه في فعله متعديا بنفسه، كنتك:

ظلم فلان فلانا، وهو ظالم له;
استحق فلان هذا الصنع، وهو مستحق له;
أستاهل فلان هذا الصنع، وهو مستاهل له.

(1) يوسف 43
(2) خرط الكافية ج1/1 329
ولوقت:

١٨١٠

قال الله للمومنين

"يا لброء اللاتين،
قال مهمل":

يا أبا بكرا، انشروا لي كليا،
يا أبا لبرك، أين ابن الفرار.

وقد اعتبر بعضهم المثل:

"رب زجل كريم أكرمت"

من هذا القبيل: فأكرمت متعد بنفسه، لكنه ضعف بتأخره، فعمد بحرف الجر "رب" التي لها الصدارة، فوجب لذلك تأخير الفعل (٥)

لكن المادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف

(١) ناظر١٣٢،
(٢) الآبلى ج/١٣٢،
(٣) المسافات ١٣١،
(٤) شرح الكافية ج/١٣٤،
(٥) شرح الكافية ج/١٣٥.
الجر لإفادتها التخصص، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل
في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستذكر عمله فيه نحو:

لبيد ضربت، أنا ضارب لزيد، ضربني لزيد حسن (1)

وقد يجوز أن تعتبر دخول لام التقوية على ممول الفعل المتقدم
عليه، أو على ممول اسم الفاعل أو المصدر لضعفها عن التعلق بالمفعول
بدون اللام مثلاً، مرحلة وسطى بين مرحلة التعددية بحرف الجر، والتدعيد
 بنفس الفعل.

3 - وما سمى بحروف الجر الزائدة، يمثل - عندى كذلك -
مرحلة وسطى ؛ لأنها سميت زائدة حيث لا يتغير بها أصل المعنى، بل
لا يدري بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكانها لم تتفد شيئًا لما
لم تغيرها فائدة الا العارضة الفائدة الحالفة قبلها (2).

والنحوين في تحليلهم تراكيب حروف الجر الزائدة، كانوا
يفترضون عدم وجودها وأعطوا مجريها ما يستحقه من محل إعرابي:
رفع أحيانًا، ونصب أحياناً أخرى، مع التشبه إلى معنى التأكيد الذي
تفردها الحروف الزوايدة.

ثم اختلف النحوين بعد ذلك حول شروط زيادة بعض حروف الجر
مثل «من» بين مضيق ووضيع ووسط 9
غالبًا صبورين اشترطوا لزيادتها تنكر مجريها، ووقوعها في سياق نفي،
ولم يستترط «الأخفش» الشرطين فأجاز زيادةها في حيز الإجابة داخلة
على معمرة، كما هي قول المعاويا:

"يغفر لكم من ذنوبكم" (3)

"ولقد جاءكم من خبا المرسلين" (4)

---
(1) شرح الكافية ج1/300
(2) شرح الكافية ج1/384
(3) نوح
(4) الأعماج 34
أما الكوفيون، فلم يشترطوا شرط النفي أو شبه، فأجازوا زيادةها في نحوه:

قد كان من مطر

«فيغفر» هنا، ووصلت إلى الاسم بين الزائدة، أما في قوله تعالى:

«إن الله يغفر الذنوب جميعاً» (2)

فقد وصلت إليه بنفسها.

ومن هذا أيضاً زيادة «الباء» قياساً في مفعول «علمت» و«عرفت» و«جهلت» و«سمعتم» و«تبقت» و«أجسست»، فقولهم:

سمعتم بزيد وعلمت به.

وتزداد قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فعل للفظ وتصرفاته، وفي فعل فعل في التمجم، وفي المبتدأ الذي هو حسبك، وشاذًا في خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى:

«وجزاء سيئة سهيلة بمثلها» (3)

عند الأخفش.

وتزداد سماعة بكثرة في المفعول به نحو قوله تعالى:

«ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» (4)

ون نحو قوله:

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج، نضرب بالسيف ونرجم بالفرج.

فحروف الجر الزائدة قبل المفعول تمثل مرحلة استعمالية وسسطاً بين مرحلة التعدي بحرف الجر، والتعدي إلى المفعول بنفسه.

---

(1) شرح الكافية ج1/322
(2) الزمر 33
(3) الشورى 40
(4) البقرة 195
(5) شرح الكافية ج1/328
ولعل هذا سر كثرة زيادة الباء وقياسيتها مع المفعول به، فقد سبق أن باء الجر هي الأصل في الدلالة على معنى «التعديد» حتى إن المفعول به سمى كذلك نسبة إليها.

وعلى هذا يكون قول النحوين إن ما بعد حرف الجر الزائد «مجرور لنظام» ربطا للأمثلة بالحالة الاستعمالية الأولى، حالة الجار والجار، أو «الإضافية» و «منصوب مهلا» ربطا لها بالحالة الاستعمالية الأخيرة، حالة النصب أو «المفعولية».

وما اعتبره «الأخشش» منصوبا على زيادة حرف الجر؟ لأنه يجوز زيادة في الإجاب اعتباره البصريون مجرورا بحرف الجر الأصلي، كما في قوله تعالى:

«فكلوا مما أسكن عليكم» (1)

«وقل للمؤمنين يغزوا من أبصارهم» (2، 3).

فالأخشش كان ينظر إلى الحالة الأخيرة، حالة النصب، أما البصريون فكانوا يدرجون الأمثلة في الحالة الأولى، حالة «الإضافية».

والحق إن تخريج «الأخشش» أقرب، فالبصريون في آية النور اختلقوا حول المعنى الذي يليده من، فمن قاله إنها للتبعيض، أي لا يلزم المؤمن غض البصر بالكلية، ومن قالها إنها بين الجنس (4).

كما ذهبوا إلى أن «من» في قوله تعالى:

«يعفف لكم من ذنوبكم»

مبعضاً أي:

يعفف لكم من ذنوبكم شيئاً.

ولما وجهوا بقوله تعالى:
» إن الله يغفر الذنوب جميعاً 

وما يفهمه من شمول مغفرته سبحانه لجميع الذنوب، قالوا: إن الآية الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام، وهذه الآية خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم قالوا: "ولو كنا أيضاً خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا ينافض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها ينافض غفران كلها" (1).

- بدأ استعمال الجار والمجرور في بعض الأمثلة طريقة تركيبية بديلة عن طريقة الرفع والنصب؛ فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الرفع أو النصب - كما سبق -.

- ووجود حرف الجر الزائد انحصر في اللفظ فقط وهو الجبر وتزيين العبارة ومنع النظر المفتد منه هو معنى هامشي عاري - كما سبق -.

- وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع مجروره، لا يوجد فيها الحرف على الأصالة ولا على الزيداء، وبالتالي ينعدم أو يقل أثره اللفظي وهو الجبر، لكننا نجد في التركيب حرف الواو بديلًا عن حرف الجر، وبعد الواو اسم منصوب، أو مرفوع.

- ومن الطريق أن حرف الجر الذي تجيء الواو بدلاً منه في النصب والرفع على السواء هو الباء، التي قالت سابقاً إن المفعول به منصب معنى إليها.

- ومجيء الواو بدلاً من الباء، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يذكرنا بمجيء الواو أيضاً بدلاً من "مع"، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضاً - كما سبق -.

- جاء في الكتاب:

"و ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قوله: 

بعت داري ذرعاً بدرهم" 

(1) شرح الكافية ١/١٢٣٢
بعت الشاء شاّة ودرهم

تقصّدت بينّي درهما درهما (1)

غالبًا الأول بعده المفعول به «ذراعا» جار ومجرور، أما الثاني ففيه ألاو بعدها اسم منصوب، وفي الثالث اسم منصوب فقط استغنا عن حرف الجزء وعن بديله الواو مما.

واعتبار الواو والنصب في المثل الثاني بدلاً من البياء والجر في المثل الأول، جاء في تفسير «الخليفة» لحالة الرفع، إذ يقول:

«يجوز»

بعت الشاء شاّة ودرهم

إذا يزيد:

بعت الشاء شاّة بدرهم

وبجعل «بدرهم» خبرا الشاّة، وصارت الواو بمنزلة البياء في المعنى.

كما كانت هي تقول:

كل رجل وضيعته

ففي معنى مع (2)

أما «السيراف» ففيّسر حالة النصب قالا: «هذة الأسماء المنصوبة هي حالات جملت في موضوع مساعرا، فإذا قلت:

بعت الشاء شاّة ودرهما

ففي معنى

بعت الشاء مساعرا على شاّة بدرهم

وجملت الواو في معنى البياء، فبطل خفض الدرهم، وعطف على شاّة، فاقتترن الدرهم والشّاّة، فعطفت أحدهما على الآخر، وإن كانت

_________________

(1) الكتاب ج1/392
(2) الكتاب ج1/393
الساعة مثمنا والدرهم ثمناً (1)

وحرف القسم الثلاثة (الباء والواو والباء) تبدو فيما بينهما نوعاً من التبادل، فالباء هي الأصل فيجر بها الظاهرة والمضمر، وتستعمل في قسم السؤال وغيره.

والواو بدل من الباء فلا تجز إلا الظاهرة، ولا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال:

والله أخبرني

كم يقال:

بالله أخبرني

والباء بدل من الواو كما في "ورث" و"تراث" و"وكيلة" و"نكلة" هذا قصرت عن الواو، فلم تدخل إلا على لفظة "الله".

وحكى "الأخفش":

تربى، ترب الكعبة، وهو شمّاذ (2).

وإنما حكم بأصالة الباء؟ لأن أصلها الإلفاق، فهي تلمس فصل القسم بالقسم به، وأبدلت الواو منها؟ لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهتيين وهم بمعنى السهمية المعبر عنه بالواو قريب من معنى الإلفاق (1).

ومن الواضح أنه صاحب تفرع حروف القسم بعضها من بعض نوع من التخصيص في الاستعمال، أو قال نوع من تضيف دائرة الاستعمال؛ فأسلوب القسم مع الباء يشمل قسم السؤال نحو:

بالله أخبرني

ومعنى السؤال نحو:

بالله لأرحم الرحمن المسكين

(1) الكتب ج1/392
(2) شرح الكلية ج1/333
(3) شرح الكلية ج1/434
أما الواو والباء فلا تستخدمان إلا مع النوع الثاني، كما أن الأسم الذي يجيء بهذه الأحرف تراوح بين الإطلاق (الظاهر – الضمير بعد الباء)، والتقييد الواسع (الظاهر فقط بعد الواو) والتحقيق الضيق.

جاء (لفظة الله بعد التاء).

على أن الواو، وهي بدل من الباء، أكثر استعمالاً ودوراً على السنة العربية، ولذا تتباهي النحويون على أن فعل القسم يحدث معهما ومع ما يتفرع منها وهو التاء، إذ التخفيف في التركيب العربي من لوازم كثرة الاستعمال.

ووجد للجر مع حروف القسم استعمالاً خاصاً؛ إذ إن حروف الجر لا تخفف مع بقاء علماً قياساً إلا في الله، قسماً، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ القسم به على الله نحو:

المصحف لأعفان

وحروف الجر الذي أتفق النحويون على حذفه قياساً مع بقاء عملها هو «رب» في الشعر خاصة، بعد الواو والفاء أو بل، كما في نحو:

وقلاط الأعوان خاوياً المفترقين

إذ أهل هذا حذف لظاً على يقوى يتهابة

بل بلدي صعد وأصباب

ووجديها من دون هذه الحروف نحو:

رسم دار، وقفت في طلبه، تلقت الحياة من جلبه

فشفأ في الشعر أيضاً (1)

ولا خلاف بين النحويين في أن الجر يكون برب المقدرة بعد بل والفاء، فإن الأولى عاطفة والثانية واقعة في جواب الشرط، وذهب البصريون إلى أن الجر أيضاً بعد الواو ترف مقدرة،

(1) شرح الكافية ج1/233
(2) شرح الكافية ج1/134
والواو عاطفة، أما الكوفيين فذهبوا إلى أن الواو هي الجارة لقيامها مقام «رب» بعد أن كانت عاطفة، وخرجوا بينها وبين الواو القسم بأن الثانية يجوز دخول حرف العطف عليها: الواو والفاء وثوم؛ لأنها لم تكن في الأصل الواو عطف، فقد يقال:

ووالله، غوالله ثم والله

بخلاف الواو «رب»؛ لأن أصلها كان العطف (1).

لذينًا، إذن، ثلاثة أنواع من «الواو» بالنسبة إلى علاقتها بحرف الجر:

١ - الواو تساوي في المعنى حرف الجر «الباء» وما بعدها يرفع أو ينصب، وهذه الواو العطف التي أثبتها «سيبيويه» في أمثلة التسميز.

٢ - واو القسم التي ذهب النحويون إلى أنها بدل من الباء، وهي جرف جر اتفاقاً.

٣ - واو رب، وهي حرف عطف عند البصريين، وجر عند الكوفيين.

وقد تكرر الواو بعد واو القسم كما في نحو قوله تعالى:

«الليل إذا غشي، والنهار إذا تجلق، وما خلق الذكر والأئثى»

إن سعيكم لشتى» (2).

ومذهب «الخليل» و«سيبيويه» أن المتكررة الواو العطف، وقال بعضهم:

هي واو القسم، والأول أقوى ١٠٠٠٠؛ لأنه قد يصرح بالعاطفة

لهما كما يقول:

بالله غالب وبحياتك ثم حياتك لأفعلن
والحمل على ما شئت في كلامم أولى (3).

(1) شرح الكافية ج1/364
(2) الليل ١-٤
(3) شرح الكافية ج1/367
تقيقیب:

يمكن - إذن - لراصد السلوك النحوی للجار والمجرور في
التركيب العربية أن يسجل التصرفات التالية:

1- وظفت حروف الجر للتعبير عن مداولات لا تؤدي إلا بها،
فساعدت بذلك الأعمال وما يشبهها أو نقل «الفعليات» قبلها للوصول
إلى «الاسميات» بعدها، وهذا هو معنى «الإفشاء» أو «الإضافة»
الذي أشار إليه النحويون.

2- عبرت بعض حروف الجر عن معنى «ال تماماة» عند أشبةه.
بذلك وسيلة التعدد الأخيرة: الهزة والتضعيف (1).

3- جرى بعض الحروف لغرض لغظة تزيينى، ومعنوى هو إفادة
التوقيت، وهذى هي حروف الجر الزائدة.

حرف الجر في التصرفات الثلاثة السابقة مذكور في الكلام لغرض
معنوى ولغظة يتفاوت قوة وضعفا من تصرف إلى آخر.
وينقل هذا التخفيف من حرف الجر، وقد سلكت العربية هنا أيضاً
ثلاث طرق:

4- التخفيف من حرف الجر، وذكر بديل له، كالخفيف من الباء
والاستثناء عنها بالواو، أو الألهاء، أو هزة الاستشمام، أو قطع هزمة
الله (في القسم) (2)، أو التخفيف من الباء والاستثناء عنها بالواو
الدالة على المصاحبة، أو التخفيف من «رب» والاستثناء عنها بالواو
أو الفاء أو بل.

5- التخفيف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له، وجر الاسم
كما كان يجر مع ذكر حرف الجر، وهذا قليل.

---
(1) ذُهِبت في كتاب جملة الفاعل بين الكم والكيف إلى أن التعدد إما
أن تكون بوسيطة أو معنوية، وعنيت بالثنائية "التضمين"،
وبالواو العديد بتغيير الصيغة: بدئتها (هيز أفعل) وسطها (ال
الوضحي) وهذان أمران داخليان، وحرف الجر وهذه وسيلة خارجية
تأتي بعد "الفاعل" أو بينه وبين "الاسم"، 490 - 45.
(2) شرح الكافية 1/3/19.
الالتخفف من حرف الجر مع عدم ذكر بدء له، ونصب الأسم الذي كان يجر مع الحرف.
وحذف الجار ثم إ焓 الفعل إلى المجرور به، مما كثر استعماله في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى:
« واختار موسى قومه سبيعين رجلاً (1) »
أي: من القوم...
ورفع بعضهم فوق بعض درجات » (2)
أي: إلى درجات...
ولا تزعموا عقدة النكاح » (3)
أي: على عقدة النكاح
إذنا ذلكم: الشيطان يخوف أولياءه » (4)
أي: يخوفكم بأوليائه، فاذلك قال: فلا تخافواهم » (5)
ومن ذلك في الشعر قول: "العباس بن مرداك السلمي":
أريد قومك ما أراد بوائل يوم القليب سبيك المطمئن
أراد بقومك، فخذف البناء، فظهر النصب المعاقد لها، ومشهله النصب
في قوله الآخـر:

 ومن قبل آمنا وقد كان قومنا يصلون للأوثان قبل محمد بايمنا، والأصل: بهـحمد (1)
والأفعال التي أفضت إلى الأسماء عن طريق حروف الجر (1) هي الأعمال اللازمة في مقابل الأفعال المتعدية التي لا تحتاج إلى حرف جر وتصرف حرف الجر في (2) يرينا أنه متشابه مع وسائل التعددية الأخرى.

الأعراف 55
الزخرف 22
البقرة 235
آل عمران 185
الأمالي ج1/186 336 334 338 330 113/11
وسلوك حرف الجر في (٣) يرينا أن ما بعده إما أن يكون
(١) في محل رفع (ب) أو في محل نصب
أما سلوكه في (٤) غيرينا أن ما بعده إما أن يكون :
(١) منصوباً (أمثلة التسعير، المفعول به)
(ب) مرغوباً على الخبرية
(ج) معبولاً كما كان
فالنسبة بين النصب والجر تنذبت حول الطرق الآتية :
١- النصب والجر ندان، فأحدهما مع الفعل المتدعى، والآخر
مع الفعل اللازم.
٢- اجتمعاً على أداء وظيفة واحدة، هي وظيفة التعدية.
٣- الجر- حالة  و- النصب- نسبة، أو الجر- لفظ.
والنصب محلي.
٤- النصب بدل من الجر.
٥- أصبح النصب سطحا، عمته الجر، إذ الجر بعد حذف
الجر قليل جداً (٥).
فالنصب والجر في (١) كلاهما - في بابه - ند (٥) للآخر.
وكلاهما في (٢) شريك للآخر.
أما في (٣) فالجر لفظي والنصب محلي.
والنصب في (٤) بدء للجر.
أما في (٦) فقد توارى الجر ليصبح عمته وظف النصب.
على السطح.
وإذا عرفنا أن العربية في سلوكها النحوية تميل إلى التخفيف
والإيجاز - باب الحذف في النحو العربي - وإذا أدركنا أن الألفاظ
انعكاس للمعاني، والتركيب الخارجية غطاء لتركيب داخلي، والإعراب
في اللغة العربية «سطح» و «النسبة» عمق، وإذا أدركنا هذا كله،
أمكنتنا القول بأن العربية في تطورها من الجر إلى النصب كانت تتعلق
هذـا إيمانا منها بأن أنباءهم يحتكمون إلى "الجر" الكامن في أعماقهم ،
وإن ظهر هذا الجر على السطح "نصبا" .
وآتيفه هنا بأنه حدث تداخل بين هذه الطرق فالعلاقة بينهما
ليست علاقة تاريخية ؛ فالأطروحة الأولى - مثلا - لا تزال مستعملة
بكرثة ، كما أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين بالنصب قد يتعدى إلى
ثديهما بالجر ؛ فقد يقال :
سرقه مالا ، سرق منه مالا (1)
كما أُلفت النظر إلى أن ما ذهب إليه النحويون من أن كل جـار
ومجرور في محل نصب أعترفه في الحقيقة تحكم طرقة في أـخرى ،
فالعربية كما عرفت النصب عرفت الجر ، وتطور بعض المجورات إلى
منصوبات لا يعنى بالضرورة أن كل مجرور حتي أن يكون منصوبا ،
ولعلهم قدوا بهذا التول أن ما بقي مجرورا كان في طريـقه إلى
أن ينصب .
وخلاصة ما أذهب إليه هنا أن علاقة "الندية" التي أشرت إليها
سابقا ، لم تعني مطلقا "العداوة" بل سمحت في كثير من الأمثلة
بالتبادل ، وفي أحيان كثيرة ، استنمت الشركة بين النصب والجر بطابع
"المساواة" (2) أو على الأقل باقتصاد جانبي الحديث اللغوي بينهما ،
فانفرد أحدهما باللفظ (جر) ، والآخر بالحقل (نصب) .
ولكل هذه التقاربات مهدت الطريق أمام الجر كي يتوارى ويستقر
ويترك المجال لأخيه "النصب " ، وهذه النتيجة لها في نظرى وجهان .
الوجه الأول : أمثلة الجر التي لم تحصل بتبادل أو مساواة ؛ أو
حتى الاعتقاع بجانب اللفظ وحده بقيت على ما هي عليه جراح
اللفظ والحقل .
(1) الكتاب ج/175 /108 ، 107 ، 104 ، 103
(2) الكتاب ج/176 /96 ، 105 /108
الوجه الثاني: تواري الجر واستقراره في عمق التراكيب

لم يكن ضريحاً لا ضرب، فقد ظهر الجر على السطح في الأمثلة، بحيث بدا الأمر في النهاية وكأنه نوع من التدريج اللغوي ومبادلة بين حالات الجر، وحالة النصب خدمة لمعنى واحد، وهذا هو موضوع الصفحات التالية.

نصب على السطح وجر في العميق:

بعد أن ذكرت الأمثلة السابقة للتخليل على القراءة الحميمة بين النصب والجر أذكر الآن الأبواب النحوية المقررة، التي نجد فيها حالة النصب بديلاً لحالة الجر أو كم ذكر النحويون - النصوصات لفظًا مجريات معنى.

النصب على نزع الخاصية:

ذكرنا سابقاً أن حرف الجر يحذف، فإنصب ما كان مجرياً، واعتبرت هذا نوعاً من التخفي الذي تلجأ إليه العربية كثيراً عند ضوء المراد.

وعند حذف الجر ونصب ما كان مجرياً عقب ذلك، يبدو الاسم المنصوب شبيهاً بأخيه الذي ولد منصوبًا، لكن النحويين العرب - جازهم الله خيراً - حرصوا على تبين الفرق بينهما باستعمال رفع شدة علم العربية إلى إكبارهم. إذا فقد برهنا بما لا يقبل المراء أنهم أخلصوا للغتهم، فمنهم واكتنوا أسرارها، ولم يقفوا قط عند التعرف على الملامح الشكلية للتراكيب وعناصرها المفردة، وهذا يشجعنا بخبر ما خرجه به واحدة من أحدث نظريات التحليل النحوي «النحو التجريبي» من هذا ما ذكره «سيبيويه» من التفرقة بين مجموعة «أعطي» من الأفعال التي تنصب مفعولين، وما أسميه مجموعة «اختار» وغيرهما من الأفعال التي تنصب مفعولين كان أحدهما في الأصل مجرياً، ثم مجموعة «ظل» التي تنصب مفعولين أيضاً.

يقول:

هذا بما بالفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت.
اقتنصت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدي إلى الأول، وذلك قولك:
أعطى عُبد الله زيداً درهماً
كسوة بشراً الثياب الجيهان
ومن ذلك:
اخترت الرجال عَبْد الله
قال تعالى: "وأخطى موسى قومه سبعين رجلاً" (1)
سميته زيدة
كنيت زيدة أبا عُبد الله
داعته زيدة
إذا أردت "دعوته" التي تجري مجرى "سميته"، وإن عنيت الدعاء إلى أمر، لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر:
"استنفر الله ذنباً، لست محصى، رب العباد" إله الوجه والعمل
وقال "عمرو بن معد يكرب الزبيدي":
أمرتك الخير فافعَ اللَّه ما أمرت به، فقد تركتك ذا مال، وإذا نشب، وإنما حصل هذا أنها أعمال توصل بحروف الإضافة، فنقول:
اخترت فلاناً من الرجال
سميته فلان.
غلاً حذفوا حرف الجر عمل الفعل، وملك ذلك قول المتلمس:
آليت حب العراق الدهر أطعمة، والحث يأكله في القرية السوس.
يريد: على حب العراق.
وليس: "علي" هنأ بمنزلة الباء في قوله تعالى:
"كيف بالله شهيداً" (2).
لأن "علي" لا يفعل بها ذلك، ولا "بم" في الواجب.

(1) الامام 155
(2) النساء 79، 166، الفتح 88
وليس ... أستغفر الله ذنبا، وأمرتك الخير
أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم، فأما «سميت» و«كنّيتك» فإنما دخلتها الهاء على حد ما دخلت في «عرفت». تقول: عرفته زيداً، ثم تقول: عرفته بزيد

وهذه الحروف كان أنها في الاستعمال أن توصل بحرف:
» الإضافة، وليس كل الفعل يفعل به هذا 1000، ومنه قول الفردوق:
» منا الذي اختير الرجال سماحة، وجوداً إذا هب الرياح الزراع.
» أما ظنـ" فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك تولك:

حسب عبدالله زيداً بكرة,
خال عبدالله زيداً أخاك.

ومثــ.. ذلك:

رأى عبدالله زيدا صاحبنا,
وجد عبد الله زيداً ذا النفاذاً.

ولنما بِنَعُك أن تقتصر على أحد المفعولين هنأ أنك إنا أردت
» أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً 1000.
" ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقييم عليه في اليقين» (1).

فالสามة الثلاثة التالية، تتمثل مجموعات مختلفة من الأفعال:
» اخترت القوم عبد الله.
" أعطت عبد الله ثوبا.
" حسبت عبد الله صديقا.

وفعل المثال الثالث يمثل مجموعة من أفعال يجب ذكر مفعولين,
» بعداً ولا يجوز الاقتصر على أحد المفعولين معها؛ وإلا اختل المراد;
» وهذه هي الأعمال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(1) الكتب ج1/371، بتصرف. 41
أما الفعل في المثلين الأول والثاني، فلا يجب ذكر المفعولين بعده،
ويجوز الاقتصار على أحدهم، فالفعلان سواء في هذه النقطة.
لكن « اختار » يفترق عن « أعطى » فأن أحد المفعولين معه كان
مجرورا بحرف جر قبل أن ينصب.
فالشبيبة القائمة الآن بين المفعولين وراءها في الحقيقة فرق كبير.
والنصب على نزع الخلف في لا يكون معكل فعل بل الأمر مره.
إلى السماء واستعمال العرب.
كما أن بعض ما ينصب على نزع الخلف، قد يكتب له الاستقرار.
والقوة حتى يصبح طريقة بديلة لطريقة الجر، كما يحدث مع (سمي)
و (كني) و (عرف) وهنا مثالا - وبعضها لا يكتب له هذا، فيظل
الجر غالبًا عليه، كما حدث مع (استغرق) - مثلا -
ولا أن النصب على نزع الخلف يكتب بالاستغناء عن حرف الجر.
ونصب ما كان مجرورا مع المحافظة على المعنى، نجد (سيبوه) يفرق
بين هذه الظاهرة وبين الجر بحرف جر زائد ؛ حيث يكون من الممكن
أن تنتصر. حرف الجر محدودا، ثم نظن ما كان مجرور بالصلة.
الإهابية المناسبة لوضع الكلمات التي كانت مجرورة.
وقد أقام (سيبوه) تقريبه بين حرف الجر الذي يحدف فينصب
مجروره، وحرف الجر الزائد على أساس أن حرف الجر الزائد لا يستعمل
في الوجه ؛ كما أن بعض حروف الجر التي تحذف فينصب مجرورة
لا تأتي زائدة ؛ حروف الجر التي قد تأتي زائدة هي: (الباء، واللام،
والكاف، ومن) دون بقية الحروف الأخرى.
كما أن ما بعد حرف الجر الزائد مجرور لفظا فقط، أما ما بعد-
حرف الجر الذي يجوز نزعه لمجرور لفظا ومحلا ومحلا، فيقول الجر بحرف
الجر الزائد إذا الرفع أو النصب، أما حالة ما كان مجرورا بعد نزع
الخلف فينصر إلى النصب فقط.
وتفرقة (سيبوه) بين المنصوب على نزع الخلفية والمنصب.
بعد الاستغناء عن الحرف الزائد، قام بها « الرضي. » أيضاً رداً على
ال الكويتين الذين ذهبوا إلى أن الأرضين بعد ما مبتاداً، وخبر، إلّا على نزع النصيغ، قال:

"ليس هذا بشيء! لأن الباء زائدة، فإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محسوفة، وأيضاً ليس الجرور بها مفعولاً حتى ينصب بالمفعولية بعد حذف الجار، وصول الفعل إليه، كما في:

"أستغفر الله ذنياً.

"وذلك لأن النصب ليس نزع النصيغ في الجبل النصب هو الفعل وشبهه 
بنصب الجرور محالاً، لكونه مفعولاً، إذا لا يلمع نصبه لفظاً بسبب 
الجار، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا، مع أن حذف الجار ونصب 
المفعول به أيضاً ليس بقياس" (1)

ويؤخذ من رد "الرضي" ما يلي:

1 - النصب على نزع النصيغ يكون في الإيجاب، أما الزيادة في 
حرف الجر فتنكر في غير الإيجاب، وهذا ما نبه إليه "سيويمه".

2 - النصب على نزع النصيغ للمفعول به فقط.

3 - المفعول به المنصوب بعد نزع النصيغ، منصب بالفعل أو 
شبهه لا بمثابة النزع ذاتها، لأن النصب كان محلياً مع حرف الجر، 
وبحذفه ظهر النصيغ، فالفائدة الإستغناء عن حرف الجر تجلت في إظهار النصب 
لا فهي إيجاده.

4 - النصب على نزع النصيغ ليس بقياس، ونجد أنه "سيويمه" 
إلى هذا أيضاً.

أما النقطة الثانية السابقة، فقد اعتبر "الرضي" النصب على 
نزع النصيغ نوعاً من الاحتساع في اللغة، وأثبتته أيضاً في نصب الظروف 
والصادر، فتقول:

آتيك خفوق النجم

وأصل هذا:

آتيك حين خفوق النجم

(1) شرح الكافية ج1/1 268
فاتسم الكلام وانتصر

ومثالاً مع المصدر قول الشاعر:
أحقاً بني أبناء سلمى بن جنبد
تهددكم إياى وسط المجال
أي: أرى حقاً وتنقول:
أجدك لا تفعل كذا
أي: أبحدك

كما أن «الرضى» يسمى الأشياء التي تنصب على نزع الخافض
في نحوه:
جئت زيداً، بعثت زيداً مالاً، كلت زيدا طعاماً، بعثت زيداً ثمرة
والتي كان أصلها:
جئت إلى زيد، بعثت لزيد مالاً، كلت لزيد طعاماً، بعثت لزيد ثمرة

«ملحقاً بالملفول به» (4)

كما أن المعور بحرف جر في نحو:
مررت بزيد، قربت من عمرو، بعدت من بكر، سرت من البصرة إلى الكوفة «ملفول بوسيلة حرف الجر بوليس بمفعول يه اصطلاحاً» (4)

والنقطتان الثالثة والرابعة تنبتآن عن أن حالة النصب كانت قائمة بذاتها حتى مع وجود حرف الجر، وظهور النصب بعد إسقاط الخافض ليس مبرراً لإطلاق «المفعول به» على هذه المصونيات.

في هذا النوع من المصونيات -إذن- في محل وسط بين المفعول به الخالص والأسماء المجرورة الخالصة. وقد يعكس هذه الوسطية الخلاف الذي دار بين النحوين حول تسمية هذه المصونيات، أي مفعول به؟

أم مشبهة بالمفعول به؟

والياً ما كان كنفنا لحالة النصب بعد إسقاط الحرف الخافض،

(1) شرح الكافية ج1/113
(2) شرح الكافية ج1/125
(3) شرح الكافية ج1/126
(4) الكتب ج1/211
وتشمياتنا للمنصوب معها، فهما لا خلاف حوله أن هذه الطريقة من تبادل الحالات الإعرابية، تنبيه عن هكاحية في اللغة ومرونة بها، والاجتماع في الكلام، والاختصار فيه عن هذا الطريق ما هو إلا مثال واحد من أمثلة كثير لا جأت إليها العربية لتنوع وسائل التعبير فيها؟ إذ المعاني التي أودعها الله فيها حظيت بما أسماه "تعدد النظم" أو تنوع الأطر.

يقول "سيبوه" في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ":

"من ذلك أن يسأل إنسان:
كم صيد عليه
و"كم" غير ظرف، فقول:
صيد عليه يومان

وإجمالا المعنى:
صيد عليه الوحش في يومين
ولكنه اتبع واختصر; ولذلك وضع السائل "كم" غير ظرف"(1)
فكم مستخدمة في معنى ظرف، مع أنها غير ظرف، والجبب يستخدم الاسم المرفوع، والمعنى على الجر.

ومن ذلك:
واساس القرية التي كنا فيها"(2)
إذا ما يريد: أجل القرية، واختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان
عاهلا في الأهل"(3)

وهذا مثال لتوزيع حذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محلة.

وبناء العلاقة بينه وبين الكلمات التي تتعلق بالمضاف قبل حذفه.

(1) الكتاب ج1/111
(2) يوسف 82
(3) الكتاب ج1/212
ويمكن أن يعد هذا أيضًا مثالًا من أمثلة نزع الخافض، إن اعتبرنا أن المضاف يجعل الجر في المضاف إليه، وحذفه—أي المضاف—وهو في موقع النصب يضيف على المضاف إليه، أو بالأحرا ما كان مضافاً إليه: حالة النصب.

ومن ذلك قولهم:
أكلت أرض كذا وكذا
أكلت بلدة كذا وكذا

إذًا أراد:
أصاب من خيرها، وأكل من ذلك وشرب.

ومن ذلك قولهم:
هذه الظهر أو العصر أو المغرب.

إذًا يريد صلاة هذا الوقت.

هذا توسع ثم عن طريقه التجوز في المطابقة بين البند والخبر.

في النوع، ولا مجال لقبوله إلا بالتقدير السابق.

ومن ذلك—وهذا من النصب على نزع الخافض—قول هامر ابن الطفيل:
فلا حينكم قتنا وعوارضًا ولا أقبلان الخيل لا بزة ضردد.

يريد: بقنا وعوارض، ولكنه حذف وأوصل الفعل.

ومن التوسع الذي أشار إليه: سيبويه وآرضي، فيما سمع عن العرب أنهم يقولون:

يا سارق الليلة أهل الدار

بإجراء اسم الفاعل مجري الفعل الذي يتحدى إلى مفعولين في

(1) الكتاب ج1/214
(2) الكتاب ج1/210
(3) الكتاب ج1/214
الليلة لا غي المعنى، وتقول في الفعل على هذا الحد:
سرقت الليلة أهل البدار
فتجري «الليلة» على الفعل في سعة الكلام، فالللفظ يجري على قوله:
هذا معطى زيد درهما،
والمعنى إنما هو في الليلة ۱۰۰، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام.
وكذلك لو قلت:
هذا مخرج اليوم الدزم، وصائد اليوم الوحش
ومثل ما أجرى مجري هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل:
"بل مكر الليل والنهار" (۱).
فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما (۲).
كذا من أمثلة التوسعي ما ذكره "سيديه" من قولهم:
هذه عشرون درهما، إنما أرادوا: عشرون من الدراهم، فاخصروا واستخفوا؟ إذ لم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين من نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يحتاج إليه (۳).
كما أنهم استخفوا بذكر المفرد بدل الجمع، والمنصوب بدل المجسر.
كما قد جاء من الفعل ما قد أنفقوه إلى مفعول، ولم يستحقه غيره
ما قد تعدد إلى مفعول، وذلك تقولك:
امتئات ماء
تفقات شحمًا.
وأصله:
امتئات من الماء
تفقات من الشحم.

(۱) سبأ
۱۷۵/۱۷۸
(۲) الكتاب ج1/۱۷۵
(۳) الكتاب ج1/۱۷۸
مَحْضَرَهُ هذَا اسْتَخْفَافُهُ (١):

فْحَلَالَةُ الْعَرَبِيَّةِ، تَنْزُلُ الْلَازِمَةُ مَنْزِلَةَ الْمَتَعْدِي، وَالْقَرْفَ، مَنْزِلَةٌ غَيْرِهِ.

مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالْمَذْكَرَ مَنْزِلَةُ الْمِؤْنُثِ، وَالْمُؤْنُثَ مَنْزِلَةُ الْمَذْكَرِ، وَالْأَكْثَرُ مَنْ

الأَرْضِ، مَثَلاً، مَنْزِلَةُ إِصْبَابَةٍ خَيْرَهَا، وَهَكَذَا وَتَنْزَعُ حَرْفُ الْجُرُ مُقْتَصِبُ

المَجْسَرُورُ.

وَمَا تَفْعَلُ الْعَرَبِيَّةُ هذَا وَغَيْرِهِ إِلَّا اسْتَخْفَافًا مِنْ بَعْضٍ مَا عَمَّدَهُ،

وَتَوَسَّعَ مِنْ هَذَا فِي الْتَّعْبِيرِ، وَالْأَدَاءِ، إِيَّانَا مِنْهَا بِبَتْقَةِ الْمَعْنِي وَعَدِمِ نُقْصَانِهَا.

وَلْلَّهِ مَا يَبْتَغُ مُشْرُوعَةُ الْإِتْنَاطُلِ مِنْ الْجَرِّ إِلَى الْنَّصْبِ لِتَشْمَالُ

الْحَالَثِينَ فِي الْتَّعْبِيرِ عَنْ مَدْوَلٍ وَاحِدٍ، إِنْ «سَيْبَوَهُ» يَقُولُ فِي بَابِ

إِذَا أَلْتَمَتْ فِيهِ الأَسْمَاءُ الَّتِي تَجْزَاءً بِهَا حُرُوفُ الْجُرِّ لَمْ تَتَغْيِرُهَا عَن

مَعْنِى الْجُزَاءِ.

وَذَلِكَ كُلُوكُ:

عَلَى أَيْ دَابَّةٍ أَحْلَ اَلْأَرَكِبِ

بِمِنْ تَوْلِذْ أَوْ خِذْ بَهَِّ

وَهَذَا تَوْلِذُ يَوْنِسْ، وَالْخَلِيلِ جَمِيعًا، فَحُرُوفُ الْجُرِّ لَمْ تَتَغْيِرُهَا عَنْ حَالِ

الْجُزَاءِ، كَمَا لَمْ تَتَغْيِرُهَا عَنْ حَالِ الْعِسْطَفَ، فَإِذَا تَقُولُ:

بِمِنْ تَمْمُّرٍ؟

عَلَى أَيْها أَرَكِبٌ (٢).

وَذَلِكَ أَنَّ الْفَعْلَ إِنْ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَسْمَاءِ فِي الْبَلَاءِ وَنِحْوَهَا، فَفَالْفَعْلُ مَعَ أَلْبَاءِ

بِمَنْزِلَةٍ مُّلْسِمٍ لِّقِيَلَ حَرْفُ جَرِّ وَلَا بَعْدُ ضَفْعِ الْفَعْلِ الَّذِي يَصِلُ إِلَى اَلْأَسْمَاءِ كَالْفَعْلِ الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الْفَعْلَ يَصِلُ بَالْجَرِّ إِلَى الْأَسْمَاءِ كَما

يُصِلْ عِفْرَهُ وَالْخَلَافُ وَالْحَلِيَّ، وَهَذَا تَفْهِمُ الْبَلَاءُ، وَالْفَعْلُ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ وَالْفَعْلُ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ.

وَحُرُوفُ الْشَّرْطِ وَالْعِسْطَافِ مِنْ كُلُّ كُلَّمَاتِ الْمَضْرَأَةِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ فِيهَا

مَا قَبْلَهَا، لَكِنَّ الْتَنْحُويمِ اسْتَنْتَنَا مِنْ هَذَا حُرُوفُ الْجُرِّ؟ لَانَ الْجَرِّ وَالْمَجْسَرُ

۲٠٥٤/١٤/٦٤

(١): الكِتَابُ ٣٨/٩٠

(٢): الكِتَابُ ٣٨/٨٠

(٣): الكِتَابُ ٣٨/٨٠
كالكلمة الواحدة، وكان التخفف بحذف حرف الجر هو تخفف بالاستغناء عن حرف من حروف الكلمة، وهو من الأمور القابلة المستساغة.

ومع أن التخفف من حرف الجر هو نوع من التوسع في اللغة عنرى سبيويه» و«الرضي» يعدانه من الأمور السمائية، فالتأت قد تقول: ضرب عبد الله ظهروه وبيته، مطرنا سهلنا وجبنا، ضرب زيد الظهر والبطن، مطرنا السهل والجبل.

فظهره أو الظهر يرفع على البدلية، أو التوكيد، وإن شئت نصبت علىمعنى:

ضرب زيد على الظهر والبطن، مطرنا في السهل والجبل، ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم:

دخلت البيت، وإنما معنىً:

دخلت في البيت.

ولم يجوزه في غير «السهل والجبل»، و«الظهر والبطن».

كما لم يجز:

دخلت عبد الله.

فجاز هذا فإذا وجدنا كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، واختصص بهذه، كما أن «لدن» مع «غدوة» لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن «عسى» هي قولهم:

عسى الغوير أبؤسا،

حال لا تكون في سائر الأشياء (1).

فإن قلت:

ضرب زيد اليد والرجل.

جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً، وإن نصبت لم يحسن؛ لأن

(1) الكتب ج1/159
الفعل إنما أُنْفِذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر، إلا أن أنسمع العرب تقول في غيره (1) هنُاك - إذن - من التراكيب ما يمكن أن نسميه التراكيب الخاصة التي قد تختلف العناصر المرفعة فيها سلكها التراكيب المألوفة، وتتقبل هذه المخالفة أو نقل هذه الرخصة؛ لأن العرب استعملتها، وحيث إن الأمر هو من باب الرخص، ومخالفة المألوف، فلا ينبغي التوسع فيه وحذف حرف الجر ونصب ما كان مبجورا من هذه التراكيب الخاصة التي يتوقف قبولها على السماع.

والمسألة التي اتفق النحويون على أن حذف حرف الجر فيها قياس أن يكون المجرور مصدرًا مؤلاً بأن المشددة، وأن إذا كان هما حرف موضوع طويل بصلته، لكونهما مع الجملة بأول الموضع، فلا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد، أجازوا فيه التخفيف قياسًا بحذف جزء الجر الذي هو والمجرور كشيء واحد.

وبعد حذف الحرف، تشير أن وصلتها في محل نصب عنـد "سابوبيا" نحو: 

الله لأفعاله (2)
قال "الخليل" و "الكسائي" : هي باقية على ما كانت عليه من الجر.

ورأى "سابوبيا" أولى بالقبول؛ لضعف حرف الجر عن العمل.

مقدراً، ونحو: الله لأفعاله
يجر لفظ الجلالة نادر (3) - كما سبق -

وقد توسع "الأخفش" الصغير في هذه المسألة، غذبه إلى أن

(1) الكتاب ج/16، 163، 393 - 295
(2) الكتاب ج/167، 183
(3) شرح الكافية ج/182
حذف حرف الجر جائز قياساً إذا تعين، وإن كان مع غير أن وأن (١) •
• ومن أمثلة «سيفيو» لهذه المسألة:
• جئتْك أنت تريد المعروف
• إنما أراد
• جئتْك لأنك تريد المعروف

ولكنك حذفت اللام هنَا، كما تحذف من المصدر إذا قلت:
• وأغفر عوراء السكريم ادخاره، وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً
• أي لادخاره • وقال تعالى:
• «وأن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنَا ربيكم فاتقنون» (٢) •
• بمعنى:

ولأن هذه أمتكم أمة واحدة
• ونظيرها قوله تعالى:
• «إِبْلِيَالَّفَ قَرِيشُ»
• فإن حذفت اللام من «أن» فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من
• لإبلياف كان نصبًا (٣) •
• ونقول:
• لبيك إن الحمد لك
• وإن شئت قلت: أن •
• ثم يشير إلى مذهب «الخليفة» الذي يذهب إلى أن «أن» في
• موضع جر لأنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار،
• كما حذفوا «رب» وأبقوا عمله •
• ويقوى ذلك قوله تعالى:
• «وأن المساجد لله»

(١) شرح الكلمة ج/١٨٣
(٢) الأنباء ٩٢
(٣) الكتاب ج/١٢٦ ، ١٢٧
لأنهم لا يقرون أن ويتدويونها، ويعلمون فيها ما بعدها، والفعل إذا كان بمعنى اللام جاز تقديمه وتأخيره (1).
ثم يقول عن أن: اللام ونحوها من حروف الجر تحذف من أن كما حذفت من أن، جعلوها بمنزلة المصدر، حين قلت:
فعلت ذلك حذر الشر
أي لحذر الشر، ويكون مجرورا على التفسير الآخر، وقال عز وجل:
أن كان ذا مال وبنين (2)
على معنى: أن كان ذا مال وبنين، وقال الأعشى:
أ إن رأيت رجلا أعشى أضربه ريب المنون وهدير مسد خبل
فلا، هكنا حالها في حذف حرف الجر، كحال أن، وتفسيرها
كتفيسها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر (3).
النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم:
وقد جاء في إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج، قدر طيب من الأيات التي حذفت منها حرف الجر وأنصب ما كان مجزورا (4).
иحروف الجر المحذوفة من الأيات التي مثل بها هي: إلى، الباء، من،
في اللام، عن الكاف، لكن الباء أكثر حروف الجر حذفاً.
والمواقع التي ينصب الاسم فيها على نزع الخافض دارت بين
موقع المفعول به غالباً، والمفعول لأجله، والحال، وناكب الفاعل.
وعلى الرغم من أنه يختم الباب باقتباس من الكتاب، يثبت أن
حذف حرف الجر ليس بقياس، ويفتقر فيه عند حض ما قالته العرب،
فقد أورد أمثلة كثيرة للحذف مع غير أن ونزع.
وكان النزاج يقيم الدليل على ما يذهب إليه بآيات أخرى ذكر.

(1) الكتاب ج/32، 128
(2) اللم: 14
(3) الكتاب ج/32، 157
(4) إعراب القرآن ج/1، 106 - 130
فيها حرف الجر المذكور، كما كان يستند إلى المعنى في تحديد حرف الجر المذكور.

من ذلك قوله تعالى:

« أهدانا الصراط المستقيم » (1)
التقدير: أهدنا إلى الصراط، فخذف « إلى » دليله قوله تعالى:
« وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » (2)
« وفيهدие حسبا صراطا » (3)

ومن ذلك قوله تعالى:

« يرسل السماء علينا مدرارا » (4)
إن حملت « السماء » على التي تظل الأرض، أو على السحاب، كان من هذا الباب وكان التقدير:

يرسل من السماء علينا مدرارا،
فكون مدرارا مفعولا به.
 وإن حملت « السماء » على الطر، كان مفعولا به، ويكون انتصاب مدرارا على الحال،
ويقوى الوجه الأول:

« فأنزلنا من السماء ماء » (5)
« ونزل من السماء من جبال » (6)

ومن الأولي في الآية الأخيرة لابتداء المذكورة، فأما « من جبال » من فيها زائدة عند « الأخفش »، و « جبال » مفعول به.

القائمة
5 (1)
الشوري 52
النساء 175
هود 52
الحجر 47
النور 9
وذهب غير "الأخفش" إلى أن التقدير: شيئاً من جبال، فخذف الموصوف واكتني بالصفة (1)
وقوله تعالى:
"ثم السبيل يسره" (2)
التقدير: ثم يسره للسبيل، فإنها كنية الولد المخلوق من النطفة في قوله:
"من أي شيء خلقته، من نطقة خلقته" (3)
ثم يسره للسبيل، فخذف اللام وقدم المفعول؛ لأن "يسر" يتعدى إين مفعولين أحدهما باللام قال:
"ويسرك لليسر" (4)
ويجوز أن يكون التقدير:
ثم السبيل يسره لى
خذف الجار والمجرور 500 فينصب إذا ذالك "السبيل" بضم.. يفسره "يسر" (5)
وقال تعالى:
"يسبحون الليل والنهار لا يفترون" (6)
والقدير: يسبحون بالليل، كقوله تعالى:
"يسبح لها فيها بالغدو والآصال" (7)
قال تعالى: " فمن عفى له من أخيه شيء" (8)

(1) التبيان 175/22
(2) عيس 32
(3) عيس 18/4
(4) الأعلى 8
(5) إعراب القرآن 1/120
(6) الأنبياء 200
(7) النور 36
(8) البقرة 178
يمكن أن يكون التقدير:
من عنى له من أخيه عن شيء
فلما حذف حرف الجر ارتفع "شيء" لوقوعه موقع الفاعل، كما أناك لوقف:
سسير بزيد
ثم حذفت الباء، قلت:
سسير زيد (1)
ومن أمثلة حذف حرف الجر، ونصب ما كان مجرورا، على غير المفعول به، قوله تعالى:
"ولستم بأخذين إلا أن تنمضوا فيه" (2)
أي: إلا على إغماض فيه، و "علي" مع الجرور في موضوع الحال، أي: إلا مغضون فيه (3)
ومن حذف حرف الجر في غير المفعول به كذلك قوله تعالى:
"ولا تؤمنوا إلا بن تبع دينكم، فإن الهدى هدى الله أن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم" (4)
فالذين على البصريون، أن قوله تعالى: "أن يؤتي أحد 000" على تقدير: كراهة أن يؤول، ومفعول، "يؤول" هو "لن تبع دينكم"، فهو قد تعدد باللام، كما تعدد بها في قوله تعالى:
"و ما أنت بمؤمن لنا" (5)
وإذا انتصبت هذا بأنه مفعول به، لم ينتصب به مفعول آخر، ولذلك ينتصب.
"أن يؤتي 000" على أنه مفعول له.
والدليل على انتصاب بهذا الوجه قوله في آية أخرى:

(1) إعراب القرآن ج/91 109
(2) البقرة 267
(3) إعراب القرآن ج/112 112
(4) آل عمران 72
(5) يوسف 17
"وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم

ليحاجوكم به عند ربكم" (1)

فحكم أن قوله: "ليحاجوكم" في هذه الآية مفعول له، وقد دخلت اللام عليه؛ كذلك قوله هنا «أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربك» منتصب بالعطف على ما هو مفعول له (2).

ويجوز "الزجاج" مع ذلك أن يكون التقدير:

ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربك، إلا من يلبستينكم، ظلاباء مضمر، و"أن يؤتى" مفعول "لا تؤمنوا" واللام زيادة، ومن يلبستينكم استثناء من "أحد".

وكم يجوز أن يكون قوله "لمن يلبستينكم" مفعول "لا تؤمنوا" مع ذلك، وإنما لا يتعدي الفعل بحرفين إذا كانا متقفين، وما إذا كانا مختلفين، فالتقدير بما جائز (3).

وسواء أعرَفنا "أن يؤتى" مفعولا لاجله، أم مفعولا به، فإن النصب فيه، إنا هو على نزع الخاضع، إلا أن الخاضع على كونه مفعولا به هو حرف الـ"الباء"، أما على المفعول لاجله، فالحذوف هو المصدر المضاف إليه.

المفعول لاجله:

هذا باب من الأبواب النحوية التي يمكن تناولها في ضوء من فكرة النصب على نزع الخاضع، فالجزر هو العمق المركبي للمفعول لاجله.

وهو منصور عند سيبويه - لأنه عذر لوقوع الأمر - وتفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في:

عشرون درهما

(1) البقرة 76
(2) إعراب القرآن ج1/112
(3) إعراب القرآن ج1/113
وذلك قوله:
فعلت ذاك حذار الشر
فعلت ذاك مخافة فلان
فعلت ذاك ادخار فلان

قال حاتم الطائي:
وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللقيم تكرما
فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟
 فقال: كذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله (1)
وتقدير اللام شرط انتصاب المفعول له عند »الرضى» حتى
إنه حدد المفعول له بقوله:

»المصدر المقدر باللام المعل بحد شاركه في الفاعل والزمان» (2)
وليس النصب واجبًا، فيجوز معه الجر أيضًا، كما في قول الشاعر:
من أمك لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر
فجر رغبة باللام مع أنها مصدر، مبين للعلامة، متفق مع الفعل
في الوقت والفاعل، وهذه هي الشروط الواجب توفرها لكي ينصب
المصدر، فإن فقد شرط من هذه الشروط، تبين جره بحرف من حروف
التعليل (لام، الباء، في) (3)
المفعول له المستَكمل للشروط المتقدمة له ثلاث أحوال:
1- أن يكون محلى بال، وحكمه جواز النصب والجر، لكن الأكثر
جره; فقولك:
ضربت أبني للتداديب

أكثر من:
ضربت أبني التداديب

(1) الكتاب ج/ص 369، جهة الفاعل بين الكلم والكيف / ص 184، 185
(2) شرح الكافية ج/ص 192، 193
(3) شرح الكافية ج/ص 194، جهة الفاعل بين الكلم والكيف / ص 183
2 - أن يكون المصدر مضافة فيجوز فيه الأمران: النصب والجمل على السواء كما في بيت "حامي" السابق.
3 - أن يكون مجرد من "أل" و"الضافة"، ونصب هـذا النوع أكثر من جرد كما في "تكرما" في بيت "حامي" السابق.

يقول "الرضى" عن الأحوال الثلاثة السابقة: "قال الملكي":
إذ حصل الشرائط فجر المقترين بلازم التعريف أكثر من نصبه، والجرد بالعكس، ويفسرو الأموات في مضاف "ونالأولى أن يحال ذلك على المسماع" (1).

الأصل - إذن - في المفعول له: الجر، لكن يجوز نصبه على إضمارحرف التعليـل "اللام".

وقد قام "بن الشجري" بمحاولة طيبة لعقد الصلة بين لام الجر في نحو "لك"،، ونحوهما وبين المفعول لأجله، وعندما أن من الممكن في هذه الأمثلة أن نتصور أن اللام كانت جارة لمسند مضاف، ثم تخففت من اللام، فنصب المصدر مضاف، ثم تخففت من المصدر المضاف، فردت اللام جارة لما كان مضافة إليه المصدر.

قال تعالى:

"أَلَمْ نَشْرِكْكَ صَدَرَكَ وَرَغَعْنَا لَكَ ذَكْرَكَ" (2)

يتجه في قوله "لك" سؤال، فقول "أَلَمْ نَشْرِكْكَ صَدَرَكَ" كان الكلام مكتيفاً، ونحوه: ورغمنا لك ذكرك، ففؤاي معنى ذكر لك؟

والجواب أن اللام في "لك" لليلة التي تدخل على المفعول من

أجله في نحو:

فعلت ذلك لإكرامك، فإن حذفتها قلت:
فعلت ذلك إكرامك

---
(1) شرح الكافية ج1/194
(2) الانشراح 1/4
كم قال:
متي تفسر بيبك في معبد تقل تصديقك العلماء جبر
الأصل:
لتصديقك
فلما حذف الواقع نصب، فإن حذفت المصدر، ردلت اللام فقتلت:
فعلت ذلك لك
ومثله:
جئت محبة زيد، جئت محبة زيد، جئت لزيذ
فالمتنى إذن - ألم شرح لهذاك مصدرك، كما قال:
» خمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام (1) 
فلما حذف المصدر، وجب إثبات اللام، وكدا قوله:
» ورفعنا لك ذكرك 
أراد:
رفعنا لتشريفك ذكرك (2)
ومن الواضح أن « ابن الشجري » يستخدم منهج « المعنى » في
تقدير المصادر المجهولة وهو بهذا التدرج الثلاثي في التقدير:
جاع + مصدر + مضاف إليه + مصدر منصوب + مضاف إليه
جاع + اسم مجزور، يجعلنا نذهب إلى أن حالة النصب تقع بين
جرتين، وما انتقلت العربية بناء على هذا الفهم من جر إلى نصب إلى
جر إلا للاستخلاص والتوصيف الذين لا يضيران المعنى.
والتردج من الجر فينصب فالجر يفتح لنا بابا للاجتهد: همن
المكن تصور القائمة التالية من الجمل:
1 - جئت لحبة محمد. بذكر الجار « اللام » والمجزور، المصدر
مضاف إليه محمد.
(1) الألعاب 125
(2) الألقاب 220/425
235 —

— جئت محبة محمد • بالاستغناء عن اللام ونصب المصدر •

3 — جئت محمد • بالاستغناء عن المصدر ، ورد اللام وجُرحها

لما كان مضافًا إليه •

4 — جئت محمدًا • بالاستغناء عن اللام ونصب ما كان مجرورًا بها •

5 — جئت محمدًا لمصبه • بذكر جار ومجرور بعد النصوب لبيان

سبب الجيء إلى محمد •

ونحن من الناحية الشكلية — ندرج من جر إلى نصب (1 2) •

ونحن نصب إلى جر (3 4) • ومن جر إلى نصب مرة أخرى

(3 4) • وأخيراً من نصب إلى نصب وجر معًا (4 5) •

أما من الناحية المعنوية فنحن نعرف سبب الجيء في الجملتين

الأولتين سواء جرنا أم نصباً، لأن المصدر «محبة» أضيف إلى

«محمد» •

أما في الجملتين الثالثة والرابعة ، فلا نعرف سبب الجيء إلى محمد

سواء جرنا أم نصباً، لعدم وجود المصدر •

وفي الجملة الخامسة نعرف أن الجيء إلى محمد كان بسبب محبتة •

فمن حيث وضوح المراد من التركيب وتحديدته • تعد الجملتان

الأوليان «نسا» في محبة محمد ، لكنهما «ظاهر» في الجيء إليه •

فمن الممكن أن يكون الجيء فيهما لغير محمد ، وليس لمحب علاقته به •

إلا عن طريق محب الجائر إياه •

كذا تعد الجملتان الثالثة والرابعة نسا وظاهر في الجيء إلى محمد •

لكنها صامتتان عن ذكر السبب — كما ذكرت — •

فالجر وحده (1 3) • وكذا النصب فقط (2 4) • لا يتدمان المعنى

وأضحا أنم وضوح ، ولذلك كان التركيب الخامس نسا وظاهر في الجيء •

إلى محمد بسبب محبتة • فالدلالة هنا «قطعية» — كما يقولون • لأن

النصب والجر اجتمعا معًا على تحديدها — والله أعلم •
المفصول معه:

المفصول معه مثال من أمثلة المنصوبات التي كانت أصالة مجزورة،
ثم حذف منها حرف الجر، وجيء بالواو مكانه، ووجود هذه الواو سمح
للناحويين أن يخرجوا بعض الأمثلة على العطف.
وتخرج «سيويه» لأمثلة المفصول معه، يثبت أن النصب فيه ماهو
الإلا غطاء شكلي لحالة الجز الكامنة فيه.

بعد حديث مطول عن كثير من الأسماء المنصوبة بنفسل مضمر،
يتناول «سيويه» هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب
فيه الاسم لأنه مفصول معه قائل:

والذي تولك:
ما صنعت وأبائك
ولو تركت الناقة وفضيلها لرضمها

إنما أردت:
ما صنعت مع أبيك
ولو تركت الناقة مع فضيلها
فال-NLSسط مفصول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى؛
ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها (1).

وفي بعض الأمثلة يفسر «سيويه» النصب بعد الواو على أنه
منفول به، كما في قوله:
ما زلت وزيدا حتى فعل
أي: ما زلت بزيد حتى فعل، فهو منفول يه (2).
ويبقى «سيويه» في عرض كثير من الشواهد، ثم يقول: هذا
كله ينتصب والمعنى مع

(1) الكتاب ج1/398
(2) الكتاب ج1/397
وتركيب المفعول منه بمعنى على ظهور الفعل - كما نوهت - ولذلك
يعرض "سبيوته" بعض أمثلة المفعول منه التي ليس فيها فعل
ويخرجها بما يتيح على جانب الفعل فيها، وكان المعني الفعلي هنا شيء
كامل في التراكيب الاسمية؛ فقول العرب:
كيف أنت وزيدا
على معني:
كيف تكون وزيدا
فالكلام محمول على الفعل، الذي لو ظهر لم ينقض المعنى الذي
أرادوا من الحمل على "كيف" وذلك لأن الفعل يقع هنالك كثيرا
فالفعل كأنه قد تكلم به، وإن كان لم يناظر به" (1)
فالتركيب التي فيها أعمال لا يكمن فيها إلا الجبر، أما بعض تلك
التي ليس فيها أعمال فيكمن فيها "المعنى الفعلي" والجر معا
وإذا ما استطعنا تقدير المعنى الفعلي، جاز النصب على المفعول
معه، وما لا فلا، ولذلك لم يجز نصب ما بعد الواو في نحو:
أنت وشَـثـبَانَك
كل أمرٍء وضيعته
ويجب رفعه؛ لأنك تريد أن تخبر بالحال التي فيها الحديث عنه في
حال حديثك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل وليس
ومعهما يستعمل فيه الفعل" (2)
والاستفهام من المواضع التي يستعمل الفعل فيها كثيرا، ولذلك
جاز نصب ما بعد الواو معه على تقدير فعل.
ليس كل تركيب - إذن - ذا طاقة فعلية، والتراكيب بالنسبة إلى
جواز النصب بعد الواو فيها على المفعول معه، من حيث توفر الطاقة
الفعلية فيها أو عدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
(1) الكتاب ج/1/3.3 ؛ شرح الكافية ج/1/197
(2) الكتاب ج/1/2.5 ؛ شرح الكافية ج/1/198
1 - تراكيب فعلية لفظا ومعنى،  ما صنعت وأخاك.
2 - تراكيب فعلية معنّى لا لفظا، كيف أنت وزيد؟، زيدا.
3 - تراكيب اسمية لفظا ومعنى، أنت وشَـاَـئْكَ.

وأيا ما كان المنصرق الفعال قبل المفعول معه، فالنصب الظاهرة، هو في الحقيقة جر، و«سيبويه» يشبه النصب في باب المفعول معه، بالنصب في باب «ليس» في أن الجر هو العمق التركيبي لهما في البابين؟
ففي قول «صرمة الأنصاري»:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى، ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.
علف «سابق» بالجر على «مدرك» المنصوب حملا على معناه، ومثله قول «الأحوص»:

مشاعمية ليسوا مصلحين عشيره، ولا ناعب إلا ببين غرابها.
بعلف «ناعب» بالجر محا على معنى «بمصلحين» (1).

بل إن «سيبوه» يذهب إلى أن الجري الكامن هو في قوة الجر الظاهرة؛ لأنه يشبه بحذف «أن» الناصبة للمضارع مع بقاء النصب، كما في قول «عمر بن جوين الطائي»:

هم أرب مثلهما، خبسة واحدة، وننئت نفسه بعد ما كدت أفعله (2).
ووفق موضع آخر نرى «سيبوه» يجوز النصب بعد هذه الواو، عطفا على ما قبلها، كما يجوز النصب بعدها لا على إنهبمعنى «مع» بل بمعنى «قبل»، يقول:

ومن ذلك قولهم:

شَـاَـئْك والحج.

كأنه قال:

عليك شَـاَـئْك مع الحج.

---

(1) الكتاب ج1/6/2006
(2) الكتاب ج1/7/2007
 وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كان قال:
عليك شأنته وعليك الحج
وليس ينقض هذا ما أردت في معنى «مع» من الحديث 279 ومثل ذلك:
أهلك والليل،
كأنه قال:
بادر أهلك قبل الليل.
والمعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه. (1)
فما بعد الواو منصوب إما عطفا على ما قبله، أو على معنى حرف من حروف ألفجر «مع» أو «قبل» ،
وتخريج «سيبوه» للمنصوب على التحذير يشب تخريجه للمنصوب على المفعل معه، فكما نصب الآخر على معنى «مع» نصب نصو:
الأسد الأسد
يالك والأسد
على أنه «مفعول منه»، فالنصب هنا -إذن- على معنى «من»،
وأيضاً نوع جديد من المفعولات، لا أجد إلا عند «سيبوه» (2).
المفعول معه -إذن- نوع من المنصوبات التي يكون النصب فيها سطحياً، أو غطاً لجر، كبعض أمثلة المفعول به، والمفعول له، والمفعول منه، وبعض المنصوبات على معنى «قبل».
ولهذا يذهب الرضى إلى أن المفعول معه كان في الأصل على مفعلاً قام الواو معه، لم يمكن أن يكون عليها، بلكونها في الأصل حرفًا، فانتقل إلى ما بعدها (3).

(1) الكتاب ج/1 278/4
(2) الكتاب ج/1 277/4 : شرح الكافية ج/1 196
(3) شرح الكافية ج/1 108/3
على أن النصب على المفعول معه في نحو:

جاءني زيد وعمروًا

كما أنه إشارة إلى جر كامن، هو نص في الدلالة على المصاحبة
والمعيَّة لأن العطف في هذا المثال أو غيره يحتمل تصاحب الرجلين في
المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر (1).

ولقد ذكرت من قبل أن الاكتفاء بالواو في بعض أمثلة المفعول به
واب المفعول معه، وباب المفعول منه، ونصب ما بعدها على معنى حرف
الجر المذكور (الباء، مع، من، قبل) هو طريق وسط بين ذكر حرف
الجر والتخفيف منه كلمة؛ لأن الواف هذا ديل من حرف الجر.

وقد عد "سيبوية" استخدام الواف ديل حروف الجر نوعًا من
التخفيف الذي تلجأ إليه العربية في أساليبها كثيرًا لعلم المخاطب ما يعنيه
المتكلم تماماً كما يعلم مضارب الأمثال؛ لعلمه بمواردها (2).

المفعول فيه:

والتخفيف المضار إليه آنذاك موضع كذلك في المفعول فيه، فهو أحد
المخصصات التي تخففت العربية فيها من حرف الجر، ونصب ما كان
مجرورًا (3).

فكلاً اسم منصب على الظرفية هو في التقدير جار ومجرور عشتي
إن النحويين ذهبوا إلى أن ما جاز في الظرف جاز في الجار والمجرور؟
إذ العرب ينتسبون في الظروف ما لا يتسع في غيرها؛ لأن كل شيء من
المحتويات لا بد أن يكون في زمان أو مكان خصيته مع كل شيء كنوابيه،
ولم تكون أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث
لا يدخل الأجانبي؛ وأجزي الجار والمجرور مجازاً متناسباً بينهما (4).

ومن التخفيف ما مثل به "سيبوية" من أنه يقال:

196
124
93
111
(1) شرح الكانية ج/1
(2) الكتاب ج/1
(3) شرح الكانية ج/1
(4) شرح الكانية ج/1
إذا كان غدا غائتنى
إذا كان يوم الجمعة غائتنى
فالفعل لحد، واليوم، كتوكى:
إذا جاء غد
وإن شئت قلت:
إذا كان غدا غائتنى

واللغة بنيت تميم، والمعنى: أنه لقي رجلا، فقال له:
إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو من البلاء في غد غائتنى
ولكنهم أضموا استخفافاً، لكثرة «كان» في كلامهم، لأن الأصل
لما مضى وما سيعق وحدوا، كما قال:
تا لله ما رأيت كاليوم رجلا
أي:
تا لله ما رأيت كرجل أراه اليوم
أي:
تا لله ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم

فهى المشاكل:
إذا كان غدا غائتنى

بنصب «غدا» نرى «سيويه» يؤوله على معنى «في غد».
كما أن التبادل في المثال الأخير بين الجر والنصب واضح، فالجري:
اليوم، والنصب «رجلا» نصب وجر في التقدير، مع المحافظة
على المعنى، مما يؤذن بتداعل الجر والنصب، ويثبات النسبة والمعنى
رغم تغير الشكل الإعرابى.

(1) الكتاب ج 1/248
وليس كل اسم مكان ينصب على الظرفية على معنى في، ولا ينصب:
على هذا المعنى إلا اسم المكان المبهم، كقول العرب:
هو موضع كذا
هو مكان كذا (1)
وأما لا يحسن أن ينصب على الظرفية على معنى في؛ لأن السهم
مكان مختص، يجب جرحه بمعنى فلا تقول:
هو جوف المسجد، أو داخل الدار، أو خارج الدار
حتى تقول:
هو في جوف المسجد، وفي داخل الدار، ومن خارجها (2)
أما جميع ظروف الزمان، فتنصب على هذا المعنى؛ فقولك:
سير عليه الليل والنهر والدهر والأبد
جواب لقوله:
كم سير عليه؟
لأنه يريد:
في كم سير عليه (3)
وإنما جاز في كل كلمات الوقت أن تنصب على الظرفية، ولم يجز
ذلك في أسماء الأماكن إلا في المبهم فقط؛ لأن ترابية الزمان إلى
الفعل أقوى من ترابية المكان إليه لأن «الفعل بنى لما مضى فيه» وما لم
يمص، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان قد وقع المصدر، وهو
المحدث، والأماكن لم يبين لها فعل، وليس بمصدر أخذ منها الأمثلة،
وهي إلى الأمام ونحوهم أقرب، لا ترى أنهم يخصصونها بأسماء كريد
وعمرو، في قولهم مكة وعاصم ونحوهما، يكون منها خلق لا تكون لكل
مكان ولا فيه، كالجبال والوادان والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن

(1) الكتاب ج/140/3
(2) الكتاب ج/141/3
(3) الكتاب ج/146/3
لها جثة، وإنما الدهر مضى الليل والنهر فهو إلى الفعل أقرب» (1)

فظرف الزمن أقرب إلى الفعل: لأن الفعل بني للدلالة على الزمن، كما بني للدلالة على الحدث، أما ظرف المكان فآقرب إلى الاسم، فبعض أسماء الأماكن قد تكون أعلاها وبعضها له خلقه، وجثة.

بل إن ظروف المكان بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء، نحو القبل والقصد والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت، فهنن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء (2).

ومن الناحية التركيبية تعد ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء: لأنها تكون فاعلة ومفعولة. تقول:

أهلكه الليل والنهر

استيفت أباكم (3)

والمصادر - كذلك - قد تنصب على الظرفية على معنى هي، لسعة الكلام والاختصار فيه أيضا، وكذلك قوله:

منى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، خفوق النجم، خلافة فلان، صلاة العصر.

أي:

زمن مقدم الحاج، حين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصاص (4).

والله ينزاوح نصب كلمة من الكلمات بين أن تكون منصوبة على الظرفية أو على المصدرية كما تقول:

مررت به وحشيذه

(1) الكتاب ج/1 36/6 37
(2) الكتاب ج/1 11/6 416
(3) الكتاب ج/1 19
(4) الكتاب ج/1 242
مررت بهم وحدهم
فقد جعل «يونس» نصب «وحده» على الظروفية، كأنك تلت:
مررت برجل على حياله
خطرحت «على»، فمن ثم قال: هو مثل عنده وهو عند «الخليص»
كقولك:
مررت به خصوصا (۲).
وإنما حمله «يونس» على جهة الظروف؛ لأنه ناقص التصرف
ك عند، وتلزم إضافته فيه معنى «على حياله»، وقوله «الخليص» أقوى؛ لأن «وحده» أشبه بال المصدر في معناه، وحمله عليه أولى لكثرة
نظره من المصادر، وظهور معنى الاختصاص فيه (۲).
وقد اختلفت عبارة النحويين في تصريح نصب أسماء الأماكن
المخصصة بعد «دخل»، و«سكن»، و«نزل» في قولهم:
دخلت الدار، نزلت الخان، سكنت الوفدة
وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجوء «في»
معها في غير المهم أيضا.
فذهب«سيبويه» إلى أن الأسماء منصوبة على الظروفية، وقائ:
«الجرمي»: «دخل» متعد، وما بعده مفعول به لا مفعول فيه.
والأصح أنه لازم، فيغير الأمكنت بعدها يلزمها «في» نحو:
دخلت في الأمر
دخلت في مذهب أبي حنيفة
وكثيرا ما يستعمل «في» مع الأمكنت أيضا نحو:
دخلت في البلد

(۱) الكتب ج۱/۱۷۳
(۲) الكتب ج۱/۱۷۸
(۳) حاشية الكتاب ج۱/۱۷۸
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم (1) 
وكون مصدر «دخل» هو «الدخول»  و «الفعلون» في مصادر اللازم 
أغلب، وكونه ضد «خرج» وهو لازم اتفاقياً.
وأما نحو:
ذهب الشام 
فالتحول «الشام» على الظرفية اتفاقاً، لأن «ذهب» لازم (2).
ونصب المكان المختص على الظرفية اعتباره «سيبوس» من التشبيه 
بالأماكن غير المخصصة؛ إذ كانت كلها تقع على الأماكن، ومن ذلك «قول 
العرب»: سمعناه منهم.
هو منى منزلة الشغاف 
هو منى منزلة الولد 
هو منى مزجر الكلب 
أنت منى مقعد القابلة.
إذا دنا غلظ بك من بين يديك (3).
هو منى مناط الثريا 
هو منى معقد الإزار.
فأجري هذا مجرى قولك:
هو منى مكان السارية 
ولذلك لأنها أماكن، ومعناها:
هو منى في المكان الذي نيط به الثريا 
وهو منى في المكان الذي تتعد فيه القابلة.
فإنما أراد هذا المعنى، ولكنه حذف الكلام، وجاز ذلك كما جاز.

(1) إبراهيم 
(2) شرح التأنيث ج/1 186/412، 413
(3) الكتاب ج/1 412/416
دخل البيت، وذهبت الشام
لأنها أماكن، وإن لم تكون كل مكان» (أ).

وقد أجمل «الرضي» الأمثلة التي ساهمت فيها سيبويه ويقوله:
«يكثر حذف الفاء» وإن كان شاذًا من كل اسم مكان يدل على معنى
القرب أو بعد حتى يكاد يلتح بالقياس» (ب).

وهذا فهم مثيل لكلام سيبويه؟ حيث إن الأمثال الكثيرة التي
ذكرها لأسماء المكان المختصة التي يجوز نصبها على الظروفية عبرت إما
على القريب، وإما على البعيد.

و«الرضي» لا يزال يعتبر نصب هذه الأمثلة على الظروفية شاذًا
على كثيرها كثرة تكاد تضفي عليها القياسية، وهو في هذا ينحو
منحنى سيبويه؟ إذ قال:

«وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت:
هو مني مجلسك، أو متاك زيد، أو مربط الفرس.
لم يجز، فإستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا» (أ).

وسواء أعرب اسم المكان المختص المضروب بعد حذف في
«مفعولا به» كما يذهب الجرمني، أو «مفعولا فيه» كما يذهب سيبويه.
و«الرضي» فإن النحوين اتفقوا على أن النصب هنا يدل للجر،
ومعناها واحد.

وهماً - أي الجر والنصب - مقابلان للرفع، الذي ذهب سيبويه
إلى جوازه في الأمثلة السابقة على الخبرية، يقول:

«وأما ما يرفع من هذا الباب فقوله:
هو منن فرسخان».

(1) الكتاب ج1/14187
(2) شرح الكتاب ج1/181
(3) الكتاب ج1/14187
هو منى عدوي الفرس
هو منى دعوى الرجل
هو منى غلوة السهم
هو منى غوت اليبد
فإذا خارق هذا الباب الأول ؛ لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه
فرسخين وفوتا ؛ ومعنى غوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه،
فهذا على هذا المعنى ؛ وجرى على الكلام الأول ؛ كأنه هو ؛ لسعة الكلام ؛
كما قالوا :

أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » (1) •
يريد « سيبويه » بجريه على الكلام الأول ؛ مواقفته للمبتدأ ؛ هو »
في الرفع لأنه خبر عنه ؛
فالنصب والرفع ؛ إذن ؛ جائزان ؛ إلا أن الأول على الظرفية ؛
والثاني على الخبرية ؛ فالعرب تقول :

أنت من أقرأي وسمع
أنت من أقرأي وسمعت
كرفيه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول ؛ حتى صار بمنزلة ؛
أنت من قريبي ونصبوبه – على قلة ؛ لأنهم قالوا ؛
أنت منى بمرأى وسمعت
فصار " مرأى " غير الأسم الأول في المعنى واللفظ ؛ شهبهه بقولهم ؛
أنت منى منزلة الولد (2) •
وشبهه بتفرقة " سيبويه " بين المعنى على النصب الولد من الجر
وما يفيده من دلالة على " الظرفية " ؛ والرفع الدال على التشببية ؛
أو " الخبرية " ؛ ما قاله المتأنكون عن التصرف في الظروف ؛

(1) الكتب ج15410
(2) الكتب ج16416
المتصرف من الظروف ما لم يلزم انتسابه بمعنى «في» أو انجراره بمن، وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا منصوبا بتقدير «في» أو مجريا بمن، وقد ينجر «أين» بإلى وحتى مع عدم تصرفهما و«من» الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى «في»

نحـو:

جئت من قبلك ومن بعده،
قال تعالى:

«ومن بيننا وبينك حجاب» (1)

وأما نحوـ:

جئت من عنـدك
قال تعالى:

«هُب لى من لدنك ذريه» (3)
خلابناء الغاية (3).

وقد يتوسع في الظروف المتصرف، فيجعل مفعولا به، وحينئذ يسوع أن يضر مستعينا عن لفظ «في» كقوله:

يوم الجمعة صمته.
وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشابهة، نحو:

«بل مكر الليل والنهار» (4)

يا سارق الليلة أهل الدار
وعمئاه متوسعا فيه، وغير متوضع سواء (6)
وفرع النحوين في هذا الأصل فقالوا:

(1) آل عمران 38
(2) شرح الكافية ج1/187
(3) سبأ 32
(4) شرح الكافية ج1/190
(5) فصلت 5
1 - لا يتوسع في ظرف المتعدى إلى اثنين حتى لا يلحق بالمتعدى إلى ثلاثة فلا يقال:

يوم الجمعة أعطيته زيداً درهماً

لأن المتعدى إلى ثلاثة محصور، فلا يزداد عليه، وجوزه الأثرون (2).

2 - لا يتوسع في ظرف المتعدى إلى ثلاثة؛ لأنه يخرج إلى غير أصل؛ فليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة، وجوزه «الأخفش» (1)

كما جوز النحوين التوسع في الأعمال الناقصة، فأجازوا نحو:

يوم الجمعة ليسه زيد قائماً

يقول «الرضى»:

والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك:

خرجت يوم الجمعة.

كان في الأصل:

خرجت في يوم الجمعة.

كان يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به، بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه، وكذا المفعول له هو أيضًا مفعول به تعدد إليه الفعلي بنفسه بعد ما تعدد إليه بحرف الجر، فهما مثل «ذنبا» في قولك:

استغفرت الله ذنباً

إلا أن حذف حرف الجار أي «في» و«اللام» صار قياساً في البابين، كما كان حذف حرف الجر قياساً مع أن وأي، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة، فلا تقول في:

مررت بزيد وقمت إلى عمرو.

مررت زيداً وقمت عمراً.

(1) شرح الكافية ج/190.
(2) شرح الكافية ج/190.
وإذا كان قياسًا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المبينة لكل
منهما لقوة دلائلهما على الخرافيين المتفقين (1)
ومن الظروف المتصرف ما يقع خبراً، وظرف الزمان يقع خبراً عن
اسم معنى بشرط حدوثه، وإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره،
كأن الزمان منكرة رفع غالباً نحو:
الصوم يومًا، والسير شهر
إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستقاره إياه هو، ولا سيما
مع التنكر المناسب للخبرة
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بغي نحو:
الصوم في يوم أو يومًا.
خلاصة للكوينين؛ لأن «في» عنهم يوجب التنكر، فلا يجوزون:
صمت في يوم الجمعة
بل يوجبون النصب، والأولى جوازه، كما هو مذهب البصريين، ولا يعلم
إفادة «في» للتنكر.
وإذا كان الزمان معرفًا نحو:
الصوم يوم الجمعة
لم يكن الفرع إلا غالبًا عند البصريين، وأوجب المذهبين النصب كمسا
أوجب في المنكر.
فإن وقت الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفًا أو
منكرًا، فالأغلب نصبه أو جره بغيان الأتفاقيات بين الفريقين نحو:
الخروج يومًا أو في يوم
السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة
(1) شرح الكافي ج1/190، 191
وأما قوله تعالى:

«الحج أشهر معلومات» (1)

فإن تأكيد أمر الحج، ودعو الناس للاستعداد له، حتى كان أفعال الحج مستغرقة لمجمع الأشهر الثلاثة (2).

وشرف مكان يقع خبرا عن اسم معنى أو اسم عين، فإن كان الخبر شرف مكان غير متصرف، والتبذل اسم عين، فلا كلام في ارتفاع رفعه.

نصو:

زيد عنـدك

وإن كان متصرفًا نكرة، فالرفع راجح نحو:

أنت متي مكان قريب

وإن كان معرفة، فالرفع مرجوع نحو:

زيد خلفك، داري أمامك (3)

وأرى أن سبب عدم جواز الإخبار بشرف الزمان عن أسماة الأعيان، ما سبق ذكره من أنه أقرب إلى الفعل منه إلى الأسم، والفعل يناسبه من الأسماء ما يدل على معنى ولذلك يخبر بشرف الزمان عن أسماة المفاهي.

أما شرف مكان فهو أقرب إلى الأسماء — كما سبق — فيجوز الإخبار به عن أي نوع من الأسماء.

والظرف الواقع خبرا ينصب عند الكوفيين على «الخلاف»، فالخبر يرفع إذا كان هو المبتدأ، أو كأنه هو، نحو:

زيد قائم

أزواجه أمهاتهم» (4)

(1) البقرة 197
(2) ج 1/14، 95
(3) شرح التكية ج 1/14، 95
(4) الأحزاب 6
ولا كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر عليه نحو:

زيّد عيدًا
فلبس "عندكم" هو زيد، نصب بعامل معنوي، وهو معنى المخالفة التي
اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به.
وذهب البصريون إلى ضرورة تقدير شيء يتعلق به الطرف، إذ
المخالفة لا توجب النصب، وهو في هذه الحال منصوب على أنه مفعول
فيه، كما أنه كذلك اتفاقًا في:

جلست أمامك

خرجت يوم الجمعة

إلا أن العامل هنالك مقدار 400 وينبغي أن يكون من الأعمال المعمّمة نحو
"كائن" و"حاصل" ولو كان من الأعمال الخاصة كأكل وشراب، لم
يجز لعدم الدليل عليه، وقد يجف حاصل لقيام الدليل نحو:

من له بالمذهب

أي من يضمن

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواعظ أخرى هي: الصفة، الصلة،
الحال، وفيما عدا المواعظ الأربعة، لا يتعلق الظرف والجار والجرور
إلا بمفسوض موجود (1)

وسينوين: رأى ثلاثة في نصب الظرف، فالظرف منصبة "لأنها
موقوت فيها ومكرون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت:

أنت الرجل علماء

عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدروهم عشرون، إذا قلت:

عشرون درهمًا (2)

(1) شرح الكاتبية 191/141
(2) الكتاب 191/144
وعلماً، ودرهما منصوبان على التمييز، وهو نوع آخر من المنصوبات التي يكمن فيها جر، وسيأتي حديث موجز عنه.

الحالة:

الحالة كالظروف في النصب على تضمن معنئ في وابن هنـا إلى فرق بين الظروف والحالة، وهو أن الظروف على تضمنه معنئ في قد يجر بها لفظا كذلك أما الحالة فإنه يتضمن معنئ في فقط.

وقد سبق أن اعتبر «الرضى» المفعول فيه، والمفعول له، وحذف حرف الجر مع أن وأثناء الأمور القياسية الثلاثة التي يتخفف فيها من حرف الجر مع نصب ما كان مجرورا.

فالحالة، إذن، يلحق بالظرف بجامع تضمن معنئ في فقط، لا على أنه كان مجرداً بنفه، ثم نصب بنزعها.

وإذا ألقى الحقوقيون الحالة بالظروف؛ فإن كلا منهما قيد للفعال في لحظة معينة، ومكان معين، وحالة معينة.

وقد قدم «سيبوه» أنماط متنوعة للكلامات التي تنصب على الحال وكان تضمنها معنئ في هو المعنى الذي نبه إليه دائماً.

1 - فهناك باب ما ينصب من المصدر لأنه حال وقعت فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر 60 وذلك قولك:

قلتته صبرا، لقيته غباءة ومفاجأة

60 وليس كل مصدر، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا

الباب يوضع هذا الموضوع 60 (1)

وقد ربط «سيبوه» بين الحال، والمفعول لأجله، يقول عن أمثلة المفعول لأجله وشواهد الكثيرة التي ساقها: «هذا كله ينتصب لفظه ؛ لأنه مفعول له، كانه قيل له: لم فعلت كذا وكذا، فقال:这么做، وكذا ؛

(1) الكتاب جـ 1/ 370
ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله» (1). ثم يقول عن المصدر الواقع حالاً: «وعلم أن هذا الباب آتاه النصب، كما أعني الباب الأول (المفعول له) ، ولكن هذا جواب لقوله: كيف لقيته، كما كان الأول جوابا لقوله: له» (2).
ففالحال موقوع فيها الأمر، والمفعول لأجله موقوع له الأمر، ففالحال من حيث المعنى فرن للمفعول فيه، ومن حيث الشكل كأنه منصوب على نزع الخافض.

٣-باب ما ينصب أنهحال يقع فيه الأمر، وهو اسم، وذلك تقوم:
مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة (3).

٣-باب ينصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك تقوم:
أما سمنا فسمن، أما علما فعالم.
وزعم الخليل أنه بمنزلة قولاً:
أنت الرجل علما، ودينا، أنت الرجل فهما، وادبا.

أي: أنت الرجل في هذه الحال (4).

٤-باب ما ينصب من الصفات حالاً، كما ينصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً، كقولك:
أما صديقا، وصافياً، فليس بصديق مصاف
أما طاهرًا، فليس بطاهر.
أما عالمًا، فعالم.
فهذا نصب: لأنه جعله كائنا في حال علم، وخارجا من حال ظهور.

ومصادرته (5)

1. الكتب ج1/369
2. الكتب ج1/372
3. الكتب ج1/371
4. الكتب ج1/384
5. الكتب ج1/387
باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر؟
لأنها حالة يقع فيها الأمر، وذلك قولك:
كلمتها فاه إلى في
بايعتـهـ يدا بـيدـ
كأنه قال:
كلمتها مشابهة، وبايعتـهـ نقدا.
أي: كلمته في هذا الحال.
وبعض العرب يقول:
كلمته هو إلى في
كأنه يقول: وغوه إلى في، أي: كلمته وهذه حاله، فلالفع على كلمته وهذه حاله، والنصب على كلمته في هذه الحال.
وأما:
بايعتـهـ يدا بـيدـ
فليس فيه إلا النصب، لأنه لا يحسن أن تقول:
بايعتـهـ ويد بـيدـ
إذ لم يرد أن يخبر أنه بايعه ويهده في يده، ولكنه أراد أن يقول:
بايعته بالتعجيل، ولا يبالا أفريبا كان أم بعيدا، وإذا قال:
كلمتـهـ هو إلى في
فإذا يريد أن يخبر عن قريب منه، وأنه شئفه، ولم يكن بينهما أحداً
وقد أول «الرضى» الحال بالظرف، لأن الحال مشابه للظرف في المعنى؟ فقولك:
جاء زيد راكبا معناه: جاء زيد وقت الركوب.

---
(1) الكتاب ج/1 391، انظر كذلك ج/1 395، 297
(2) شرح الكافية ج/1 266
٢٥٩

«فالرضى» لم يكتم بالقول بأن معاونه: في حال ركوب، بل أله بالظرف ذاته، وإذا أضحى أن الحال يضمن معني في يصبح لدينا في اللغة العربية مفعول فيه للدلالة على الزمن، وآخر للدلالة على المكان، وثالث للدلالة على الحال.

وعليه فالفعل إذا أن يقيد بظرف الزمان فقط، أو بظرف المكان فقط، أو حالتين كيف حدث الفعل وتم التمييز:

هذا آخر الأبواب التي يتبين هذا البحث فكرة أن النصب فيها ما هو إلا شكل سطحي لشكل آخر هو الجر.

وتجد هذه الفكرة دليلها هنا في تمييز الماد الذي يتراوح بين النصب والجر (٣-١٠)، الجر (مئة ومضاعفاتها)، والنصب (١١-٩٩) (١).

ومن هذا ما يقوله "سيرويه" في باب ما ينصب، لأنه يبيح أن يكون صفة وذلك قوله:

هذا راقود خلا.

وإن شئت قلت:

راقد خلا، وراقد من خل (٣).

والمضاف الليمة في:

خاتم فرضة

يرفع إبهام الذات، وكذا إذا انتصب; لأن معنى النصب والجر كيه سواء.

وهذا تبادل بين الحالات الإعرابية، بين النصب والجر مثلا

لداع من تخفيف كما يجز التمييز. إذا كان جره أخف من نصبه كما في:

١) الكتاب ج1/٢٠٦ - ٢١١
٢) الكتاب ج1/١١٧
مئة رجل، ثلاثة رجال
وكما يرفع الفعل، إذا قام مقام الفاعل سواء كان مفعولا به،
مصدا، أو ظرفًا (1).

ونصب التمييز في المقدار أكثر من الخفض، والخفض في غير
المقدار أكثر من النصب؛ لأن المقدار منهم يحتاج إلى مميز، ونصر
المميز نص على كونه مميزا، وهو الأصل في التمييز، خلاف الجر، فإنه
علم الإضافة، فهو في غير المقدار أولى (2).

 والأعدد مقدار، وكان ينبغي أن ينصب تمييزه، إلا أنهم التزموا
الجر فيه من الثلاثة إلى العشرة، وفي المائة والآلف وما يتضاعف منهما
لكثرة استعماله، فأثروا التخفيف بالإضافة - كما سابق -

كما أنهم تركوا الجر في العدد المركب (11 - 19)؛ لأن المضاف
إليه مع المضاف كاسم واحد لفظًا، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه
لكن جعلها لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظًا ومعنى.

وكذا تركوا الجر في الأغلب في العدد الذي آخره نون الجمع
كشرون وأخواته لتدوز إضافتها، كما يضاف جمع المذكر والسبام،
وقد جاء قليلا نحو:

عشرو درهم (3).

فاحتجا الإضافة، وسعت جر مميز العدد، وما لا غلا،
وحرف الجر الذي ينصب التمييز على معناه هو «من»، وتدوز
التمييز بمن مطرد في تميز الفرد، كما يطرد في تميز النسبة، بمثيل
تصريحهم بما في نحو:

يا لك من ليل، عز من قولك، قاتله الله من شاعر

---
(1) شرح الكافنة ج 1: 216
(2) شرح الكافنة ج 1: 217
(3) شرح الكافنة ج 1: 218 - 219
بل قد تكلف بعضهم تقدير "من" في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما (1)
وتقدير التمييز المنصوب بمن من الأشياء التي تفرق بين هذل وآخر، من هذا ما يقوله "سبيو عليه": "وقد جاء من الفعل ما قد أنفد إلى مفعول، ولم يقوقه غيره مما قد تعددى إلى مفعول، وذلك قولك:
امتئات ماء، تتفقات شحما
ولا تقضول
امتئاته، ولا تتفقاته
ولا يعمل فيه من المعارف، ولا يقدم الفعل فيه فتقول:
ماء امتئات
كما لا يقدم المفعول في الصفة المشبهة; لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول نحو: كسرته فانكسر، دفعته فاندفع.
فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، كأنك قلت:
ملائي امتئات
ومثله: دحرجه فتدحرج، وإنما أصله: امتئات من الماء، تتفقات من الشحم.
فهذه هذا استخفا (2)
فالجملتان:
أكل الولد شحما، تنفقت الولد شحما، سواء من الناحية الشكلية؛ لاحتوائهما على:

(1) شرح الكافية ج1/224
(2) الكتاب ج1/206
فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب
لكن "سيبوية" يفرق بينهما على النحو التالي:
١ - "أكل" تتعدى إلى الظاهر والمضمر، و "تفتقا" لا تصل إلى المضمر.
٢ - "أكل" تتعدى إلى النكرة والمعرفة، و "تفتقا" لا تصل إلى المعترفة.
٣ - يجوز تقدم منصوب أكل عليها، ولا يجوز تقدم منصوب "تفتقا" عليها.
٤ - "أكل"، فعل ينصب مفعولا، أما "تفتقا"، ففعل لازم يدل على الإفعال، ومعناه لا يتراوح فاعل.
فالنصب في الجملتين أمر ظاهر، لأن النصب مع تتفتق أصبه الجر، والمراد:
تفتقا الولد من الشحم.
فحذف حرف الجر استخافا، فنصب المجرور.
و "من" في الأمثلة السابقة مرتدة مع تمييز "النسبة"، وهي فيما يأتي مرتدة في تمييز الذات أو المقدار. يقول: واما قولهم:
داري خلف دارك فرسخا فانتصب لآن "خلف" خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض، واستغنى، فلما قال:
داري خلف دارك
لهم، فلم يدر ما قدر ذلك، فقال: فرسخا وذراعا وميلا، أراد أن بين، فعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب، كما عمل: له عشرون درهما في الدرهم (١)، إنا أرادوا، عشرين من الدراهم فاختصروا.
(١) الكتاب ج١/١٧٤٠
واسعَ تخفُوا (1).

فنوعًا التمييز، تمييز النسبة، وتمييز الذات ينصبان علىمعنى
«من»، وهو ما بدأ واضحًا من ربط «سيبوه» هذه بذلك.
يقول: «نقول:

ما في السماء موضع كف السحابا
لى مشاهه عبدا
ماق الناس مشاه فارسا
عليهم مشاهه زبدا

وذلك أنك أردت أن تقول:
لى مشاهه من السبع
لى ملؤه من العسل
ماق السماء موضع كف السحاب

فخذ ذلك تخفيًا، كما حذفه من «عشرين» حين قال:

عشرون درهماً

وضاقت الأسماء المضاف إليها الجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن
ما بعدها من صفاتها، ولا محمودًا على ما حملت عليه، فانصب بملع
كف، ومثله، كما انصب الدراهم بالعشرين: لأن «مشاء» بمنزلة
«عشرين»، والجرور بمنزلة التنوين لأنه قد منع الإضافة، كما
منع التنوين (2).

وجه الشبه بين «عشرين» وما ذكره «سيبوه» يتملى في
أكثر من ناحية:

١ - «من» مقدرة فيها جميعًا.

٢ - الإضافة غير ممكنة؛ لأن نون «عشرين» تمنع الإضافة.
والإضافة في «وضع» و «ملء» و «مثل» تمنع الإضافة كذلك؟
فبالإضافة فيها كتبت «عشرين».
3- «درهما» ليست من صفة «عشرين» ولا جنينة عليها.
«خبر» كذلك «سحابة» و «عبدا» - مثلاء -

كتيبات المدد:
والتبادل بين النصب والجر نجده أيضًا في تميز «كم»
الاستفهامية، التي اعتبرها النحويون بمنزلة اسم يترسخ في الكلام
منون، شبيه بعشرين في أن ما بعده ليس من صفته ولا محمولا على
ما حمل عليه (1)، فكلما منعت عشرين من الإضافة إلى ما بعدها,
منعت «كم» كذلك فنصب تميزها كما ينصب تميز «عشرون».

وقد يجري تميز «كم» إن سبقت بحرف جر؟ فالقياس في:

على كم جذع بيتك مبتي
النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جروا فإنهم أرادوا
معنى «من» ولكنهم حذفوها همذا تخفيفا على اللسان، وصارت
على » عوضا منها (2).

أما «كم» في الخبر في منزلة اسم يترسخ في الكلام غير منون،
يجر ما بعده إذا أسقط الترنين، وذلك الاسم نحو:
مانتى درهم
خانجر الدراهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معني
رب » نحو:

كم غلام له قد ذهب
فكم في السؤال، أو كم الاستفهامية، بمنزلة عشرين وما أشبهها،
وجملت في الخبر والدلالة على الكثرة بمنزلة ثلاثة وعشرة وما بينهما،

(1) الكتاب ج2/157
(2) الكتاب ج2/160
والأولى ينصب ما بعدها، وأما الثانية فيقرر ما بعدها + «وناس من العرب يعملون فيما بعدها في الخبر كما يعملون في الاستفهام» فينصبون بما كأنها اسم منون، ومعناها منونة وغير منونة سواء (1).

وإذا فصلت بين «كم» وبين الاسم بشيء. استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبحة أن تفصل بين الجار والمجروح، لأن المجروح داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذئب يعمل فيه، تقول:

هذا ضارب بك زيدا
ولا تقصو.

هذا ضارب بك زيد (2)
ويجري مجرى «كم» في الاستفهام: «كذا وكذا» في نحو:
له كذا وكذا درهما
فكذا وكذا مبهم، وهو كتابة للعدد، وكذلك «كأين» في نحو:
كأين رجلا قد رأيت
كأين قد أثناي رجلا
إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع «من»، قال عز وجل:
» وكأين من قرية (3) (4)
وإذًا من التميز الذي ينصب بإضمار «من» قولك:
ويح رجلا، الله دره من رجل (5).

هذا ما كان من أمر التمييز الذي يعالج في باب النصوصات، وحقيقة العلاقة بينه منصوبًا وبيته مجرورًا، فهو مثال آخر من أمثلة

(1) الكتب ج 2/164
(2) الكتب ج 2/164
(3) الحج 82، الطلاق 8
(4) الكتب ج 2/170
(5) الكتب ج 2/174
التبادل بين الحالتين الإعرابيتين؛ إذ إن حالة النصب ما هي إلا تعبير شكلي عن حالة جر كامنة؛ فمن البينائية مستترة في تركيب التميمز، وما الاستغناء عنها إلا نوع من التخفيف والاختصار والتوسع، الأمر الذي لحظ في منصوبات أخرى كالمفعول له، والمفعول معه.

تسمى الاسم:

رأينا فيما سبق أن «سبيوبيه» كان كثيرا ما يعقد الشبه بين

«عشرين» وأمثلة أخرى من تركيب التميمز.

والواقع أن «عشرين» التي ينصب الاسم بعدها على التميمز ما هي إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة تقدمها النحويون لبسط فكرة ما سموه

بـ «تمام الاسم».

والاسم يتم بارعة أشياء، إما بنون الجمع كعشرين، أو بالتنوين الظاهر كما في «رجل زيتا»، أو المقدر كما في «خمسة عشر»، «كم»، وإما بنون التثنية كما في «فريان سمن»، وإما بالإضافة كما في نحو «مثلها»، فمعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لايمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوير، وعووني التثنية والجمع، ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثائرة، فإذا استخدم هذه الأشياء شبه الفعل إذا تم بالفاعل، وضار به كلما تأكد فيه ابنه التميمز الآتي بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم.

كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فنصير ذلك الاسم-

التام قبله عامل لمشابهة الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل؛ ألا ترى أن لام التعرفية وإن كان يتم بها الاسم فلايضاف معها، ولا ينتصب التمييز عنده، فلايطال:

" عندي الراạoد خلا " (1)

وهو هذا حديث يذكرنا بالمعنى الثلاثة التي ذكرها النحويون

---

(1) شرح الكافية ج1/18
لتصوير العلاقة بين عناصر التركيب: معاني الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

والأسماء التي تدل على أنها نامة، لا تضاف إلى ما بعدها للأسابيع التي ذكرناها، كما أن هذه الأسماء المذكورة بعدها لا يتوفر فيها معنى الفاعلية. فلم يبق له إلا أن تنصب على معنى المفعولية والمفعولية هنا تعني أن ما قبلها تم كما يتم الكلام قبل المفعول بالفعل والفاعل وكما ينصب المفعول تنصب هذه الأسماء.

فنصب التمييز بعد الأسماء التامة بأشياء في آخرها: النون، التنوين، الإضافة، بديل للجر، حيث تنحصر الإضافة، فكان هنا بسيطًا بما ينصب على نزوع الخفاض، وإن كان الخفاض هنا لم ينزع، بل تعذر وجوده وهو "الإضافة".

ولعل ما يؤيد التفسير السابق أنه إذا زال سبب من أسباب تمام الاسم (التنوين، مثلًا)، فإن التمييز يجبر بالإضافة، فالتمييز إذن - في بعض التراكيب يجبر إن أمكن جره، وينصب إن تعذر الجر. ويبدو أن فكرة "تتم الاسم" - كما قدمته آنا - غير جامعة؟ فقد ذكر "الرضي" أنه قد يكون الاسم في نفسه تاماً لا ينشه آخر، فلا تجوز إضافته، فينصب عنه التمييز، وذلك في شيء، أو أخذهما الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواطن التعبير نحو: يقال رجلاً، قالها قصة، يالك ليلاً، ويلها خطة، ما أحسنها فعلاً، لله دره رجلاً جاهلي، وله رجلاً لقيته، نعم رجلاً، ساء مثلًا، ومنه ربه رجلاً لقيته.

وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى:

"ما أراد الله بهذا مثلًا"،

فيمين قال أنه تميز لا حال، وكذا قولهم:
حبيبُنا زيد رجلًا ()

والتمييز في الأملية السابقة يجوز نصب وجهه بناءً على ما كان من حدوث عن التبادل بين النصب والجر في باب التميز. تبقى هنا فكرة عن تقديم التمييز على عامله، وحديد النحوين عنها غني حافل بتبنيهم الفطن إلى ما بين عناصر التراكيب من علاقات داخليّة.

جوز المازني والكسائي والبرد تقدم التمييز على عامله، إذا كان عامله فعليًا؟ لأن الفعل قوي في العمل، ومنعه الباقون؟ لأنه في الأصل فاعل الفعل الذكور، كما في:

طَبَّاب زيد أبا
أو فاعل الفعل الذكور إذا جملته لازما نحو:
» وهجرنا الأرض عيونا«
أي تفجرت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جملته متعديا نحو:
»امتِنَأ الإِنَاء ماء«
أي ماء العاء، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فهذا ما هو بمعنى

وليس التأويل بمرضاية؟ إذ ربما يخرج الفاعل عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان له الكتبو لما منصب مبادئه أن يتقدم على الفعل، كما قام متقام الفاعل لزمه الرفع، وكأنه بعد الفعل، فأي فاعل أن يكون للفاعل أيضا إذ يصار على صورة المفعول حكم المفعول
من جواز التقدم؟

والرأي السابقان متتفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعله للفاعل على صورته القائمة فعلاً، أو على صورته المحدودة من العادة إلى اللزوم أو من اللزوم إلى التعديبة.
لكنهم اختلفا بعد ذلك حول مدى اعتبار هذا الأصل، فمن مسع
التقديم: اعتبار الفاعل المعنى مساوياً للفاعل لفظاً ومعنياً، ومن جوزه
نظر إلى أن التمييز وإن كان من حيث المعنى فاعلاً، يشبى صورة الفاعل،
فيجوز تقديمه كما يجوز تبديم الفاعل، وكما يأخذ الفاعل حكم الفاعل
في باب ما لم يسم فاعلاً، ينبغي أن يأخذ الفاعل حكم الفاعل في
باب التمذيز.

وكله تعليم آخر لعدم جواز تقديم التمييز يذهب إلى أن الآصل
في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتسبت عنه، سواء كان عن مفرد
أو عن نسبة، وكان الأصل:

خل رأقود، رجل مثله، سمن منوان، لزيد نفس طابت
وإنيما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ليكون أوقع في النفس؟ لأنه
يشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وأيضاً إذا خسرتته بعد الإبهام،
فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، هما كان
تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تميزاً لم يستثم
(1)

وأي هذا التحليل يوجد العلاقة بين الميز والتمييز من حيث إنهم
اسمان متكاملان يفسر ثانياهما أولهما، والوصوف والصفة، وما نوع
آخر مما أسميتها في كتاب لي: "المركب الأساسي"، وإذا عرفنا
أن الميز تجوز إضافته إلى التمييز، فيكون معنا مركب المضاف والمضاف
إليه، تأكد لدينا أن الرسوم الشكلية لتدركية تتفاوت، لكنها ترتبط
برباط معنى عام يمكننا من تحويل أدها إلى الآخر.

وعند هذا الاستطراد، ينتهي الحديث عن التبادل بين النصب
والجزر، وقد كان فعلاً فيما أسماه "التركيب الداخلي" أو "التمييز
النصب"، التي تثبت وتتبقي رغم تلون الحالة الإعرابية.

وال丝路 النحوية التي عالجتها في ضوء الفكرة السابقة: ثباتات

(1) شرح الكافية ج/1/223
النسبة وتغير الحالة من جر الي نصب ، فسرت سر النصب في أوسوب
 نحوية تدور فлик جملة الفاعل غالبا كباب الفاعل له ، والفاعول معه ،
 والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز .

وتبات النسبة موجود كذلك في العلاقة بين نمط الإسناد في اللغة
 العربية فكثر من تركيب الجملة الاسمية يطوى فنابين تراكيب فعلية .
 وهـذا هو ما سنعطيه الصفات التالية :
الفصل الخامس

الفظيلة في الاسمية
التقارب بين نمط الإسناد:

النحو العربي أن النحوين في حديثهم عن الإسناد والتركيب الإسنادي، ما كانوا يفرقن بين ما يسمى بالجملة الأساسية وما يسمى بالجملة الفعلية؟ إذ كانوا يمثلونهما معاً، دون أن يشعّنهم الموقع الذي يأتي فيه كل من المسند إليه والمسند (١). الأمر الذي يرى بأنهم كانوا أمّاً إلى رصد العلاقة الداخليّة بين طرف الكلام منهم إلى وصف الملامح الشكلية التي تفرق بين نمط الإسناد.

وقد راد «سيبوه» النحوين في حديثهم عن التقارب بين نوعي الجملة فهو يجمع بينهما في باب المسند والمسند إليه، قال عليه: هو ما لا يغنه واحد منهما عن الآخر، ولا يجدها المنكل منه بدلاً، فَ إن ذلك الاسم المبتدأ والمنبئ عليه وهو قولك:

عبد الله أخوك، هذا أخوك
ومثل ذلك:
يذهب عبد الله
 فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء» (٢)

وانتشرت بعد «سيبوه» الكتابات عن الفكرة ذاتها، من هذا:
١ – يقول «ابن يعيش» عن الإسناد: «الإسناد تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تتعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة» (٣).

فالإسناد: تركيب كلمة مع كلمة بغية تحقيق فائدة ما، وحديث ابن يعيش عام يشمل تركيب الاسم مع الاسم، وتركيب الاسم

(١) الكتاب ج/١٣٣، شرح المفصل ج/١٦٤، شرح الكاتبة ج/١٨
(٢) الكتاب ج/١٣٣
(٣) شرح المفصل ج/١٧٠
مع الفعل، وكلمة «الخبر» هنا تعم أيضاً اتتائمة الفائدة التي تشتمل
من الجملة الإسمية، وتلك التي تؤدي بالأمتل الفعلية.

٣ - موجب الإعراب هو المعاني المعاقبة على الاسم الواحيد
كالفعلية، والمفعولية والإضافة (١)

والمعاني الثلاثة توزع عليها حالات الإعراب الثلاثة: الرفع،
والنصب، والجر، ومعنى «الفاعلة» يشمل الفاعل في الجملة الفعلية
والبندتا في الجملة الإسمية.

٤ - جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمر وهي ثلاثة:
الفاعل، والبندتا، والخبر (٢)

والبندتا والخبر هما ركناً الجملة الإسمية، والفاعل هو المسند إليه
في الجملة الفعلية، ولا يبقى من الأركان الأربعة إلا ركن الفاعل،
وهو أيضاً «عامة»؟ لأنه يتركب منه ومن الاسم جملة (٣) إلا
أنه دائماً عمدة، فلا يحتاج إلى علامة غير الرفع (٤).

وقد اتخذت فكرة "الموضحة" تصحيحها لما قاله بعض النحوين في
(٥) السابق من أن الرفع علامة الفاعلية، إذ يذهب المحققون من
النحوين إلى أن "الأولى أن يقال إن الرفع في لفظ كون الاسم عمدة
الكلام، ولا يكون في غير العبد" (٦).

٥ - قال بعضهم في وصف الفاعل: هو الاسم الذي يجب تقديم
الخبر المرتد كونه خبرًا. وهذا الكلام عندى ليس بمرض، لأن خبر
الفاعل الذي هو الفعل لا يتقدم لجرد كونه خبراً (٧).

(١) شرح الكافية ج/١٧/٦٧، همّم الوعي ج/١٨/٥، شرح المفصل
(٢) شرح الكافية ج/١٩/٢، همّم الوعي ج/٩٢/١٨
(٣) شرح الكافية ج/١٩/٢، همّم الوعي ج/٩٢/٢١
(٤) شرح الكافية ج/١٩/٣، همّم الوعي ج/٩٢/٣٣
(٥) شرح الكافية ج/١٩/١٢، همّم الوعي ج/١٩/١٢
(٦) شرح المفصل ج/١٩/٣٤
من الواضح في هذا الاقتباس أن بعض النحوين، كان يطلق على
الفعل في الجملة الفعلية «الخبر»، وعلى فقتذ دَمْه إلى أنه واجب
التتقديم.

وقد أرضى «ابن يعيش» هذا الإطلاق، وإن كان لا يسلم بعدها
وجوب التقديم.

ويشبه ما جاء في هذا الاقتباس ما قاله «أبو إسحق» من أن
الفعل قد أسند إليه غيره، كما أن البتدأ كذلك ؛ إلا أن خبر البتدأ
بوجه، وهو الفاعل قبله، فيما عدا ذلك مما فيه سواء »(1).

ولو قدم ما قاله «أبو إسحق» على شكل معادلة، لأمكن أن يقال
إن نمطي الإسناد في اللغة العربية هما : 

خبر + فاعل
بتدأ + خبر

والخبر في النمطين مسنَد، يذكر أولاً في الأول، وثانياً في الثاني،
والمسند إليه في النمطين من شأنه أن يذكر ثانياً في الأول، وأولاً
في الشاذين.

ومع ثبات الحقيقة التركيبية السابقة، ورسوخها في الأذهان،
وواقع اللغة، نقرأ في مصادر النحو : «كل واحد من البتدأ والخبر
متقدم على صاحبه من وجه، متآخَر عنه من وجه آخر »(2). أما تقدم
البدأ، فإن卑 ليس المنصوب أن يكون تابعاً للمنصوب إليه وجود عاله أو عالها
تقدم الخبر، فإنها محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك
إذا ابتدأت بالإسم لعدم الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً في
الوجود، إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائبة، وهو الذي يقال
فيه : أول الفاعل آخر العمل » (3).

فنحن في الجملة الأسمية أمام اعتبارين :

---
(1) شرح الفصل ٢/١٢٥، الخصائص ١/٢٦٩
(2) شرح الكافية ٢/١٣٤
1 - اعتبار شكلية يظهر في صورة:

بيبس > خبر

يرورة اعتبار كون المبتدأ «منسوبا إليه»، والخبر «منسوبا» (1)

والأخير تابع للأول، فرع له - كما يشير الفهم -

2 - اعتبار عميق هو اعتبار القصد، وهو مناطق الفائدة، والخبر

بذا الاعتبار يحل في المرتبة الأولى:

خبر > مبتدأ (2)

لأنه هو الغرض، فهو وإن كان متأخرًا في الوجود متقدم في القصد، وإذا كان الفعل مع الفعل خبرا يجب تقديمه، والخبر مع المبتدأ متقدم في القصد، فإن كان متأخرًا في الوجود، نستطيع أن نذهب إلى أن العرب قدتم الخبر لنفسا ومعنى مع الفاعل، وتقدمته معنى فقط مع المبتدأ.

وكان الفرق بين الصورتين:

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

هو فرق شكلية فقط؛ فالخبر في كلتيهما متقدم قصدا كمثالي -

وكان لفكرة التقارب بين نمط الإسند انعكاساتها في الفكر النحوي،

من هذا - مثلًا - ما يقوله «ابن الشجري» من أن الحال فضيلة في الخبر، والخبر على ضربين، خبر المبتدأ، وخبر الفاعل، وما قام مقام الفاعل، وذلك تولك:

زيد جالس، خرج بكر، ضرب عمرو

وأما كانت الحال فضيلة على الخبر، والخبر في الأمر العام إنما

يستفاد إذا كان نكرة لزم الأوحا أن يكون نكرات، حولا على الأصل؟

(1) لاحظ الجدة في المصطلحات

(2) استخدمت الفوسيات للدلالة على أن هذه الصورة افتراضية بحتة.

تعني تضمن الصورة الأولى إباما ذهنا لا واقعا.
لأن الأصل التنكر (1)

ومن هذا أيضًا أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطهما بهما. وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل، لاشرافهما في معنى الآخر، فلا فرق من جهة المعنى بين:

زيد قائم
قائم زيد

قال الجمـوح:
قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت بعض الأسمم السود لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا أذرى لحدود
والمراد: لولا الحد (2)

ومن ذلك أن البصريين جوزوا تقديم الخبر مفردا كان أو جملة

نصـو:
قاـيم زيد
أبوه قائم زيد

ومنع الكوفيون ذلك.

والذهب الأول لكثره استعماله في كلام العرب نحو:
مشنوه من يشتنوك
تميمي أنا (3)

(1) الأهمي ج/2/762 ولم يعتبر «ابن الشجري» الفعل في نحو تولك
(2) محر الغمل ج/1/96،;
(3) الكتاب ج/2/127.
"سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم" (1)

خوضعت الفائدة الخبر، والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا خ
نفس الإنذار (2)

وتجوز تقديم خبر البند صادر عن الشبه بينه وبين خبر الفاعل
الذي من شأنه أن يذكر أولاً

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخريجها على أنها جملة اسمية
فتنجو بذلك من بعض شذوذ، كما في قوله تعالى:

"ثم عموا وصموا كثير منهم" (3)

"واسرأوا النجوي الذين ظلوا" (4)

فاياح الفعلين "عمى" و "أسر" علامة الجمع، فيه مخالفـة
لألفته اللغة العربية في الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية
والجمع إذا أسند لغير الواحد

لذلك فإن النحويين جوزوا اعتبار هاتين الجملتين وما يشبههما
جملة اسمية، وهذا في الحقيقة محاولة منهم لإبتداء صرح القواعد السليمة
وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لعلمهم بالقراءة الصيحة بين نوعي
الإنساد، وعلى هذا فجملة "ثم عموا..." وجملة "وأسرأوا النجوي..."
في محل رفع خبر مقدم، و "كثير" و "الذين" مبتدأ مؤخر (5)

هناك إعرابان آخرين لكليتين على أنهما جملة فعلية، وهذا دليل
تقارب شديد بين النموذج (6)

يقول الأخلل:

إن العرارة والنبوح لدارم، والمستخف أخوههم الأثقالا

(1) البقرة 6
(2) شرح الفصل ج/1/63/92، 63
(3) المائدة 71
(4) الإببeye 3
(5) الأعلى ج/1/1/124/4، 122/6
(6) جملة الفاعل بين الكم والكيف 131/1، 130/1
يروي: «المستخف» بالرفع، فالمعنى الذي، والمراد: الذي يستخف، وأخوهم الخبر، فالجملة على هذا اسمية،
وأسأل من هذا عن «أبي سعيد» أن يرفع «أخوهم» بمستخف، ارتفاع الفاعل بفعله، والأالغام داخلة. في صلة المستخف، فكانه قال:
وإن الذين يستخف أخوهم الأئملا. لدارم (1).

ومن أمثلة التراوح بين الاسمية والفعلية قول: «المتبين»: كفي شملا فحزنا باتك، منهم، ودهر لأن أمسيت من أهلهم، رويت: دهر بالرفع، فذهب: أبو الحُذَّاب، إلى أنها ارتفعت، بفعل مضمر، دل عليه أول الكلام، فكانه قال:
وليفاخر دهر أهل لأن أمسيت من أهلهم، ويجوز كونه مبتدأ خبره محذوف، وليس في قوة إضمار الفعل (2).
كما يجوز عطفه على فعل: «كيفي»: (بائك) (3).
ويجوز: وهذا استطراد - أن يقرأ البيت:
كفي، ثعلما فحزنا باتك، منهم ودهر، غفخر فعال: (كيفي)؛ والباء تتعلق بفضير، وتجر الدهر بالعطف على المجرور (4).
هكثمة - فحزن يجوز نصبها على التمييز لفظاً، لكنها فاعلة من حيث المعنى، ولهذا جاز رفعها على أنها فاعلة.
وعلى نصب: «فزخر» يكون فعال كفي: (بائك) ودهر إما معطوف على هذا الفاعل، أو فعال لفعل محذوف، دل عليه: «فزخر»، أو مبتدأ خبره محذوف.
أما على رفع: «فزخر» فيجوز جر: «دهر» عطفاً على: «بائك».

1) الايامي ج1/1902
2) الايامي ج1/1903
3) الايامي ج1/1904
المتعلق بفخر فخضر — إذن — تنصب أو ترفع، والمعنى واحد: (بأنك) إذا أن تكون فاعلا مرفوعاً، أو متعلقا بالفاعل المرفع، والمعنى واحد، على الرفع والجر، كذا: (دهر) إذا أن ترفع على الأوجه السابقة، أو تجر، والمعنى واحد.

وفي ضوء من هذا التقارب، قد يثبت لأحد النمطين ما يثبت للآخر، فأصل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل إضافتها إلى جملة الفعل للشبه الذي بين الفعل والزمان، من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث متقضية، كما أن الزمان حادث يتقضى، والفعل أمثلة مختلفة، يدل كل مثال على زمان غير الزمان الذي يدل عليه المثال الآخر. (1) ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل أضافوه أيضاً إلى جملة الابتداء، لأنها أختها (2).

وعلى هذا جاء قول: (أعشى تغلب):

ونحن قلنا مصوباً، قد علمتم بمسكن يوم العرب لأنيابهاخضر، حيث أضاف اليوم إلى جملة الابتداء (2).

إن التقارب بين نمط الإسناد مؤسس على العناصر والنسب بين العناصر، ولا ينقص منه التفاوت في الصيغة الفظية: (فانحو) كما يراه ابن جني: (صناعة لفظية يعوج مجالها تنتقل الحال وتغيرها، فاذا المعاني فامرأ ضيق، ومذهب مستصب ضياع في:)

قام زيد
فاعل، لكنها في:
زبد قام

صبرًا لا فاعل، وإن كان فاعلاً في المعنى. فسمة هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك، فاذا المعنى فواحد (2).

وفي ضوء من هذا التقارب، يصبح من السهل أن نقبل الحقيقة

---

(1) الأزالي ج1/131 132
(2) الأزالي ج1/132
(3) الخصائص ج1/242 243
التى قررها النحويون من أن الفعل نكرة ؛ لأن العرب امتنعت من تعريف الفعل ؛ لأن الغرض منه إفادته ؛ ولو كان معرفة ما كان مستفداً فكذب لأخبر بنهاك لعجج من قولك وهزء منه ؛ فلم يجز إذن تعريف ما وضعه على التنكر ؛ إلا راه يجري وصفاً على النكرة في نحو مرت برجل يقرأ فهذا كقولك ؛ قاريء ؛ ولو كان معرفة لاستحل جريه وصفاً على النكرة (1)...

خمناظ التركيب الإسنادي ؛ الإعلام بالفائدة ؛ وهذا إما يكون بالمكرور لا بالمحروف ؛ ويتحقق هذا في الفعل مع الفاعل ؛ والخبر مع المبتدأ ؛ كما يفهم من النتقات "ابن جنى" إلى "الخبر" وهو يتحدث عن "الفعل"...

وحديث النحويين عن الفعل ، والخبر ، والمسند صدر عن الحقيقة السابقة من أن الفعل نكرة ؛ فهذه الثلاثة مدلولها أو مؤداها واحد. فالألقب في الاستعمال تعريف المبتدأ ؛ لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ؛ وكذا الأصل تنكر الخبر ؛ لأنه مسند فشبة الفعل 300 وإنما كان الأصل في الإسناذ الفعل دون الاسم ؛ لأن الاسم ينصب لكونه مسندًا ومسنداً إليه ؛ والفعل مختص كونه مسندًا لا غير ؛ فخصار الإسناذ لا زما له دون الاسم "2)...

ولا يسنذ إلى الفعل ؛ لأن الفعل خبر ؛ لا يسنذ إلى مثله ؛ وإلا لم يفد المخاطب شيئًا ؛ إذ الفائدة إنما تحصل بإسناذ الخبر إلى مخبر عنه معروف ، نحو قام زيد مع بكر (3)...

(1) الخصائص 3/173
(2) شرح الكلامية 1/109، الخصائص 1/104، مع ال留守 1/100
(3) لاحظ استعمال "خبر" و "مخبر عنه" مع أن الن気持ち بالجملة الفعلية.
والفعل نكرة؟ لأنه موضوع للخبر، الذي بناء على الفائدة،
إذ حد الكلام أن تبتدأ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعره أنت،
ثم تأتي بالخبر الذي لا يتعلم ليستفيد (1).

وضابط تجويز الأخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانت معرفتين،
أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين شيء واحد، هو
عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فعلى علم في المعرفة
ذلك، كما لو علم قيام زيد - مثلًا - فلقت:

زيد قائم

عد لغوا، ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائمًا في الدار جاز لك أن
تقول:

رجل قائم في الدار

(2) وكذا عدي الفاعل، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول:

قائم زيد

ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول:

قائم رجل في الدار (3)

فالعلاقة بين الفعل والفاعل - إذن - هي العلاقة بين الخبر
والمبتدأ، فما يؤدبه الفعل يؤدبه الخبر، والفائدة التي تجري من إسناد
الفعل إلى الفاعل هي التي تحصل من إسناد الخبر إلى المبتدأ.

ويذكى إن الفعل نكرة ينبغي أن يكون نكرة، وإن الفاعل والمبتدأ
ينبغي أن يكونا معرفة، وإن الرفع معهما إنما هو على معنى «الفاعلة»
كما سبق، ينبغي أن تثبت أو تكاد يتلاشى الفروق الشكلية بين
نطوى التركيب الإسنادي، ويصبح من الأندلس أن توعد المصطلحات
التي أرجها بما يجري فيما سبق - إلى مقتضيات الصناعة النظمية،
صناعة النحو، ويجادل عن المسند والمسندر إليه (4) أو المسوب.

(1) شرح المصطلح ج/44، 85، 89، 88، 10.1، الواضح
(2) شرح الكافية ج/1، في علم العربية / 8
(3) الكتب ج/22، 1982.
والمنسوبي إليه، أو الحكم به والحكم عليه.

المعنى الفعلي في جملة المبتدأ:

وهذا التقارب بين نمط الإسناد يجعلنا أذهب إلى أن هــاك
ما يمكن أن أسميه «المعنى الفعلي» في جملة المبتدأ والخبر، وهــذا
معنى يصل إليه المحاول بجهود استنباطي غير معقد أو مشكل؛ إذ هو
مؤسس على ما بين نمط التراكيب الإسنادية من علاقات داخلية عميقة،
تتنوع معها الأوضاع الشكلية من ذكر الحكم عليه تقبل الحكم به في
جملة المبتدأ والخبر، أو ذكر الحكم به قبل الحكم عليه في جمـمة
الفعل والفاعل أو التردد بين هذا وذاك، كما في نحو

آفاق محـمـد

حسب الأعراب الذي تعرب به هذه الجملة وما يشبهها، وإن كان بعض
الحوائيين قد ذهب إلى أن المبتدأ الذي له مرفوع ينفي عن الخبر ليس
من تراكيب الجملة الأنسوية (1).

ويبدو أن استنباط المعاني الفعلية من عناصر لغوية غير أفعال كان
من الأمور المثيرة لهذا «ابن جني» عقـد في «الخصائص» «باب
لاستخلاص معاني الأوصاف من الأعلام» (2).

المعنى الفعلي في الخبر:

المعنى الفعلي في جملة المبتدأ والخبر قد يستخلص من الخبر فقط
أو من المبتدأ فقط أو من الجملة كلها.

ومن الأول آن «أبو علی» أنتقد قول الشاعر:

أنا أبو المنهال بعض الأجيال ليس على حسبي بضـولات
وهي تعلق الطرف «بعض الأجيال» بالخبر «أبو المنهال» الذي هو
اسم جامد، إنما على أن يكون المراد:

1 شرح الكافية ج/1 86 - 276
2 الخصائص ج/3 270 - 272
أنا أجل منبع المثل
في العمل في الظروف على هذا معنى التشبه ؛ أي :
أشبه أبا المثل في بعض الأحيان
وإما علي أن يكون قد عرف من أبى المثل هذا الغناء والنجدة فإذا
ذكرت نكته فقد ذكرنا فيضير معناه إلى أنه كأنه قال :
أنا الغني أو أنا النجدي في بعض الأحيان (1) •
وفي ضوء من استخلاص المعنى الفعلي من الخبائر ، حتى كان
"الاسم" في الظاهر "فعلياً" في الحقيقة ، يتحدث النحويون عن
تحمل الخبر الجامد للضمير لدى الكساقي ؛ أو الخبر الجامد المؤلم
بالمشتق عند الجميع • فقد تقول :
هذا القاع يعرف كله
أي غليظ ، وغليظ يتحمل ضميراً ، وكله تأكيد للضمير ، وإن كان يجوز أن
يكون «كله » مبتدأ مؤخراً ، و «عرفج » خبرا مقدماً •
وقد برر « الكساقي » منزعه من تحمل الخبر الجامد للضمير ، بأنه
عرض فيه في التركيب معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد له من رابط
يربطه بالبتدأ • على أن « الكساقي » فرق بين الخبر المشتق ، والجامد
المؤلم بالمشتق في تحملهما الضمير ، والخبر الجامد في ذلك ذاهبا إلى
إن الأولين يمكن لهما رفع الاسم الظاهر بعدهما ، كما يمكن أن يتتبع
الضمير معهما بتابع ، أما الخبر الجامد ، فلا يرفع الظاهر ولا يتبع
ضميره بتابع (2) •
وكان الفرق بين أنواع الخبر عند " الكساقي " هو في الحقيقة
فرق في درجة " الفعالية " التي تثبت لهذه الأنواع • فالفعالية موجودة
ثابتة • لكنها تتفاوت من نوع إلى آخر •

(1) الخصائص ج/10/270 ، 271 ، وانظر أيضا الكتاب ج/2/21 •
(2) شرح الكاتبة ج/1/97 ، الكتاب ج/2/4/24 •
وإذا كان خبر المبتدأ جملة يعود منها إلى المبتدأ ضمير، وَهُدَا
المضمر قد يحذف، وَذهب «القراء» إلى أنه يحذف قياساً إذا كان
الضمير منصوبًا مفعولاً به، والمبتدأ «كل» كما في قول الشاعر:
قد أصبحت أم الباب فدعي على ذنبًا كله لم أصنع
وَنحو قول الآخر:
ثلاث كُلِّهِن قَتَلَت عمداً فأُذُرُّى الله رابعة تعود (1)
وجملة المبتدأ هنا يمكن توضيفها إلى جملة فعلية، كما إذا قلت:
على ذنبًا لم أصنعه كله
قتلت ثلاث كُلِّهِن عمداً
وهذه الجملة الفعالية المستخلصة من الخبر، تقع وصفاً لذنب في
البيت الأول، ومستبَقَّة في البيت الثاني، فهي - إذن - تَحِل في
نفس المواقع التي حلت فيها الجملة الإسمية التي استمدت هي منها.
وقد يكون الخبر ظرفاً، وفي هذا الظرف مَعْنِى فعال، وقد أُجمِع
التحويون على هذا، وإن كانوا قد اختلفوا حول درجة هذا المَعْنِي الفعالي،
أهو مَعْنِي فعال عام، أم مَعْنِي فعال خاص؟ كما أُجمِعوا على أن هذا
المَعْنِي الفعالي هو العامل النصب في الظرف.
وقد ذهب البصريون إلى أن الظرف يتضمن مَعْنِي فعالي عاماً، أي
معنى من شأنه أنه لا يخلو منه أي كائن نحو: كائن، حاصل؟ ليكون الظرف
دالاً عليه؟ لأنه إن كان خاصاً كأيّ كائن وصارب وصارب وناصر، لا يدل
الظرف عليه، وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه، كما في نحو:
منك بالله مَذْبَب
أي: من يضمن
ولا يجوز عند الجمهور إظهار العامل أصلاً لقيام القرينة على تعبيده
وسد الظرف مسده؛ كما في نحو:
(1) شرح الكتابة 9/12
لولا زيد لكان كـذا
 فلا يقـال:
 لولا زيد كأب
 وقال «ابن جني» بجوازه ـ وآمأ قوله تعالى:
 » فلما رأى مستقرا عنده « (1)
 فمعنـاء:

سأكونا غير متحرك، وليس بمعنى: كائنا (2)

وكم اختلف النحويون في تدبير المعنى الفعلية المستمد من الظرف
بين العام والخصوص، اختلفوا كذلك حول تأثير هذا الفعل، ومدى
قوته درجة الفعلية فيه،

فإن كان بعد الظرف ممولا في نحو:
 زيد خلفك واقفـا
فمعنـى «أبي على» أن هذا الممول من الظرف لقيامه مقام العامل،
ومن ثم وجب حذفه.

وقال غيره: هو للعامل المقدر ؛ لأن الظرف مفهوم لا يتأثر الفعل
في تركيبه مثلاً اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة،
والمصدر له.

ومن يرى أن الظرف لا يعمل لجوموده لا يسير في طريق المعنى
إلى النهاية ؛ إذ على الرغم من تسليمه بتحمل الظرف للمعني الفعـالي،
وتضمنه إياها، يسهل وظيفه العمل.

أما الآخرون — أبو علي — فهم يكملون الرحلة، ويرون أن الظرف
اسم ظاهر فعلى باطننا ؛ لتضمنه معنى الفعل، وفي تعلق ما بعده به.
بل إن هذا الاتجاه المعنوي الصرف يرى أن الظرف يتحمل ضميراً،
أو أن التصوير انتقل إليه ؛ لأنه يؤكد، كما هي قوله:

(1) الليل ٤٠ (2) شرح الكافية ٩٣/١، انظر أيضاً نهض المرجع ٧٠.
هان يه جثمانى بأرض سواكم فإن غوادي عندك الدهر أجمع
فالظرف «عندك» وقع خبرا لآن، وليس قبل «أجمع» المرفوع ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم إن «غوادي» والضمير الذي في «عندك»، و«الدهر»، واسم إن، والدهر منصوبان، فيبقى حنه على المضمر في قوله «عندك» (1).

كما ينتصب عنه الحال، كقوله تعالى:

«وأما الذين سعوا في الجنة خالدين فيها.» (2)

فخالدين حال والعامل فيها ما تضمنه الجار والمجرور «في الجنة» من معنى فعله.

وأخيرا يختلف النحاة حول نوعية المقدر فيمعنى الفعل المفهوم من الظرف، فأكثرهم على أنه «فعل» ؛ لأننا نحتاج إلى ذلك المحفوظ للتعلق، واسم الفاعل يعمل مشاربة الفعل، والأولى الرجوع إلى الأصل، كما أن الفعل يقرد في نحو:

الذي في الدار زيد كل زجل في الدار فله درهم ولا يقدر الاسم ؛ فليكن المقدر في الخبر فعلًا، طردا للمسائل على وثيقة والحمدة.

فالمحوينون — إذن — متفرقون على أن هناك معنى فعليا مأخوذًا من الخبر، لكتنهم اختلفوا حول نقاط ثلاثة:

أولاها: هل المعنى الفعلي عام أم خاص ؟
ثانيتها: ما مدى تأثير هذا المعنى الفعلي في المومولات بعده ؟
ثالثتها: هل المقدر هنا فعل أم اسم ؟
وتدور هذه النقاط الثلاث حول «الشكل» (3)، والمعنى (4)، والوظيفة (5)، أو فن تحاول وضع هذا الفكر وضعاً معاصرًا، على أساس أن النحويين كانوا يحاولون الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التي يسألها الممثل اللغوي في العصر الحديث عن أيّة صيغة لغوية؟ ما هي؟ ما وظيفتها؟ ما السياق الذي ترد فيه (6)?

وذهب أكثر النحويين إلى أن المعنى الفعّالي المستمدة من الظرف «فعل» لأن الظرف لا يقدر إلا بفعل في جملة الصلة هو حديث عن أنساق الكلام الذي يستعمل فيه الظرف. وقد أشار «الرضي» إلى أن ما يقال عن الظرف في الخبر يقال عنه وهو صفة، أو وهو صلة - طردا للباب على وثيرة واحدة - (7).

اتفق النحويون - إذن - على أن الظرف يحمل معنى فعلية به يتحمل ضرباً، وزاد «أبو علي» على هذا أن الظرف يرفع الأسم الظاهرة بشرط اعتماده على موصل، أو موصوف أو ذي حال، أو سبقه بنفي أو استفهام - التقوية بالاعتماد كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشوبة، وكذا إذا وقفت بعده (8) المصدرية، كقوله تعالى:

» ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة. « (9).

لا صريح المصدر.

على أنه يجوز أن يقال في جميع ذلك أن الظرف خبر قد تقدم على مبتدأ كما في نحو:

جاء الذي في الدار أخوه، جاء رجل في الدار أخوه، جاء محمد في الدار أخوه.

ومن الواضح أن الظرف وما بعده يكون في قوله الجملة الفعلية إن تقول إن الظرف بعده مرفوع، أما إذا أعرب الظرف مبتدأً مؤخراً.

____________________
(1) المدخل إلى التحليل اللغوي التجريبي / 5
(2) نصت 39
فيكون الظرف فقط ذا معنى فعلٍ، فقالك:
في الدار أخوهم
في الأمثلة السابقة، أَمَّا أن تكون:
فعل + فعل أو مبتدأ + خبر
وهذا من أدلة التداخل الوثيق، والترابية الحقيقة بين نمطى الإسناد في
اللغة.
ولو أن تقولوا إن أولاً:
في الدار رجُل
غالبًا مبتدأ مقدم الخبر عند البصريين، وفاعل للظرف لتضمنه معنى
الفعل عند الكوفيين والأَخِفُش في أحد توليه، كما قالوا في نحو:
قائم أَخْفُوك
وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ
مفرداً كان أو جملة، لَثْلَا يَنْتَقَدِمُ الضمير على مفسره.
ويمكن أن يتوجه على الكوفيين بأن حق المبتدأ التقدم، فالضمير
متأخر تقديرًا، كما في نحو:
ضرب غلامة زيد
أما الأَخْفُش، فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضًا؟
إِذْ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ، لكنه لم أَجَاز عمل الصفة بَلا اعتماد
أَجَاز كون «زيد» في نحو:
قائم زيد
فاعلاً أيضًا، وله في جواز عمل الظرف بَلا اعتماد تولان، وذلك لأن
الظرف أضعف في عَمَل الفعل من الصفة (1).

(1) شرح الكافية ج1/99
و - إن - فجملة:
في الدار رجّل

اسمية عند البصريين، فعلية عند الكويت، بين بين أي اسمية أو فعلية عند الأخفش، ومثلها جملة:

قائم زيد

والخلاف بين النحوين ليس خلافاً حول مبدأ تضمن الظرف للمعنى الفعلي بل حول مدى درجة الفعلية فيه، فهل يقف المحلل عند حدد استعداد المعنى الفعلي من الظرف؟ أم يتجاوز ذلك إلى التقول بأن هذا الظرف رفع ما بعده على الفاعلية، وبذلك يؤول التركيب إلى كونه جملة فعلية؟

مع ذلك البصريون، وجوزه الكويت، وجوز مصطلح الأخفش،

الاعتبارين.

ويرى «الرضي» أن مذهب البصريين أولى بالترجيح؛ لأن ثبوت الإجماع على جواز:

في داره زيد

يصحح تقديم الخبر، ويمنع كون «زيد» فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر، وكذا قوله:

إن في الدار زيدا

بنصب «زيد» دل على أن «زيد» كان مبتداً، وإلا لم ينصب (1). وقد فرع «الرضي» على هذه المسألة أن بعض البصريين منع نحو:

في دارته قنام زيد

في دارها غلام محمد

لأن المبتداً حقه التقدم، فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو:

في داره زيد

(2) شرح الكلانية - 91/1
هذا ما أضيف إليه المبتدأ، فليس له التقدم الأصلي، 
والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش؛ لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتقب التقدم تبعاً للمبتدأ، وإن لم يكن له ذلك في الأصل.

وهذا ملحوظ يدل على دقة في التناؤل والتحليل، فالكلمة بدلاً من تركيب اسمي: تركيب المضاف والمضاف إليه - مثلاً - يحدث لهما ما لا يحدث في منفردة، فالمضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، كما قد يكتسب منه التأنيث أو التذكير (1)، أما هنـا فالمضاف إليه يكتسب تقدم الرتبة باتصاله بالمضاف، وكان المسألة فيما شيء من تبادل التأنيث والتأثير، فالاسمان المضافيان يعودان كل منهما الآخر أو بالأخرى يلونه بالوان تركيبية مختلفة، وهذا هو عصب الدراسة.

النحوية التركيبية:

المعنى الفعلي في المبتدأ:

ولا تستمد الفعلية من الخبر فقط، بل إن المبتدأ يقدم لنا هذا المعنى بوضوح في بعض الأمثلة، التي قد تختلف ما انتهت إليه اللغة في تركيبها، فاللعربي المشهور:

«تسمع بالمعيد د خبر من أن تراه»

يتع في الفعل المضارع في موقع المبتدأ، وأعربه النحويون على أنه مرفوع بحذف النصب «آن».

وسواء روي «تسمع» بالرفع أم بالنصب - على فئة -، ففي الواضح أن موقع المبتدأ شغل بعنصرفعلياً، إما صريح كما ورد في المثل - على الرفع -، أم مؤكداً بما ذهب إليه النحويون، إذ قالوا: المراد سماعك، فال المصدر «سماع» فيه أيضاً طاقة فعلية.

(1) شرح الكاتب ج/199
(2) النواائر المشوق 105
وعلى هذا جاء قوله تعالى:

» سواء عليهم أنذرتهم«

فإن ما بعد همزة النسوية مؤول أيضا بمصدر، يمكن أن يصرح مبتدأ مؤخراً و» سواء » خير مقدم، أو أن» سواء » مبتدأ، وما بعد همزة النسوية جملة في موضع الفاعل، وسطت هذه الجملة مسجد الخبر، والتقدير:

ب،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،}}

يستوى عندهم الإنذار وتركة

وهو كلام محمل على المعنى (1).

وسواء أعربنا » أنذرتهم » مبتدأ مؤخراً، أو مبتدأ، فمن الواضح أن الفعل شغل الموضع الذي من شأنه أن يشغل باسم.

ومن هذا أن بعض المبتدئات تأتي بلا أخبار، مما يفر منها معنى الفعل كما في:

أقل رجل يقول ذلك إلا زيد

خطيئة يوم لا أصيد فيه (2).

ومعنى عدم وجود الأخبار مع تمام المعنى أن ما في التراكيب من معنى خليع جملها تلحق بالجملة الفعالة، معنى المجملتين السابقتين:

قل رجل يقول ذلك إلا زيد

يخطأ يوم لا أصيد فيه

ومن هذا أيضاً ما يقوله » الراضي » عن:

أقائيم زيد

ونحوها من الجمل التي المبتدأ فيها وصف له مرفوع يغلى عن الخبر:

والنهاة تكلفوا إدخال هذا النوع في حد المبتدأ، وقالوا: إن

(1) التبيان في إعراب القرآن ج1/171
(2) شرح الكلية ج1/314
خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا البندأ
أصلا من خبر حتى بحذف ويبد غيره مسده ، ولو تكلفت لتقدير
خبر لم يتائف ؟ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل ، لا خبر له ، فمن ثم
تم بفاعله كلاما 144 ؛ ولهذا أيضا لا يصغر ؛ ولا يوصف ؛ ولا يعرف
ولا يئن ولا يجمع إلا على لغة أكولني البراغيغ » (1) ؛
فهذه جملة اسمية ، البتدأ فيها نوع خاص من الكلمات ، حولها
الرضى » إلى جملة فعلية ؛ واعتبر الوصف فيها كفاعل يخضع
لما يخضع له هذا من مسلمات نحوية وتركيبيه ؛ فهو لا يصغر ولا
يوصف ولا يعرف ولا يئن ولا يجمع ؛ وهذه السمات النحوية
لا تكون إلا للأسماء .

الوصف - إذن - بعيد عن أن يكون اسمًا خاصًا ؛ لعدم توفر
السمات السابقة فيه - في مثل هذه التراكيب ؛ وقرب من الفعل
كذلك ؛ إذ الصفة لا تصير مع فاعلا جملة ؛ كفاعل ؛ وإلا مع دخول
معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستثناء ؛ أو دخول ما لا بد من
تقديرها فعلًا بعده كلام الموصولة (2) ؛
فالشروط التي اشترطها النحويون لاعتبار الوصف كفاعل وما بعده
كفاعل ذات طبيعة مزدوجة ، فمنها ما يبعد عن » الاسمية « ؛ ومنها
ما يقرب من » الفعلية « ؛ ولاحظ أن التوكيد الأول من الشروط
سلبي ؛ لأن الوصف اسم من حيث صيغته فليكن هناك - إذن -
ما يمكن أن نسميه بترعية من الاسمية و » تخليته « من بعض سماتها ؛
أما النوع الثاني من الشروط ، » خلاصي ن » ؛ لأن العرب أرادوا من
الوصف أن ينيف بوظيفة الفعل ؛ فكان من الضروري أن تتلب عمليته
تحلية » للوصف ببعض من سمات الأعمال ؛
وهذا أمر مطرد مع جميع الكلمات التي تعمل عمل الفعل من
مصدر ومشتقات ، حيث نجد الشروط التي تقدمها النحويون بهذا الصدد
تعد هذه العناصر عن الأسماء ؛ وتتفرد بها الأفعال في وقت واحد (3) ؛

(1) شرح الكافية ج/ 87
(2) شرح الكافية ج/ 87
(3) الفعلات / 85 - 96
وبعض البندات لا تبحث أيضا عن أخبار، لأن معناها هو الفاعل
في المعنى، فكان ما بعدها فعل لا خبر، كما في قولهم:
شر أهزي ذا ناب
أمر أقطعده عن الحرب
شر ما ألقاك إلى مخة عرقوب (1)
والتأصيل في الجمل السابقة:
ما أهزي ذا ناب إلا شر
ما أقطعده عن الحرب إلا أمر
ما ألقاك إلى مخة عرقوب إلا شر (2)
واعتبار البنداء فاعلاً في المعنى أمر ليس إذا في الفكر النصوي؟
فهم يعتبرون المفعول أحياناً فاعلاً في المعنى، وعلاقة البنداء بالفاعل،
وترابته به أشد من قراءة المفعول به، ومنعى اعتبار البنداء فاعلاً في
المعنى القول بتحول التركيب كله من تركيب البنداء والخبر إلى تركيب
الفعل والفاعل، واللحمية بين التركيبين شديدة وطيدة.
وبنتيدة في الجمل السابقة أمكن تحويله إلى فعل في بعض
الجمل، وإلى فاعل في جمل أخرى.

الفعلية في الجملة كلها:
والمعنى الفاعل قد يستمد من جملة البنداء كلها، ومن أمثلة هذـ
الجمل جمل يكون فيها البنداء والخبر لفظا واحدا، كما في قول بعضهم:
أنا أبو النجم وشاعري شعري
وكانا في قول الشاعر:
رموين وقالوا: يا خويلد لا ترع
فلقت وأنكرت الوجه هم هم (3)
والمعنى الذي تساق له هذه التراكيب هو الدلالة على الشهرة وعدم التغيير، وإن المراد بقولك مثلا...

أنا أنا: هو ما تغيرت عما كنت عليه.

وهذا معنى فعلٍ استمد من تركيب اسمٍ بحت، ومعنى جملة: أنا أبو النجم

أما الشهور المعروفة بنفسه لا شيء آخر.

وهذا كذلك معنى فعلٍ.

وحذرو ما قالوه من أن الحال يتأتي من الفاعل، أو الفاعل لفظًا ومعنيًا، أو معنى فظًا والمفعول معنيًا قد يكون خيراً، كما في قوله تعالى:

» هذا بعلٍ شيخٌ (1) »

خبالى خبر المبتدأ، وهو في المعنى منقول لدليل هذا أي: انتبه إلى بعلٍ، أو أشير إليه شيخًا.

وأما الفاعل المعنى، فكما في قوله: كأنه خارجًا من جنب صفحته، سفود شرب نسوه عند مفتاح.

إذ المعنى: يشبه خارجًا سفود شرب (2)

والفاعل قد يؤخذ من كلام اسمٍ في ظاهره، فهو في باتنها، لكنه ممّا ذلك لا يكون فاعلاً في المعنى، فالحال من الفاعل في قوله:

زيد في الدار قائمًا

هو من فاعل حقيقة؛ لأن متعلق الجار والمجرور يستتر فيه ضمير.

(1) حود ٧٢
(2) شرح الكافية ج1/٣٠٠ ٢٠١٤
هو فعل له على الحقيقة - وكان» في الدار «عبارة عن فعل + فعل . وفعلها حقيقة لا معنى (1).

وما يستبطن منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته كالجاف والمجروح والظرف وحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والمنسوب واسم الفعل ، كل هذه الكلمات تعمل النصب في الحال ، وتكون الجملة بعدها في قوة الجملة الفعلية ، بل إنهم ذهبوا إلى أن معنى التشبيه

يعمل الفعل من دون لفظ دال عليه نحو :

زيد عمرو مقبلا

فالمعنى : زيد عمرو مقبلا

ومن أنواع الحال الحال المؤكدة لضمون جملة اسمية جزآهمعرفتان جامدين ، وتجيء الحال إما لتقرير ضمـمـن الخبر وتأكيـدـه ، وإما لاستدلال على ضمـمـنـه ، وضمون الخبر إما نفر كتوله : أنا ابن دارة مشهورا بها نسبى وهزل بدارة يا للناس من عار ، وإما تعظيم للميرك نحو :

أنت الرجل كاملا

أو تصاغر لنفسك أو لغيرك نحو :

أنا عبد الله أكلا التدل السكن مرحوبا

أو تهديد نحو :

أنا الحجاج سفاك الدماء

أو غير ذلك نحو :

» هذه ناقة الله لكم آية « (2)

» وهو الحق مصدقًا « (3)
والاغراض التي يساق من أجلها هذا النوع من الحال من شأنه أن يعبر عنها بالأفعال، كما أن حديث النحويين عن العامل في هذه الحال يشير إلى ما لسوه فيها من معنى فعلي.

وقد ذهب "سيبويه" إلى أن العامل مقدر بعد الجملة تقديره:

زيد أبوك، أخبره عطوفا

وقال "الزجاج": العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمي نحو:

أما حاتما سخيا

أي: أنا مسمى حاتما سخيا.

وقال "أبن خروف": العامل البندتا لتضمنه معنى التنبية نحو:

أما عمرو شجاعا

لكن عمل المضر والعمل، مما لم يثبت نظيره في كلامهم.

والأولى ما قالته "ابن مالك" من أن العامل معنى الجملة، وذلك لأن الجملة وإن كان جزاؤها جامدين جمودا محسنا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزءها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، فمعنى:

أنا زيد؟ أنا كأثنان زيد (1)

ومن الجمل التي يشم منها رائحة الفعل قولك:

خرجت فإذا السبع.

وقد ذهب "المبرد" إلى أن "إذا" ظرف مكان خبر للمبتدأ، بعدها بتقدير:

خرجت في مكان السبع.

ويجوز على هذا:

خرجت فإذا زيد قائمًا

وما ذكره "المبرد" لا يطرد في نصه:

خرجت فإذا السبع بالباب

(1) شرح الكافية ج1/ 215، النبليات / 305-306
إِذْ لَا مُنْعِي لَقَوْلُكَ:

خرجت مُبَالِكَان نَسْبٌ بِالْبَاب
وَذُهِبْ النَّزَاجٌ إِلَى أَنَّ "إِذَا" المُفَافِئَةَ نَظَرُ زَمَانَ، خَبَر
لِلْمُبْتَدَأَ بِعِدْهَا بِتَقْدِيرِ مَضْفُعٍ:
أَيَّ:
خرجت فَإِذَا حَصُولُ النَّسْبُ
أَيَّ: فِي ذلِكْ الْوَقْتُ حَصُولُهُ: لَأَنَّ نَظَرُ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ خَبِيرًا

عن جَعْنَةٍ.
وَيُوجِزْ أَنَّ بِيْسَن نَظَرُ الزَّمَانِ مَضَاخِمًا إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةٍ، وَعَامَلَهُ مَحْذُورًا.
أَيَّ: مَفَافِئَاتُ، وَقْتُ وَجْوَدُ السَّبِيعِ، بِالْبَابِ.
وَمِن الْوَضَاعِ أَنَّ الْجُمْلَةِ عَلَى الرَّأَيْ الأَخِيرِ أَلَتْ إِلَى أَنْ نَا جُمْلَةً فَعَلِيَّةً.
وَيَقُولُ هُذَا التَّقْدِيرُ الْخَلَافُ الَّذِي ثَارَ بَيْنَ النُّصْوِيِّينَ حَوَلَ وَجْوَدِ
الْفَنَاءٍ مَعَ إِذَا.*
فَفَقَدْ ذُهِبْ "الْزِيَادَيْ" إِلَى أَنَا دَخَلَةً عَلَى جَوَابٍ شَرْطٍ مُقْتَدِرٍ، وَالْمَراَدُ
بِهَا لَزُوَّمَ مَا بَعْدَهَا لَمْ أَقْبَلَهَا، أَيَّ مَفَافِئَةُ السَّبِيعُ لَا زَمَانُ لِلْخَروُجِ
وَقَالَ "أَبُو بُكْرِ بْنٍ مِّبْرَمَانُ": هُوَ لِلْمَفًٌّ، حَمَالٍ عَلَى الْمُعْنَىَ، أَيَّ:
خرجت مَفَافِئَاتُ كَذَٰلِكَ (١).

مَسَأَلَاتُ حَذْفِ النَّبِيِّ وَجَوْباً:
وَجَمْلَةُ الْمُبْتَدَأَ قَدْ تَتَقْرِبُ لِنَا فِي بَعْضِ أَمْثَالِهَا مَعَانَايٍ فَعَلِيَّةٍ لَا تُؤْخَذ
مِنَ الْمُبْتَدَأَ، لَكِنَّ النَّبِيِّ وَلَا يَكُونُ مَذْكُورًا، بلْ نَتَسْمَدُ مِنَ الْعَنَصُورِ الْبَالِغةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَوَضُوحُ الْمُعْنَى فِي هَذِهِ الْمَجْلِسِ هُوَ مَا بَرَرَ
فِي نَظْرِيَّ الْإِسْتَغْنَاءِ، أَوْ التَّخَفُّفِ مِنَ النَّبِيِّ.

بَعْدُ لُولاَ:
مِنَ الْمَوْضُوعِ الَّتِي يُحَذِّفُ النَّبِيِّ فِيهَا وَجَوْباً، أَنَّ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدُ
"لُولاَ" الَّتِي تَفْيِدْ امْتِنَاعَ الْشَّيْءِ لِوَجْوَدِهِ غَيْرِهِ.

(١) شِرحُ الكَامِيَةَ ج١/١٠٣، ١٠٤.
وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر يكذب بمجرد وجوهه. وقال: "الفراء" هي الرافعة للاسم الذي بعدها اختصاصه بالأسماء كسائر العوامل.

وقال: "الكسائي": الاسم بعدها الفاعل لفعل مقدر، كما في قوله:

لَوّ ذات سوار لحُمْتني

وهو قريب من وجه: لأن الظاهر فيها أنها "لو" التي تنفي—

امتناع الأول لا امتناع الثاني، ذالت على "لا"، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبين مع دخولها على "لا" على ذلك الانتقاء، ومنها مع 1 لا، أيضاً باق على ما كان، كما تنبت مع غير "لا" من حروف الفنفيه، فمعنى:

لولا على لهلك عمرو

لَوّ لم يوجد على لهلك عمرو

يتنيني الأول، أي انتفأ انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو، وانتفاه الانتفاء ثبوت، فمن ثم كان "لولا" مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثانى كإفادة "لو" في قوله:

لَوّ لم تتنيني ش América

ومنع البصريون من هذا التقدير، وقالوا: إن "لولا" كلمة بنفسها، وليس "لو" الداخلة على "لا"، لأن الفعل بعد "لَو" إذا أضمَّر وجوهها خلاباً من الإنيان بمضمر، وليس بعد "لولا" مضر، كما أن فتح "لا" لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً، ولا تكون "لولا" مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب "لولا" خبره، لكونه جملة خالية عن العائد إلى البتدأ في الأغلب، خذره محدود وجوباً، لأن لفظة "لولا" تدل على أن الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها، وفيقولنا:

لولا على
لا أستطيع أن أفهم إعراب الفراء » أن « لولا » رافعة للاسم ، فعلى أي وجه ترفع ؟ صحيح أنها مختصة بالدخول على الأسماء ، لكن هل الاسم بعدها مرفع على أنه فاعل ، أو على أنه مبتدأ ؟ أو على أنه اسم لها ؟

كما أرى أن البصريين حاولوا تصحيف بعض المлетات النحوية الشكلية في أسلوب » لولا « ؛ فليس ما بعدها فاعلا لفعال محذوف ؛ لأن الفعل المذكور يحتاج إلى مفسر بعد ، ولا مفسر وليست » لا في لولا » هي النافية ; لأنها لا يكرر بعدها الماضي ولا القسم.

والإجابة عن هذه الاعتراضات التي تنزع عن مننى شكـي في التحليل النحوى سهلة ميسورة ؛ فالإداة » لولا « مركبة من لو ولا يصبح للحرف » لا » بعد التركيب طبيعة مختلفة عن طبيعته قبل أن يركب .

كما أن » الكسمى « حين ذهب إلى أن الاسم بعدها فاعل ، إنما نجا إلى المعنى المفهوم من داخل التركيب كله ؛ فهناك فلا شكل معنى فعلي يستمر من التركيب ، وهذا المعنى الفعلي هو المعروف لاعتبار المرفوع بعد » لولا « فاعلا .

البصريون لا يعترفون في وجود هذا المعنى الفاعل ، وإن كانوا يفصلون أن يحلوا هذا المعنى في موقع الخبر ، لأن هذا المعنى الفاعل لا يذكر ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر محذوف وجوبا والمرفوع الموجود هو المبتداً .

(1) شرح الكافية ج1/103042
فالفرق - إن ذن بين البصريين، والكسائي هو في تحديد الموقع النحوى الذي يشغله المعنى الفعلي على اعتراض تقديريه، وهنا كانت جملة "لولا" اسمية لدى البصريين، فعالية لدى "الكسائي".
ولا أظن "الكسائي" يخالف البصريين في أن من الممكن إطلاق لفظة "خبر" على المعنى الفعلي المقدر، وإن كان يرى أن موقع هذا الخبر، أي المعنى الفعلي الذي يفيد مع الاسم المرفوع، فائدة تامة هو قبل الاسم المرفوع، ومن ثم فالمجملة لديه فعالية لا اسمية.
قبل الحال التي تسد حساد الخبر:
يكون المبتدأ مصدرًا صريحا نحو: ضربي، أو بمعنى المصدر، وهو أفعال التفضيل مضافًا إلى المصدر، لأنها بعض ما يضاف إليه نحو:
أكثر شرقي السويق.
وينكون المصدر مضافًا إلى الفاعل، أو إلى الفاعل نحو: ضربي زيد، أو ضربي زيد، أو إليهما نحو: تضارينا.
ويأتي بعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو:
ضربي زيدا قائمين.
تضارينا قائمين.
أو من أهدهما نحو:
ضربي هندا قائما أو قائمة.
ويقع هذا الحال فعلا أيضا نحو:
علمي زيد كان فا مال.
سمع أذني أهلك يقول ذلك.
كما تكون الحال المذكورة جملة اسمية، فيجب معها الواقعة:
غير "الكسائي" نحو:
ضربي زيدا وغلامه قائما.
قال النبي صلى الله عليه وسلم:
"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
وجوز «الكسائي» تجردها عن الواو وتوقيعها موقع خبر المبتدا، فيقول:
ضربي زيدا أبوه قائم
كلمته في الهواء في
ويجوز عند «الكسائي» بإتباع المصدر المذكور بالتوابع، نحو:
ضربي زيدا كله قائمًا
ضربي زيدا الشديد قائمًا
وفي خبر مثل هذا المبتدا أقوال:
1 - ذهب "ابن درستويه" و "ابن باشاذ" إلى أنه لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل، فمعنى
ضربي زيدا قائمًا: أضربي قائمًا
وهو نحو: أتائكم الزيدان عندهما،
2 - وذهب الكوفيون إلى أن نحو «قائما» حال من معمول المصدر لفظا ومعني، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخـبر المبتدأ مقدر بعد الحال ووجوداً أي:
ضربي زيدا قائمًا حاصل
3 - وذهب «الأخفش» إلى أن الخبر الذي سدد الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي:
ضربي زيدا ضربه قائما
أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المتين.
4 - وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال محدود أي:
ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً
حذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو:
زيد عنـدك.
- ٢٠٤ -

فتبقى : إذا كان قائماً، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال،
واقترح الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية؛ إذ معنى:

جاء زيد راكة : جاء في وقت الركوب.

فالحال قائماً مقام الظرف، القائم مقام الخبر، فيكون الحال
قائماً مقام الخبر (١).

والنحوين - على اختلافهم في هذه المسألة - اتفقوا حسبًا.

نقطتين:

الأولى: قراءة الحال من الخبر، وهذه مسألة من الوضوح
بإمكان في الفكر النحوي العربي، وقد سابق حديث مفصل عن العلاقة
أو القارئة بين هذين الموقفين النحوين.

الثانية: أنهم جميعاً تتبناها إلى أن هناك شيئًا ما داخل هذا
التركيب، هو ما أسميته بالمعنى الفعلي.

لكن، أين يوضع هذا المعنى الفعلي لو غرض وجوده؟ هذا مثار
الخلاف، كما أن «ابن رستوبيه» والنحوي المصري «ابن باشاذ» رأياً
أن هذا التركيب يحل من أوله، فالصدر عندهما يبدل من الفعلـ،
فليكن التحويل من هنا، وعلى هذا تنقلب الجملة الأمامية عنـدهما;
إلى جملة فعلية.

وبقية النحوين يوافقونهما في أن المصدر هنا عمل عمل الفعلـ
حتى إن أكثريهم ذهبوا إلى معن أن يتبع ؛ لأن إتباعه بتوكيد، أو نعت
يبعد عن الفعلية ويجبره من الأسمية.

خابن درستوبيه وابن باشاذ يحلون المعنى الفعلي في أول الكلام.
وسواها من النحوين يحلونه في آخره.

بعـد وأو بمعنى «مع»:

يقال: كل رجل وضعته.

(١) شرح الكافية جا1/٤١٠ - ١٠٧
والبندادا في هذه الجملة عطف عليه بالواو التي تنفيذ معنى "مع"

وفي هذا مذهب:

قال الكوفيون: وضعته خبر البندادا؛ لأن الواو بمعنى مع

فكل ذلك:

كل رجل مع ضيعته

فإذا صرحت بمع، لم تحتتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو المتى

بمعانه، فلا يكون هذا المثال - إذن - مما حذف خبره.

وقال البصريون: الخبر محدود، أي:

كل رجل وضيعته متوقن

والباحث أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، وفي نهج البلاغة:

وثمن والساعة في القرن واحد (1)

والأمر، والبصريون والكوفيون متفقون على تقدير المعنى الفعلي في هذه

الجملة إلا أن البصريين يقدرونها محدوداً، والواو عندهم حرف عطف

أما الكوفيون يقدرونها متعلق الظرف "مع" التي تعبير عنه الواو،

فالمؤخر ففي الحقيقة موجود لا محدود.

وينبغي أن "الرضي" يميل إلى ترجيح مذهب الكوفيين؛ لأنه يثبت

أمثلة ذكر فيها الخبر، كما يذهب إلى أن حذف الخبر في هذه المسالة

غالب لا واجب.

وقد ذهب "الرضي" إلى أن من الممكن الجمع بين البندادا وما عطف

عليه بطريقة الإضافة لا بطريقة الواو، وفي هذه الحال يذكر الخبر، كما

في قول العرب:

راكب الفضاعة طليحان

فهـذـه الجملة في قوة:

الراكب وفاقته طليحان

(1) شرح الكافية ج1 1/188
النافقة وركابها طليحان

كما ذكر عن الكوفيين أنه إن ولي معتوها على مبتدأ فعل
لأحدهما واقع على الآخر jerseys أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما، سواء
دل ذلك الفعل على التفاعل أولاً، فالالأول نحو:

زيد والريح يباريها
فيباريها خبر عنهما: لكونه بمعنى: متبائيان، والثاني نحو:

زيد وعمر رو يضربه

ويمكن أن يقال أنه ما كان الخبر في المثال السابقين خاصاً، لا يعبر
عنه إلا بذكره كان من الضرورى أن يذكر، أما الخبر في نحو:

كل رجل وضيعته

وغيره مما يدل على الاقتران والصاحب، يشير إلى اقتران عام،
ولذلك لم يذكر، واكتنف عنه بالواو - الكوفيون -، أو بالمعنى
- البصريون -.

والنافقة السابقة:

1 - كل رجل وضيعته 2 - راكب النافقة طليحان 3 - زيد وعمر ينبه

تدل جميعا على الاقتران والصاحب، والخبر في (1) هو عن
المصابين المتساويين معاً، وهو في (2) عن أحدهما، أما الخبر في (3)
فلم يذكر إلا بالضرورة إلىهما معاً ولا بالنسبة لأحدهما، واكتنف بالمعنى
الفعلي عن ذكره.

والمعنى الفعلي في (1) من الوضوح بمكان، حتى إنه قد استغني
عن ذكره، وقال عنه الواو، وإذا ما ذكر، كما في قول على، فإنه يكون
خبرا عن البائدة أو ما عطف عليه.

وهكذا يمكن القول بأن المعنى الفعلي المفهوم من الترتابك السابقة
هو المسؤول عن عدم ذكر الخبر البائدة، والتحوين جميعاً اتفقوا على
اعتماد هذا المعنى الفعلي من هذه الترتابك، وإن كانوا قد اختلفوا
حول طريقة الاستمداد، أبالحسب، ثم بيني أحد عناصر التركيب معنى فعلياً: كما اختلفوا حول الموقع الذي يشغله المعنى الفعلي بعد تقديره، أي وضع في أول التركيب، أم في آخره

العرب إذن - ما وجدت فائدة في ذكر أخبار لهذه المبتدأ، أو بعبارة أخرى وجدت الفائدة فيما ذكر تاكنت به.

والكلام نفسه يقال على الموضع الرابع من مواضع حذف الخبر، وهو كون المبتدأ قسم صريح، كما في نحو:

لعمرك لأفعل

فتعين «لعمرك» للقسم دال على تعين ما لم يتعين، وجواب القسم سد مسد الخبر، والفايدة قد تم بمجرد لعمرك وجواب القسم.

ومن الواضح أن هذه جملة إنشائية للدلالة على إنشاء القسم

وقد أنبئها بعض هذه التراكيب الأربعة معنى فعلياً يجعلها شبيهة بالتركيب الذي يكون خبره ظرفاً أو جاراً أو مجزوراً، فالخبر في هذا التركيب غير مذكور، اكتفاء بوضوح المعنى الفعلي الذي يتعلق به.

فالمعنى الفعلي في الجملة الأسمية التي لا يذكر خبرها شرطه أمران:

أ) أهلها: ظهور المراد ووضوحه وسهولة تقديره

ب) جواب ما يسيد مسد الخبر

والشرط الأخير يتحقق في المواضع الخمسة السابقة على النحو التالي:

1 - لولا: جواب لولا

2 - المصدر: الحلال

3 - كل رجل: وأو المعية

4 - القسم: جواب القسم

5 - المطابع: المغر ومجبر

لكن الموضع الأخير ليس من مواطن حذف الخبر وجوباً لان الخبر غيره كأنه موجود على الرغم من أنه متعلق بمحدود.
والقول، يتوفر المعنى الفعلي في التراكيب السابقة فيه إدراك رشيد

للعلاقة الجميمة بين نمط الإسناد.

فالتركيب الذي ينتمي شكلًا إلى نمط معين، ينتمي معنى إلى نمط آخر؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية

للنمط المعين، فالبتداً الذي لا يبحث عن خبر، أو الذي لا يحتاج إلى خبر، أو الذي لا يجد خبراً، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق

التركيبي لهذه التراكيب هو النمط الفعلي لتركيب الإسناد.

الحركة الإعرابية ونوع الجملة:

واعتماد المعنى الفعلي من الجمل الإعرابية السابقة لم يصحبه تغيير شكل في عناصر الجمل، كل ما هناك أن المطل يقرأ ما في داخل التركيب ليصل إلى نحوها وما يراد منه.

وقد لجأ العرب إلى تغيير في الجملة الإعرابية تحولته ب إليه مفردة وتحول الكلام كلها من جملتين: فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية،

وكان الجملة الإعرابية أصبحت عنصرًا مفرداً في جملة فعلية.

وقد غيرت العرب الحركة الإعرابية للجملة الإعرابية للحصول على النتيجة السابقة فقد كانوا يقولون مثلا:-

 Gate: كلمة غوه إلى في برفع ٍ «قضتهم» و ٍ «فوه» على المبتدى والخبر، ثم تمنحى عن الجملتين معنى الجملة والكلام لما يفهم منها معنى المفرد، لأن معنى «فوه إلى في» صار مشافهاً، ومعنى «قضتهم بقضيضهم» كلمة، فلما قامت الجملة متقام المفرد، وأدت مؤداه أعراب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذي قامت مقتامه فنصب، مثل هذا:

بعته يد بيد وععته يداً بيد

بعت الشاة شاة بدرهم، بعت الشاة شاة بدرهم.
على أن الكوفيَنَ — لما وجدوا هذه الأسماء منصوبة اعتبروها
منعولاً به فقالوا: في:
كلمة**ها** إلى في
المراد: كلمة جاعِلها فاء إلى ف (1)
وجملة المبتدأ والخبر بعد "ظن وأخواتِها" يحدث لها ما سبق،
فطُرفا الجملة يدخلان في تركيب أكبر يصبحان فيه عنصرًا من عنصره،
وتتحول حالتهما الإعرابية من الرفع إلى النصب.
وإذا بدأت الجملة بفعل من أفعال القلبُ، فقد ينصب المبتدأ
والأخبر مفعولين كما في نحو قوله تعالى:
"إِنْ هُمُ أَكْفَرُوا أَبْعَاءَهُمْ ضَلَالُانَّ" (2)
أو قد يسُد مسد المفعولين أن واسمهما وخبرها، كما في نحوه
قوله تعالى:
"عَلَمَ الْلَّهُ أَنْ تَكُن مَّتَخَطَّانَ أَنفَسَكُمْ" (3)
أو أن المصدرية مَعَ ما بعدها، كما في نحو قوله تعالى:
"قَالَ مَا أَظَنَّ أَنْ تَبِيدَ هَذَهُ أَبْدَا" (4)
أو أن الخفيفة من الثقيلة مع اسمها (ضمير الشأن) وخبرها، كما
في نحو قوله تعالى:
"وَنَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَتَنَا" (5)
أو قد يأتي بعدها جملة مصدرة بحرف من حروف الصدارة: نفي
استفهام: شرط، ابتداء كما في نحو قوله تعالى:
"لَمْ يَلْعَبُوا مَا هُؤُلاءِ يَنْثِقُونَ" (6)

---
(1) شرح الكافية ج1/202، 203
(2) الصانعات 29
(3) البقرة 187
(4) الكهف 30
(5) المائدة 113
(6) الأنبياء 65
هذه خمس صور، والأفعال في الصورة الأولى نصبت معقولًا، لفظًا، وفي الصورة الخامسة علقت عن العمل، فنصبت محلاً لا لفظًا. أما في الصور الثلاثة الباقية حيث يتلى الفعل والفاعل بأن ثقيلاً، أو خفيفة، وأن المصدرية، فقد رأى جمهور النحوين أن «أن» وما دخلت عليه، سدت مسد المفعولين.

ومذهب «سيبوية» أن الأفعال في هذه الصور الثلاثة تنصب مفعولاً، واحدًا هو المصدر المؤل من «أن» وما بعدها، ويرى «الأخفش» أن «أن» وما بعدها في مقات المفعول الأول، ويقدر لأفعال القلوب مفعول ثانًا.

ويرى الجمهور أن أفعال القلوب ناصبة مفعولين، وأن «أن» وما بعدها سدت مسد المفعولين.

فقتوه تعالى - مثلًا -

وقال الذي ظن أنه ناج منهما (1)

بقدر على النصوص التالية:

وقال الذي ظن نجاته منهما:

ويعرف كما يلي:

سيبوية: نجاته مفعول ظن.

الأخفش: نجاته مفعول أول، والمفعول الثاني تقديره: واقعًا أو حاصلاً.

الجمهور: نجاته سد مسد مفعوله «ظن».

ولا يوافق «الرضي» على إعراب الجمهور، لأن الاسم المفردي لا يسد مسد الاسمين كما لا يوافق على إعراب «الأخفش»؛ لأنه لا حاجة إلى إضمار مفعول ثان لظهور المراد بدون هذا التقدير.

ويذهب «الرضي» إلى أن الفعل الحقيقي في نحو:

علمته محمدًا ناجحاً، علمت أن محمدًا ناجح.

(1) يوسف ٤٢
هو المصدر المفهوم مضافاً إلى «محمد» فالجملة تؤول عنه إلى:
علمت نجاح محمد
لذلك يرى «الرضى» أن الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين
سادان مسود: «أن» مع ما بعدها، ومفيدان فائدتها؟ إذ هما بتقدير
المصدر بلا إفالة مصدرية، كما كان الكلام مع «آن» بتقدير المصدر (1).
كذا من أمثلة الاختلاف في الحركة الإعرابية، وتفاوت التركيب من
جملة فعلية على النصب، وأخرى اسمية على الرفع، ما أثبتته «سبوية»
من تجاو قولة:
هلا خيرا من ذلك
فهذا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، كأنه قلت:
هلا تأتي خيراً من ذلك
وإن شئت رفعته 100 فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار مابينصبه
100 ومن ذلك:
أو فرقاً خيراً من حب
أي:
أو افرقة فرقاً خيراً من حب
إذما حمله على الفعل... لأنه سائل عن فعله، فأجابه على الفعل
الذي هو عليه ولو رفع جاز، كأنه قال:
أو أمرى فرق خير من حب (2)
وقد ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول:
خير مقدم
أما النصب فعلية قولاً، قدمت 100 وأما الرفع فعله أنه مبتدأ؟
أو مبتدأ على مبتدأ كأنه قال:
هذا خير مقدم (3)

(1) شرح الكافية ج2/286/248، جملة الناقل بين الكم والكيت / 60
(2) الكتاب ج1/276، 269
(3) الكتاب ج1/271 }
لإذا رفعت هذه الأشياء، فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرته الأسماء (1).

وأما ويلا له وأخاه فانتصب على معنى الفعل الذي نصبته

كأنك تكلت:

الزمر الله ويله وأخاه

وإن تكلت:

ويل له وابنه

نصبت؟ لأن في هذا المعنى، كما أن

حسبك زيدا

يرتفع بالابتداء، وفيه معنى: كفلك (2).

ولد فرع «الرضي» كلام طيب عن: ويل يقول: «الأصل أن الأصوات القائمة متاق المصدر يجوز الإعراب عليها إلآ أن تكون على حرفين ثانينهما حرف مسدد نحو:

وى للزيد

وذلك نصو: 

آها، وها، ويما

ويجوز إنقاوها على البناء الأصلي نحو:

أف لكما، أوه على إخوتي، آه من ذنوب

والخشساه أن:

وبلك، وبيك، ويسك، ويبيك

من: هذا اللام، وأصلها كله: وى على ما قال الغراء: جئ، بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر، ثم خلط اللام بوى حتى صارت

(1) الكتاب ج/21/71، انظر أيضًا 373/282
(2) الكتاب ج/21/310
لام الكلمة 100 فصار معربا بإتمامه ثلاثياً، فجاز أن يدخل بعدها لام آخرة نحو: 
ويلا لك 
لصيرورة الأولى لام الكلمة، ثم نقل إلى باب المبتدأ، فقيل: 
ويل لك (1)

فالنصب علامة الجملة الفعلية أما الرفع علامة أنها اسمية، على أن المعنى الفعلي موجود كذلك على الرفع، كما أن الفعل يقدر على النصب، وكان الفعل لفظي على النصب، معنى على الرفع.
وتقول في الدعاء:

سقيا ورعيا، وعقرأ، وبوسنا، وبدا وسحتا
(2) فينصب هذا وما أشبهه 100 على إضمار الفعل كان كأن تلته: 
ستناك الله سقينا
ويجوز رفعه، وفيه المعنى الذي يكون في النصب، كما أن تولك:
رحمه الله عليه
فيه معنى الدعاء، كأنه قال: رحمه الله (3)
وتقول:
سلاما
فينصب بإضمار الفعل 100 ومن العرب من يرفع على معنى: 
أمي سلام
وتركوا لفظ ما يرفع، كما تركوا لفظ ما ينصب، لأن فيه ذلك المعنى، ولأنه ممزقة للفظ بالفعل (4).
والنصب فيما سبق هو المختار، وقد يختار الرفع في نحو:
حمد الله، اللعبه، اللويل، الك

(1) شرح الكافي ج1/118
(2) الكتب ج1/211 - 214، انظر: كذلك ج1/217 - 219
(3) الكتب ج1/224 - 227
وإذا استحبوا الرفع فيه؟ لأنه صار معرفة وهو خبر فق هو
في الابتداء و هو وإن أبدأته في معنى المنصوب وهو أبد من
اللفظ بقولك:
أحمد الله
ومن العرب من ينصب وهم عامرة بنى تميم وناس من
العرب كثير (1)
وتجرى بعض المصادر والأسماء النكوات في الدعاء مجرى ما فيه
الألف واللام، وذلك قولك:
سلام عليك، لببك، خير بين يديك، ويل له.
فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني على ما بعدها، والمعنى فيه أن
أنك أبدأت شيئا قد ثبت عندك، و ليست في حال حديثك تعمل في إشبائها
وترجيتها... (2)
وليس كل حرف يفعل به هذا، فلا يقال:
طعاما لك، وشرابا لك
كما يقال: هنيئا لك، سقيا لك
لذا لم يجعل أن يجعل المرفوع الذي في معنى الفعل بمنزلة
المنصوب ولم يجعل لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع (3)
فالمعنى العام الذي يؤخذ من الرفع أو النصب واحد، لكن الرفع
يبدل على الدوام والاستمرار، أما النصب فبدل على الانتظام
والجدول (4)
والفعيلة على النصب صريحة وإن كانت مقدرة، لكنها على الرفع
ضمنية. كما سبق. –

(1) الكتاب ج1/428، 429
(2) الكتاب ج1/330
(3) الكتاب ج1/321
(4) شرح الكافي ج1/91
هذا ولا زعمائه: هذا مثال للجمل التي ينصب فيها عنصر مرن عناصرها أو يرفع فتكون فعلية على النصب، واسمية على الرفع.
ومعنى أن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، علماً أن الظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سمعاء الصدق من غيره،قيل له هذا، وتقديرها:
هذا الحق ولا أتروهم زعمائه.
فتكون اسمية أو:
أتزعم هذا ولا أزعم زعمائه (1)
ومثال هذا:
ديثبة، بالنصب
كلهما وتمارا
كلا شيء ولا شانتيمة حصر
فهذه أمثال قد كثرت في كلامهم، واستعملت، فترك فيها الفعل لذاك.
ومن العرب من يرفع على معنى:
كلاهما أي ثابتان وزداني تمرا
كلا شيء، أمم ولا شانتيمة حصر
(2) فإذا رفعت فوالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي
في نفسك غير ما أظهرت» (3).
من أنت زيدا?
وأصل هذا أن رجلاً غير معروف بفضيلة يسمى زيداً، وكان
لسم رجل مشهور فأتكر ذلك عليه أي :
من أنت ذاكرًا زيداً، أو تذكر زيداً
والنسبة ذاكرًا على الحال من معنى: من أنت، أي: من
تكون، كما قيل في:
كيف أنت وقصة من ثريد
(1) شرح الكافية ج/130
(2) الكتب ج/182
أي كيف تكون:

ويروى "زيد" بالرفع أي: كلامك زيد نصو:
كلمته فوهة إلى في، كلمته غاه إلى في
والنصب أقوى وأشهر (1)، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر ليس له (2).

فزيد على النصب يؤول إما بحال مفردة، أو بحال جملة فعلية
والحال قيد ق فئة الجملة الفعلية المستمرة من الجملة الأسمية "من أنت"

وعلى رفع "زيد" يكون خبرا عن مبتدأ محدوف.

من قول العرب: عذرك من فلان:

يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب أي:
أخضر عذرك أو عذرك أو الحال التي فيها ولا تلام أي:
لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.
ومعنى من فلان، من أجل الإساءة إليه، وإيذائه، أي:
أنت ذو عذر فيما تعامله به من الكروه.

فالتركيب إما أن يكون في قوة الجملة الأسمية، أو في قوة الجملة
الفعلية والتأويل بالأخرى أقوى، فقد ورد المعنى نفسه في صورة
الجملة الفعلية في قول "الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر:
"اعذروني من عاشقة.
أي من جهة تأديبي وتعريكي، وفوت الخبر:
"لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم.
أي يذمون العذر بسبب كثرة ذنوبهم وعذبهم ومهلتهم (3)

ما زيد إلا سيراً، زيد سيراً سيراً:

المصدر في هذين القولين منصب بفعل محذوف قياساً؛ لأن

(1) شرح الكافية ج1/130
(2) الكتب ج1/194
(3) شرح الكافية ج1/130، الكتاب ج1/143
المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، وضع الفعل على الحدوث والتكرار، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضاً نحو قولك:

زيد يؤوى الطريق، ويؤمن الخائف، الله يقبض ويبيض.

ولذلك مشابهته اسم الفاعل الذي لا دلالته فيه وضعا على الزمان، فلا كان الولد التنويع على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه إما فعالاً وهو موضوع على التجداد، أو اسم فاعل

وهو مع الفعل كالفعل مشابهته، فصائر العامل لازم الحذف.

فإن أرادوا زيادة البالغة، جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو:

زيد سير سير، ما زيد إلا سير.

فتمى — إذن — عن الكلام معي الحدوث أصلاً؟ لعدم صريح الفعل، وعدم المفعول المطلق الدال عليه.

وللها هذا المعنى أعني زيادة البالغة في الدوام، رفعوا بعض المصادر النصوصية التي بين فاعلها أو مفعولها بالإضافة، أو بصرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً تبيناً لمعنى الدوام قال:

عجب لتلك قضية وإتامتها، ففيهم على تلك القضية أعجب، قال سيبويه، نسمعوا بعض العرب ممن يوثق به وقد قيل له:

كيف أصبحث قال:

حمد الله وثناء عليه (1)، «كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول:

أمري وشانى، العاد والمثل عليه (2)

وهذا مثل قوله:

فقالت حنان ما أنى بك همت، أذا نسب أم آنت بالحذي عارف

١٢٠/١٢
١١٩/٣٢٠
(1) شرح الكافئة
(2) الكتاب ج
لم ترد: حنٌّ، ولكنها قالت: أمّنا حنانٍ، أو ما يصيبنا حنانٍ،
وفي هذا المعنى كله معنى النصب.
ومثله في أنّه على الابتداء، وليس على فعل قوله عز وجل:
" قالوا معذرة إلى ربيكم" (1)
لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليمنوا عليه، ولكنهم:
قيل لهم: "لم تعطون قوماً؟ قالوا:
موظفتنا معذرة إلى ربيكم
ومثل الرفع قوله تعالى:
" غصبر جميل واللهم المستعان" (2)
كأنه قال:
الأمر صبر جميل
والذي يرفع عليه حنان وصبر، وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره،
وتركيز إظهار، كتركيز إظهار ما ينصب فيه (3).
فمعنا إذن - في مثل هذه التراكيب ثلاث صور، يعبر كل منها:
عن درجة من درجات المعنى، وإن اتفقت كلها في التعبير عن المعنى
الأساسي:
1 - زيد سيرا سيراً - الحدوت والتعدد
2 - زيد سيرا سيراً - الدوام واللزوم
3 - زيد سيرا سيراً - المبالغة في الدوام واللزوم
مرت بعنى فإذا له صوت صوت ببلبل:
من المصادر المنسوبة ففعل محدود ووجباً ما وقع للتشبيه علاجاً
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه.
(1) الأعراف 164
(2) يوسيف 18
(3) الكتاب 31/221
نفسك بلبل مصدر فائدة التشبه، إذ المعنى: مثل صوت بلبل. وتبته جملة "له صوت"، وهي مشتملة على اسم بمعنى هذـا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع، مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الاسم أي الذي قال به ذلك الحدث، وهو الضمير الجرور باللام، والاسم الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارض لصاحبه غير لازم(1).

لهذه شروط ثلاثة:
أولها: أن يكون في الجملة المتقدمة اسم بمعنى المصدر المنصوب.
ثانيها: أن يكون فيها ما يشير إلى صاحب ذلك الاسم وذلـك المصدر.
ثالثها: أن يدل المصدر في الجملة المتقدمة على فعـل علاجي يتغير بتغير الزمان.

إذا لم يتوفر الشرط الثالث كأن تتقول: له علم علم الفقهاء.

لا يجوز نصب المصدر، ويجب رفعه. لأن الجملة الأولى "له علم" لا تدل على معنى الفعل، أي على الحدث، فهي تعبر عن خصائـص موجودة في الرجل كالحلم والعقل والفضل.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصور بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وال مصدر، يدل عليه الجملة المتقدمة لثمة مغنية عنه، فلهذا يجب حذفه، فالأصل:

له صوت (يصوته) صوت بلبل.

وظهر الكلام "سيبوه" أن المصدر منصور بقوله: له صوت لا بفعل مقدر، وإنما انتصب به؛ لأنك مررت به في حال تصوـيت.

(1) شرح الكافية ج1/2، الكتاب ج1/350-352.
ومعالجة، يعني أن هذه الجملة الأساسية في قوة الفعل والفاعل، فهي بمعنى "يصوت" لأنها تدل على المصدر الحادث، وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقتنعت بها ما دل على زمن ذلك المصدر الحادث، أي الحال الماضية، وهو لفظ "مرت" بالجمع كالفعل والفاعل.

فالشروط الثلاثة السابقة هي لتوفير جميع الخصائص الفعلية للجملة "له صوت" ففيها جانب الحدث والفاعل والزمن وهـذه هي ضروريات الجملة الفعلية: الفعل (الحدث والزمن) والفاعل، وهو ما أسمايته بالتركيب الأساسي.

ويشبه المثال السابق ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل:

له على ألف درهم اعتراها.

ولا يمنع في مثل هذا أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه لقيبتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معاناه، فلا يكون من المنصب باللازم إضـمـارـه (1).

وال مصدر في الجملة السابقة توكيد لنفسه، لأنه مضمون جميـلة لا تحتتم إلا إياها من جميع المصادر، فاعترافًا يؤكد الاعتراف المستمد من الجملة: له على ألف درهم، وهو يشبه المصدر المؤكد في نحو:

ضربت ضربا

إلا أن المصدر هنـا مضمون المفرد، أي الفعل من دون الفاعل; لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان، وأما هذا فالاعتراف مضمون الجملة الإسـمية بكمالها لا مضمون أحد جزائها.

ومن هذا أيضًا:

الله أكبر دعوة الحق

وـقـول الشـاعر:

إني لأ悯ك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل

(1) شرح الكلامية ج/132/1
 لأن «قسم» بمعنى التأكيد، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب «إن واللام» وكان جملة «إن وأخواتها» أيضاً جملة اسمية الظاهرة فعلية الباطن، فأعني الفعلي المستمد من إن واللام في هذا الشاهد مؤكد بالصدر «قسم».

فالصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً ومنه:

صيغة الله، وصنع الله، وكتاب الله.

لأن ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر (1).

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر في نصـو:

له صوت صوت ببلبل.

إما على البديل، وإما على الوصف، وذلك على أحد وجهين، إما على حذف مضاف، كما ذهب الخليل، والمрад:

له صوت مثل صوت ببلبل.

وينبغي عليه أنه يجوز:

هذا رجل أخو زيد.

أي مثلأخي زيد.

وذهب «سيبوه» إلى أنه لو جاز هذا لجاز:

هذا قصير الطويل.

أي مثل الطويل.

وقال غير الخليل: هو جامد مؤول بالشتق أي:

له صوت جميل.

كما تقول:

مرت برجل أسد.

أي جرى.

وسيبوه لا يوافق على الرفع فيما استوف الشروط، ويجزي المرفوع.

(1) شرح الكلية ج1/127 ، الكتاب ج1/380 — 384
(2) الكتاب ج1/371 — 372
فيما لم يستوف الشروط، كما إذا لم يكن المصدر للتشبيه، وجاء:

وصوّفنا نحوه:

مررت به فإذا له صوت حسن
فهذا يجب رفعه، إما على أنه بدل من الأول، أو وصف له، ويمكن أن يكون الوصف هنا وصفاً مؤكداً على غرار الحال المتوقف في نحو:

قوله تعالى:

«إنا أنزلنا قرآناً عربياً» (1)

لأن في وصفه معنى الحالية.

كذا يجب الرفع إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر نحوه:

مررت فإذا في الدار صوت بليل

فإذا ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها مما أسدل إليه الحدث معنى، ولابد للفعل من مسند إليه (2)

ومن المنصوب على تضمن الجملة السابقة معنى فعلياً المصدر المؤكد لغيره في نحوه:

زائد قائم حقاً

ذلك عيبى بن مريم قول الحق» (3)

والمؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فلا ينفع بمؤكد؛ لأن معنى التوكيد تقوية التثبت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا، فكيف يقوى، وإذا كان ثابتاً فمكره إذا يوجد نفسه (4)

هذه بعض أمثلة الجمل التي تقوم فيها الحركة الإعرابية بدور

(1) يوسف 4
(2) شرح الكافية ج1 123
(3) مريم 24
(4) شرح الكافية ج1 124
التفرق بين نمطى الإسناد الفعلي والاسمي ، وكثير من المواطن السابقة
كان العنصر الذي ينصب تارة ويرفع أخرى مصدر .

وقد أرسى النحويون لهذه السؤالة ضابطًا ، فهمت منه أنهم تنبهوا
إلى ما أقوله من أن في التراكيب الأسمية معاني فعلية مستترة ، فقد قالوا :
إنه لم يأت بعد المصادر وأمثالها ما بينها ، ويعين ما تعلقت به من
فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما
يجب حذف فعله بل يجوز نحو :

شكرا لله سقيا ، ورغك رعيا ، وجدعك جدعا ، وشكرت شكرًا

وأما ما بين فاعل بالإضافة نحو :

كتاب الله ، وصيغة الله ، وسنة الله ، ووعد الله وحنان

ودواليك ، أو بين مفعول بالإضافة نحو :

ضرب الرقبات ، سبحان الله ، لبيك ، سعيديك ، معاذ الله

أو بين فاعل بحرف الجر نحو :

يؤ سالك ، سحقا لك ، بعدا لك

أو بين مفعول بحرف الجر نحو :

عقرا لك ، وجدعك لك ، وشكرنا لك ، وحمدنا لك ، وعجبا منك

فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا .

والرائد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلاً ، يحذف الفعل حيث

حصل ذلك الضابط .

والضابط هنالك هو ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافة إليه

أو منفرج بحرف الجر .

إنما يجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل
والمفعول به أن يعمل فيما الفعل ويتصلا به ، فاستحسن حذف الفعل
في بعض المواضع ؛ إما إبادة لقصد الدوام واللزموم بذكاء ماهو موضوع
للحدث والتجرد ، أي الفعل في نحو :

حمدنا لك ، وشكرنا لك ، وعجبا لك ، وسماع الله .
وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى:

« كتاب الله عليكم »، « صبيغة الله »، « وعد الله »،

أو، لكون الكلام مما يستحسن الفراق منه بالسرعة نحو:

لبيك، وسعديك، ودواليك، وهذا ذيكل، وهجايك.

فبقي المصدر بنهر، لا يدرى ما تتعلق به من فعل أو مفعول،
فذكر ما هو مقصود المتكلم من أهداؤه بعد المصدر ليختص به، فلم-
بين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، فتبين إظهار الفعل، بل لم يجز

00 أن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بالفعل ممولين له، فلما خذف الفعل
لأحد الدواوين المذكورة، وبين المصدر البنهر إلا بالإضافة أو
حرف الجر، فلما ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومكرره.

بعد الفعل متصلا وعمولات له (1).

وفي ضوء هذا التحليل والتحليل والتفسير المستفيض المتين لحقيقية
العلاقات بين عناصر التركيب؛ يقول إن هذه المصادر ما هي إلا تراكيب
فعلية؛ لأن المصدر يقوم بوظيفة الفعل، ويأتي بعده الفاعل أو المفعول،

وهذه طريقة من الطرق التي لجأت إليها العربية لصوغ كلامها في
صورة الجملة الفعلية، ولهذه الطرق أسبابها التي نص عليها في
الاجتهاد السابق عن قصد التعبير عن الدوام والاستمرار أو لعرض
الفراق من الكلام، أو لاستثناء عن الفعل لتقدم ما يدل عليه.

والنصب المعطى لهذه العناصر دليل كون الجملة فعلية، أما الرفع
فدلل كون الجملة اسمية، والمعنى الفاعل على الرفع هو ذلك الذي على
النصب إلا أن الرفع يدل على المباعدة في الدوام والاستمرار – كما
سبق –.

والفعل يتبع في أموالاً لا نقض بها ذراعاً، وإن صبر فنصب للصبر.

(1) شرح الكافية ج1/174
روى بالرفع على قوله:
وإن وقع صبر أو إن كان حينا صبر فلا نصر
والنصب فيه جيد باللغة أي:
إن كان (ما خذ فيه) صبرا فإنا نصر (1).
وفي قول "نعمان بن المنذر":
قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذار من شيء إذا قيل:
إن كان (المتول) حقا
والرفع يجوز على قوله:
إن كان فيه حق
ويجوز أيضاً على قوله:
إن وقع حق (2).
فالنصب هنا على تقدير "كان" الناقصة، والرفع على أنه فاعل لikan التامة، والجملة فعلية.
وعلى هذا جاء قوله تعالى:
"انتهوا خيرا لكم" (3).
والتقدير عند "سيبويه":
انتهوا عن التثبت وانتوا خيرا
وقدره "الكسائي" بـ:
امرأ "الفراء" فقدره:
انتهوا انتهاء خيرا
فخيرا منصوبة على الفاعلة عن "سيبويه"، وعلى أنها خبر كان

(1) التكاب ج 259/1
(2) التكاب ج 260/1
(3) النساء 171
المقدمة عند "الكسائي"، وعلى أنها صفة لفعول مطلق محذوف عند
"الفراء". 
والجملة فعلية عند "سبيويه" و"الفراء" وإسمية عند"الكسائي" 
وقد رجح "الرضي" تقدير "سبيويه"؟ لأن قولهم:
"حسبك خيراً لك
وراءك أوسط لك
"بتكسديد.
حسبك وائت خيراً لك
وراءك وائت مكاناً أوسط لك
يقوى مذهب "سبيويه" ١٠٠٠٠٠ وكذا قولهم:
"انته أمترا قاصداً
أي:
انته عن هذا وآتأما قاصداً
وقرينة "آت" في هذه الواقع، أنك نيـت في الأول عن شيء، ثم
جوها بعده بما لا تنتهي عنه، بل هو دم يؤمـر به فـيجب أن ينتصب بائـت
أو اـقصد أو ما يفيد هذا المعنى (١) .
والنخفف من الأفعال ونصب الأسماء على "الفعلية" ورفعها على
"الاسمية" أمر مبناه على التسهيل، فإن العرب لم تلزم نفسها بوضع
تركيبية معينة، جملة فعلية، جملة اسمية، أعطت لنفسها الحرية فينطلق
كلماتها واعتبارها مرة من النقطة الأولى، وأخرى من النقطة الثانية،
لأن النمطين في العمق التركيبي العربي يكادان يحلان معاً، وأحدهما
متكافل المكانة إن لم يكن متساويًا. 
وفي العربية ظاهرة تركيبية أخرى، تتخذ النصاً فيها دليل "الفعلية"
والرغم من "الاسمية" تُتكلم هي ظاهرة مالاسماء النحو كون "بالاشتغال"

(١) شرح الكافية جـ١٣٩٠ـ، ٢٠٠ـ الكتاب جـ١٢٨٢
ضبط الاشتقاق:

وعدم وجود الفعل في التركيب السابقة سمح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محدود، ورفعه على أنه مبتدأ، ومن هنا تردد التركيب كله بين الجملة الفعالة والجملة الاسمية.

أما هنا، فالفعل موجود لكنه يمنع - على الشهر - من عمـل النصب لاشتقاـه بشيء آخر. وضبط الاشتقاق هو:

"كل اسم بعده فعل أو شيء مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلـة;
على أو مناسبة لنصبه " (1)

والامثلة التالية شرح للتعريف السابق:

1 - محمد زرته
شغـل الفعل عن نصب "محمد" بنصبـه ضمـيره.

2 - محمد أنا زأره
شغـل اسم الفاعـل واسم الفعال عن نصب "محمد" بنصبـهما ضـيره وال مصدر والصفة المشبهة لا يستعملان في هذا التركيب.

3 - محمد أنا مرـمه
ليس من أمثلة الاشتقاق ؛ لأن الفعل لم يشغـل بشيء بعده.

4 - زيد ضـربت خادمـه
الضمير الراجع إلى "زيد" والتعلق هو عن طريق الإضافـة إلى الضمير فقط، أو الإضافـة والعطـف، أو عن طريق الوصف بـعمـل ذلك الضمير، أو عن طريق اسم الوصول الموصول بـفعل عمل في ضميره.

(1) شرح الكانية ج1/142
النص والرفع:

اختفى النحويون حول نصب الاسم في هذه التراكيب، فاختار

البصريون كونه ممولا لفعل مقدر بفسره ما بعده.

وذهب «الكسائي» و«الفراء» شيخاً المدرسة الكوفية إلى أن

الناصب للاسم لفظ الفعل المتأخر عنه، إما بذاته إن صح المعنى واللفظ

بتسليطه عليه نحو:

زيدا ضريته

وإما بغيرة إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه ما دل عليه

ذلك الظاهر وسد مسده كما في:

زيدا مرت به

عمرو ضريته آخاه

فالعامل في «زيد» هو «مررت» لسده مسده «جاوزت»، وفي

عمرو: «ضرية» لسده مسده «أهنت»، وليس قبل الاسم في

الموضوعين فعل ماضر ناصب.

وإذا جاز عندما أن يعمل الفعل الطالب لفعل واحد في ذلك

المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو

الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم

تاكد إيقاع الفعل عليه.

وقد ارتضى «الرضي» أن يعرب الضمير بدلا من الاسم الظاهر.

المنصوب (1)

وسواء نصب الاسم بنعل مذدوف يفسره الذكور، بصريون —

أم بالفعل الظاهر الذكور — كوفيون —، جميع النحويون متفقون على

أمر واحد، هو أن معنى التركيب كله هو على نصب هذا الاسم، وعلى

أن العلاقة بين الاسم والفعل هي علاقة فعلية إما مباشرة أو غير مباشرة،

كما أبلغنا اتفقوا على شيء آخر هو أن هذه العلاقة الفعلية قد تأخذ

(1) شرح الكافية ١/١٦٢، ١٦٣
في بعض الأمثلة شكل الرفع بأن يرفع الاسم لبررات شكلية معينة، ومع ذلك يبقى المعنى الأساسي كما هو بحيث لو زالت هذه البررات الشكلية لبرزت العلاقة الفعلية في ثوب النصب.

فرفع الاسم في بعض تركيب الاستغال مسألة شكلية بحتة لأن المعنى يبقى على المفعولية، تماماً كما يرفع المفعول به لتفاوت عن الفاعل لكنه لا يزال مفعولاً، أو ينصب الخبر في باب كان، لكنه لا يزال خبراً أو ينصب اسم إن لكنه لا يزال عمدة، فالأشكال قد يتغير لكن النسبة بين العناصر تبقى كما هي. وهكذا هو سر إيرادي لبعض أمثلة تركيب الاستغال هنا؛ إذ إلى أرى أن الجملة الإسمية هنا هي اسمية في الظاهر، لكنها فعلية في حقيقتها، بدلاً من ما يرفع قد ينصب، وأن الرفع لبررات شكلية يגלגל برفدتها، وأن التركيب كله يؤدي إلى جملة فعلية نعمية تحويلية بسيطة ينتمي فيها الفعل على الاسم المقدم، ولا يبقى معنًى.

والدليل على أن الرفع هنا بمعنى النصب في الجملة الأسمية.

بمعنى الجملة الفعلية أن النحويين لم يعتبروا قوله تعالى:

«وكل شيء فعلوه في الزبر» (1)

من باب الاستغال، وذهبوا إلى أن رفع «كل» واجب، لأن ذلك لو نصبت لذهب المعنى الحاصل بالرفع، إذ يشير المعنى:

فعلوا في الزبر كل شيء.

إلا علننا الجاز بفعلوا، ونحن لم نفعل في الزبر، أي في صحف أعمالنا شيئاً، إذ لم نوقع فيها فعلاً، بل الكلام، الكاتبون أو هنواً فيها الكتابة، وإننا الجاز نعتا لكل شيء، صار المعنى:

فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم.

وهذا، وإن كان معنى مستناماً، إلا أنه خلف المعنى المقصود حالة الرفع.

(2) الفجر ٥٤
إذا المراد منه أريد في قوله تعالى:

» وكل صغير وكبير مستسلم

فجعلوا صفة كل شيء، أي: كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة» (أ)

» فأعراب الآية على الرفع هو:

لمبتدأ + صفة + خبر

أما النصب فهو:

فعلول به + تفسيرية + ظرف

معنى به + تفسيرية + نعت

إعرابا النصب لا يتوقفان، والمعنى الذي يفهمه إعراب الرفع، فالآية ليست من أمثلة الاشتعال – والله أعلم –

حالات الاسم المشتغل عنه:

الاسم المرفوع – إذن – في تركيب الاشتعال في قوة المنصوب، والجملة الاسمية في قوة الفعلية، واختيار الرفع بأي الجملة الاسمية، والنصب بأي الجملة الفعلية، لأسباب ومبادرات شكلية.

وحال الاسم المشتغل عنه لا يخلو من رفع أو نصب إما على سبيل الوجب أو على سبيل الجواز، فهو إما أن يرتفع بالابتداء، أو ينتصب بفعل متفرد، ولا يدخله الجر؛ لأنه لا يكون إلا بجار، بل إن النحوين ضمنه الفعل الذي يتعدي بحرف جر معنى فعل لا يتعدي بحرف جر حتى يستطيعوا نصب الاسم المشتغل عنه إذ مدار الباب كله على اسم ينتصب.

ف Fetish به لم يعلن له وسلط عليه.

والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من أربعة، فهو إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوى رفعه ونصبه.

(1) شرح الكافية ج1/168
اختيار الرفع:

يختار الرفع بالابتداء عند عدم توفر قرائن النصب الوجبة له، 
or التي يختار معا النصب، أو التي يتساوي معها الأمران، أو عند وجود أقوى منها.

ويختار الرفع على النصب لاحتياج الأخير إلى حذف الفعل وإضماره 
والأسهل عدهما، بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوياً لم يظهر خط في اللغة 
حتى يقال حذف وأيسر، وقرينة الرفع التي تجمع مع قرينة النصب 
وتكون أقوى منها شيئان فقط هما أما، وإذا المفاجأة.

والاسم بعد أما يرفع، وإن كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على 
فعلية: لأن مراعاة التناسب لا يتم مع «أنا»؟ لأنها من الحروف التي 
بيتدا بعدها الكلام، وبيتائف، ولا ينظر إليها إلى ما قبلها، كما يرفع 
الاسم بعدها وإن كانت جواباً عن جملة فعلية لسبب السباق، وهو أنها 
تقطع ما بعدها عما قبلها، وإذا يختار الرفع معها؛ إذ هو الأصل لسلافته 
من الحذف والتقدير.

تقول:

قام محمد وأما عمرو فأكرمه
وتقول إجابة عن: أهيم أعطيت?
أما زيد فقد أعطيته ديناراً

وفرعاء التناسب تقتضى النصب، لكن "أنا" تقطع الكلام 
وstitute مكاناً جديداً؛ لأنها وضعت أضلاً مناسبة ما بعدها لما قبلها، 
فلذب مقتضى الرفع مقتضى النصب فاختير الرفع (1).

لكن الاسم بعد "أنا" ينصب، إذا كانت مع الطبب: الأمر، 
والنهي، والدعاء نحو:
أما زيداً فاقرأناه، أما بكرنا فلا تضره، وأما عمرا فرحهم الله، 
وإذن صارت مغلوبة: لأن وقوع هذه الأشياء خيراً للمبتدئ.

(1) شرح الكافية ج1/171
قليل في الاستعمال ؛ وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمك، لاختصص الطلب بالفعل ٠٠٠ وليس النصب هنا دليل الحذف والتقدير لأن ترجيح الطلب به أولى لكترة استعمال الحذف والتقدير في كلهم وقية استعمال الطلبية اسمية ؛ مع إمكان جملها فعلية بمجرد تنفيـسر

إعراب (١)

هاماً - إذن - يرفع الاسم بعدها ؛ وإن عطفت على جملة فعلية ؛ أو أجبب بها جملة فعلية ؛ ولكن الاسم ينصب بعدها ؛ إذا جاء في سياق طلب : أمر ، نهي ، دعاء.

فإنن إما أن تغلب مقتضى الرفع ، أو نغلب مقتضى النصب ، أو لنقل إن « أُمّا » تكون أحياناً غلبية ، وأحياناً أخرى ملؤية ، فامـا تجتمع ثلاث قتراث للنصب ، هي مع أحياناً ملؤية ، ومع الأخرين غلبية ، أُمّا الأولى للطلب ، والأخرين علف الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونها جواباً لجملة استفهامية فعلية » (٢).

ومقتضى النصب الذي بطل مفعوله مع « أُمّا » له تأثير عند عدمها ؛ ولذلك يرجح النصب مراعاة التناسب بين المعطوف والمعلوف عليه ؛ أو القصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعلين ؛ كـمـا في نصـو:

قام زيد وعمراً أكرمهه.

زيداً أكرمهه في جواب من قال : أيهم أكرمه؟

ومن أدوات الاستثناف « حتى وإذا » ؛ لكن « حتى » ليست متمحصة للاستثناف مثل « أُمّا » فلا تقع في أول الكلام مثلها ؛ ولذلك ينصب الاسم معها ؛ كما في قوله :

التي الصحيفة كي يخفخ رله والزاد حتى نعله ألقاها.

وأما إذا المفاجأة ؛ فهي في ضعف الاستثناف بعدها مشـل « حتى » ؛ فلا تقع في صدر الكلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع.

(١) شرح الكاملية جـ١/١٧٢ ؛ الكتاب جـ١/١٨١ - ٨٢
(٢) شرح الكاملية جـ١/١٧١
أما إذا جامعت حرفًا عاطفاً على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف، فإن الفاعل في هذه الحال يكون أولى من النصب مـع جواز النصب نحوه:

قام زيد وإذا بكر يضربه عمو (1)

وقد عقب «الرضى» على هذا بقوله: إنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلا اسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف، بل لسمع نصب مابعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم، وفي هذا الموضع يجب الرفع نحوه: زيد في الدار وإذا عمو ضريبه.

وأما مع عدم السماع فالاصل منه بناء على الإجماع المذكور (2)

فالراضي—إذن—برى أن رفع الاسم بعد «إذا» المفاجأة واجب. وإن كانت متعوضة على جملة فعلية، فإنه يكون أولى من النصب تعليمة لجانب كونها لا تدخل إلا على جدولة اسمية على اعتبار المناسبة، ويوجز النصب اعتبارًا للمناسبة، وهذه دقة في التحليل والتحرير.

اختيار النصب:

يختار نصب الاسم في مواطن منها:

1- مراعاة التناسب: تعطف الفعلية على الفعلية في غير ما ذكر. مراعاة للتناسب والتشابك بين المعطوف والمعروف عليه نحوه:

قام زيد وعمرًا أكرمتاه
وقدًا مع «لكن» و«وي»، وإن كان ما بعدها يخالف ما قبلهما معني، وذلك لتناسب المعطوف والمعروف عليه في كونهما فعليين. وكذا:

مررت برف جازع عمو، وهنا يقتلها.

(1) شرح الكافية ج1/172
(2) شرح الكافية ج1/172، الكتاب ج1/95
لطفه على مشابه الفعل (1).

 جاء في «الكتاب»: وَإِنَّما أَخْتَرْنَا النَّصِبَ هَذَا لَنَّا لِأَنَّ الْإِسْمَ الأول
بنين على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم 800 ومشتبه ذلك:

«خَزْمَا هَذَا وَخَزْمَا حَقُّ عَلَيْهِم الضَّلَالَة» (2).

ومشتبه ذلك:

كنت أخاك وزيدا كنت له أخا
لأنك كنت أخاك بمنزلة: ضربت أخاك

800 وقد يثبتت يعجل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب،

وهو عربي جيد 0 وذلك قوله:

لميت زيدا وعمره كلمته. (4)

3 - بعد بعض حروف الفنف:

حروف الفنف هذا هي «ما ولا وإن» نحو قوله:
غلا حسبا خدرت به لتم و لا إجرا إذا ازدهم الجدد

وكذا:

ما زيدا ضريته
وإذاما اختيار النصب مع جواز الرفع؛ لأن النفي في الحقيقية
لمضمون الفعل، فإيبلؤه لفظا وتقدير ما ينفي مضمونه أولى 0
وليس «ما ولم ولن» من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدم مؤمولا لضعفها في العمل فلا يقال:

لم زيدا تشريبه

(1) شرح الكتاب 172/1
(2) الإنسان 81
(3) الأعراف 20
(4) الكتاب 68/11
لكن بكرنا تقتضّله (1)

وقد اخرج النص: «الرضى» حروف النافل الثلاثة السابقة من الحروف النافل، ولكن «سبويه» لم يخرجها، فهو يقول: «من الحروف حروف لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليهما غيره مظهرا أو مضمرا.

فهمها لا يليه الفعل إلا مظيرا: قد، وسوف، وما، ونحوه، فإن أضطر شاعر خدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الأعراب إلا النصب، وذلك نحو:

لأني يضمر النصب إذا كان ليس مما يليه الاسم (2)

3 - حروف الاستفهام:

حروف الاستفهام أولى بالفعل من غيرها، وهي في ذلك كحروف النافل.

وفي مواجهة بين مراعاة التناسب، وحروف النافل، وحروف الاستفهام يقول: «الرضى» ليس جواب الرفع في المهمة كجزؤه في:

قام زيد وعمر وكمته.

فالأفع في هذا أحسن: لأن طلب الماشكاة بين المعروف والمؤكد عليه إذا كان المعروف عليه جملة فعلية، لا يقتضى النصب اعتضاء همزة الاستفهام إياها، بل الهزة أشد اعتضاء له 00 كما أن الرفع بعد حروف النافل أحسن منه بعد الهمزة: لأن الجملة مع الفهمة تشير طلبية، وكون الطلبة فعلية أولى إن أمكن، ولا تشير مع حركة النافي طلبية (3).

فالوسائل الثلاثة يختار فيها النصب مع جواب الرفع، لكن الأحسن

173/1

(1) شرح الكاتبة ج/1
(2) الكتاب ج/1
(3) شرح الكاتبة ج/1
مع الهزة النصب، والرفع معها ليس في قوة أو حسن الرفع مع التناسب وحروف النفي، لأن الجملة مع الهزة تتتحول طلبية، والفعلية بالطلبية أولى وأحق.

والحق إن «الرضى» استمد هذه الموازنة مما قاله «سيبوه»:

فقد جاء في «الكتاب»:

وليس جوام الرفع في الألف مثل جوام الرفع في:

ضربت زيدا وعمرا كلمته لأنه ليس هننا حرف هو بالفعل أولى، وإنما اخترت هذا على الجوام، ليكون معنى واحدا، وهذا آقوى» (أ).

بين الهزة وهل:

أجرى «الرضى» مواجهة بين الهزة وهل، أفهم منها أن الجمل الاسمية تأتي في توفر «الفعلية» فيها، يقول: «لا الاستفهام حرفان، أحدهما: عريق فيه وهو الهزة، فهي تدخل على الفعلية نحو:

أضرب زيد

وعلى الأسمية الخالية من الفعل نحو:

أزيد خارج

وعلى الأسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو:

أزيد خارج

وثانيهما: دخيل فيه وهو هل، فهي تدخل على الفعلية على الأسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو:

هل زيد قائم

لمشابة الهزة، وأما الأسمية التي جزؤها إثنان فعلية، فتتدخل عليها إلا على قبح نحو:

(2) الكتاب ج/100، 101.
 هل زيد خرج
لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه، فإن كان أحد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تعانقته.
فيجب أن توليه إياه » (1) 
وعن دخول حروف الاستفهام على جملة اسمية خبرها فعل يقول
"سبيوئه" : "أعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبل أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت:
هل زيد قام؟
لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الآله فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الآله قد يبدأ بعدها الاسم (2).
فالفعلية في الجمل التالية مرتبة تنزلية من الأعلى للأدنى:
1 - حضر محمد 2 - محمد حضر 3 - محمد حضر محمد آخوك
وإذا كان (3) في نظر «الرضى» خالية من الفعل، فإنه يقصده الفعل الإصطلالي، إلا فيها اسم فاعل وهو في معنى الفعل. 
4 - إذا الشرطية:
وقراءة الجملة (3) من الجملة (1) في التسلسل السابق يظهر في حديث التحويين عن حكم الاسم بعد "إذا الشرطية"، فقد نقل عن الكوفيين أنها كاذب في وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها كقوله:
فهلا أعدوني لمثل تعناقدوا ... إذا الخصم أبرزى مائل الرأس أتكب
وقبل عن "سبيوئه" و "الخشش"، مؤقتهما في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف، والأكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل
نحو:

(1) شرح الكافي ج1/173
(2) الكتب ج1/101
"إذا جاء نصر الله 000»
أو مقصدة نحو:
"إذا السماء انشقت
أي إذا انشقت السماء.
ونقل عن "المبرد" اختصاصها بالفعلية، حتى إنه لا يجوز بعدها الرفع إلا على أن الاسم فاعل لفعل محسوب، وهذا موافق لما رواه الكوفيون:
لا تجزئي، إن من نفس أهلكته، فإذا هلكت فند ذلك خاجزي.
أي: إذا أهلك، أو إذا هلك (1).
（5） حيث:
وحيث مثل إذا وسائر حروف الشرط في كونها بالفعل أولى، كما أن حروف النفي والاستفهام كذلك: إلا أن "إن ولو" أشد طلبًا للفعل من "إذا"، و "حيث" أقل من "إذا" استعمالا في الشرط؟ ولذلك يجوز دخولها على الاسمية التي جزها أسماً اتفاقا نحو:
أجلس حيث زيد جالس.
أما إذا كسبت بما نحو "حيثما" في سائر الأسماء الجواز.
المتضمنة معنى الشرط نحو "متى وأينما" لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة، فإن اضطرت شاعر إلى الفصل نحو:
حيثما زيدا تزره فاترحمه.
فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (2).
يجمع "سيبوه" بين "إذا وحيث" في اختيار النصب بعدها بقوله: "ومما يسبق بعده ابتداء الأسماء، وليكون الاسم بعده إذا ، وحيث.
（1） شرح الكافية ج/174، انظر أيضا ج/177، 77.
（2） شرح الكافية ج/175.
إذا عبّد الله تلقاء فアクرمه
حيث زيدا تجده فアクرمه
لأنهما يكونان في معنى خروج الجزاء، ويقبح إن ابتدأت الاسم
بعدهما إذا كان بعده الفعل لوغت:
أجلس حيث زيد جلس
كان أقبح (١) من قولك:
أجلس حيث جلس زيد
والرفع بعدهما جائز (٢)
٦- النبض المفسر بالصفة:
يختار النصب في بعض الأمثلة؟ لأنه يكون نصا في إفادة معنى من
المعاني على العكس من الرفع الذي يوقع في الاحتمال، فقد تقول:
كل واحد من مماليكي أشتريته بعشرين دينارا
بنصب «كل» على معنى:
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين دينارا
فهذا فيه إخبار بأنك أشتريت كل واحد منهم بهذا المبلغ، وأنك
لم تملك أحدها منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فالنص فيه نص على
هذا المعنى.
لكنك إن رفعت وقلت:
كل واحد من مماليكي أشتريته بعشرين دينارا
فيعتمل أن يكون «إشتريته» خبرا له، وقولك «بعشرين» متعلقا
به، أي:
كل واحد منهم أشترى بعشرين
وهذا المعنى المقصود.
(١) أفعل التنضيل هنا ليس على بابه بالإضافة «حيث» إلى الفعل
ليس قبحا بل هو القياس.
(٢) الكتاب ج١/٧٠٠ً٠٠٠٠٠٠
ويحتمل أن يكون «أشترتيه» صفة لكل واحد، وقولك «بعشرين»
هو الخبر: أي:
كل من أشتريته من الماليكي فهو بعشرين
فالبداية، إن ذن على التقدير الأول أعم، لأن قوله: كل واحد من ماليكي أعم من أشتريته، ومن أشتري لك، ومن حصل لك منهم
بغير المشترى من وجه التملك.
والبداية على الثاني لا يقع إلا على من أشتريته أنت، فرغم أنه:
- إن ذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول، إذا ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من أشترائه لك غيرك بعشرين أو بأكثر منها أو بأقل منها، وربما يكون أيضاً لك منهم جماعة باللهة والوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصود، فالنص بـ:
- إن ذن أولى لكونه نصاً في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (1)
ومن الواضح أن ما سبب الاختلاف بين الرفع والنصب في درجة الدلالة على المعنى المقصود هو وجود الجار والمجروح «بعشرين ديناراً»
فلو أن الجملة كانت:
كل واحد من ماليكي أشتريته
لاستوى معنى الرفع والنصب.
تخسيرياً، قال تعالى:
«إننا كل شيء خلقنا بقدر» (2)
مراده تعالى بكل شيء: كل مخلوق، ومعنى لا يتفاوت في الآية الكريمة رفعت أو نصب، سواء جملت خلقنا صفة مع الرفع، أو خبرًا، لأن كل شيء ليس المراد منه كل ما يقع عليه اسم شيء؛ لأنه

(1) شرح الكاتبة ج/175
(2) التفسير 49
تعالي لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية،شيء هنالك ليست هي المرادа في قوله تعالى:

«وَاللَّهُ عَلَى كُل شَيْءٍ قَدِيرٍ»

لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه،معني الآية:
كل شيء خلقناه بقدر مبدأ + خبر + صفعة
كل مخلوق مخلوق بقدر مبدأ + صفعة + خبر
كل شيء مخلوق كائن بقدر،والمعنى واحد (1).
لكن «العكبرى» يرى أن قراءة النصب أقوى،لدلالة على عموم البطل والرفح لا يدل على عمومه بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر (2).

7- جواب الاستفهام بالجملة الفعلية:
إذا قال بعض الناس:
أرأيت أحداً؟ أيهم أو غلام أيهم رأيت؟ تقول:
زيداً رأيته

وإمما كان النصب أولى؟ يتطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين،وكذا إذا قيل:
أضراب الزيدان أحداً؟
قلت: علياً يضربانه.
لأن معناه: يضرب الزيدان أحداً فهو مقتر بالفعلية (3).

8- بعد الفاعل في المعنى:
اختار «الكسائي» النصب إذا كان الاسم المشتق عنه بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو:

(1) شرح الكافية ج1 175
(2) التبيان ج1 1196
(3) شرح الكافية ج1 175،الكتاب ج1 10.5
زيد هنـا يضربها
فـزيد في المـعنى هو الضارب ، وإن كان في الـلفظ هنـداً فـنصب:
« هنـدـأ » أولاً ؛ لأنه كان قـيل:
يضرب زيد هنـداً (1)
ولا أترك هذه النقطة قبل أن ألفت نظر قارئي إلى أن الجمـلة
الاسمية في الموضعين السابقين خسرت بجمـلة فعلية فـ:

اصـارد الزيـدان أهـداً
في قوة.
يضرب الزيـدان أهـداً
وجملـة: زـيد هنـداً يضربها.
وهي جمـلة اسمية في قوة جمـلة فعلية فيما لو قـلت:
يضرب زيد هنـداً.

وـمـا سهل التحويل من الـاسمية إلى الفـعلية ، أن المبتدأ في الأولي
 اسم فيه معنى الفعل ; ويعمل عـله ; أما المبتدأ في الثاني فـهو فاعل
 معنى ; والفاعل قريب من المبتدأ أو هو عـلهـا على الأقلـ.

أسمانتواء الوجهـين:

يستوى الرفع والنصـب في الاسم المشتق عنه ، إذا كان قـبله
عاطف على جملـة اسمـية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها ؛
فـما بعد الالوإـما أن يكون معطوفاً على الاسمـية التي هي السـكرـي ،
فيختـار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف عليه في كونهما
اسمـين ، وأن يكون عطـفاً على الفعلية التي هي السـكرـي فيختـار النصب
مع جواز الرفع ليتناسب في كونهما هـليـين ، وذلك قوله:

زيد قـام وعمـراً أكرـمته.
والاسم الفاعل في هـذا كالـفعل في قولـه:
زيد ضـارب عـمراً وـكراً أكـرمته.
لأـن اسم الفاعـل الناصـب للمفعول به كالـفعل ، وأما إذا قـلت:

(1) شرح الكافيـة ج1/175
زيد نائيم غلامه وبكر أكرمه
فأرسل فيه أولى ابن اسماء الفاعل والمفعول إذا لم ينصب المفعول
به لم نتنتم مشابهتهما للفعل إذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل نحو:
زيد مصرى صديقه (1)
والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلما أكثقت تقول:
زيد لقيت أبيا وعمرا
إن أردت أنك لقيت عمرا والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو
ولم تلقته رفعت (2)
وما تتباهيه «سيلوية» من الفرق في المعنى بين النصب والرفع
أمر يثير الدمهة ويدعو إلى الإعجاب، ولا يدل إلا على أن أخص في
التحليل واستكشاف أسرار الكلام.

ويمكننا تفسير الرفع والنصب على الوجه التالي:
زيّد لقيت أبا وعمرو = زيد لقيت أبا عمرو لقيت أبيا = لقيت أبا زيد وابا عمرو.
زيّد لقيت أبا وعمرا = زيد لقيت أبا ولقيت عمرا = لقيت أبا زيد وعمرا.

وجسم النصب:

يجب نصب الاسم إن وقع بعد حرف شرط وحرف تحضيض،
والجملة مع هذه الحروف فعلية محضة، وحروف التحضيض أربعة:
هلا ولا ولوا ولوما، والتحضيض والعرض والاستئتمام والنهي
والشرط والنهي والنهي معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالأفعال إلا أن بعضها بقي على ذلك الأصل من
الاختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصاص بالاسمية كليت وعلو،
وبعضها استعمل في القبائل ضمن أولويتها بالأفعال كهمزة الاستئتمام وما

(1) شرح الكافية ج1/176، الكتاب ج1/91
(2) الكتاب ج1/91
ولا للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا للعمر، وإن الشرطية، فقد ذهب بعضهم إلى أن نحو:

"إلا أحد من المشركين"، "إن أمره هلك"

جملة اسمية (1)

يقول "سبيبه" عن حروف التحضيض : "وأما ما يجوز فيه الفعل مضما ومعه مؤخرا، ولا يستثنؤ أن يبتعد بعده الأسماء، فهلا وولوا ولوما وآلا، لوقلت:

هلا زيدا ضربت، لولا زيدا ضربت، ألا زيدا قتلت

جاز، ولو قلت:

ألا زيدا، وهلا زيدا

على إضرام الفعل ولا تذكره جاز (2)

اسمية فعلية، واسميتها آقوى:

قد يشغل فعل عن اسم بضميره، ولو حاولنا تسليط الفعل بعد تجريده من الضمير على ذلك الاسم، ما أمكننا ذلك لأسباب شكلية تركيبية : فيكون المعنى على المفعولية والتركيب على المبتدأ، ولا يمكننا التأكد من علاقة المفعولية إلا إذا غيرنا ترتيب الكلمات في الجملة تغييراً جذرياً، وغرينا يلي صور هذا النوع من التركيب:

1- اسم + أداة واجبة التصدير + فعل + ضمير

محمد إني أكرمه، محمد ليت لك تزوره، محمد كم زرته، محمد
هلا زرته، محمد ألا تزوره، محمد هلا زرته، محمد مازرتة، محمد
لعمرو يزوره.

توسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدير فإن وأخواتها.

(1) شرح الكلامية ج/177
(2) الكتاب ج/18
كم، حرف الاستفهام، أداء العرض والتحضيض، لام الانتهاء، ما، وإن من جملة حروف النفي. وإن توسطت لم، ولا، وإن التنافيات بين الاسم والفعل يجوز نصب الاسم: عمرا (لم، لا، لان) أضربه.
أما «لن» فليل فيها ذلك لتكونها نقضة «سوف» التي يتخطاها المعامل نحو:
زيدا سوف أضرب (أ).
وأما «لم» فلا مراجعة بالفعل بنفيه معناه إلى الماضي حتى صارت كجزء، وأما (لم) فلكرتها في الكلام، حتى إنها تقع بين الحرف وممولة نحو: كنت بلا مبال.


(1) الكتاب 18/68
(2) شرح الكافية 18/165
ومن ذلك فهـ قتـ ضة النـ فـي مع هـ ذـ هـ الأـ حرف الثـ لثـ رة تجـ عـ الـ رضـ ع
قبلها أقوى من رفع الاسم إذا لم تأتي هي معه * فذ هـ ذـ هـ الأـ حرف ليست
في قوة حرف النـ فـي الآخرين « ما » و « إن » ، لكنها بلا شك أقوى
من عدم النـ فـي ، فاـ سألـ اـ أذنـ اـ درجـ ات ومراتب .
ومن أدوات الصـ دارة التي تـ تـ مـ نـ هـ ما بـ عـ دـ اـ هـ مـ من الـ عمل فيما قبلها ،
ومن ثم فـ تـ فـ سـ يـ عـ الـ لـ عـ حـ رـ فـ النـ شـ رـ تـ « إن وـ لو » نحو :
زيد إن ضربته ضربك
زيد لـو ضربته ضربك
لأنه لا يعمل الشرط ، ولا الجزاء فيما قبل أدآة الشرط ، ومنهـ
الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو :
هنـ د من يضربها ؟
هنـ د من يضربها أضربه (1)

3 - اسم + فعل تفعيل / أفعال تفضيل :
زيد ما أحسه
زيد أحسن به
زيد أتر أكرم عليه أم عمرو (2)

3 - اسم + مضف + مضف إليه (فعل) + ضمير :
زيد حين تضربه يpher
لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف (3)

4 - اسم + اسم فعل :
زيد هاته
لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً (4)

(1) شرح الكافية جا/ 158
(2) شرح الكافية جا/ 165
(3) شرح الكافية جا/ 150
(4) شرح الكافية جا/ 165
لا تعمل الصلة أو الصفة فيما قبل الموصول أو الموصوف.
فيجب الرفع في نحوه:
زيّد أن تضربه خبر
زيّد رجل يضربه موفق

6- جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم، فيجب الرفع في نحوه:
زيّد والله لا أضرمه
لإن القسم له الصدر؟ لتأثيره في الكلام، فلا يخطئه العامل.

7- ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، فيجب الرفع في نحوه:
ما رجل إلا أعطيته كذا
لإن ما بعد «إن» من حيث الحقيقة جملة مستأثرة، لكن صيغة
الجملان في صورة جملة قدصا للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل
«إن» فيما يليها فقط، ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك (1).

وإذا لم يجوز نصب الاسم في الصور السابقة، لأن المفسر عوض
عن الناصب ودلال عليه، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب، وعلى
شغف العمل بحيث لو لم شغله بناء الاسم المنصوب المتقدم أعني
بضماره أو متعلقة لنصبه، فما لم يصح هو مناسب للنصب للنصب لـلولا
الضمير أو متعلقة لم يكن مفسرا أيضا (2).

فنحن إذا أخذنا أي مثال من الأمثلة التي يجب فيها رفع الاسم
في الصور السابقة، ونزعنا ما يبالفعل فيه من ضمير، ما جاء لنا نصب
الاسم المتقدم، فلا يجوز مثلا في:
محمد إلى زرته
أن تقول:
محمد إلا إلى زرته

لأن معمل ما بعد «إن» لا يتقدم عليها، وإذا لم يصح ما بعد
«إن» للعمل، لا يصح للتفسير، فالألقاب في المفسر أن يصح للعمل

(1) شرح الكافية ج/61/125
(2) شرح الكافية ج/61/127
في ممول المفسر، فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر أضطر إلى جعله مفسرا مع امتتاع كونه عاملًا، ففي نحوه:

زيد هلال ضريته
زيد هلال ضربته
للعمل محمل آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملنا عليه، لما لم يصلح للعمل في "زيد"، فاما في نحوه:

«إن امرأ هلكأ»
لو ذات سوار لطمنتي
فلم يكن للعمل محمل آخر، إذا لو جعلنا خبر المبتدأ، لكان حر فالمشترط داخلنا على الاسمية، ولا يجوز فهو - إذن - مفسر، والمرفوع فعل للعمل مصدره:
وعلى هذا، فالفعل في نحوه:
زيد قام
زيدا أكرمت
لا يحمل على التفسير؛ لأنه لا ضرورة له، وكذا في:
أزيد قام
غزيده هنا مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، فإن كانت الهمزة بالفعل أولى؛ لأننا لم نضطر إلى جعله الفعل مفسرا؛ إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضا، وهذا مذهب "سيبيوهي" و "الجمري" (1).
واختار "الأخفش" أن يرفع "زيد" بفعل مقدر مفسر بالظاهرة؛ نظرًا إلى همزة الاستفهام، فالجملة اسمية لدى "سيبيوهي"، فعليها لدى "الأخفش".

ومن ثم قال "سيبيوهي" في نحوه:

(1) شرح الكاتبة ج/1624، الكتاب ج/1/1/7/162
ألنت زيد ضريته
إن رفع «زيد» أولى ؛ لأن «أت» مبتدا لا فاعل، فبقى خبر
البتدا وهو «زيد ضريته» بلا همزة الاستفيهام، فرفعه أواى
من نصبه.
وقال «الأخفش»: إن نصب «زيد» أولى بالنظر إلى همزة
الاستفيهام، و «أت» فاعل مقدر، وزيد مفعوله، فيقال:
ألنت زيدا ضريته
لأنها في قوة:
ألنت ضربت زيدا ضريته
وكان هذى:
ضربت زيدا ضريته
فلمأ رذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصلى (1).
فانظر كيف أن التركيب الواحد، يمكن أن يكون جملة اسمية
وكلمات فعلية ثم انظر كيف استكمله «الأخفش» الجملة التي اعتبرها
«سبيويه» اسمية حتى أو صلا إلى الفعلية، ثم تذكر كيف أن رفع
«زيد» جعل «سبيويه» يدرج التركيب في الجملة الاسمية، وأن نصبه
جعل «الأخفش» يدرج به في الفعلية.
والحقيقة الخلاف بين «سبيويه» و «الأخفش» لا تعكسها
العلاقة الإعرابية فقط، فالساعة في نظر مبناها موقع الفعل الذي
يُقدره «الأخفش»، ويتجلى هذا فيما لو نصب الاسم بعد الاسم
المرفوع المسبق بهمزة الاستفهام، كان تقول:
أريد عمرا ضربه
فالأخشش — كما سبق — يجوز ارتفاع «زيد» بكونه فاعلا
لضرب المقدر قبله، وعمرا مفعوله، فالجملة السابقة تؤول عند
الأخفش إلى:

(1) الكتاب ج.1/410، شرح الكافية ج.1/168
أضرب زيد عمرا ضربه؟

وهي الآن جملة فعلية.

أما "سيبوه" فيقدر الفعل بعد المبتدأ، فتأول الجملة عنده إلى:

أزيد ضرب عمرا ضربه

وهو هذه جملة اسمية (1).

فالتركيب جملة اسمية على كل حال عند "سيبوه"، لكنه جملة فعلية على كل حال كذلك عند "الأخفش"، ومناط الخلاف بينهما هو في مدخل همزة الاستفهام، فسيبوه يجوز دخولها على الاسم، والأخفش يرى أنها تختص بالدخول على الأفعال.

ولهذا لم يضرب "سيبوه" إلى تقدير الفعل بينها وبين الاسم المرفوع فيه، إن كان في الجملة عنده اسمية، أما الأخفش فقد قدر الفعل بينها وبين الاسم المرفوع فأصبحت الجملة فعلية (2).

المبتدأ في جميع الحالات التي يجب فيها الرفع، يمكن تحويله إلى مفعول به بتغيير ترتيب كلام الجمل، والاستغناء عن الضمير، فيقال مثلا في:

إني ضربت زيدا
كم زرت زيدا
ما أحسن زيدا
حين تضرب زيدا يفر
هات زيدا
أن تضرب زيدا خيرا
رجل يضرب زيدا موفق
والله لا أضرب زيدا
ما أعطيت رجلا إلا كذا

(1) شرح الكافية ج1/4، 169
(2) انظر تخرج "سيبوه" لأحمد أخرى الكتب ج1/104 - 106
وكلن البنداء المرفع هو في المعني مفعول، فالرفع اللغظي يکمن فيه معنى المفعولية، وهذا يذکرنا بتختريج النحوين لما اسموه البنداء الذي هو مفعول في المعني في نحو قوله تعالى:

«وهذا بعل شيخاً»

وقد سبق، وكل هذا دليل أن نحويتكم كانوا في تحليلاتهم وتختريجاتهم، للنراكيب يستحضرون روحها، ويستكهنون تراكيبها الداخلية.

اکتفى هنا بما أثبت من أمثلة للتدليل على ما أسماه الفعلية في الاسمية. وهذه قيمة تركيبية ساعدت عنصر الجملة الاسمية ذاتها، البنداء والخبر، والتركيب بأسره على تصورنا إياها، وكان للتقابل بين الرفع والنصب دوره في التفرقة بين الاسمية والفعلية، على أن العربية عرفت طريقة أخرى لإبراز الجانب الفعّالي في الجملة الاسمية، وهذا هو موضوع الصفحات التالية.
الفصل السادس

الاسمية في التعلية
النسخ:

من أشهر المصنفات التي استمدنا النحويون من إخوته الفقهاء مصطلح «النسخ» وقصدوا به دخول عناصر لغوية على جملة البندأ والخبر، ونسخها أهم حكم من أحكامها، وهو إعراب البندأ أو الخبر أو هما معًا.

والتواضع إضافية (كان وأخواتها، كاذ وأخواتها، فهي وأخواتها) أو حرفية (ما وإن ولا ولات المشبهات ليست، ولا النافية للجنس) أو حروف أعتبرها النحويون مشبهة بالأفعال (إن وأخواتها).

وليس في اللغة ناسخ اسمًا، لأن عصب النسخ هو تغيير أهم ملمح من ملامح جملة البندأ والخبر وهو بدؤها باسم، ولا يتأني نسخ هذا الملمح لو تصور الناسخ اسمًا واتحـق إن يمكن النظر إلى النواضع من ثلاث زوايا، زاوية الإطار التركيبي لجملة البندأ أو الخبر بعد دخول الناسخ عليها، وزاوية الآثر الدلالي أو المعنى الذي تكسبه الجملة بدخول الناسخ، ثم زاوية الحكم الإعرابي لطرف جملة البندأ والخبر، والاعتبارات الثلاثة السابقة متداخلة، والفصل بينها لم يُرض

دراسة بحت وقد دار حولها فكر النحويين العرب، واللغة للانتباه أن النحويين السراج، خاصة من جاء منهم بعد ابن مالك، بوبوا للنواضع في مكان وسط بين جملة البندأ والخبر وجعلة الفاعل، وجاءت تقريرهم التفصيلية الشارقة تؤيد أو تبرر هذا التصنيف التروبيائي الثلاثي.

غالبًا كل اسم ابتداه وجردة من العواج اللطيفة للإجازة عنه، والعبارة اللطيفة هي أفعال وأحرف تختص بالبندأ والخبر، واختص أثناء يكون مجرد من العواج اللطيفة لأن البندأ شرطه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجدد من العواج تلبت به فرغته تارة، ونصبتها أخرى وغيرها إذا كان ذلك خرج عن حكم البندأ والخبر إلى شيء
الفعل والفاعل "(1) "

والإمكان الذي تكتب بجملة المبتدأ والإحرير بدخول النواسخ عليها،
والذي به تشبه جملة الفعل والفاعل جملة النحوين العرب يلحقون جمل
بعض النواسخ بجملة:

الفعل والفاعل والمفعل
مرة كـ تحدث مع كان وكاذ ، وجملة:

الفعل والمفعل والفاعل
كما في باب إن ولا التقديرية للجنس، وجملة:

الفعل والفاعل والمفعل والمفعول
كما في جملة ـ، وآخواتهاـ،

وهذا الإلحاق صحيح من حيث الشكل، لكنه كـ كما سثبت فيما
بعد ليس دقيقا فالعلاقة الداخلية بين كلمات جملة النواصخ تختلف،
اختلافا جوهريا عن العلاقة بين كلمات جملة الفاعل بأنماطها السابقة.

ومن هنا نتفق مع النحوين في هذا التصور: لأن مغزة أن النسخ
لا يعني فقط نسخ الحالة الإعرابية، بل إكساب الجملة إطابا تركيبا
جديدا تتفق به: كما طلبت، وتبين النحوين أن مكان وسط بين تركيبى
تمت الإسناد المعروفي في اللغة.

وتراكيب النواصخ هي في نظرى من أهم الأمثلة التي تتغير فيها
الحالات الإعرابية للمفردات، وتظل النسبة أو العلاقة بين هذه المفردات
ثابتة كما كانت قبل تغير الحالة.

وقد عرفت العربية مثالا شهيرا لهذا التغير في الحالة مع تثبـ
النسبة فـمـما يصلى بالمفعول المرفوع، إذا أن الأخير يجري داخل جملة
الفاعل، وـما نحن مع أن يحدث لجملة المبتدأ بتغير إطارها التركيـبـ
مع تلون عناصرها تلونات إعرابية جديدة.

وقد تنبأ النحوين إلى هذا الملمح، ملحو ثبات النسبة بين عنصـري

(2) شرح الفصل ـ1/93
فالعلاقة الدلالية - من حيث الحدث - بين كان وخبرها هي انتقال من صفر إلى عدد صحيح لدى من ينكر دلالة كان على الحدث، أما عند «الرضي» فهي انتقال من عدد صحيح إلى عدد آخر، أو لنقل: هي علاقة ما بين العدم والوجود عند المعارضين، والوجود المطلق والوجود المفيد عند «الرضي»؟ فآتى حين تقول:

كان زيد قائما
فكان لث: حصل شيء
ثم قلت: حصل القيامة
وأخوات «كان» أدل في الدلالة على الحدث منها، إذ هي تدل على حدث معين لا يدل عليه الخبر.
وإذا اكتفت «كان» أو إحدى أخواتها بمرفوعها فهي «الثابثة»
تقول:
قد كان عبد الله
قد كان الأمر
بمعنى:
قد خلق عبد الله
قد وقع الأمر (1)
ولا خلاف في أن «كان» الثابثة تدل على الحدث (2) وهذا الحدث يتصف به فاعلا، أما الحدث الذي تدل عليه «كان» الناقصة، فيتصف به الخبر.

٤ - خصائص تصرفية:
كلمات هذا الباب أفعال من الناحية المعنوية: الزمن والحدث.

(1) الكتاب ج1/6/1
(2) شرح المفصل ج7/77/98
والتصريفية وتتقصى هذه الأفعال من حيث التصرف التام وغيره إلى ثلاثة أقسام:
(أ) ما يتصرف تصرفًا تامًا، فيأتي منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل وهو كان - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار -
(ب) ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، فيأتي منه المضارع، ولا يأتي منه الأمر ولا المصدر:
دام، برح، فتى، انفك، زال
وتصرف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها brew
ذلك:
«قالوا تأله يذرك يوسف» (١)
«لا يزال بنيناه من الذي بنوا ريبة في قلوبهم» (٢)
قول الشاعر:
قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض
قال تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس» (٣)
قال تعالى: «قلنا يا نار كونى بردا وسلاما على إبراهيم» (٤)
ومثال المصدر قول الشاعر:
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى، وكونك إياه عليك يسير
(٥) ما لا يتصرف ويلزم حالة واحدة، لأنه جامد وهو «ليس»
ومذهب الجمهور أن وزنها «فعل» بالكسر، خفف ولزم التخفيف
لنقل الكسرة على الياء، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى
لاس، أو بالضم لقيل فيها «لست» بضم اللام، ولا يقال إلا «لست»

(١) يوسف ٢٥
(٢) التوبة ١١٠
(٣) البقرة ١٤٣
(٤) الأنبياء ٨٩
هذا نص من الصفحة 271 من المصدر الذي يحتوي على لغة عربية. النص يتحدث عن استخدامات الفعل في اللغة العربية، مع التنبيه على أهمية الفعل في التعبير عن الأفكار وال myśli. النص يركز على الأفعال والمشابهات في الفعل، والتدريس الجيد له.}

(1) تسجيل الفوائد 52 شرح الكتابية 1/2000 هـ، هلال الهواح
(2) شرح الكتابية ج2/296
هذه مشابهة واحدة لا تستطع المشابهات الأخرى المثبتة للفعلية من نحو
تحملها الضمير، وعدم إبطال عملها بدخول « إلا » في الخبرها، فانت
تقول:

ليس زيد إلا قائمًا
ولا يكون مثل ذلك في « ما » بل يجب رفع الخبر، لانتقاض النفي بإلا،
كما في نحو:
ما زيد إلا قائم

تعميق:

إذا ما وضعت الخصائص المعنوية والشكالية السابقة في الاعتبار،
تمكن الفعل بأن أفعال هذا اللباب أفعال خاصة ؛ إذ يبدو أنها من الناحية
المعنوية كانت تتبع إلى ما أسسية التخصص الدلالي ؛ إذ كانت تتعلق
القلبي في تصحيح أدوات تدل على « الزمان » فقط • والتحويون الذين
أثبتوا لها الدلالة على الحدث، كادوا يقولون إن الحدث في جملتها من
النوع « المركب » ؛ لأن هناك تداخل بينها وبين الخبرها في حصول معنى
الحدث بدلاً منها وحدها • وهي نافصة — لا يتصور معنى الحدث فيها،
فإذا ما أصبحت تامة استقلت بالحدث

ومن الناحية الشكلية أردنا هذه الأفعال أيضًا ملامح تطور نحو
حالة « الآداب » فبعضها تصرفه نافص • وبعضها الآخر كان تصرف
طريق التطور بناء إلى حالة الجمود الكامل وهو « ليس » •

والحق أن أميل إلى إخراج « ليس » من أفعال هذا اللباب ؛ لأنها
من الناحية الشكلية لا تجد لها مكانا بين صنف الماضي الثلاثة « فعل »
بفتح العين، وكسرها، ووضعها • وعلى الرغم من أن وضعتها علة وإلا أنها
لم تأت في و존 « فعل » بفتح العين كما أتت « كان » وصار • مثلًا •
وإلا كانت « لا .. » • كما قال الجمهور • •

(1) شرح المفصل ٧١٧/١١١، ٤٤٠، ١١٥، ٤٠٥، ثم انظر الهمج
في نزحيف « ليس الطيب إلا المسك » ١١٠/٨٠
وذهب الجموري إلى أنها الآن مخففة عن «ليس» بكسر الياء غير مقنع، فما النقل الذي فيها لو كانت كذلك؟ وقد ملت في بحثي للدكتوراه— اهتمامًا بما جاء في «لسان العرب» وبرأي بعض اللغويين المعاصرين— إلى أن «ليس» كان في الحقيقة: «لا أيس» بمعنى لا وجود ثم سهلت الهمزة، فالألف ساكنة، ألف لآ، والياء الساكنة، فحذفت الألف تخلصًا من النتاية الساكنين، فأصبحت الصيغة «ليس».

وكان العرب بهذا الصناع تخففت من الهمزة في «أيس»، ومن الألف في «لا»، حتى وصلت إلى «ليس».

ويبدو أن الذهن العربي مال إلى تناسي هذا الأصل، ففضل أن يعامل «ليس» معاملة الفعل الماضي، لنثبتها على الفتح، وليس بسبب أخرى شكلية أثبتها النحويون— فيما سبق— فهو النحويون وأثبتوها ضمن آخوات «كان».

وأرى تخصيص باب نحولي للبس، لأنها موضوعة للنفي، ولها وزن خاص بها لا تندرج تحت أوزان الفعل الماضي الثلاثي، ولعد النحوين تساوا يفعلون ذلك؛ لأنهم أطلقوا بها أدوات أخرى تنفي الجملة الاسمية مثلها، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أنهم تنبهوا إلى أنها: أي ليس— باب وحده.

وتساءل جواب لـ «ليس» ضمن آخوات كان، أم خصص لها ولا ولا، وإن الشبهات بها باب خاص، فهي من الناحية التركيبية يأتي بعدها مرفوع ومنصوب، وهذا ما عليه كان وأخواتها.

5— خصائص تركيبية:

وهذه الأفعال بخصائصها الشكلية والعنيفة المتميزة تدخل على طرفين النسبة الإسنادية بينهما هي تلك التي بين المبتدأ والخبر، فإنما توازن هذه الأفعال إذن ذو خصائص تركيبية خاصة، فلاجملة هنا إطارها «فعلي» من نوع خاص، لكن العلاقة بين المنصرين داخل هذا الإطار هو ما كانت بين المبتدأ والخبر، والفتعة في إعراب اللفظ هو قراءة الإطار الفعلي، وهذا هو ما قصدته بتغير الحالة الإعرابية مع ثبات النسبة الإسنادية.
وقد أهديت نحويونا بهذا التصور؛ إذ لم يغب عن ذهنهم شبه هذه الكلمات بالأخلاق من ناحية، وشبه ما يأتي بعدها بالالمبتدأ والخبر من ناحية أخرى. فكانت الجمل هنا بمنحنا جملة فعل والفاعل، وبدت هذه النظرية في تكوين السؤال النحوي - كما سبق - فجأت تراكيب النواخش بين جملة المبتدأ من ناحية وجملة الفاعل من ناحية أخرى.

يقول ابن يحيى: "لم كانت هذه الأشياء داخلة على المبتدأ والفاعل، وكانت مقترنة لهما جميعا، وجب من حيث كانت المبتدأ والفاعل المذكورة أن يكون حكما ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، ترفع فعلًا وتنصب مفعولًا. فعند هذه الاسم ونصبت الخبر؟ لصحت المرجع، كالمفعول والمفعول المفعول من نحو:

كان زيد قاومًا
ضرب زيد عمراً (١)

و"ابن يحيى" في الانتباه السابق يلزم بحساسية تحليلاً على تركيب كان وأخواتها، فهو - شكلا - يشبه تركيب الفاعل والفاعل، لكنه - نسبة - يشبه تركيب المبتدأ والخبر، وما أعطى العرب هذه الأفعال هذا الشكل التركيبية إلا لشباهتها بالأفعال، فالتركيب النحوية، ما هي إلا أطر معينة ترتيب المعاني المفردة نفسها داخلها، ومن هذه الأطر في العربية:

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

على أن هذا الإطار الذي ينتسب تراكيب كان وأخواتها إلى تراكيب جملة الفعل والفاعل، لا يقوى أمام الاعتبار التركيبي الآخر الذي ينتمي إليه تراكيب الجملة الإسمية.

 نحو هذه الأفعال - إذن - نحو خاص - لأنها كلمات ذات طبيعة خاصة شكلا ومعني، وفيما يلي محاولة لتتبع الملامح التركيبية الخاصة لجملة كان وأخواتها:

(١) شرح المفصل ج/١٢١
1- مدخل الأفعال:
لا تدخل هذه الأفعال على أي مبتدأ، بل تدخل على المبتدآت التي ليست لها مهنة نحوية خاصة ترتبط بتصدرها الكلام، أو غير ذلك من الاعتبارات.
لذلك شرط النحوين للمبتدآ، لا يكون:
أ) مما لزم الصدر، كاسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرة، والمنجرون بلام الابتدأ. 
ب) مما لزم حذفه، كالخبر عنه بنعت مقطوع.
ج) مما لزم الإكترائية كقولهم:
أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً
الكلاب على البقر
لجريانه كذلك مثلاً.
د) وكذا ما يعد «لولا» الانتفاعية، وإذا الفجائية.
ه) ولا مما لزم عدم التصرف كأيضن في القسم، و:
طبوب للمؤمن، سلام عليك.
و) ولا جبره جملة طلبية.
وشرط ما تدخل عليه «دام» و «ليس» والمتنى بما من جميع:
أفعل هذا الباب زيادة على ما سبق لا يكون خبره مفردا طبلياً، لأن
له الصدر، وهذه لا يتقدم خبرها، فلا يقال:
لا أكلك كيف ما دام زيد
أين ما زال زيد
أين ما يكون زيد
أين ليس زيد
وشرط ما تدخل عليه "صار" وما بمعناها، وكذا "دام" و "زال"
وأخواتها، زيادة على ما سبق لا يكون خبرها فعلاً ماضياً، فلا يقال:
صار زيد علم
وكذا البوابي، لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله زمن الإقبال، والماضي يفهم الانقطاع ختامًا، ومع هذا متفق عليه (1).
فتأثر هذه الأفعال الإعرابية والدلالة مério بسحاب مصادمتها موضوأة نحوية ثابتة، فكل كلام، التي لها الصدارة أو التي لزمت البدنية، أو التي لزمت استعمالًا خاصًا لا تكون أسمًا لهذه الأفعال، كيلا تفقد ما عليه وضعها واستعمالها.
وبعض أفعال هذا الباب له الصدارة، فلا يدخل على جملة خبرها ذو صدارة من غضاور الصدارات.
حين يكون الخبر جملة طلبيًا، تكون دلالته على الزمن مستقبلية، فلا تدخل عليه كان وأخواتها، لتعارض دلالتها الزمنية المضمومة مع دلالة الجملة الأصلية.
وبعض الأفعال تحمل مدلولا زمنياً معيناً كأن تفهم معنى الدوام - مثلاً -، وهذه لا تدخل على جملة خبرها فعل مضت، كيلا يتداخل مع المعنيان وتنافر الدلالات الزمنيتين.
فهذا الأفعال - إذن - لا تدخل على أنواع الجمل السابقة، إما لسبب نحوي تركيبي الخاص بالمبتدأ والخبر، أو لسبب دلالي خاص بالخبر، أو بالأفعال ذاتها.
ينبغي - إذن - أن يلزم زاعم أن كان وأخواتها تنسخ حكم المبتدأ والخبر مطلقاً، فإن هذا النسخ مقتضب بالاعتبارات والشروط المسابقة.
ولا أن نستنتج من هذه الشروط أن العربية لم تسمح لهذًا الإطار الفعلي الذي تحدد أبعاده ومسافاته وأركانه كان وأخواته أن يهدد ووضع تركيبها ودلاليه ألونته، ولهدى، فإننا إن أردنا استعمال هذه الأعمال في بعض التراكيب المستثنية سابقاً، فنضعها بين المبتدأ والخريج.
(1) هيلام الموالي 113/1، تسهيل الفوائد 53، فرح الكافية 
298/22 /297/1/41
ويكون توسطها في هذه الحال ضرورة تركيبية أملتها طبيعة اللغة؟ لأن
خلاف هـذا خطأ
وازن مـثاـ بين جمل اسمية يراد استعمال «كان» معها،
لكن المبتدأ في إحداثها ليس من كلام الصدارة، وفي الأخرى من كلامات
الصـدرـة.

1 - محمد هنا
2 - محمد كان هنا
3 - كان محمد هنا

فعلى حين يمكننا إحلال «كان» في الجملة الأولى إما في وسط
الكلام أو في أولها، لا يمكننا إلا إحلالها في وسط الكلام في الجملة الثانية،
وما هذا التقييد في استعمال كان في الجملة الثانية إلا لأن المبتدأ فيها اسم
استفهام له الصدارة فلا تدخل عليه كان
وتبدو «كان» في الجملة الثانية من القائمة الثانية، مثلما في
 نحو قوله تعالى:

«قل من كان عدوا لجبريل» (١)
»
» فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين » (٢)

حيث جاء المبتدأ اسم استفهام في الآية الأولى، وكان الخبر اسم
استفهام في الآية الثانية، وهكذا قوله تعالى:
» ومن كان غنيا فليستعفف » (٣)

حيث جاء المبتدأ اسم شرط، وأيات أخرى كثيرة.
ولا يجادل أحد في أن الجملتين الأولى والثانية في القائتين

البترة ٣٧
(١) آل عمران ١٣٧
(٢) النساء ٦
السابقتين اسميتين فكانتاهما تبدأ باسم، وليس هناك من فرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية في كلا الفمانيتين إلا في عنصر الزمن: فزمن الجملة الأولى حاضر عبرت عنه الأداة الصفرية أي خلو الجملة من آداء للزمن، وزمن الجملة الثانية ماضى عبرت عنه الأداة الفعلية "كان".

وتولد عن هذا الفرق في الدلالة الزمنية، أو بالأحرى صاحبه فرق شكل تركيبي، صور في أن الخبر بعد كان، يأخذ حالة النصب الإعرابية وترتيب كلمات الجملة الثانية في القائمة الأولى ليس بواجب، إذ يمكننا التكلم مع هذا بالترتيب الذي عليه الجملة الثالثة.

وإذا كانت الجملة الثانية اسمية، فإن أي أرى أن الثلاثة ينبغي أن تعتبر اسمية؟ فليس الفرق بينهما إلا في تقديم "كان" إلى صدر الجملة.

وإذا لم يكن هناك تعارض بين الدلالة الزمنية لهذه الأعمال، والدلالة الزمنية للخبر، جاز دخول "كان أخواتها".

وهذا حوز البصريون دخل بقية أعمال الباب على ما خبره ماضٍ.

لكثرته في كلامهم نظماً وثرى كثرة توجب القياس، من ذلك قولة تعالى:

"إن كان تميصه قد (1)"
"إن كنت قلتله" (2)
"أو لم تكونوا أقسمتم" (3)

وقال الشاعر:

ثم أضخوا لعب الدهر بهم.

وقال:

وقد كانوا فأمسى المحي ساروا

وحكي "الكسائي":

أصبحت نظرة إلى ذات التنائي (4)

___________________
(1) يوسيس 26
(2) المائدة 116
(3) إبراهيم 44
(4) ذات التنائي: نافته.
وشرط الكوفيون في ذلك اقتراحه "بقيت" ظاهرة، أو مقدرة، لأن 
كان وآخواتها "إذا دخلت على الجمل تدل على الزمان، فإذا كان 
الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها"؟ إلا أن ترى أن المفهوم من:
زيّد قام، وكان زيد قائماً
شيء واحد، واشترط "قد" لأنها تقرب الماضي من الحال (1).
وشرط الكوفيين اقتراح خبر كان الماضي يعتني بقربه من الحالة.
يشبه اشتراطهم اقتراح الماضي بعيد إن وقع حال.
والمبصريون في مسألة دخل كان على الجمل ذوات الخبر الماضي.
نظرنا إلى النزاع بين الدلالات، فنجزوا ذلك؟ حيث لا تعارض.
أما الكوفيون فقدنروا إلى الفائدة الدلالية التي تجني من التراكيب؟
ففيما لا فائدة لا جُرء، فلا عليك قبلى الماضي إطلالة وتكتير، أما الماضي 
قبل الحال، أو ما هو قريب من الحال فسمحوا به.
فالبصريون ربطوا بين الصحة وعدم تعارض الدلالات، والكوفيون
ربطوا بين الصحة والإفادة.
وقد انقسم كبار النحوين في هذه المسألة بين المذهبين البصري
والفقيه "فقد ذهب "ابن درستويه" إلى أن الماضي لا يقع خبراً لكان،
وإلا جاء لغيرنا فلا يقال عنده:
كان زيد قام
بل ينبغي أن يقال: كان زيد قائماً أو كان زيد يقوم
يعلق "الرضي" على منحى "ابن درستويه" بأنه ينبغي، إذن -
أن يمنع نصو:
يكون زيد يقوم
(1) جميع اليمام ج1/136، تسهيل المanolات 52، الآثابي ج2/195.
لدلالة "يكون" على الححال والاستقبال، فيقع المضارع في
خبره نفعًا.
أما "ابن مالك" فقد جوز وقوع الخبر ماضيًا ؛ إذ لا منع من قيام
شيئين يفيدان معنى الماضي.
لكن "ابن مالك" منح، مضى خبر صار، وليس، ومادام، وكل
ما كان ماضيًا من مازال ولا زال وما زالتها.
أما "صار" فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حسن
مستمرة وهي مضمون خبرها، كقول المريض:
"كنت مريضا فصرت متماثلاً
وكذلك "ما زال" وأخواصها موضوعة لاستمرار مضمون أخباره
في الماضي، إلا أن تمنع قرينة، وما يصح للاستمرار هو الاسم
الجاهد نحوي:
هذا أسد
أو الصفة نحوي:
زيد غني، قائم، مضروب
أو الفعل المضارع نحو:
زيد يقدم في الحروب ويسخط به موجودة
وأما "مادام" فلم يقع خبرها ماضيًا ؛ لأن "مساء" المفيدة
للمسدة نحو:
مادر شمسارق
تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال، فهذا تقول:
"أجلس ما دام زيد جالساً
وأما "ليس" فهي للفئي مطلقًا، والمستعمل للإطلاع من دون
 تعرض للزمان إما جامد أو صفة أو مضارع (١) .
وكان أفعال هذا الباب تنقسم إلى مجموعتين من حيث جواز الإخبار عنها بالحاضر :
(أ) مجموعة : كان - أصبح - أضحى - ظل - بات - أصى .
(ب) مجموعة : صار - ليس - ما دام - ما زال وأخواته .
الثلاثة (٢).
أما المذاهب النحوية حول جواز الإخبار بالحاضر عن أفعال المجموعة (٣) فتشتتة :
١ - المجوزون وهما البصريون وابن مالك .
٢ - المانعون وهو ابن دستويه .
٣ - المتوسطون وهم الكوفيون الذين يجوزون بشرط قترته بعد
أما المجموعة (٤) فهناك شبه إجماع من المتنورين على أنه لا يقع
الماضي خبرا لها إلا الأسباب التي فعلها "ابن مالك".
إلا أن "ابن بيعيش" جوز وقوع الماضي خبرا لأجمع أفعال الباب
بدون تفريق (٥) ، فهو - إذن - قد توسع في هذه المسألة غاية التوسع .
وحديث النحوين عن مسألة وقوع الماضي خبرا لهذه الأفعال ،
ولنسامهم في هذا إلى مجوز ، ومانع ، وغير مستحسن (بين بين) يعد
حديثا في توزيع مفردات اللغة على المواقع النحوية المختلفة ؛ فليس كل
لفظ يجيء خبر الكائن ، وما يلفظ من كلمات اللغة هنا ينبغي أن يكون إما
اسم جامدا ، أو صفة ، أو فعل ماضرا ؛ فالتركيب النحوي لا يتحقق
فقط بوضع كلمات على نسب معين ، بل بوضع كلمات بعينها ، أي باختيار

(1) شرح الكافية ج/ ١/٢٨٢ ، هم الهواسج ج/ ١/١٢٦
(2) مجموع أفعال المجموعتين ثلاثية عشر فعلا ، وهو العدد المنقى عليه
(3) بين النحوين - كما ذكرت في فقرة "عدد الأفعال".
(4) شرح المفصل ج/ ٢/١١٨
عناصر معينة، واصطفاء مفردات بذاتها، واستياء أخرى.

واختيار والاستياء مردهما إلى المعنى، والانساق الدلالي بين كلمات التركيب، وهذا أمر وراء الصحة الشكلية، واستياء رسوم تعقيدية معينة.

وهذا من الحقيقة ما قصدته من أن لجملة كان وأخطاء نحوا خاصاً به تفترق عن نحو جملتي الفعل والفاعل، والبدأ والخبر، فلا يجادل أحد من النحوين وقوع الماضي "فعلًا" مع الفاعل، أو "خبرا" للمبتدأ؟

لأن المجال الدلالي مع هذين النمطين التركيبين من المجالات المفتوحة، كما على المتكلم فإن يحدد الدائرة الزمنية التي يدير فيها عنصر تراكيبه حسب المعنى المراد.

أما مع "كان" فإنه يلزم نفسه باختيار معين، لذلك فإنه ينبغي أن يدقق في انتقاء أفعال المرفوع معها، وكذا المقصوب، كيما يصادم بين معنى ومعنى، أو بين مساحة تركيبية وأخرى.

وإذا فعل هذا الباب لهذا مجالها الاستعمالي الرسوم، فهي بهذا نمط مميز من التراكيب لا هو إلى هذا ولا إلى ذلك، وثمة مسائل أخرى لهذه الفكرة.

٣ - حذف الخبر:

في جملة كان، ازدواجية تركيبية، فهي تنظر إلى جملة الفاعل بعين، إلى جملة البديئة بأخرى، وندفع في أقوال النحوين ما يثبت هذا الولاء المدرج، أو بالأحرى - كمثال - السمة التركيبية الخاصة بها.

يقول "ابن يعيش" عن حذف الخبر في باب كان - والحذف من الأبواب المقررة المألوفة في جميع المؤلفات النحوية، وعلم أن كان قد اجتمع فيها أمران، كل واحد منهما ينتفض جواب حذف الخبر، ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز، وذلك أن هذه الأعمال دخيلة على البديئة والخبر، وحذف خبر البديئة يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره

نحو قولك:
زيد قايم وعمرو
والمراد: وعمرو قايم، وكذلك يقول ابن قال:
من عنده؟
زيد
والمراد: زيد عندما، ولا يجوز مثل ذلك مع كان، والآخر أن هذه الأعمال جارية مجرد الأعمال الحقيقية، والفاعلها ومفعولها، والفاعل يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأعمال وإن كانت مشابهه بذلك.
والعلة في ذلك أن الخبر قد صار كالعرض من الحدث، والفائدة منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في:
قامت زيد
فكذلك لا يجوز حذف الخبر، لأنه مثله
(1)
وتزويج مما سبق ما جاء عن "أبو حيان" - كما ينقل عنه السيوطي - بشيء من التفصيل قال "أبو حيان": نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخوالها ولا حذف خبرها، أما الاسم فلأنه مشابه بالفاعل، وأما الخبر فكان فيقياس جوائز الحذف، فإن روعي أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه: أو ما آله إليه من شبهه بالفعل فكذلك، ولكنه صار عندهم عوضا من المصدر، لأنه في معناه إذ القيام مثلما - كون من أقوان زيد، وقد يحذف في الضرورة كقوله:
رمانى بأمر كنت منه ووالدي بريطا ومن أجل الطوي رمانى
وقوله:
لهغي عليك، اللهجة من خائف يبيغي جوارك حين ليس بجبر
أي: ليس في الدنيا.
ومن النحويين من أجل حذفه لقرينة اختيارا.
(1) شرح المفصل 67/97
وفصل « ابن مالك » فمنعه في الجمع إلا « ليس » فإذا كان اسمها
نكرة عامة تشبهها بلا مقبلهم فيما حكاه « سيبويه » •
ليس أحمد

أي هنا وما قاله « ابن مالك » ذهب إليه « المفراء » (1) •
فالنحويون في مناقشتهم حكم حذف خبر « كان » كانوا يفترون في
ضوء من هذه الإزدواجية التركيبية، أي شبه جملتها بجملة الفعل
والفاعل من ناحية، وكونها داخلة على مبتدأ وخبر من ناحية أخرى.
كذا كان حديثهم عن حكم تعدد الخبرها، فقد اختالف النحويون هنا
بين مجوز وملعنة كما اختلفوا حول تعدد خبر المبتدأ إلا أنهما ذهبوا
إلى أن مع تعدد خبر « كان » أولى، وكذا ذهب « ابن درستويه »
و « ابن أبي الربيع » — وهما ممن جوزا تعدد خبر المبتدأ — إلى أن هذه
الأفعال شهبت بما يتعذر إلى واحد فلا يزاد على ذلك إلا أن المجوزين
قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف
وهو الابتداء، فهم الأخوين أولى (2) •

لكن الأولى عدم جواز التعدد • وفي هذا دعوة صريحة من نحوونا
إلى تحليل جملة كان على أنها تركيب متميز ذو شخصية مستقلة: فإنك
في حذف خبره — مثلا — لو راعيت أصله لحذفت، ولو راعيت الاطار
الفعلي الذي يأتي عليه (فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب) لحذفت، تشبهها له بالمفعول، لكن الخبر لا يحذف دلالة أنه لا ينبغي
النظر إلى التركيب من هاتين الزاويتين.

لا يبقى — إذن — إلا الزاوية الوحيدة الباقية، وهي أن التركيب
بدخل « كان » ودخلها مع الخبر في وحدة دلالة كاملة، أكسبت
التركيب طابعا خاصا به، فحذرهما الآن من هذه الزاوية الدلالية ليس
خبر المبتدأ كما أنه ليس كمفعول الفاعل، كما أن كان ليست كالفعل

(1) هدي اللوقام ج1/116
(2) هدي اللوقام ج1/114
أصبح جانب الحدث في الجملة نسيجا متشابكا من كان والخبر، ولذا لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه صار عوضا عن الحدث الذي سببته كان من الجملة بمجرد دخولها فجملة نزو:

على نامج
عبر الخبر فيها عن الحدث، لكنك إن قلت:
كان على نامجا
لا يستطيع نحوي أن يدعى أن الحدث في جملة كان موجود في نامجا فقط، ولا في «كان» فقط، بل أصبح الآن زيجا من المنصرين على ما ذهب إليه الرضي من قبل.
وعلى الرغم من أن بعض أفعال هذا الباب ينتمي بما يمكن أن اسميه نحو «خاص الخاص» الذي به تفتقر عن سائر أخواتها نحو ليس - مثلا - التي تختصر بكثرة مجئها اسمها فكرة لم فيها من النفي، بحيث يمكن في ضوء هذه الخصوصية الخاصة جدا قبول حذف خبرها في نزو:

إنهما يجزي الفتى ليس الجمل
أقول على الرغم من هذا نجد بعض النحوين يذهب في نحو العبارة السابقة إلى اعتبار ليس حرف عطف حمله على لا، وبذلك يسلم المثال من القول بحذف الخبر.
على أن للرضي أصله الخاص في الحكم بعدم جواز حذف خبر أفعال هذا الباب وسوف أعود إليه حين أتحدث عن تحرير حقيقة تراكيب كان وأخواتها عقب هذا التتبع لخصائصها التركيبية.

٣- النفي في أفعال هذا الباب:
هناك أربع أخوات لكان (ما زال - ما فيتء - ما انفك - ما برح)

(١) شرح الكاثي ج٢/٢٠٠٠٠
ومعنى هذه الأعمال الأربعة: كان دائماً، ويلزمها النفي إن كانت ماضية بـ "أ ما" و "لم" و "لا" في الدعاء، وـ "ما" و "لا" و "أ"، "لا" إن كانت مضارعة،
والأولى، لا يفصل بين "ما" وما بينها بصرف وشبهه، وإن جائز الله في غير هذه الأعمال نحو:
لا اليوم جئتني ولا أمس
وذلك لتركيب حرف النفي معها لإفادة الأثبت، وقوله:
فلما أبى دهماء زالت عزيزة
ثــذــذــذــذــذــذ
ولا يجوز أن يعتبر هذا من حذف حرف النفي معهما كما في قوله تعالى:
"قالوا تا الله تفتو تذكر يوسف"
على أن يكون المراد:
لا وأبي دهماء لا زالت
لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعاتها،
وإنما جائز حذفها لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون نافية إلا معها. قال:
تنفك تستمع ما حبيت بها الله حتى تكونه
وتحذف منها كثيرا في جواب التقسم كالآية السابقة وقول الشاعر:
"حلفت يعينا يا بن تخفان بالذي تزال أبحار دمرمات أعمدها فأعط ولا تدخل إذا جاء سائل"
لأن حذف حرف النفي في جواب التقسم ثابت في غير هذه الأعمال أيضا. توجه:
والله أنت

لا أقوم بهما » (1)

وكان أفعال هذا الباب كانت دوما محل تطور، واكتساب قياس تركيبية جديدة تختلف بها ما ألفته العربية في أعمالها الأخرى.

ومن الواضح أنه على الرغم من أن هذه الأعمال (مازال ٠٠) تشبه الأعمال العادية في جواز حرف النفي معها، خاصة إذا وقعت في جواب القسم لعدم اللبس، إلا أنها تتفرقت عنها في عدم جواز الفصل بها وبين حرف النفي بمعمول، وإن كان مزرا أو جاراء ومجورا، على الرغم من أن هذا النوع من المعلومات يتوسع فيه كثيرا في التراكيب العربية.

وسبب هذه الخاصية التركيبية أن حرف النفي هنا ركيز مع الفعل.

وأصبح جزءا لا يتجزأ من المدلول الإيجابي الذي يدل عليه هذا النوع من الأفعال، التي قد يمكن أن أطلق عليها "الفعال المركب" فإن حرف النفي قد دخل على أفعال تدل على النفي لينتج مما الإثبات أو الإجاب.

ولأن حرف النفي أصبح كالجزء من المنصر "الفعلي" لا يتصرف المعنى إلا به، أصبح وجوده متصورا، وإن لم ينظر به فعلا بأن حذف كما في الشواهد السابقة، وكأنه في حال الحذف موجود بالقوة لا بالفعل، هلما انتهى اللبس، وقوي في النفس معنى الحرف تخفف منه حذف.

ولكن ما زال وأخواتها بمعنى الإجاب من حيث العني، لا يتعلق آداؤها الاستثناء بخبرها فإن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب، فلا يجوز.

ما زال زيد إلا عالما

لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم...

وأما خبر ليس وأخبار، فإن وصار وأخواتهما إذا كانت منفية فيجوز اقتراحها بدل إذا قصدت الإثبات ٠٠ وقد خطى "ذو الرمة" في قوله:

(1) شرح الكاتبة ٣٩٠/٢٩٠
حرايج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلداً قدراً واعتدت بأن «تنفك» تامة أي ما تفرق وطنهها، ومناخة حال، وعلى الخسف متعلق بمناخة، جعل الخسف كالآرض التي تناخ عليها كقوله:

تحيه بينهم ضرب وجمع

و نرمى» عطف على «مناخة» نحو قوله تعالى:

"صافات وبيضة" (1)

فالنفى مع ما زال وأخواته، يختلف عنه مع بقية أدوات الباب،

ويمكن تصور هذا الفرق على النحو التالي:

ما + زال = استمر

ما + كان = انقطع

نفي + نفي = ايجاب

نفي + نفي = نفي

ولذلك لم يجز اتصال أداة الاستثناء بالخبر مع ما زال وأخواتها،
وجاز ذلك مع «ما كان»، ولا يتصور حال من الأحوال اتصال «لا»
بخبر «ما زال» وأخواتها النواص، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في
الموجب، لكنه إذا أفاد الفعل معنى التمام، فإنه يجوز اتصال أداة
الاستثناء بالمصوب بعده، لأن الفعل في هذا الحال لا يفيد النفي،
والتكلم كلمة (حرف النفي + الفعل) يؤدي معنى النفي، فيه جوز
الاستثناء معه، وهذا ما اعتبر به النحويون عن بيت «ذى الرمية»
السابق، فلا يستقيم الكلام إلا على اعتبار «تنفك» تامة، و«مناخة»
حال - على ما سابق - .

كذا من الأحكام التي هي خاصة بما زال وأخواتها أنه يجوز تقديم
أخبار أفعال هذا الباب عليها، لكنه لا يجوز تقديم أخبراء ما زال
وأخواتها عليها.

وأجاز الكوفيون غير الفراء التقديم؛ لأن «ما» لزمت هذه
الأفعال الناقصة، وصارت معها بمعنى الإتباع، فهي كجزءهم،
بخلاف نحو:

(1) شرح الكافية ج2/295 - 296
ما فارق وما انتفسل
فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومنعته، والفصل بينها وبين
الفعل، ولم يجز ذلك في هذه الأعمال.
أما غير الكوفيين فلم يجوزاً ذلك نظراً إلى فظ "ما"، إذ لو لم
 يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام (1).
وطرفاً الأخلافي في المسألة السابقة [تقديم خبر "ما زال" وأخواته
عليها] متفقان على أن "ما" لهما السدارة (2) فلا يتقدم عليهما
ما هو في حيزها، وهو هنا الخبر.
لكن الكوفييين المجوزين للتقديم نظروا إليها أن حرف النفي قد ترتب
مع الفعل تركيزاً عضويًا، وأصبحاً معه وحدة دلالية واحدة تدل على
الدوام والاستمرار، ولذلك لم يجز حذفه غالبًا، ولا يفصل بينه وبين
الفعل بحال من الأحوال، وهذه أمارات اللزوم والامتزاج بخلافها مع
أفعال أخرى.
أما البصريون المانعون فلستصحوا فكرة النفي التي كانت لما قبل
دخلها على "زال وأخواتها"، ولا يشك أحد أن معنى النفي لا يزال
قائماً في لفظ "ما" إلا ما صار الكلام مثبتاً بمعنى الدوام.
فالكوفييون لم يشتقوا ما والفعل بعدها إلى جزئين بنظروا إليها
معنا على أنهما الآن عنصر واحد متكامل، أما البصريون هشتقوا، ونظروا
إلى "ما" وحدهما، وحكموا لما يجعلهم هما، وحقبهم لها تقبل أي فعل، وهو
كونها حرف نفي.
ولا خلاف بين النحويين في عدم جواز توضيف الخبر بين ما النافية
والفعل لما سبق من أنها لازمة لهذه الأعمال حتى صارت كبعض
جروحها، فلا يجوز.
ما قائمها زال زيادة
(1) شرح الكاتبة ج2/297، مع الهواجج ج2/117
(2) انظر تحرير هذه المسألة مع ج2/117
كمـا جاز:
ما قـائمـا كان زـيد (1)

التصرف الترکيبي:

ما مدى درجة «الفعلية» في كان من الناحية الترکيبي ؟ ما درجة تصرفها في الترکيب من حيث جواز الفصل بينها وبين مرفعها مثلاً - أو من حيث تجاوزها حدود الخبر وطلباته لمومولات أخرى يقتضيها الفعل عادة ؟

ذهب البصر إلـى أنـه لا يفصل بـين كان وآخواتها وبين المرفع بهـا من مومولات الخبر إلا بالظرف أو الجاز المجرور نحو:

كان أمامك زيد جالسًا

ولذلك يكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً ، فلا يفصل بينه وبين موموله من الأجنبيات إلا بالظرف.

واجاز الكؤاون الفصل بين «كان» ومرفعها بغير الظرف أمضا نـحو:

كان زيدا عمرو ضاربا (2)

ومر الواضح أن البصر إلـى أن يساوون في الفعلية بين «كان» والأفعال الأخرى ؛ فلا يجوز مع «كان» ما يجوز مع غيرها ؛ لأن فعليته ضعيفة.

أما الكؤاون فيساوون بينها وبين غيرها فيجوز غهماً مهماً يجوزون مع غيرها وفائلاً بينها وبين مرفعهما قد يكون جازاً أو جازراً ومحروراً أو غيرهما

ودرجة الفعلية في كان تتحكم في صلاحيتها الترکيبي بمومولات من شـأن الفعل العادي أن يتعلق بها.

(1) شرح الكافية ج2/ 299
(2) شرح الكافية ج2/ 299
وقد ذهب النحويون القائلون بدلالة «كان» على الحدث إلى أنها تعمل في الظرف والجار والمجرور: ولذا علقوها بها الجار والمجرور في قوله تعالى:

"كان الناس عجبًا" (١)


وحيى «أبو حيان» الخلاف الذي في عملها في الظرف والجار والمجرور في عملها في الحال فمن منه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع، ومن جوزه قال: الحال يعمل فيه «هذا» وليس فعلاً فكان أولى.

أما نصها المصدر، فالأصح منعه على القول بإثباته لها؟ لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر، وأجازوه «السيرافي» وطائفة، فقال:

كان زيد قائمًا كونًا (٢)

غالامنون لتعلق الظرف والجار والمجرور بكان، ذهبوا إلى أنهما خالية من معنى الحدث، وهذا وعاء الأحداث وليس ثمة أحداث أما الحال شبيه بالظرف ؛ فكلاهما قيد للفعل، أو لجانب الحدث فيه، والحدث غير موجود، ومن ثم فلا استدعاء للقيد.

وهو منحنى عقلي في التفكير النحوى يفترض أن الواقع النحوي في التراكيب هي علاقات ورباطات بين الكلمات.

أما الشكليون من الناحية فكانوا يتسكعون دومًا برسوم لفظية شكلية لهذا نظر أهم يجوزون عمل «كان» في الحال ؛ إذ هى فعل، والفعل الأول بالفعل في الحال من اسم الإشارة.

(١) يومنس ٣
(٢) جميع الهواجج ج/١٤/١١٤
ومن هنا فإن، أو الحال قد تدخل على أخبار هذا الباب إذا كانت
جملة تشبهها بالجملة الحالية، كقوله:
وكانوا آنذاك ينفون فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظر الشزر
هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك.
لكن الجمهور أثروا ذلك، وتأولوا الجملة على الحال، والفاعل
على التمساح (1).
والحق إن المعنى الفعل ياسم الإشارة أو يوضح منه في "كان".
على الرغم من أن في هذه أمارات شكلية كثيرة خاصة بالأفعال، فإن المعنى
الفعل ياسم الإشارة معنى خاص معين، أما في كان مطلق، وطالما أن
التعلق بين الكلمات في التراكيب مرده إلى التلازم المعنوي، والاستدعاء
الدالن، فإن اسم الإشارة أكثر استدعاء للحال من "كان" معنى لا شكلا
والمصوب في باب "كان" عوض عن الحدث، أو على
الأقل محدد أو مخصص للحدث المطلق العام في كان. وبين هذه الشذوذات
يهيمن بوظيفة المصدر، فذكر المصدر منه إطالة ولهذا عند بعض النحوين،
أما هؤلاء الذين أثرونا دلالة كان على الحدث، فجوزوا تمسق
المصدر بها حيث لا إطالة ولا تكثير.
5- الجملة الأساسية في موضع الفضلة:
ارتباط حديث النحويين عن كان وأخواتها في كثير من الأحيان بالإثر
الأعرابي الذي تحدثه في الكلام، وهو نصبها الخبر بعد أن كان مرفوعاً،
ومنه سميته هذه الأفعال مع كلمات أخرى بالنواضج؟ لأنها تنسخ
الحكم الإعرابي الثابت بحكم آخر، جديد.
كما أرتباط حديثهم عن كان بتبغهم أيضاً إلى ما يحدث من تأثير
خاص بزمن الجملة التي تدخل عليها، وقد سبق حديث مفصل عن درجات
الزمن التي تعبير عنها هذه الأفعال.
(1) هجمع النحواء ج1/116
وبعض أفعال هذا الباب نحو خاص به، فإذا تأكدنا ان هذه الأفعال بصورة عامة لها نحو خاص، فإنما تمتاز به بعض الأفعال من تصريفات تركيبية يمكن أن يكون من نحو خاص الخاص، وقد سبق التمثيل بعض
من هذا النحو.

وهناك من هذا القبيل، تعني جوهري يحدث لجملة المبدأ والخبر، تقوم به الإداة "ما دام" بالإضافة إلى تغيرها للحكم الإعرابي للخبر، وهذا التغيير الجوهري مرده في الحقيقة إلى ما تؤديه "ما دام" من معنى؛ فهى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنثت في تولك:

اجلس ما دام زيد قائماً
معلق فعل هو "الجلوس"، وخبر "ما دام" مصدره "القيام"، وفاعل هذا المصدر هو "زيد"، فانت في هذا المثال موقت لجلوس
المخاطب بمدة ثبوت تقدم زيد (1).

ومن الواضح أن "ما دام" وما بعدها توقيت للكلام قبلهـ؟
غنى - إذن - ظرف، والظرف فضلة، وهذا هو التغيير الجوهري الذي أثرت إليه، فالجملة الأساسية مع "ما دام" تصبح جملة ثانية في تركيب أكبر، إذ لا بد أن تسبق "ما دام" بكلام: جملة فعالية كانت أو اسمية، تكون "ما دام" وما بعدها تقدى لها أو توقيتاً.
وقد قال النحويون هنا إن "ما" قبل "دام" مصدرية
ظرفية، ولذلك فإن الجملة السابقة وأمثالها تقدر بـ:

اجلس مدة دوم تقدم زيد

(2) التعرف والتكبير بعد "كان".
يجوز مع "كان" أن يتقدم خبرها وهو معرفة، وإن كان متساويًا مع البند اخ التعرف، لأن تختلف إعرابهما زائف للبس، ويكفي ظهور
إعراب أحدهما كما في:

الإيضاحات: ١٨٩٦/٢، شرح المفصل ١١١، ١١٤، مع
المواعيد ١٠/١٢.
كان زيدا هذَا (1)

 فإذا اجتمع في باب كان معرفتان يتخير أحدهما خبرًا والآخر
اسمًا، ذهب إلى هذا الفارسي، وابن عزر، وابن خروف، وابن
مضاء، وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه (2).

وذهب ابن مالك إلى أن خبرها قد يكون معرفة واسعًا
نكرة؛ لأنه لما كان المرفوع مشبعًا بالفاعل، والمنصوب مشبعًا بالمفعول
جاز أن يعين هذا تعريف المنصب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك
في باب الفاعل، ومن ذلك قوله:

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عمل وما

وقوله:

وليك موقف منك الوداع

أما الجمهور فذهب إلى أن المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر,

ولا يعكس هذا إلا في الشعر (3).

وإذا كان ابن مالك يسوى بين جملة الفاعل والفاعل والمفعول
وجملة كان فإن سيبويه لا يسوى بينهما، مع تسليمه بالاسبابات
الشكليّة بين مرفعي الجملتين ومنصوبيهم، وله في هذا حدث تقابل
غنى على الموازات الكثيرة، والمقابلات المتّوئبة بين ضرب (4) -
مثالًا للفاعل العادي - وكان، ينتدب فيه التشبّه بينهما من ناحيّة
والإفراط من ناحية أخرى (5).

وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشمل
به كان المعرفة؟ لأنه حذ الكلام؟ لأنهما شيء واحد وليس بمثابة تولك:

ضرب رجل زيدا

(1) شرح الكافيّة ج1/118، الكتاب ج1/77/3.
(2) هبع المواقع ج1/118، الكتاب ج1/119.
(3) هبع المواقع ج1/119، الكتاب ج1/77/4.
(4) كتاب ج1/8.
(5) كتاب ج1/1/50 - 0.
لاهنما شهبان مختلفان، وما في كان بمنزلتهما في الابتداء.

إذا قلت:

عبد الله منطلق
تبتديء بالاعرف، ثم تذكر الخبر، وذلك قولك:
كان زيد حليما، كان حليما زيد
لا عليك أتُمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك:
ضرب زيدا عبد الله

إذا قلت:
كان زيد
فقد ابتدأت بما هو معروف عنه مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر،
فإذا قلت:

١٠ حليما
فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت:
كان حليما
فإذا قلت أن تعره صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل،
وإن كان مؤخرا في الفعل، فإن قلت:
كان حليما، كان رجل
فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر الناطب عن المنكور (1)
فكان، وضرب سوء في تطلب كل منها مرفوعا ومنصوبا، كما
أنهما سوء في جواز تقدم المنصوب معهما على المرفوع (2)
لكنها ليسا سوءا، من حيث إن المعرفة في باب كان ترفع والنكرة
هي التي تنصب أها "ضرب" فيجوز معها أن ترفع النكرة وتنصب
المعرفة كان تقول:
ضرب زجبل زيدا

(1) الكتاب ج1/88
(2) الكتاب ج1/88، 56، 56، 56، 11/91، 92، 93
وبهذا الفرق تلحق جملة كان بجملة المبتدأ أو الخبر في قوله:

عبد الله منطلق

بتذديبالاعرف ثم تذكر الخبر.

أي أنه إذا كانت جملة "كان" تشبه جملة الفعل والفاعل شكلا، ورصفا فإنها تشبه جملة المبتدأ من حيث العلاقة الداخلية بين كلماتها، والنسبة بين بعضها البعض، ويتحقق هذا التشبه فدمت المعرفة المعرفية، أو أخرى.

ولا يستقيم في الجملتين: جملة كان وجملة المبتدأ أن تبدأ بنكرة مرفوعة وإن كانت مخبرا الخاطب عن المنكر.

ابن مالك - إذن - يساوي بين "كان" و"ضرب" مساواة مطلقة، أما "سيبوه" فلا، وإذا كنا كمن يساوي بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ.

وقد يجوز أن تكون المعرفة، وترفع النكرة في الشعر، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة "ضرب" من ذلك:

كان سبيعة من بيت رأس يكون مزاها عسل وماء.

وقول الآخر:

(1) من مبلاغ حسان على ألسن كان طلبه أن جنون (أ)

ومنهي "سيبوه" في تحرير وجه الشبه بين جملة "كان" و"ضرب"، ورصددها حقيقة العلاقة بين جزأي جملة "كان" يؤيد ما ذهب إليه من أن الحركة الإعرابية لبعض كلمات الجمل تد تغير، كما أن الشكل التركيبي للجمل قد يثير، وتبقى مع ذلك نسبة ما بين الكلمات ثابتة، وهذا هو منفري تكييف "سيبوه" لحقيقة العلاقة بين النكرة والمعروفة فباب "كان" من أنهما فيكان بمنزلتهما في الابتداء.

(1) الكتاب ج1/198
لكن «سيبوه» مع المعرفتين أو النكرة يلحق جملة «كان» بجملة «ضرب» فإليهما ما جعلته فاعلاً وفعلاً ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في «ضرب» وذلك قوله:

كان أخوك زيدا
كان هذا زيدا
من كان أخوك؟
من كان أخوك؟
من ضرب أبوك؟
ما ضرب أخاك إلا زيد
ما كان أخاك إلا زيد

قال تعالى:

ما كان حجتهم إلا أن قالوا ۰۰ (۱)
وأما كان جواب قومهم إلا أن قالوا ۰۰ (۲)

وقبلا الشاعر:

وقد علم الأقوام ما كان داءها بثهان إلا الخرى ممن يقودها

وإن شئت رغعت الأول، كما تقول:

ما ضرب أخوك إلا زيدا

وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع ۰۰ (۴)

فجملة «كان» تساوي جملة «ضرب» إذا كان طرفها معرفتين، فأي معرفة من المعرفتين يجوز رفعها أو نصبها، كما يجوز تقديم المناصب على المرفوع.

ويهنا تفتقر عن جملة البتيدا والخبر؛ فمن مسائل وجوه تأخر الخبر أن يتساوي مع البتيدا في التعريف أو التنكر، مع عدم وجود المعرفة التي تدل على تمييز البتيدا، فقوله:

٤٥ (۱) الجائزه ۱۹۸۲ (۲) الأعراض ۱۸۵۰ (۳) الكتاب جد (۱) ۴۹۱ ۱۰۴٠
أخوكم محمد

بنوى أن يخبر جعلته أن مبتداً وخبر، ولا يجوز اعتبار "أخوكم" خبراً مقدماً لعدم وجود القرينة الدالة على ذلك. والأمر على خلاف ذلك في جملة "كان"؟ لأن المنصوب فيها هو الخبر تأخر عن المرفوع أو تقدم على، وهذا أيضًا ما عليه جملة "ضرب".

فسيبوه مع المرفعة والنكرة، يرجح اعتبار "النسبة" والعلامة الداخلية بين طرف الجملة، فليحق جملة "كان" بجملة البتدأ والخبر. لكنه مع المرفعتين يرجح اعتبار "الشكل"، والضبط الإعرابي.

فيحق جملة "كان" بجملة البتدأ والفعل.

وإلا، اعتبرت "النسبة" أو "الشكل" فسيبوه يصدر في اعتبارين عن بدأ واحد هو "أمن اللبس"، وقد راعى هذا البتدأ في تبيينه حقيقة العلاقة بين طرف الجملة بصورها الثلاث:

1- معرفة - نكرة
2- معرفة - معرفة
3- نكرة - نكرة

ولا رابع لهما.

وقد يتحقق هذا البتدأ، تراوحت جملة "كان" بين جملة البتدأ والخبر مرة، وجملة البتدأ والفعل والنكرة مرة أخرى.

فجملة البتدأ والخبر قائمة على فكرة أن المتحكم بها بدأ بشيء معروف لديه، ولدى المخاطب، ثم يذكر الخبر عن هذا المعلوم أو المعروف، وهكذا جملة "كان".

فسيبوه قلت:

كان خليمًا، أو رجل

فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المتكلم، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلته في الغرفة، فكرهوا أن...
يقرروا باب لبس » (1)

وينطبق ما سبق على المعرفة التي تتحمل أكثر من احتمال ، فإذا كان هناك أكثر من شخص مسمن باسم « زيد » يكون من نقص البيان أن يقال :

كان زيد منطلقًا

لأن المستمع لا يعرف عن أي « زيد » من الزيديين تتحدث وولذلك كان توضيح المعرفة هنا لا ربما درءا للبس.

وقد تقول :

كان زيد الطويل منطلقًا

إذا خفت التباس الزيديين وتقول :

أنفها كان زيد أم حليما

أرجلها كان زيد أم صبيبا

تجملها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغي لك أن تسأل عن خبر من هو معروف عنه كما حدثت عن خبر من هو معروف عنـدك ، فلا يعرف هو المبدوء به » (2)

وقول الفروزوق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجـأ تميما بجوف الشام أو متساكر ينشد برفع « سكران » ونصب « المراهقة » ، فيعتبر « سبيويه » هذه الضبط من ضعيف الكلام ؛ إذ فيه بدء بالتنكر « وهذا إنـشـاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ، ويرفع الآخر على طول وابتداء» (3).

ومن نصب « سكران » وهم أكثر العرب ، ورفع « ابن المراغة » فقد بدأ بالمراغة وهذا هو الشأن في مثل هذه التراكيب ، دفأ للبس.

1) الكتاب ج1/48
2) الكتاب ج1/48
3) الكتاب ج1/49
ومراجعة مبدأ أنّ الّلّبس أشدّ ما تكون، إذا كان طرفاً للجملة
نكرتين، فلا يبدأ بما يكون فيه الّلّبس، وهو النكرة: غلو قلت: كان إنسان حليمًا.
كان رجل مطلقاً.
كنت تلبس؟ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدوا بما فيه الّلّبس 
 gợiو» في الفقرة السابقة، يتجاوز مستوى الصحة إلى مستوي الوضوح، فالجملتان صحيحتان شكلًا وتركيبيًا، إلا أنهما غير غير مقبولتين للسبب الذي قدمه، أو إخوهما من الفائدة، فما الجديد في قوله.
كان إنسان حليمًا.
فهل يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا — بلغة سبيو» —؟
ويقدر اقتراب التركيب من توفر ما سابق: الّلّبس، وتحقيق الفائدة، وهوما وجهان لعملة واحدة، يكون قبوله أو عدم قبوله.
خمن بدهيات النحو العربي أنه لا يبتدا بنكرة إلا إذا آفادته بوجه ما من الوجه، وعما يقابل هذه البدهة في باب «كان» يقول «سبيو» في باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة: وذلك قوله:
ما كان أحد مثلك.
ما كان أحد خيراً منك.
ما كان أحد مجترئاً عليك.
والنها حسن الإخبار همّا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء، أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا»(1) 
(1) الكتب ج١/48
(2) الكتب ج١/54
فالتكلم يصوع جمله ؛ لأنه يريد أن ينقل شيئا ، قد يحتاج المخططة إلى أن يعلمه وهذا موضوع القبول ، وما لم يتحقق فيه هذا لا يقبل ، فإذا قلت :

كان رجل ذاهبا
فليس في هذا شيء تعليمه كان جهله وهو قلت :
كان رجل من آل جلان فارسا
حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعليمه أن ذلك في آل جلان ، وقدم يجهله وهو قلت :
كان رجل في قوم عاقلا
لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون في قوم فعلي هذا النحو يحسن ويقبح (1)
فحسن التركيب وتبهج من الأمور التي لا تتحقق فقط بمراعاة الصحة النحوية من حيث سلامة التركيب ، والضبط الجيد للفرداته ، ومراعاة مواقع مفرداته ؛ بل ترتبط كذلك باختيار دقيق لنوع الكلمات التي تساعد في إزالة الليس وتحقيق الفائدة .
وأوزن - مثلا - بين :
1 - كان رجل من آل جلان فارسا
2 - كان رجل في قوم عاقلا
أما المثال الثاني فغير حسن ؛ لخلوه من الخصوصيات التي توفرت

(1) الكتاب ج1/54
في المثال الأول، قال الجار والمرمر: "في قوم" ذو معنى عام، والخبر "عاقلا" كذلك، فكثير الرجال من أنتواهم، وهكذا بحكم إنسانيتهم.

"عاقلا" خياس نعمته من خائدة، يحتاج المخاطب إلى إزالةها: "إذ لا يستكثر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون في قوم.

وعلى هذا فقس حس التركيب وقيقه.

كما يرتبط حسن التركيب باستخدام الكلمة فيما استعملها هية العربية.

كن رجل من آل خليفة غوراما.

حسن، أما قولك:

كان أحد من آل خليفة غوراما.

غير حسن، وغير جائز، لأنه لا يجوز لأحد أن تضمه في موضع

واجب: لأنه إنما وضع في كلامهم نعياً عاماً (1).

والنطاق التركيب للأمثلة الحسنة والقيمة واحد، لكن العبرة ليست

بالوصف فقط بل باختيار دقيق للكلمات الدالة، واستعمال لها على

الطريقة التي ارتضاه العرب.

والإطار التركيب الذي وضع "سبيويه" في جملة "كان" هو

إطار جملة الفعل والفاعل: "مالتفقد هنها، والتأخير فيما يكون ظرفاً

أو يكون اسمها في النافية والاهتمام مثله في باب الفاعل والفعل" (2).

لكن الإطار الخارجي شيء، والنصبة بين الكلمات داخل هذا الإطار شيء آخر، ومن هذه الناحية، الحق "سبيويه" جملة "كان"

بجملة البند والخبر، وكان جملة كان "فعلية" النسبة، "اسمية"

اللحمية؟

كان عجل الله أخاك.

(1) الكتاب ١/٥٥
(2) الكتاب ١/٥١
إحنا أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى (1).

وعلى الرغم من أن علاقة المنصوب بالمرفوع هي علاقة الخبر بالبند، فإن "سيبوس" يسمى المرفوع فاعلًا، إلا أنه لا يجوز الاقتصر عليه، كما لم يجز في "ظنت" الاقتصر على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتيال إلى الآخر هما كملاك في الاحتيال إليه ثم (2).

وهذا هو النهج الذي أدين له في الدراسة النحوية التركيبية، المنهج المزدوج المهمة، الذي يصف التركيب من الخارج بفهرسة تحديد إطاره ونقطة ثم يمر بهذا إلى ما في داخل الإطار بفهرسة رسم العلاقات وتحديد النسب.

وتصدر المخلل أثناء ممارسته المهمة الثانية ينبغي أن يكون رحبًا في بعض التراكيب التي تتزمر مفردات تحورات إعرابية مع محاورتها على نسبة ما بينها، وهذا ما فعله "سيبوس" حين ألقى المرفوع بعد "كان" بالمرفوع "الفاعل" بعد "ضرب" مثلـ، لكنه في اللحظة ذاتها الظاهرة "بالمنصوب" الأول بعد "ظن" ؛ فهو وإن بدأ "شكلاً" كالفاعل والمرفوع، إلا أنه "روها" كالمنصوب بعد ظن، وما ذلك إلا لأنهما مما: المرفوع بعد كان، والمنصوب بعد ظن مثل البندأ.

هذا ما كان من حديث عن كان قبل النكرة والمعرفة، وتحريره وقف "سيبوس" من جملتها عامة.

وقد اتبعت أن "سيبوس" كان يفكر ويبرزان بين التراكيب في ضوء السمات التركيبية للجمل التالية:

1- جملة الفعل والفاعل.
2- جملة البند والخبر.
3- جملة كان.
4- جملة ظن.

(1) الكتيب ج/أ/5
(2) الكتيب ج/أ/5
وجملة «كان» من حيث الإطار والشكل مثل جملة الفاعل، لكنها من حيث العلاقات والنسب مثل جملة «فظ»، والائتتان معاً، مثل جملة المبتدأ والخبر.

هذا هو موقف «سبيسيه» من «فشيلية» جملة «كان» واسميتها، تعرّف الآن هكذا نحويًا آخر عن صعوبة تركيب «كان» من خلال ما ذكره النحويون عن أنواع «كان».

من التماس إلى النقصان:
إن اكتفت كان وآخواتها بالرفوع، وتم به معها كلام غني «التامة»

- كما سابق –

ويرى «الرضي» أن هذه الأعمال التامة هي الأصل الاستعمالي للأفعال النافقة، فاستعمل، وتحول – مثلاً – كانا في الأصل بمعنى «انتقل»، وكذا كان أصل «صار» فكان حق جميعها أن تستعمل تامة، فيتعدي إلى ما هو مصدر أخبارها فإلى إن عديت نحو:

صار إلى الغنى

ثم ضمن كلها معنى «كان» بعد أن لم يكن ؛ لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كأنما بعد أن لم يكن، ففعلتها في الحقيقة بعد صيغتها نافقة مصدر خبرها مضافة إلى اسمها، وفعلتها حين كانت تامة هو المرتفع بها ؛ لأنه الرائع والمنتقل.

ومن أمثلاتها تامة على الأصل:

فصرنا إلى الحسن ورش كلامنا ورضت ذلك سهبة أي إذاً

وهكذا الحال مع بقية الأفعال (1)

استعمال هذه الأعمال نافقة، حالة تطورية عن استعمالها تامة، وبدون أن النحويين كانوا متثلتين على هذا التصور ؛ لأنهم تنبهوا إلى أن الاستعمال الأخير غني خلافة لما ألفته الأعمال في اللغة، من

(1) شرح الكافية ج2/291
أنها. تكون مع الأسماء المرفوعة بعدها جملة تامة ارتباطاً على تسميتها بالجملة الفعلية، واستعمال هذه الأفعال ناقصة في سلب الفعل مهمة «الأخبار» والإفادة، وأعطاؤها للاسم المنصوب أو «الخبر».

وليس في مسار تطور هذه الأفعال من النمط إلى النتاج على هذا غرابة أو خلافاً لسنة العربية، وروح تراكيبها؛ فقد ذكرت كثيراً من قبل أن العربية لببت في التركيب الإسنادي إلى أن ترتكز على الفعل في نمط، وعلى «الخبر» في نمط آخر، واستعمال الفعل ناقصاً من نمط، هو - في نظرى - تحويل الانتهاء منه إلى أخوال الخبر، وقصر فائدة على إفادة «الزمن» وهو أصح شتى الدلالة الفعلية.

وفي هذا شيء من تطور، وأخر من عبرية، أما الأول، فإن الفعل بنظمه يتخصص في دلالة، ويأخذ طريقه لكي يصبح فردًا من أفراد ما يسمى بأسماء الكلمات الوظيفية في اللغة، تلك الكلمات المحصورة العدد «كما» الصغيرة «حنا» لكنها الخطيرة فيما تؤديه من وظيفة «كيفا» تتكلم هي الحروف وما يشبهها من بعض أسماء أو بعض حروف.

وقد ذهبت في بحث لي(1) عن «كان» إلى تسميته بالأداة الفعلية، لأنها الآن أداة تخصص جهة الزمن في الجملة مع محافظتها على تسمية جسم من خصائص الأفعال الشكلية.

وأما الثاني، فإن العربية - كما تتبه إلى هذا «سيبوه» وغيره، كنتيجة أن جملة «كان» اسمية على الرغم من بدءها بالفعل، وهذا وضع ينجم من مسار التطور السابق الإشارة إليه، فإنهماطلما أن «كان» كانت في حالة تتانز أو تخلع عن الخاصية التركيبية للأفعال، وتركها - كما تلت - الخبر، ما كان من الممكن أن يعتبر الذهن العربي الجملة معها جملة فعلية.

ومن هنا كان أقصى ما طرحه النحويون على طرف الجملة معها.

(1) كان بين ايدي النحوين، العدد السادس، حولية دار العلوم 1861.
من مصطلحات تمت بصلة إلى مصطلحات الجملة الفعلية أن شبهوا المرفوع معها الفاعل، والمنصوب بالفعل.

وقد أثبت «السيوطي» أن بعض أفعال هذا الباب، أكمل مسار التطور ولم يعد يستعمل إلا ناقصة كليّة بافتراق النحوين، و«زال» و«فتى» خلافاً للفارسي في الأولى، و«الصاغاني» في الثانية.

وبقية الأعمال تستعمل على الوجهين، إلا أن استعمالها ناقصة أكثر من استعمالها تامة. وقد تتبع «السيوطي» هذه الأعمال فعلاً فعلاً وذكر مبني كل فعل على التمام (1).

هذه الأعمال حين تكون تامة - إذن - تدل على الزمن والحدث الخاص بكل منها، وحين تكون ناقصة يحدث لها تغيير في مبنيه الحدث فيها؛ إذ تصبح دالة على حدوث شيء ما حدوثه مطلقًا، كما أشار إلى هذا «الرضي» من قبل.

ومبني الفعل التام يثبت الفاعل، أما المبني المستفيد من الفعل الناقص فيثبت للفاعل المند إلى الاسم المرفوع، أو بعبارة أخر، يثبت لضمن الجملة.

فالانتقال من حالة التمام إلى حالة النقص صاحبه التعميم أو الإطلاق في أفعال هذا الباب، فالحدث بعد أن كان متقداً خاصاً، أصبح مطلقاً عاماً، وإن كان الخبر في الواقع يقوم بدور كبير في تخصيص المبني وتبقيده.

والدالالة الزمنية التي كانت للفعل في حالة التمام، تبقى معه بعد أن أصبح ناقصًا والخبر يكون منصوباً - كما هو مقرر - .

أما «كان» الزائدة - ولا يزال غيرها من أخواتها - فإن مـن بقرا ما سجله. النحوين عنها يدرك أنها كانت تحت الخطي كي تصبح حرفًا، فإنها قد تزداد وتقلع عن العمل مع بقاء معناها وهو الدالالة على الماضي، كما قد تزداد وتقلع عن العمل المعنى مما كمآسلفته - .

(1) هيب الهواجج 4/116 ؛ انظر أيضاً الكتاب ج/2/46.
كما أن «كان» قد تدخل على جملة اسمية مرفوعة الظرفي، كما في نحو:

إذا مات كان الناس صنفان شامت مرثة مث مالذي كنت أفعل ونحوه:

هي الشفاء أداة أى ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول وف هذا ذهب جمهور النجاة (البصريون والكوفيون) إلى أن ق كان» ضمير شأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر.

ونقل عن «الكسائي» و«ابن الطراوة» أن «كان» ملغيًا:

ولا عمل لها (1)

ومذهب «الكسائي» و«ابن الطراوة» أقرب إلى القياس، فقد ذهب البصريون إلى أن قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئًا لأنها ليست بأفعال صحية؟ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وعليه، فليس لها في هذه الشواهد عمل أو تأثير في شكل الألفاظ بعدها.

فكان قد تكون «ثامة»، أو ناقصة»، أو «زائدة»، أو «شأنية»، وف نحو قوله تعالى:

«إن في ذلك لذكرى من كان له قلب» (2)

تحتمل «كان» أن تكون ناقصة، أو أن تكون ثامة، فيكون الحار والمجبور حالا مقدما، أو أن تكون زائدة، والمقداد: إن له قلب (3)

ومن شواهد «سيبويه» قول عمرو بن شاش: »بة أسد ها تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذاك كوكب أضنه بما كانت النحو الطوال كانما كساملا للسلاط الارجوان المتلما

(1) هبع الهواص 111، شرح الفصل ج/27
(2) ق/27
(3) شرح الفصل ج/27
في البيت الأول ناقصة، وفي البيت الثاني تامة. ويعتبر أن تكون الأولى تامة كذلك، يقول: "أُمِّسْلَمُ لَعْمِ الدَّمَّارَةَ بِمَا يعْتُنِى وَهُوَ اليوم، وسمعت بعض العرب يقول: "أَنثَنَا، ويرفع ما قبله، فكان قال: إذا وقع يوم ذو كوكب أشنع (1)
و قال تعالى:
و أذكروا نعمة الله إذ كنت أمجاد فأصبحتم بنعمته إخوانا (2)
يجوز أن تكون "أصبحتم" ناقصة، وخبرها "بعمته"، فيكون المعني: أُصِبْحُتم في نعمته أو متلبسين بعمته، أو مسؤولين، أو
"إخواننا" خبر، و"بعمته" حال منه، ويجوز أن تكون تامة (3)
و مثل هذا قوله تعالى:
و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير (4)
و "امة" فاعل، و "يدعون" صفة على أن "تكن" تامة (5)
وفي بعض الأمثلة السابقة، ما أعرب خيراً عن الفتى من أعراب حالاً على التمام، وفي هذا لديل القرابة بين المواقع النحوية الثلاثة: الخبر،
والحال، والصفة - وهذا استطراذ -
كان وضمير الشأن:
ذهب "الرضى" إلى أن العلاقة بين معنى الحديث المطلق في "كان" والحدث المفيد في خبرها تشبه العلاقة بين ضمير الشأن والجملة التي تأتي بعده لتبين المراد منه، إلا أن الفرق بين "كان" من ناحية،وضمير الشأن من ناحية أخرى، أن الأولى تفيد الدلالة على الزمن
الماضي بخصائصه.
يعلق "ابن يعيش" على بيت "العجري السلوتي":

---

(1) الكتاب 1/77
(2) آل عمران 103
(3) التبيان 1/183
(4) آل عمران 104
(5) التبيان 1/184
إذا مات كان الناس

يروى نصفان ونصفين، فمن نصب جملة الناقصة، ومن رفع
جعلها بمعنى الشأن والحديث، وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة
بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره، وتكوين في موضع الخبر عن
ذلك المضمر، نحو تولوا:

هـو زيد قائم

الأمر زيد قائم

ثم تدخل العوامل على تلك القضية، فإن كان العامل ناصبا نحو إن
وأخواتها، وظن وأخواتها، كان الضمير منصوبًا، وكانت علامته بارزة
نحو تولوا:

إنه زيد قائم

قال تعالى:

« وأنه لما تقام عبد الله يدعو كادوا يكونون عليه لبذا » (1)

وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة، فأنشأوا نقولون:

إنهما قامت جاريتكم

قال تعالى:

« فإنها لا تعني البصراء » (2)

وتقول:

ظنتنـه زيد قائم

والمراد: ظنت الأمر والحديث زيد قائم

فاللهاء المفعول الأول، والجملة المفعول الثاني، وإذا دخلت عليه
« كان » صار الضمير فاعلا، واستمر؛ لأن الفاعل متي كان مضمرا
واحدا لغائب لم تظهر له صورة، وتتـيـح الجملة بعده للخبر وهي كالمفسر
لذلك الضمير (3).

---

(1) الحج 16، الآجين 19
(2) شرح المفصل 1/77، 1/10، 11، انظر أيضًا الكتاب 1/71
(3) شرح الكافية 1/71، 196/42
يفترض الاقتباس السابق أن التركيبين:

هـو محمد قائم
كان محمد قائم

متعادلان: فكلاهما في معنى:

الأمر والشيأن محمد قائم

إلا أن الفرق بين التركيبين في زمني، فالتراكيب الثلاثي يدل على الماضي.

كما يفترض هذا الاقتباس أيضا أن مجموعة نواسخ المبتدأ الثلاثية

(كان — إن — ظن) تدخل على ضمير الشأن فيقال:

إنه محمد قائم
ظلمته محمد قائم
كان محمد قائم

ويبذو أن العرب وجدت هذي ذكر ضمير الشأن مع "إن وظن" وافتراض استناده مع "كان" زيادة في الكلام وتطويله، وذكروا لما هو معلوم أمره وشأنه، فتفتفت منه وساعدها على ذلك أن الجملة بعده بمعناه، فدخل الناسخ على الجملة مباشرة، فظهرت التراكيب الثلاثية السابقة على النحو التالي المعروف:

إن محمدًا قائم
ظلمته محمدًا قائمًا
كان محمد قائمًا

والمصر أن يتصور أن العربية طبت بذلك شديد مبتدأ القيمة الخلافية، فللتي تتاسب ذكاء الأسماء في الجملة تلونات إعرابية متناوبة، تراوحت كما هو معروف، بين:

نصب + رفع مع "إن"
نصب + نصب مع "ظن"
رفع + نصب مع "كان"
فكان "الناقصة" إذن تطور عن كأن "الثنائية" بعدد
تواجه مباشرة إلى الجملة بعددها.
فالشواهد التي وردت فيها "كان" قبل جمل مرفوعة الطرفين.
تمثل الطريقة التي كان العرب لا يزالون يستعملون فيها ضمير الشأن
بين النصائح والجليل وعلى ذلك جاءت "نصفان" مرفوعة على رواية،
ومنصوبة على رواية أخرى، والنصب هو في الحقيقة انتقال من كان
الثنائية إلى كأن الناقصة بعد الاستغناء عن ضمير الشأن، وتلسلط
"كان" على الجملة بعددها.
ويبعد أن هذه الكلمات كانت بعد التخفيف من ضمير الشأن
تدخل على كلتا الجملتين الاسمية والفعلية، ثم حدث لها تخصيص الجملة
الاسمية بالطرق الثلاثة السابقة التي هي بديل لـ:
رفع + رفع
فمن ذلك قول بعض العرب:
ليس خلق الله مثله
وقول "حميد الأرقط":
فأصبحوا والنوى عالي معرسهم
وليس كل النوى تلتقي المساكن.
فكل النوى مفعول مقدم للفاعل. وقوله تعالى:
« من بعد ما كاد تزنيغ قلوب فريق منهم » (1)
يقول "سيسويه": "معناه: كأن تزنيغ قلوب منهم تزنيغ "(1)
وقد يجوز أن تعتبر "ما" التنبيمية من هذا الباب، فهي عندهم.
تداخل على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين، لكن الحجازية تتسلط على
الجملة فتنصب جزءها الثاني، ولذلك يروي بيت: "مزاحم العقيلي";
وقالوا تعرفها المنزل من منى، وما كل من واف متى أنا عارف.
برفع كلمة "كل" (2)

(1) التوبة 118
(2) الكتاب ج1/171
(3) الكتاب ج1/72
النواصي – إذن – صور بديلة لتركيب ضمير الشآن الذي يفسر بجملة بعده اسمية أو فعلية، لكن تراكيب النواصي فيها من المعاني ما يعزى عنه ضمير الشآن من نحو التأكيد مع «إن» والظن والليقع مع «ظن» والدلالة على الماضي مع «كان».

أو أرى فيما لكلام النحويين أن العلاقة بين ضمير الشآن و «كان» خاصة، أو النواصي عامة مرت بالصور التالية:

١ - استعمال ضمير الشآن فقط

٢ - استعمال ناسخ قبل ضمير الشآن علمته الله أبدا

٣ - استعمال ناسخ فقط علمت الله أبدا

تفسير إعراب:

وصور النواصي التي هي بدائل لضمير الشآن أعطتنا بدلا لرفه، الطرفين رفع الأول ونصب الثاني، أو عكسه، أو نصبهما، ولا رابع، فما تفسير هذا التنوع؟

يمكن أن يقال: إن العربية لما سلبت الناسخ على الجملة غايرت فضبط طرفها على الطريقة السابقة، ولم يكن أمامها غير هذا بعد استعداد حالة الجر، فالعكسية لا تعدو وضعا تطريزيا لجأت إليه العربية لتخلف بين المشابهات خدمة للمعنى، وإزالة للبس.

ويمكن أن يقال أيضا – وخاصة مع كان –: إن الرفع والنصب مردهما المشابه التركيبي بينها وبين ضرب، أو بينها وبين فعل لزوم بعده مرفع فمنصوب على الحالية.

والتفسير السابق يقبل من الناحية الشرعية البحتة; من حيث إن الإطار التركيبي لجمل الثلاث التالية وأحد:

ضرب محمد اللص
قامت محمد ضاحكا
كان محمد ضاحكا
لكن التشابه في الإطار التركيبي لا ينفض - كما قلت - أسام الاختلافات في نسبة المفردات بعضها إلى بعض داخل هذا الإطار. ولعل هذا هو سر النظرية الثنائية المنزوع إلى جملة «كان» من أنها تلحق بجملة الفاعل، وبجملة المبتدأ في آن واحد. وقد يفيد في تفسير الضبط الإعرابي لطريق الجملة مع «كان» أن تشير إلى أن تركيبها وهي ناقصة، تشبه تماما تركيب الحال المؤكدة لمضمون الجملة في نحو قوله تعالى:

» وهذا بعلّي شيخاً (١)
» وهو الحق مصدقًا (٢)

كان أخوك عطوفاً

محمد أخوك عطوفا
هو أبوك كريم

فمن الواضح أن هذه الجمل تشبه تركيب كان الناقصة، ولعل من أعرب المنصوب بعد كان حالاً، حمل في ذهنه هذه المعادلة التركيبية، خاصة أنه افتراض أن ما بعد المبتدأ، أو كان، ينهض وحده جملة مستقلة بعد الاستغناء عن المبتدأ و كان،

ومن الفلاط للنظر أن هذه الجمل السابقة تقابل برفع المنصوب:

» هذا بعلّي شيخ
كان أبوك كريم
فتشبه بهذا كان الشأني.

ولعل هذا التشابه بين الرفع والرفع، والرفع والنصب في باب كان وباب الحال المؤكدة، أقول: لعل هذا يفسر لماذا ذهب الكوفيون إلى القول بما سموه المنصوب على التقرير في نحو:

هذا محمد قائماً
فمحمد اسم التقرير، وقائماً خبره.

١٧٢ (١) هـ
١١ (٢) البقرة
إذا وضعت هذه المشابهات التركيبية في الاعتبار، فـ قد ينتهي

بـ نـا النـول إلى أن القائدين التأليفيين من الجمل:

محمد أخوك عطوفا
كان محمد أخوك عطوفا
محمد أخوك عطوفا
كان محمد أخوك عطوفا

لا فرق بينهما إلا في الزمن الذي أفادته "كان"، وليس لكان عمل

إعرابي فما بعدما يعرب كما كان يعرب قبل دخولها.

لكن الغـالب والكثير مع "كان" - بل لم يستعمل في القرنان

سواه - أن يدخل على جملة اسمية منتهية بحال منصوب وجوزها

الأول السفلي [الاسم الظاهرة - الضمير - اسم الإشارة] 
إما أن يبقى أو يزول، فتباشر هي الآن ما كان خبرا، وهو ما يبدو في نحاء

النحوين مثل الفاعل وما هو يفاعل، ويبدو الحال مثل المفعول وهو بعيد

عنهم. وعلى هذا فجملة:

محمد أخوك عطوفا
قد تصبح مع كان على النحو التالي:
كان محمد أخوك عطوفا
كان محمد عطوفا
كان أخوك عطوفا

وفي كل الأحوال ليس لكان من أثر إلا الدلالة على الزمن الماضي.
ولعل هذا قصصه البصريون يقولون: إن القياس في "كان" لا تعمل;
لأنها ليست بفعل صحيح، بل دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان.

هذا هو ما يميل إليه النفس في تفسير الرفع والنصب بعد كان،

صحيح أن الآن مقابل اللنصب والرفع مع إن، ولا النصب والرفع مع

ون مـ لا اـ خـ اـرات الـ عـرب [الرفع ثم النصب] بعد كان؟ هـذا ما

حاولت الإجابه عنه. وخلاصة أنه دخلت على رفع ونصب للدلالة على

المـاضي.
ولعل من أعرب المناصب معها حالاً، كان يستوجب تركيب الجملة قبل دخولها، والمنصب قبل دخول «كان» يعرف حالاً.

أما لماذا دخلت «إن» على منصب مرفوع، فأقترح عليه تركيبها مع ما كان مبتدأً، ففتح المبتدأ كما يفتح في نحو: لا رجل خمسة عشر، وبقى الخبر مرفوعًا على الأصل، وسياسته مفصلًا لهذا.

أما نصب الجزاءين بعد «ظن» تفسيره أن الجملة كله أصبحت عنصرًا في الجملة الفعلية التي استوفت فعلها وفاعلها، فنصب طرفها ديلاً على التداخل المعنوي وشدة الاتصال بينهما وبين الفعل والفاعل.

وقد سبق تحدث عن هذا...

وأثنى هنا إلى أبي لم ادعى أن «كان» ينبغي أن تدخل على جملة ذات حال مؤكدة لمضمون الجملة، بل أذهب إلى أن الأصل فيها ذلك، ثم غلب دخولها على الجملة الاسمية الرفعة الطرفيين، فتعزير ضبط الخبر من الرفع إلى النصب موفقة لما كان عليه أصلها في الاستعمال.

تفسير آخر:

أشبهت أفعال هذا الباب أفعال القلوب عن «ظن وآخواتها» من حيث كانت أفعال القلوب تفيد البقين أو الشك في الخبر، وكان تفيد زمان الخبر (1).

فالحرف مع كان يقابل الفعل الأول مع «ظن»، والمنصب فالحرف مع وما يقابل الفعل الثاني مع «ظن»، فكلاهما «خبر» لكن الخبر مع ظن متيقن منه أو شكوك فيه، والخبر مع كان واقع في زمن معين، حسب صيغتهما.

لكن جانب الحديث مع «ظن موجود فيها» أما مع كان فموجود عند بعض النحوين في الخبر فقط، وعند البعض الآخر هو مزيج من كان والخبر مع...

(1) الكتب ج1/47، شرح الفصل 72/89.
والأخير أقرب إلى الذهن، فقولك:
كان زيد قائمًا

يبدل على قيام زيد في الزمن الماضي، فشقا الفعلية (الزمن)
والحدث) موزعان بين الفعل كان، والنصوب بعده بالترتيب.

وبناء على هذا التفسير فالجملة فعلية، لأنها تبدأ بفعل، وتنتهي
بديل عن جانب الحدث في الفعل، «وي هذا جاء بعد الفعل اسم مرفوع
يتلوه اسم منصوب تشبهها بالفعل»، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب
المفعول» (1)

لكن المرفوع هناء والنصوب لحقيقته واحدة، ولم يكون كالفاعل
والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتيين مختلفتين، ولذلك قيل
لمرفوعها اسم ولنصوبها خبر، ففرقنا بينهما وبين الفاعل والمفعول،
والذي يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أستقبلت هذه الأفعال عاد
الكلام إلى المبتدأ والخبر» (2)

تفسير الرفع والنصوب، إذن، بناء على هذه الموازنة كامن في
شبه إطار جملة كان بإطار جملة:

الفعل الفاعل والمفعول

وهذا منحنى غريب في التفسير، لأنه ينطوي أن الإعراب فرع
المعنى مع اعتراضه بأن النسبة بين المرفوع والنصوب هي تلك التي كانت
بين المبتدأ والخبر، بدلاً أنها لو أستقبلت كان يرجع جزء الكلام
مرفوعين» (3)

كما أنه لا أفهم سر الموازنة بين كان والأفعال المتعدية مثل ضرب؟
ولم لا يوؤذ بين كان، وذهب - مثلًا - التي يأتي أيضًا بعدها مرفوع
على الفاعلية، وقدم يكون بعدما كذلك منصوب على الحالية؟

لكن التحوين يذهبون تدليلاً على أن جملة كان ينتمي نسبة إلى

(1) شرح الفصل ج/76/90
(2) شرح الفصل ج/77/90
جملة المبتدأ أنه يمكنك طرح «كان» ويكون الباتي بعد الطرح جملة اسمية، ولا يمكنك ذلك مع «ضرب» في نحو تولك: ضرب على السكافر

- واضح أنهم يقصدون بإمكانية صلادية ما بعد كان وضرب

لأن يكون جملة اسمية: الامكانية الدلالية المثلانية لا النحوية، و إلا فما بعد «ضرب» في هذا المثال وغيره يمكن أن يشكل جملة اسمية مرفوعة الطرفين من الناحية النحوية التركيبية البحتة.

ولهذا فأن النحوين من موازنة كان بالأفعال اللازمة، بالنسبة

قد تطرح، ويصلح ما بعدها للمبتدأ والخبر في نحو: ذهب على سعيدا

ولا يقول أحد من النحوين بأن الجملة الأخيرة فعلية شكلاً، نسبة اسمية

اللجوء – إذن – إلى تفسير الرفع والنصب بعد كان بالقول

بأنها تشبه ضرب رصفا وشكلا، رغم أنها تتبع جملة المبتدأ نسبة وعلامة، على الرغم من قوته وتصويره الواقعية التركيبية للجملة، لا

أقتنع بمثل تفسيرا الرفع والنصب إلا إذا كانت الموازنة بين كان والفعل اللازم.

ولهذا أقترح إجراء الموازنة بين الجمل الثلاث:

1 - ضرب محمد عليا
2 - ذهب محمد ضاحكا
3 - كان محمد ضاحكا

على صورتها القائمة، موصيا بالاعتماد بشكرون الحق، الرفع.

يتطابق من النظرة الأولى أن الحدث في الجملة الأولى هو «ضرب» و في الجملة الثانية هو «الذهب»، وفي الجملة الثالثة هو «تائه»، وكلها في الزمن الماضي.
والجملتان الأولى والثانية أختتان، لأن الفعل فيها جاء أولاً، وصيغة الفعل أفادتمعنى الزمن الماضي فيها.
أما الجملة الثالثة فحيدة، لأن «الفعلية» فيها قدمت على دفعتين: حدث الضحك في آخرها، و«زمنه» في أولها.
وعلاء المرفوع بالفعل - بناء على التفسير في الفترة السابقة - في الجمل الثلاث واحدة، فهو فيها جميعاً قائم بالفعل، كما يظهر من السؤال.

من ضرب؟ من ذهب؟ من ضحك؟
وعلاقة المنصوب بالفعل في الجملتين الأولى والثانية تختلف عن علاقتها به في الثالثة، فالمنصوب بعد «ضرب» و«ذهب» قد قيدهما وحددما، على العكس مما في الثالثة. يظهر هذا إذا ما طرحت الأسئلة.

الثالثة التالية بترتيب الجمل الثلاث:
من ضرب محمد؟ كيف ذهب محمد؟ متى ضحك محمد؟
وعلاقة المرفوع بالمنصوب، أو المنصوب بالمرفع في الجملة الأولى، هي علاقة «المغايرة» وعلاقة «المساواة» في الجملتين الثانية والثالثة، فالأولى على هذا وحيدة أما الأخريان فاختتان، فالمرفع فيه هو المنصوب.

أخيراً، علاقة الفعل (بالمرفع والمنصوب) معاً في الجملة الأولى، غير منفعة، فمحمد غير علي، لكنها منفعة في الجملتين الثانية والثالثة، فمحمد هو الضاحك فيها.

الجمل المرفوع الحدث المنصوب الفعل المرفوع بالفعل في الجمل ي<algorithma بالفعل بابعده المنصوب كلاهما بالآخرين.

3 - كان محمد ضاحكاً سواء 1 = 2 = 2 = 2
2 - ذهب محمد ضاحكاً سواء 2 = 2
1 - ضرب محمد عليه سواء 2

فالجملة الثالثة في نظرى أقرب إلى الجملة الثانية منها إلى الجملة
الأولى، إذ ليس بينهما وبين الأولى إلا وجه شبه واحد هو بدؤها بالفعل، لكنها تشبه الثانية في هذا وفي وجهين آخرين على ما سبق.

ولعل هذا هو ما جعل «الفراء» يوضع دائرة كأنو أخواتها، ليدخل فيها كل فعل لألزم جاء بعد مرفوع على الفاعلة، ومنصوب على الحالية، والبر التركبي لهذا المنحى هو أنه بعد الاستناد على الفعل في (٢٣) يبقى ما بهدهما صالحا على أن يرفع على البتدأ والخبر، كما أن المرفوع والمنصوب فيما بينهما علاقة الساواة، كما سبق.

ورغم هذه القرابة التوية بين الجملتين، هما مختلفتان، فالركن المهني في (٢٣) هو «ذهب»، أما الركن المهني في (٣) فهو كامن في «ضاهاك»، أي أن الجملة الثانية بدأت من أول الأمر بحقيقة ذهاب محمد أما الجملة الثالثة فانتهت بحقيقة ضاحك محمد فالجملة الثانية فعالية بلا جدل، والثالثة ينبغي أن تكون اسمية بلا جدل أيضاً، لأن عنصرها الفعلي «خبر» جاء آخرها، وليس كان في أولها إلا لإعادة أن يمضك حدث في الزمن الماضي.

وقد سبق أن ذكرت رأي «الرضي» في العلاقة التبادلية بين «كان» والمنصوب بعدها، وأنها تتخل على حصول كون مطلق تقليده في خبره المنصوب، والخبر المنصوب يدل على حدث معين واقع في زمن مطلق تقليده في كان.

فالجملة الثالثة في ضوء فكر «الرضي» تقدم لنا معادلة طرفاها «كان» من ناحية، و«ضاهاك» من ناحية أخرى.

فكان تعطينا الحصول المطلق الذي يقيد بالخبر «ضاهاك»، فضاهاك، هنا أشبه بالحال الذي يقيد الفعل.

ومن ناحية أخرى تدل «ضاهاك» على حدث معين واقع في زمن مطلق تأتيه ـ كان ـ تقليده.

وهكذا حركة تبادلية بين طرف المعادلة، فالخبر يقيد «كان» وهذه تقييد زمن الخبر.
وبهذا تفترق جملة « كان » عن جملة « ذهب » ; لأنه إذا كان المنصب معلومًا (الخبر ، الحال) يقيدونهما فإن « ذهب » لا تقييد زمن الضحك ، كما تقيده « كان » ، فالعلامة في جملة « ذهب » تتوجه من المنصب إلى « ذهب » فقط . أما العلاقة في جملة « كان » فتنجب من الطرفيين ، وإليهما معنا سبيل التبادل - كما قلنا .-

يقول « الرضى » عن هذه العلاقة التبادلية : « فالفاكدة في إيراد مطلق الحصول أولا ، ثم تخصيصه كالفاكدة في ضمير الشـان قبل تعيين الشـان مع الفاكدة أخرى هنا ، وهي دلالته على تعيين زمن ذلك الحصول المفيد . ولو قلنا : قام زيد

لم يحصل هاتان الفائدتان معا (1)

غير هنا يوارون بين كـان ، وقام ؛ فالعلاقة بين الفعلين و المنصب.

بعدها علاقة ثنائية مع كـان ، وعلاقة من طرف واحد مع قام.

بقي أن أضيف بأن تقييد المنصب لقام يختلف عن تقييد المنصب لـكان . فالتفاقيدي في « كان » ينتقل بنا من مطلق إلى مقيدي ، أما التفانيدي في « قام » ينتقل بنا من مقيدي إلى غرف من أفراده ؛ وذلك لأن الحدث في قام أوضح من الحدث في « كان ».

وهكذا تفترق جملة « كان » عن جملة أي فعل لازم نحو ذهب وقام ، كما افترقت عن جملة « ضرب » وغيرها من الأعمال المتعددة ، وبهذا يكون لجملة « كان » نحو شخص بها تفترق به عن نصو جملة الأعمال الأخرى متعديها ولأزمنها ، على الرغم من أنها جميعا تبدأ بفعل يتلوه مرفوع مئنصوب (مفعول به : متعدد ، حال : لازم ، خبر : كان).

تفسير ثالث :

علي الرغم من اعتراض التحويين و « الرضى » بوجه الشبه

(1) شرح الكانية ج2/290
الشكلي بين جملتي «كان»، و«ضرب» و«ذهب» وصلوا بالموازنة بينهما إلى اعتبار جملة «كان» ذات طبيعة خاصة، إذ ذهب الآن إلى تفسير ثالث يأخذ على عاتقه تحرير كيفية اتباع المرفوع بالفعل في جملة «كان» وغيرها من جمل الأفعال التامة، ليصل بها إلى النهاية إلى كونها في الحقيقة جملة فعلية.


أيضاً متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأما الناقصة فيه لتقرير الفاعل على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى: كان زيد قائمًا أن زيداً متصف بصفة القيام، المتصف بصفة الكون، أي الحصول والوجود، ومعنـى: صار زيد غنياً.

أن زيداً متصف بصفة الغني المتصف بصفة الصيرورة أَي الحصول بعد أن لم يحصل (1).

وهذا حديث في تحرير العلاقة المتشابكة بين كلمات الجمل، فالمرفوع كان متصف بالصفة المستمدة من المعصوب، وهذه الصفة المستمدة من المعصوب متصفة بصفة الكون، فالعلاقات متداخلة ومتكملت معًا.

كان [زيد قائمًا]
[ضرب زيد اللص]

(1) شرح الكافية ج2/290
يُضحى من هذه الموقفات أن صفة القيام ثبتت لزيد قبل دخول
كان» وأوان «كان» حين دخلت على الجملة ثبتت هذه الصفة وقررتها
من حيث إن هذه الصفة ذاتها اتصفت وتميزت بكان، صحيح أن «كان»
قد سورت التركيب كله وأحاطته به، لكنها بصفة خاصة تتداخل مع الخبر
وتناسب به، حتى إنه يلمس به أن جملة «كان» قد تترجم إلى:
كان قيسام زيد
أما في جملة «ضرب» فإن كون زيد ضاربا، صفة لم تثبت إلا
بدخول «ضرب»، ولذلك لا يتضور التركيب وجود بدونها.
وواضح من مواجهة «الرضى» بين جمل الفعلات الثانوية، وجمـ
الأفعال الناقصة أن الخبر في الثانية، يقابل الفعل في الأولى من حيث
إن كل منهما يثبت صفة للمرفوع.
ومن قبل ذكر «الرضى» أن الأصل في هذه الأفعال أن تستعمل
تامة، وهو هنا يلغي الفرق بين «كان» الناقصة، والتامة بتحويله
تركيب الأولى إلى تركيب الثانية:
فعل + مرفع + منصوب + فعل + مرفع
ومن حيث الاستعمال الظاهر، وما عليه شكل التركيب نجد في
اللغة أفعالًا لا تستعمل إلا ناقصة، وأخرى لا تستعمل إلا تامة، وثالثة
يجوز استعمالها طورا ناقصة، وطورا آخر تامة (1).

ومن التراوح بين الناقصة والتامة، أن بعض النحوين ذهب إلى
أن «كان الشاذية» ناقصة، والجملة بعدها في محل نصب خبر،
وبعضهم ذهب إلى أنها تامة فاعلها ضمير الشاذ، أي وقعت الفصلة،
ثم فسرت الفصلة بالجملة (2).

وبناء طريقة «الرضى» في تحليل الجملة، تنتمي بناء إلى القول

(1) شرح الفائدة ج2/294
(2) شرح الكافية ج2/293
بأن جملة "كان" الناقصة في الحقيقة فعلية، مثلها في هذا مثل جملة "ظَنَّن"، يقول:

"تكون "كان" تامة بمعنى ثبت، وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضا تامة في المعنى، ففاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم، فهو يُثيرها ويزان "علم" الناصب لفعل واحد وطول الناصب للفاعل، فهما بمعنى واحد" (1).

يقصد "الرضي" بهذه الموازنة بين "كان"، وظن أن كان الناقصة تشبه كان التامة، فأن كلا منهما يطلب مرفوع بعده فاعلا معه كأن علم بمعنى عرف الناصبة لفعل واحد تشبه علم العلامة، الناصبة للفاعلا، لأن الثانية في الحقيقة تنصب مفعولا واحدا فقط على ما يذهب إليه "الرضي" فقط.

"علمت محمدًا ناجحا" تساوي في الحقيقة:

"علمت نجاح محمد" والموازنة بين "كان"، وظن قام بها "سبيويه" بزمن طويل تبس "الرضي" لكنه في الحقيقة نجا نحو آخر مختلفا، فالجامع بين الفاعلين عند "سبيويه" أن الجزء الأول المرفوع مع كان الناقصة لا ينتم بـ وحده كلام، فلا يكتفي به، كما لا يكتفي بالجزء الأول المنصوب بعد "ظَنَّن".

أما "الرضي" مع تسلمه بهذا الشبه بين المرفوع بعدكان، والمنصوب الأول بعد ظن على المستوى السطحي الظاهر، فإنه جمع بين الفاعلين من حيث إن كلا منهما يؤول في جملته إلى فعل من الأعمال التامة، وهذا يتحول التركيب كله إلى جملة فعلية، على النحو الذي أفاد فيه، وفق فكرة التشابه بين كان الناقصة، وكان التامة، اعتمدنا على الغوص إلى عمق التركيب والذهاب إلى أن فاعل الناقصة هو في الحقيقة مصدر

(1) شرح الكلامية ج2/295
لخبر مضافة إلى الاسم، اتخذت عند «الرضي» مبررا لسلمة نصوية متفق عليها بين النحويين جميعا، مما يدل على تأسيس هذه الفكرة لديه.

فمن المتفق عليه أن أخبار هذه الأفعال لا تتعلق جمالا طلبيا، وذلك لأن هذه الأفعال - كما يقول «الرضي» - صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة. ألا ترى أن معنى:

كان زيد قايتاً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي.
صار زيد قايتاً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن.

أصبح زيد قايتاً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح.

وكذا سائرها؛ إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر. هذا كانت أخبار طلبيا، أو تخل هي من أن تكون خبرية طلبيا، فإن كانت خبرية كلام، لأن هذه الأفعال لكونها صفة مصدر صدر خبرها، تدل على أن المصدر مصدر عنا بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أيرجا ما فيتناول.

فهنالك تناقض بين دلالة الحكم بالحصول المفاض من الأفعال، ودلالة الحكم بعده الحصول المفاضة من الأخبار الطلبية. والدلالة الأولى تفيد وصف مصدر الخبر الطلبي، وكيف تصف دلالة حاصلة مصدر حكم غير حاصل؟

ومن الواضح أن «الرضي» يشرح أمثلة «كان وأخواتها» بما يدل على أنها تؤول في النهاية إلى أنها جملة اسمية مقيدة فجملة:

زيت قايت = لزيد قيام

يمكن أن تعتبر جملة اسمية مطلقة، أي خالية من تقييد الزمن الذي تضيفه كان أو إحدى أخواتها على الجملة، وعلى هذا فجملة:

كان زيد قايتاً: لزيد قيام حصل في الزمن الماضي.

جملة اسمية مقيدة.

(1) شرح الكلمة ج ٢٩٨/
ثم نراه يشرح الجملة بما يدل على أنها تؤول في النهاية إلى أنها جمل فعلية، إذ يقول: «وبعبارة أخرى مصدر أخبر في جميعها فاعل للفعل الناقض» (1)...

كان زيد قائماً: حصل قيام زيد في الزمن الماضي.

هذه هي الإزدواجية التي نبهت إليها سابقاً، وهي دليل على وحـدة النسبة بين جزأ تراكيب الإسناد في اللغة، وتشابهها رغم ما يكون هناك من تنوعات شكلية تراكيبية...

يقول «الرضى» في توضيح العميق الفاعل لجملة كان، وإبراز التناقض بينه وبين الخبر الطبلي: خلو ترت.

كان زيد هل ضرب غلامه

كان ضريه غلامه مخبرا عنه كان ثابتا عند المتكلم، مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنه، وهو تناقض (2)...

فهيمنة: كان زيد ضاربا غلامه تحصل إلى جملة فعلية على نحو: حصل ضرب زيد غلامه ولا تناقض.

أما إن كان الخبر استفهاماً، فيكون هناك تناقض بين دلالة الحصول المعبر عنها بكان، ودلالة عدم الحصول المعبر عنها بالاستفهام.

هذا إذا كانت «كان أو إحدى أخواتها» خبريات، وإن كانت الأعمال طلبياً مع أخبرها، وهي كما ذكرنا صفة للأخبار، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبرها، إن كان الطلبة متساويين.

إذ الطلب فيها طلب في أخبرها تقول:  

(1) شرح الكادية ج1 298/2

(2) شرح الكادية ج2 298/2
كن قائماً، هل يكون قائماً
بمعنى: قام، هل يقوم
وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر. قال:
وكوني بالكارم ذكرني ودلي دل ماجدة صناع (1)
ولا الحاج إلى إعادة القول بأن «الرضى» يحول تركيب جماعة
كان إلى جملة فعلية، مما يدل على أنه كان يميل إلى اعتبارها فعلية
في حقيقة وعمقها وروحها.
وكما أن الفعالية في كان مستوية عن منع مجيء أخبارها طليعة،
فإنها مستوية أيضاً عن الخلاف الواسع الذي دار بين النحويين حول
مجيء الماضي خبرا لها، ففيبدو أن الذهن العربي كان يكتفي بما في كان
من دلالة على الماضية، ولم يجد ضرورة انتخابها في الخبر.

تلميح:
طال الحديث عن جملة كان بين الاسمية والفعلية، ونحو بما بين بعض
النقاط المجمعة للأفكار الرئيسية التي تتوالى في هذا الفصل.
حتى الآن:

1 - النسبة بين الاسم المرفوع والخبر المنصوب بعد كان هي
ما كانت بين البند والخبر فالنسبة باقية، رغم تغير الحالة الإعرابية.
2 - يبدو أن الأصل التركيبي المفترض للنواحي هو:
ضمير الشاّن + مرفوع + مرفوع
وتلا هذذا دخل النواحي، على النحو التالي:
(أ) كان (هو) + مرفوع + مرفوع + كان + مرفوع + منصوب + مصرف.
(ب) إنه + مرفوع + مرفوع + إن + مرفوع + منصوب + مصرف.

(1) شرح الكافية ج2/268
(ه) ظننتـه + مرفوع + مرفوع يه ظن + منصوب + منصوبـه.

3 - جملة كان تشبه الفعلية رصنا وشکلاً، لكنها اسمية تسمية وعملية.

4 - جملة كان ذات تركيب متميز تقف به وسطاً بين الأسمة والمفعولـة.

5 - جملة كان الناقة فعالة في عمياتها وروحيها عند "الرضي".

صورة رفع + نصب في النفي بين الشكل والمفعول:

أخذت جملة "كان وأخواتها" صورة جملة الفعل والفاعل، ومن الكلمات التي أعتبرها الـنحوين من أفعال هذا الباب "ليس".

وكذلك اقتربت من قبل أن تستقل هذه الكلمة بباب نحوي ؛ فهي من حيث الشكل جيدة جداً تاماً، ومن حيث المعنى تدل على النفي.

لكن الـنحوين - وهم في ذلك مصيرون - أدرجوها في الباب كـالـاسباب شكـلكية بحتة، فهي الآن تبدو كـالـفعل الماضي المبني على الفتح.

وتلتصل بها اللواحق الفعالة التي تأتي بعد الـأفعال الماضية.

والتقسيم الذي أضيفته على جملة "كان" من أنها سبيل لـجملة ضمير الأسان المتبوء بمـرفوع ومنصوب، أنه والـلامبة لـجملة "ليس" فعلى الرغم من تغير الحالة الإعرابية النـبـ ، والتحول اللدري لـذي يحدث للجملة بـتحويلها من الإـباب إلى النـفي ؛ فإن نسبة ما بين مفردات الجملة بابتة كما كانت قبل أن يحدث التحويلات السابقة.

ويثبت بروـح أخرى على "ليس" عملها، أي جاء الاسم.

بعدها مرفوعاً والـخبر منصوبًا.

والتقسيم أن هذه المشابهة في دلالـة الكلام، والمؤسس عليها المشاواة في الحالة الإعرابية التي تتلبس بها كلمـة الجملة بدون غريبة ؛ لأننا إذا كنا نلحق جملة "ليس" بجملة الفعل والفاعل من حيث الإطار الشكـلي. 
مع التنبيه على الفروق الدقيقة الكامنة في نسبة الكلمات بعضها إلى بعض، فإننا لا نستطيع ذلك في جملة «ما» و «إن» و «لا» و «لات» النافئيات.

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جملة «ليس» تراوحت بين الفعلية شكلها ومظاهرها واسمية نسبة وعلامة، فإن جملة الحروف النافئيات الأخرى لا تسمح بهذا التراوح إذ هي اسمية شكلها ومظاهرها ونسبة وعلامة، أو هي إذن جملة خالية الولاء للجملة الاسمية؛ إذ لا تولى وجهها نحو نبعة أخرى، وإن كانت الحالات الإعرابية لكلمات التي تكون فيها تشبه الحالات الإعرابية لكلمات جملة «ليس» الشبيهية بدورها بكلمات جملة من فعل وفاعل ومفعول.

وكان «ليس» ألحقت بكان، من حيث الشكل، فتشابه نمط جملتهما، لكن هذه الحروف ألحقت ليس من حيث المعنى، فتشابه نمط جملها كذلك، أي أن المتن العربي يعتبر مرة الشجاعة الشكلية، وأخرى الشجاعة المعنية، ويرتب في كل مرة الأوضاع التركيبية التي تقتضيها هذه الشوائب.

الاختلافات والمعنى:

تتغير الحالة الإعرابية للخبر بعد هذه الحروف السابقة من الرفع إلى النصب وبهذا الصدد يتولى النحويون «أصل العمل للانفعال بدليل أن كل فعل لا بد من فعل»، إلا ما استعمل زائدا، نحو «كان» أو في معنى الحرف نحو «قلما» أو ترتكب مع غيره نحو «يأبه» وما عمل من الأسماء فلا يشبهه بالفعل، أما الحرف فإنه إن اختص بما دخل عليه، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه، فإن لم يختص أو اختص، ولكن تتنازل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه؛ لأن جزء شيء لا يعمل فيه(1).

وأخرى أن المراد من العمل ما تظهر عليه الكلمات بعد الأفعال من ضبط فالمواقع النحوية المختلفة، وقد ذهبت فيفصل «الحالة والنسبة».

(1) هعم الهواجع ج/147 ; الكتاب ج/1/76 ; شرح السكانية ج/10
إلى أن المنتبت لتراكيب العربية يجد أن الأفعال تصاحب الأسماء مضبوطة ضبطاً معيناً في مواقعها النحوية، وهذه أخف صيغة يمكن أن تقدم لفكرة العمل والتآثير.

ويكون هذا حال الأفعال إذا اعتبرتها اعتبارات الزيادة، أو التركيب أو التحول إلى الجرفة.

ولا يعمل من الأسماء عمل الأفعال إلا ما كان ذا وشيعة قوية بها.

وقد فصحت في كتابي "الفعلات" كنّى هذه الوشيعة.

أما الحرف فلا يصحبه ضبط معين للكلمات بعده إلا بشرطين:

أ) أنهما: أن يكون مختصاً بما يدخل عليه خروف الجر.

مع الأسماء، وحروف النواصب والجوازم في الفعل المضارع.

ب) أنهاما: لا ينزل الحرف مما بعده منزلة الجزء منه؛ لأن جزء الشيء، كما قالوا - لا يعمل في الشيء، ولذلك كان حرف السين لا يعمل في الفعل رغم اختصاصه به، لأنه كالجزء منه.

فهل «ما» النافية الداخلة على جملة البتُّدا والخبر حرف مختص ليس كجزء مما بعده؟ يجيب النحويون: وما من تبيّل غير المختص، ولها شبهان أحدثهدا هذا، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، وراءاه بنو تيميم فلم يعملوها، والثاني: خاص وهو شبهه بليس في كونها للنفسي، وداخله على البتِّدا والخبر، وتخصيص المتملك للحالة. كما أن ليس كذلك، وراءه هذا الشبه أحد الحجاز، فأعملوها عملها فرفعوا بها البتَّدا اسمها لها، ونصموا الخبر خبرا لها وفاء على هذا قوله تعالى:

«ما هذا بشرا» (1)
«ما هو مهتهاتهم» (2)

هذا مذهب البصرين.

وذهب الكوفيون إلى أن «ما» لا تعمل شيئًا في لغة الحجازيين.

(1) يوسف 31
(2) المجادلة 2
وأن المرفع بعدها باق على ما كان قبل دخوله، والمنصب على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفها، عوضوا منها النصب، كما هو المعهد عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقر في الباء وغيره، ورد بكثير من الحروف الجمسية حذفت ولم ينصب ما بعدها (1).

فألأولى - كما يذهب الكوفيون - لا تعمل «ما» لأنها حرف غير مختص بالأسماء كما أنها لا تعمل في الأفعال وهي نافية؛ لأنها غير مخصصة بها كذلك، وهذا هو الاعتبار الذي راعاه بنو تميم.

لكن ما - كما يذهب البصريون - تلحق بليس؛ لاشتراكمها في الدلالة على النفي، ودخولهما على الجملة الاسمية، وتخلص الزمن في الجملة للدلالة على الحال، ولهذا تعمل علها.

تطریزعات:

والمكفيون حين نفوا أعمال «ما» الرفع والنصب كانوا مطردين مع فكرهم؛ فهم من قبل نفوا أن يكون للبابك [كان وأخواتها] عمل، والرفع بعد كان وأخواتها هو استصحاب للرفع الموجود قبل دخولها، والنصب إذا هو على الحال - كما سبق -.

ففكرة القياس غير قائمة، أو متصورة عند النهاة الكوفيون، ثم إن الذي اختارته العرب في تركيب «ما» هو:

ما + اسم مرفع + اسم مجري.

فللا يكدون ينطقون بالخبر مع «ما» إلا بالباء.

ومن يتمعن ما ذهب إليه الكوفيون يدرك أنهم صدروا في رأيهم عن فكرة أن العربية استغِلت القيم الخفية للتركيز بين تراكيبها المختلفة، حتى إن الأمر كله في النهاية يأخذ شكلًا تطريزيًا متنازعا متكاملاً، فلقد عهدنا أن ضبط جزءي جملة المبتدأ والخبر تراوح بين الصور التالية:

١٠٨/٣١٢ (١) هـ: شرح المنصل ج.6/123
<table>
<thead>
<tr>
<th>الضبط</th>
<th>المتالي</th>
<th>صورة التمكين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>رفع + رفع ضمير شأن + رفع + رفع</td>
<td>رفع + رفع + نصب</td>
<td>1 - مبتدأ + خبر</td>
</tr>
<tr>
<td>الحياة كفاح هي الحياة كفاح</td>
<td>رفع + ضمير شأن + مبتدأ + خبر</td>
<td>2 - ضمير شأن + مبتدأ + خبر</td>
</tr>
<tr>
<td>رفع + ضمير شأن + مبتدأ</td>
<td>ضمير مبتدأ</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>رفع</td>
<td>اسم إشارة + خبر + حال</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اسم ظاهر</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

دخلت (كان، إن، ظن) على ضمير الشأن وما بعده على النحو التالي:

كان + ضمير شأن مستتر + مبتدأ + خبر
كان + ضمير شأن + رفع + رفع
إن + ضمير شأن + مبتدأ + خبر
إن + ضمير شأن + رفع + رفع
ظن + ضمير شأن + مبتدأ + خبر
ظن + ضمير شأن + رفع + رفع

رئي التخفف من ضمير الشأن بعد (كان، إن، ظن) ، دخلت هذه الثلاثة على الجملة الاسمية دخولاً مباشرة، فكان لابد من التفريق بينها، فتم هذا على النحو التالي:

1 - نصب المبتدأ بعد ظن بصيورته مفعولاً، فنصب الخبر؛

لأنه متعلق له إذ هو هو.
3 - ركبت "إن" مع المبتدأ تركيب خمسة عشر فنصب، وأصبح الجزء الأول من الجملة عبارة عن مركب (إن + اسمها)، فبقى الخبر مرفوعاً كما كان.

3 - لم يبق من الصور الثلاثة المحتملة إلا صورة رفع المبتدأ، ونصب الخبر، فأعطيت لكان، وساعد على هذا سببان أولهما: أنهما فعل يحتاج إلى فاعل، فبقى ما بعدها مرفوعاً شبهه له بالفاعل، ثانياً: أن العربية كانت قد ألفت وجود المنصوب على الحالية على الرفع المرفوع، وهذا أقرب صورة يمكن أن تكون عليها جملة "كان" فأخذتها، ولذلك وجدت الصور التركيبية الثلاثة التالية:

كان + مرفوع + منصوب = كانت الحياة كفاحاً

إن + منصوب + مرفوع = إن الحياة كفاح

فاختيار الجر في خبر "ما" و "ليس" يقدم لنا صورة أخرى هي صورة:

ليس + مرفوع + مجروح = ليست الحياة بكسل ليس + رفع + جر

ما + مرفوع + مجروح = ما الحياة بكسل ما + رفع + جر

إذا ما تذكرنا أن في العربية صورة مثابرة للصورة الأخيرة، وهي:

رب + مجروح + مرفوع = رب رجل كريم ناجح رب + جر + رفع

و + مجروح + مرفوع = وليد كرم الجرح و + جر + رفع(1)

أدركنا إلى أي مدى كانت العربية تستغل إمكانياتها الصوتية الحركية في تصريف قيمي خلافاً، يفرق بين الحالات التركيبية المختلفة.

(1) يشبه الصورة الأخيرة قولهم: "بحسيك درهم" على اعتبار الباء زائدة وما بعدها ببتدا فخبر، انظر شرح ألف المفصل 10/1/8/1.
فالألفاظين - إذن - ذهبوا إلى أن الجملة الأسمية النفيّة بليس
أو بإنّدي أخواتنا تكون مجريّة الخبر، كما في نحو قوله تعالى:
» أليس الله بكاف عبّاده (1) »
» وما ربك بعاقل عما تعملون (2) »
وغير هذا كثير في القرآن الكريم.

وفائدة زيادة حرف الجر دفع توهيم أن الكلام موجب، لا احتمال أن
السعام لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهم موجباً، فإذا قا لابلاء
ارتفع التوهيم، ولذا لم يدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز:
ليس زيد إلا بقائم، ما زيد إلا بخارج (3)

زيادة الباء:

وأرتباط الباء بالنفي جعل النحوين يذهبون إلى أنها لا تختص
بخبر ما الحجازية، بل تدخل كذلك في خبر ما التميمية؟
لوجود ذلك في أشعار بنى تميم ونثرهم، لأنها إنما دخلت الخبر لكونه
منفية، لا لكونه منصوبة؟ بدلاً دخولاً في:
لم أكن بقائم
وامتناعها في:

كنت قائمة

ولا تختص أيضاً بالخبر المنصوب، خلافاً للألفاظين، فيجوز ولو
بطل عمل ما لزيادة إن أو تقدم الخبر مثل قال:
لم أمرك ما إن أبو مالك معاه ولا بضعف قواه

كما تزداد في خبر فعل ناسخ منفية، كما في:
وإن مدحت الأيدي إلى الزاد لم أكن باجذهم إذ أجشع القوم أعجل
ووقوله:

(1) النزهر
(2) الأندام
(3) هبيع الهوامج 147/127
فلما دعاني لم يجدني بقعد
كما تزداد في خبر «لا» أخت «ما».
فلكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلان عن سواد بن قارب.
وكذا في خبر «لا» التبرئة، قالوا:
لا خير بخير بعدد النصار.
وفى اسم «ليس» إذا تأخر، وفي خبر المبتدا بعد «هل» كقوله:
ألا هل أخر عيش لذين بدائم
وفي خبر «ليكن»:
ولكن أجرنا لو فعلت بهين
وفي خبر «ليت»:
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم.
وفي خبر «إني» بعد نفيه، ودونه، كقوله تعالى:
«أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقتين
بقتادر» (1)

وقول الشاعر:
فإنك مهما أحدثت بالجرب
وقد ذكر «ابن مالك» أنها تزداد في الحال المنفية كقوله:
فهما رجعت بخاتمة ركاب
بل جوز «الأخفش» زيادة الباء في كل موجب، مستدلا
بقوله تعالى:
«جزاء سبيئة بمثلها» (2)
وقد زيدت الباء في غير المنفية، إذ زادوها في المفعول وهو الغالب
عليهما نحو قوله تعالى:
ولا تلقوا بأيديكم إلى المهلكة» (3)

(1) الآللحتاب
(2) يونس
(3) البقرة
(4) الأحزاب
والمراد: أيديكم وقد حمل بعضهم قوله تعالى:
«وشجرة تخرج من طور سينا، تنبت بالدهون» (1)

على زيادة الباء,
وزيدت مع الفاعل في نحوه:
» كفى بالله شهيدا » (2)، « وكنى نبا حاسين » (3)
كما زادوها مع المبتدأ، كما في نحوه:
بحسبك في القوم أن يعلموا بآله فيهم غني مضر
بدل قوله تعالى:

» يا أيها النبي حسبك الله » (4)
كما زادوها في الخبر في نحو قوله تعالى:
» جزاء سيئة بسيئة » (5)
بدل قوله تعالى:
» وجزاء سيئة سيئة مثلها » (6)

ويبدو أن الكوفيين اعتبروا وجود الباء في خبر « ما » أصلاً،
وما سواء فرعنا، يقول الفراء: و إذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت
الفعل وأسمه فعلت:

ما سأمع هذا
ما تقدم أهلك
وذلك لأن الباء لم تستعمل هنا، ولم تدخل، إلا ترى أنه قبيح
أن تقول:
ما يقائم أهلك (8)

---
(1) المؤمنون 23
(2) النساء 79
(3) الأ언 17
(4) الأحقاف 46
(5) الشورى 10
(6) شرح النسخ ج/116 ؛ هبع الهواجج ج/127 ؛ شرح الكافية ج/268
(7) معاني القرآن ج/46
(8)
شروط:

وإما كان نصب الخبر مع «ما» هو الأصل، أو كان الجر هو الأصل، فإن الواضح أن العلاقة الداخلية بين كلمات الجملة، ونسبة الكلمات بعضها إلى بعض لم تتغير عن علاقتها كل بالآخر وهي في حالة الزيح.

ولذا نجد الخبر يرفع إذا لم تتوفر فيه الشروط التالية :

1- بقاء النفي 2- عدم اتصالها بـ 3- عدم تأكيدها

بما 4- تأثير الخبر

فإن انتقض النفي بالرغم الخبر، كما في نحو :

"وما محمد إلا رسول "

وخلاف قوم في هذا الشرط، فهو جوز «يونس» و«الشلوبين»

النصب مـ "إلا" مطلق لوروده في قوله :

وما الدهر إلا منجنتنا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدبا

وقد صاحب:

وما حق الذي يعفو نهارة ويسرق ليـه إلا نـكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي: ينكل نكالا، ويعذب معدباً أي تذذباً، ويدور دوران منجنتنا أي دولاب (1).

وإذا تفاوت النظر أن الذين لم يترضوا نصب الخبر بعد «إلا» خرجوا الكلام على أنه جملة فعلية، وكان الخبر المرتبط منبجنتنا)، «معذبا)،

نكالا) يحمل في داخله طاقة فعلية تسهم بتحويله إلى جملة فعلية،

وهذا هو عصب الدراسة التحويلية في نحو، سير السطح الشرقي،

وسير أطواره للوصول إلى عمقه وكيانه الداخلي وهو ما أسماه «روح التراكيب»، بحيث لا يضيع المعنى أثناء عملية التحويل، أو التحول من السطح إلى العمق، ومن الظاهرة إلى الباطن.

(5) هيثم العوام ج/1 123/11/112، 111، 267.
والشرط الثاني قدمته المدرسة البصرية؟ لأن اتصال «ما»
بينه، يفتقده شبهها بليس؛ لأن «ليس» لا يليها «إن»، و«ما»
عملت قياسا على «ليس» فتصوير أن تشبه أيضا.
أما الكوفيون فقد جوزوا أن ينصب الخبر بعد «ما إن» ؟ لأن
نصب الخبر عنهم إنما هو بديل للجر الأصلي، كما - كما سبق -
لا تلحق بليس، ولا تعمل عملها.
ولذلك يروى البصريون البيت الثاني يرفع «ذهب» و«صرف»
ويرويه الكوفيون بنصبهما
بني غدانة ما أن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزع،
والشرط الثالث مغزاه بقاء النفي؟ لأن «ما» إذا دخلت على
ما، انقلب النفي إلى إيجاب، ولذلك يعين في المعطوف على الخبر
بلكن أو بنبل الرفع لأن يكون موجبا في نحو ما زيد قئاما لكن قاعد، أو بنبل قاعد
ولا يجوز النصب لأن يكون موجبا، وما لا تعمل إلا في المنفى(1).
هذا ما كان من أمر «ما» وذهب البصريين أن الخبر ينصب
قياسا على «ليس» وذهب الكوفيون إلى أنه يجر، وأن النصب
بديل للجر.
وقد اتفق الطلتان على أن الشرط في النصب أو الجر هو بقية
النفي، والترتيب الأصلي لجملة الجنبة والخبر، وإلا رفع طرفا الجملة.
وإذا دليل اتحاد النسبة بين الكلمات، وأن الاختلاف من رفع إلى
نصب عند البصريين، أو جر عند الكوفيون، إنما هو أمر مرهدة توفر
بعض المواصفات الكشية؛ بحيث يرجع إلى الرفع في حال عدم توفر
هذه المواصفات كلها أو بعضها.

أخوات أخريات:
»ما« أشهر أخوات «ليس»، ويلحق بها «إن» على خلاف.

(1) هيع اليوامع ج124
 كثير بين النحاة (1):

كذا يلحق بها «لا» بشروط أكثر تشددًا، منها تنكر أسماها
وبهذا كما في:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واتفيا
ولم يعتبر «ابن جنی» وطائفة هذا الشرط، فاجازوا إعمالها في
المعارف كقوله:

وحلف سواد القلب لا أنا باغيًا سواء،ولا عن حبها متراجها(2)
وتاؤله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغيًا، فخذ النعت،
وانفصل الضمير، و «باغيا» حال.

وهنا نلاحظ سهولة الانتقال من تركيب اسمي إلى تركيب فعل؟
فما لا يستقيم أن يكون جملة اسمية يؤول بجملة فعلية؟ وهذا دليل
التداخل بين نمط تركيب الإسناد في اللغة؛ لأنها سواء في التعبير
عن النسبة الموجودة بين المند باقه من ناحية، والمصد من ناحية
أخرى، وهذا ملغي لا أمل من التنبيه إليه كلاً لاحته مناسبة.

جمعها:

لا أنا باغيًا.

يبدو أنها اسمية، وأمكن تحويلها إلى فعلية:
لا أرى باغيًا.

وبهذا يمكن الإدعاء بأن التركيب الفعلي كان في التركيب الإسمي،
أما كيف حدث التحول من تركيب فعلي مستمر إلى تركيب اسمي ظاهر؟
فيجيب الجمهور بأن هذا حدث من خلال عمليتين نحويتين:

1) حذف الفعل
2) انتصال الضمير المستتر وبروزه.

وبناء على هذا التخريج المستند إلى عمليات نحوية شرعية، لهما:

(1) هم الحواصج ج/135، 136، 137، شرح الكلام ج/1 67/2، 698
(2) هم الحواصج ج/135، 136، الكتاب ج/2 698، 698
وجود فعل في كثير من تركيب اللغة، تكون كلمة «بغيـا» في الحقيقة حالا، لا خيرا ففيـ إـذن، تنتمى إلى التركيب الفعلي العميق الكامن وراء التركيب الاسمي.

وصلاحية التأويل مرة بجملة اسمية، وأخرى بجملة فعلية مع الإداة «لاـت» التي حيرت النحويين، دليل آخر على القيمة الوثيقة بين نمط التركيب؛ فلقد ذهب «الأخفش» إلى أن «لاـت» لا تعمل عمل «ليس» وإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره أو منصوب.

فالفعل في إـذن، لدى «الأخفش» في هذه الممادلة، مقابل الفعل.

وهذا هو عصب الدعوى المدوية التي طرحها كانب هذه السطور، إيمانا منه بما سماه روح التركيب.

قال: «ابن يعيش»: قال أبو الحسن الأخفش: لا ولات.

لا يعضا شأنا لأنهما جرمان ولما فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع في الابتداء، والخبر محدوف وإذا وقع بعدهما منصوب فقيدمار فعل.

فلا حسبا فزعت به لتيعم ولا جدا إذا ازدهم الجدود.

على تقدير: فلا ذكرت حسبا.

امتداد الجملة:


ليست زيد قاية ولا ذاهبا أخوه.

(1) همبه الهويج ق6/126 ؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق6/52.
(2) شرح المفصل ق6/109.
ما زيد قاببا ولا ذاهبا أخوه (1)
فرع السبيّب بالوصف دليل على أن التركيب مفعّل؛ لأن الوصف
هنا يعمل عمّل الفعل.
و "يجوز جعل السبيّب متمداً مؤخراً، والوصف خبره" (2)
أي يقال:
ليس زيد قاببا ولا ذاهبا أخوه.
ما زيد قاببا ولا ذاهبا أخوه.
فما بعد العطف على هذا جملة اسمية، وكان نصب الوصف
أعطانا التركيب الفاعل، ورفعه أعطانا التركيب الاسمي، وكثيرا ما كان
الصب دليل فعلية التركيب، والرفع دليل اسميته.
ويتناول "سبعيه" التراكيب التي فيها عطف على "ما" وما
بعدها، وليس وما بعدها، تناولها يفرق فيه بين معانيها ومدلولاتها المختلفة.
ومن ذلك قوله:
تقول:
ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب.
ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في "ما" ولكن تبتذله.
كما تقول:
ما كان عبد الله منطلقنا ولا زيد ذاهب.
إذا لم تجعله على "كان" وجعلته غير ذاهب الآن، وكذلك
"ليس" وإن شئت جعلتها "لا" التي يكون فيها الاشتراك فتنصب.
كما تقول في "كان":
ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا.
وذلك قوله:
ليس زيد ذاهبا ولا آخر منطلقا
ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا (1)

بالجملة المعطوفة في تركيب «ليس» و «ما» يجوز أن تكون مرفوعة الطرفين، أو بالرفع والنصب، والمعنى واحد على الضبطين، أي ضبط الخبر بالرفع، أو ضبطه بالنصب.

كلما هنالك من فرق، أنك على رفع الطرفين تستأنف جملة جديدة، وأنك على نصبه - أي الخبر - تشترك الثاني فيما حكتم به على الأول.

أما الجملة المعطوفة في تركيب «كان» المنفية «ما كان» فرفع الطرفين فيها على إرادة المنفي في الحال، ونصب الخبر على إرادة الاسترداد في زمن المنفي، فالعطيون والمعطوف عليه منفية في الماضي، فالرفع دلالة الحاضر، والنصب دلالة الماضي، وإن كان المرفوع مرة والنصوب أخرى منفية في الحالتين.

وفي جميع الأحوال: رفع الطرفين في المعطوف على «ما» و «ليس» أو نصب الخبر، ورفع الطرفين في المعطوف على «ما كان» أو نصب الخبر، فإن النسبة واحدة، أي علاقة عنصري الجملة المعطوفة بالآخر.

يقول «سببه» مفرقا بين دلالة الحركة الإعرابية مع «ما» ودلالة مع «ما كان».

فما يجوز فيها الوجهان، كما يجوز في كان، إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأته مالمكن أن تكون فيها شيء غير كائن في حال حديثك، وكان البتاء في كان أوضح؛ لأن المعنى يكون على ما مضى، وعلى ما عندها، وليس يمتنع أن يراد به الأول، كما أردت في كان، ويشاهد ذلك قولك:

إن زيداً طريف وعمرو، وعمراً

(1) الكتاب 1/106
فالمعنى في الحديث واحد » (1) ·
فالنسبة والمعنى من الأمور الثابتة لأنهما من روح التركيب أو هي روحه، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة ·
وينستورد "سيبوه" إلى أمثلة أخرى كثيرة في العطف، يثبت بها المقوله السابقة من أن العلاقات الإعرابية قد تختلف، لكن المعنى أو الإراد يكون واحداً، من ذلك قولك:
ليس زيد بجان ولا بخيلاً
ما زيد بالخِمَك ولا صاحبك ·
ينصب المعطوف إجراء على الموضع، والوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، لكي يكون حالهما في الباب سواء كحالهما في غير الباب مع قريب منه، وقد حملهم قريب الجوار على أن جروا:
هذا جهر ضب خرب ·
فكيف ما يصح معناه » (2) ·
ينصب المعطوف أو جره في هذه الأمثلة صحيح، والمعنى واضح على الخبيثين إلا أن الجر الأولي لقرب المعطوف من المعطوف عليه ·
وقد جر العرب ما حطه أن يرفع لأنه قريب أو جار لجريئ، مع أن المعنى لا يساعد، لأنزك الجر، فمن باب أولى، يجر الجار، أو القريب ·
إذا كان المعنى يصحه ويؤيده ·
والشقال:
هذا جهر ضب خرب ·
بجر "خرب" دليل آخر على أن المعنى لا يختلف باختلاف العلاقة الإعرابية فالحرب صفة للجهر سواء رفعت على الأصل، أو جررت على ·
(1) الكتاب ج1/11 ·
(2) الكتاب ج1/27
الجوار، وكان الرفع والجر في هذا المثال المثير سواء؛ حيث لا ليس ولا غموض.

ومن شواهد الأمثلة السابقة:
معادئ لمن بشر خاص، فجليسًا بالجبال ولا الحديد (1)
بنصب "الحديد" عطف على موضع "الجبال": "فإن البناء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يدخل بالمغنى، وكان نصبه؟

ألا ترى أنهم يقولون:

حسبك هذا، بحسبك هذا
فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجرأة قبل أن تدخل الباء; لأن
«حسبك» في موضع ابتداء. ومثل ذلك قول "البي";
فإن لم تجد من دون عدنان والدا، ودون معد فلترعك الموائل
والجسر الوجه" (2)

وقد سبق حديث عن تبديل النصب والجر من قبل، لكن المسألة ليست على إطلاقها؛ إذ قد يستدعي الضبط المعنى معينًا، الأمر الذي يقتضى الحذر في التخريج والتوجيه، فأتت التقول:

ما زيد كمرو ولا شبيها به
ما عمرو كغافل ولا مفلحًا.
والنصب في هذا جيد; لأنك إنما تريد:
ما هو مثل فلان ولا مفلحًا

هذا وجه الكلام، فإن أردت أن تقول:
ما هو مثل فلان ولا بمثلة من يشبهه
جربتوه وذكره ذلك تقول:
ما أنت كرعيد ولا شبيه به
فإنما أردت، ولا كشيء به" (3)

(1) الكتاب ج/2 292/4
(2) الكتاب ج/1 68/1
(3) الكتاب ج/1 69/2
غنى هذا المثال لا يدعي أحد أن جر المعطوف كنصبه، حقيقةّا كلاهما صحيح، لكن انصب على معنى، والجر على معنى آخر. فالكاف في المثال الأخير - مثلا - بمعنى ثَّمَل وقال: ما أنت مثل زيد خذ ألقته.
ما أنت مثل زيد ولا شبب به بنصب المعطوف، فإنك تنفي وجود شبيه بزيد، كما نفيت شبه المخاطب به في المعطوف عليه، أما إن جرت فقيل: ما أنت مثل زيد ولا شبيه به فإنك تثبت شبيه بزيد، وإن كنت تنفي شبه المخاطب بزيد وبهذا الشبيه.
وكم يعطّ بالنصب على الجر، يعطّ بالجر على النصب، كما في قول الفرزدق:
مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا نعاب إلا بيبين غرابها (1) بجر نعاب عطفاً على مصلحين المنصوبة، وقد روى البيت أيضاً بنصب نعاب (2).
دلاة التساوي بين ضبط الجر والنصب، ومشبه قوله زهير:

بدأ لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً فلا كان الأول تستعمل فيه البناء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول، نوحاه في حرف الأخير، حتى كأنهم قد كلاموا بهما في الأول (3).

(1) الكتاب ج/2 39
(2) الكتاب ج/1 130 ، 306
(3) الكتاب ج/2 29
صورة رفع + نصب والفعل المركب:

أقدم الآن نموذجا آخر للجمل التي يتغير نمطها التركيبي، وضبط بعض كلماتها المكونة لها مع الاحتفاظ بالنسبة الإسندية، أو العلاقة التركيبيَّة التي وجدت بين الكلمات قبل تغيير النمط.

وما سماه النحاة بأنفعال المقاربة تقدم لنا هذه الصورة. وهذه الأفعال نحوها الخاص بها: فهي كلمات ذات خصائص تصريفية، تركيبية، ودلالة معينة.

فمن حيث المعنى والدلالات تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو الفعل الفاعل، أي الدلالة على أن الفعل قد قارب الحدوث أو الحصول لكنه لم يحدث، وهو سئت أعمال أشهرها "كاد"، وأخرى "أولى"، ومن شواهدها قوله:

وعادي بين هاديتين منهما وأولى أن يزيد على الثلاث والباحي «كرّب» بفتح ال_ra كسرها والفتح أصيح، و (أوشك)، و (هلهل) ومن شواهدها:

وكتنا بلاد المعتدين ضاقت وفصولهم قبل الإمامة ترهم و (ألم) ومن شواهدها حديث:

«ولولا أنه شيء فضله الله لألم أن يذهب بصره»

والثاني: دا هو للشرع في الفعل، وهو سئت الفاعل، ومنهـا «جعل» قال:

وقد جعل إذا ما قمت بثقتين: ثوبين فأنهض نفض الشارب النمل و (طق) بكسر الفاء وفتحها، والمكسر أشهـر، قال تعالى:

«وطفتا يفصفبان، و أخـذ»:

فأخذت أسال والرسوم تجيء

و (عـلق):
أراك علقت تظلم من أجرنا
و «أنشأ»:
أنشأته أعرا بعما كان مكننا
و «هَب»:
هبت ألومن الفَلَب في طاعة الهوى
والثالث: ما هو لترجى الفعل ؛ وهو للفظان: «عسي»و «خلول»
فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب ؛ وزاد النحويون أفعالاً
إخرى حتى بلغ عددها أربعين فعلاً (1) :

. هذه الأعمال — إذن — تقوم بتحديدات زمنية معينة في أفعالُ
الجمل التي تدخل عليها،
فالقائمة تضفي على الفعل الأساس في الجملة جهة الحالية لو
. كان قد وقع .
أما أفعال الزجاج ، فتضيف على الفعل دلالة الاستقبال، فثابت
قد تقول:

كاد محمد يضحك ً، أخذ محمد يضحك ً، عسى محمد أن يضحك،
فتعنى الجملة الأولى أنه تأريض الضحك لكنه لم يضحك، والجملة الثانية
تفيد أنه يضحك الآن ؛ لأنه كان قد شرع يضحك وقت أن قبضت،
أما الجملة الثالثة فتترجى حدوث ضحك محمد في المستقبل.

ولو أردنا إكمال الصورة من حيث التعبير عن الجهة الزمنية في
العنصر الفعلي في الجملة الاسمية لتقولا إن :
. محمد ضاحك
تعبر عن الضحك في الوقت الحاضر ؛ وجميلة :
. كان محمد ضاحكاً
تفيد الضحك في الزمن الماضي.

(1) هيع الهواجم ج / 1281 : شرح الفصل ج / 1277 / شرح
الكانية ح / 201 / 2002
ومن هنا تشبه مجموعة أفعال المقاربة مجموعة كان وأخواتها،
فالأولى بأقسامها الثلاثة تعنيا اللون الزمني المعين في جملة المبتدأ والخبر، كما أن كان تعنيا اللون الزمني الماضي مطلق ومتديداً، وكان أفعال المجموعة تقدم بدور تكامل بهذا الاعتبار.

يقول «ابن يعيش»: "إنها ممولة على باب كان 000 والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر، فكان وأخواتها إذا دخلت للفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت للفادة معنى القرب في الخبر» (1).

وإذا كان للزمن الماضي في الجملة الأسمية أدوات معينة، وكان وأخواتها تعطي معنى الزمن بالتخليل السابق، وهي أيضاً أدوات، فإن الزمن الحاضر في الجملة الأسمية لآدة له، أو أدائه صغر، فالجملة الأسمية الخالية من الأدوات تعبر بدائها عن الزمن الحاضر، وكان عندم آدة أداة.

والألوان الزمني المعين الذي تضيفه هذه الأفعال على الجملة يلحقها بالأدوات التي تعمل الصناع نفسه مع الأفعال، كالعين وسوء اللتين تدلان على المستقبل - مثلاً -

خصائص تصريفية:
والحق إن هذه الأفعال كانت قد مرت بخط تطور يتجه بها إلى أن تصبح أدوات «وما دلت على قرب العمل الواقع في خبرها جرت مجري الحروف لدلاتها على معني في غيرها فقدت لذلك» (2).

وهي الآن من حيث الخصائص التصريفية - جامدة لا تتصرف ملازمًا للفظ الماضي، وعليه «ابن جنّي» بذلك لأنه لم قدص بها المبالغة في القرب آخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم ونفس وفعل التعجب (3).

---
(1) شرح المفصل ج/ 115 119
(2) شرح المفصل ج/ 117 118
(3) جميع المباحث ج/ 121؛ شرح الكافية ج/ 202/2
وتعميل «ابن جني» لا يطرد بالنسبة إلى كل هذه الأفعال.
فأفعال المقاربة ما هي إلا قسم واحد من أقسامها الثلاثة: فالباحة في القرب لا تتحقق في القسمين الآخرين: الشرع والرجاء، وما سميته أفعال الاباء بفعال المقاربة إلا على سبيل التغلب.
أما «ابن يسعون» فقد عال ثبت الصيغة على لفظ الماضي، والاستغناء بلزم المضارع خبرها، فلم بينوا منها مستقبلاً (1).
وأستثنى من هذا الجمود التصريفى، ولزوم صيغة الماضي "كاد" و "أوشك" فسعى فيما المضارع، قال تعالى: "يكد زيتها يضيء" (2).
وقال الشاعر:
ياوشك من غر من منيته في بعض غرائه يوافقها
بل إن المضارع في "أوشك" أشهر من الماضي، حتى رغم الأسمى، لأنه لا يستعمل ماضيها، وسمع اسم الفاعل من "أوشك" قال:
فموشكة أرضنا أن تعودا
وقال:
فإنك موشك ألا تراها
وحكى "الجوهرى" مضارع "طفق«، وحكى "الخششى" مصدر "طفق«، وحكى "قطرب" مصدر كيدا كيدودةـ، وقال بعضهم: كرادا ومكادا، وحكى "ابن مالك" اسم الفاعل من "كاد"، وانشد:
أموت أسي يوم الراجء وإنما بتينى برهن بالذي أنا كائد
أي بالولت الذي كدت أتبهـ، وحكى "عبد الناهى" المضارع واسم:

---
(1) هيب الهواجس ج/1 129/2011: الكتب ج/3 111 12
(2) الفتور 30
فالناحويون لم يقبلوا صورة نصب الجزأين بعد "إن" كما لم يقبلوا صورة رفعهما، وحاولوا إخضاع الأمثلة التي بدت عليها الخلافة للصورة الأخيرة التي استقرت عليها "إن" مع الببتدا والخبر.

فما قاله النحويون عن تركيب "إن" مع الببتدا محمود ومقبول، وما قالوه من أنها كانت تدخل على ضمير الشأن محمود ومقبول كذلك.

لكن الذي لا أحبه به تأويلاتهم وتقديراتهم للأمثلة التي تناقض ما استقر عليه حال "إن"؟ إذ يتبعد أن يكون العرب قد وصلوا إلى هذه الصورة دفعة واحدة؟ فالناحويون دائما في الأوضاع التركيبية أن تمر بمراحل من التذبذب والتراجح قبل أن تدخل في ظاهرة ثابتة مطورة تكتسب شكل النظام، وما رفع الطرفيين ونصحهما بعد "إن" إلا من هذا القبيل.

كما أن الذي لا أقبله مما قاله النحويون عن (أ) تركيب جملة "إن" تشبههم الموصوب بعدها بالفعل والرفع بالفعل، فهذا قمة الشكلية الخالصة، التي لا تتفق مع ما قالوه أنفسهم من أن ما يكون ممـم "إن" هو ما يكون من الببتدا والخبر، كيف يكون الموصوب وهو المقابل للمبتدأ مشبه بالفعل؟ ثم كيف يكون المرفع وهو نفسه الخبر مشبه بالفعل؟

على كل حال، لا ينبغي أن يبدد الفكر النحوي كله؟ فالناحويون الشكليون الذين تدعوهم الشابئة السابقة انطلاقاً من الشابه في الحالة الإعرابية هم أيضا الذين تدعوهم أفكار هذه المحاولة المتواضعة التي تستند، بروح التركيب في نظرياتها التحليلية، وعلى رأس هؤلاء "سبيويه".

"إن" في كتاب "سبيويه":

نصب اسم "إن" وأخواتها عند "سبيويه"؟ لأنه ليس بمرفوع ولا

(1) شرح الكافية ج/109، 110، 113; مجم نouns ج/148;
(2) المني اللبيب ج/527، الخصائص ج/133، 164.
مجرورًا، كما يؤكد ما قلتته سابقاً من أن العلامات الإعرابية المختلفة اتخذت نمطاً تطريزياً خلافيًا يفرق بين الكلمات في مواضع النحوية المختلفة.

واسم إن ينصب لأنه مركب معها، ولقد عهدنا هذا في تركيب أخرى، فالفتح يكون علامة بناء فتح الجزأين في كثير من الأسماء المركبة تركيب مزح مثلاً - كالاعداد المركبة، أو غيرها.

يبقى بعد ذلك الخبر، ويكاد سببته يسرح أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأن التغيير الشكلي ما حدث إلا للطرف الأول وهو المسند إليه (المبدأ) نتيجة لتركيب المشار إليه سابقاً، أما الطرف الثاني فلم يحدث له شيء. يقول:

"زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب" (3) وهي (إن) كان، لكن ليت، لعل من الفعل بنمذجة عشرين من الأسماء التي بنمذجة الفعل، لا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لانصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمثله«ولكن يقال بمثلة الأسماء التي أخذت من الأفعال»، وشهدت بها في هذا الموضع، فخصصت درهماً؛ لأنه ليس من نعتها، ولا هو مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بين به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت:

هذا ضارب زيداً
لأن زيدا ليس من صفة الضارب، ولا ممولاً على ما حمل عليه الضارب (2).

وهذه نظرة جديدة إلى حالة النصب في اللغة العربية؛ فالنصب يتم لأنه لم يتمكن من غيره، فدرهما بعد عشرين منصوبة، لأنهما غير مجرورة، ولا توافق عشرين في الإعراب؛ لأنها ليست نعتاً لها.

وزيداً بعد الضارب كذلك.

---

(1) الكتاب ج2/131
(2) الكتاب ج2/131
وعلى هذا القياس اسم إن، فهو منصب، لأنه غير مرفوع ولا مخرج، فباعاد مع إن كالمنصوب بعد عشرين، أم الخبر هو مرفوع على الأصل، فأن تقول:

إذاً زيداً الظريف منطلق.
فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر، فقلت:

إذاً زيداً الظريف (1)

فأثر إن ينعي أن يقف عند حد التركب مع الاسم، وتشكيل وحدة أغوى واحدة، وما كان ثابتًا في جملة المبدأ والخبر قبل دخوله، ينعي أن يبنى كما كان، من ذلك رفع الخبر، ومن ذلك أيضًا:

ألك تقول:

إن خيماً زيداً قائماً
وإن شئت رفعت على إلاخ خيماً، فقلت:

إن خيماً زيداً قائماً.
وإن شئت قلت:

إذاً زيداً خيماً قائماً
إذاً زيداً خيماً قائماً
وتفسير نصب التاء في خيرا ورفعه كتكسيره في الابتداء، وزيد ينصب فإن كما ارتفع ثم بالابتداء (2).

فسبيوه في الابتاس السابق يقدم لنا التراكيز المتوازية التالية:

إذاً خيماً زيداً قائماً
إذاً خيماً زيداً قائماً
إذاً زيداً قائماً خيماً
إذاً زيداً قائماً خيماً
إذاً خيماً قائماً زيداً
إذاً خيماً قائماً زيداً
إذاً خيماً قائماً قائماً خيماً
إن شئت إذا اعتبرت خيماً خيراً، جاز للكنصب قائماً على الحال في الأمثلة كلها، أما إذا اعتبرتها ذرهًا متعلقاً بقائماً، رفعت قائم على الخبر في جميع الأمثلة:

(1) الكتاب ج 2/134
(2) الكتاب ج 2/134
وفي جميع الأمثلة، فالنسبة بين الكلمات ثابتة سواء كان مبدأ مرفوع بالابتداء أم اسم منصوب فإن، وسواء كانت «قائم» مرفوعة على الخبرية، أم منصوبة على الحالية، وسواء كان «هينا» خبراً، أم متصلًا بقائمه.
وعلى هذا الأزواج التالية متوازية دالياً لاتحاد النسبة فيها وإن اختُفِت شكَّلها الإعرابي:
المبتدأ = اسم إن، الخبر = الحال، الخبر الظرف = الظرف المتعلق يقال: «سيبوه» عن مبدأ ثبات النسبة مع تغير الحالة، أو
الشكل الإعرابي:
وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قَوْلُك:
مررت برجل يقول ذلك
ويقول في موضع: قائل، وليس إعرابه كإعرابه (1).
والمفاهيم في الشكل هو المعول عليه والمقياس في هذا النوع من النحو:
نحو النسبة لا نحو الشكل، أو لنقل نحو الشكل الدائر في ذلك النسبة،
فانت تقول:
إن بك زيداً مأخوذ، إن لك زيداً واقف
من قبل أن يكون إذا أزدقت الوقوف والأخذ لم يكن «لك» ولا «بك» مستقرين لزيد ولا موضوعين، إذ السكت لا يستغني على «زيد»
إذا قلت:
لك زيد
وانت تريد الوقوف، ومشك ذلك:
إن خيرك زيداً لراغب
(1) الكتب ٢٢/٩٢٢
قال الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلائه

كأنك أردت:

إن زيدا راغب، إن زيدا مأخوذ
ولم تذكر "شيك" ولا "بك"، فألغيتاه هنا، كما ألغيتاه في الابتداء،
ولو نصب هذا لقلت:

إن اليوم زيدا منطلقًا
ولكن تقول:

إن اليوم زيدا منطلق
وتلفي اليوم، كما ألغيته، في الابتداء (1).

فكما لا يجوز بحال أن تقول:

بك زيد، لك زيدا، اليوم زيد

على اعتبار الجار والمجروح وظرف الزمان خبراً؛ لأن المعني يرفض
هذا ويباء ليبوي، نصب "ماخوذ" أو "قائم" أو "راغب" على الحالية، بل يجب زديمه على الخبرية، وكون الجار والمجروح
والظرف متلقين بالخبر، وهذا هو معنى الإلغاء، فكأنك قلت:

زيد مأخوذ = إن زيدا مأخوذ

وهكذا، ولم تذكر الجار والمجروح، فما لا يجوز في الابتداء،
والخبر لا يجوز في إن وأخواتها.

ليس الجديد في جملة إن، إذن، إلا أن اسمها ركب معها
فنصب، وما بقي بعد ذلك من رفع الخبر، أو اعتبار الظرف خبراً،
ونصب المشتق على الحالية، أو إلغاء الظرف ورفع المشتق على الخبرية
فأمور ثابتة إن كما كانت تثبت لخبر المبتدأ قبل دخولها.

وإذا استطعنا قراءة "سيبوه" القراءة السابقة استطعنا التول

(1) الكتاب ج2/222 132
إِنْ «الكوفين» خُبَرَ مِنْ غَيْهُمْ حَيْنَ تَقُلَّوا إِنَّ الخَبِيرَ لَمْ يَرْفَعْ بِهِنَّ، وَإِنْمَا
هو مَرْفُوعَ بِمَا كَانَ يَرْفَعُ بِهِ تَبْلِ دِخُوْلَهَا.

رفع الجزاَئِين بِمَسْدِدٍ «إِنْ»:

قلت من قبل ان تراكيب النواسخ مع المبتدأ بدلاء عن تراكيبها مع
ضمير الشأَن، ولذلك يرد النحوين التراكيب التي رفع فيها المبتدأ
أو الخبر بعد «إِنَّ واَخْوَاتِهَا» إلى تراكيب ضمير الشأَن، فقد
روى «الخليل» أن ناسا يتولون:

إِنْ بِكْ زِيدٌ مَّأَخْوُذٌ
فَقَالْ: هَذَا عَلَى قُوْلِهِ:
إِنْهَ بِكْ زِيدٌ مَّأَخْوُذٌ
وَنَحْوُهُ هَذَا جَاءَ قُوْلُ: «ابْنُ صَرِيمِ الْيَشْكَرِيَ»:

ويَوْمَا تَوَلَّيْنَا بِوْجِه مَقَسَّمٍ كَانَ ظَلِيمَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السُّلْمِ
وقَالَ الْآخِرُ:

وَوَجْهُ مَشْرَقِ الْنَّحْرِ كَانَ ثَديَاءٌ حَقَّانَ
لَكِنْهُ لا يَحْصُنُ هَنَا إِلَّا الإِضْمَارٍ، وَزَوْمُ الْخَلِيلِ أَنَّ هَذَا يَشْبَهُ قُوْلُ
مِنْ تَالٍ وَهُوَ الْفَزْرَدُقُ:

مَكْتَبُ ضَمِيْبًا عَرْفُتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمِ المَشْارِفِ
وَالْنُصُبُ أَكْثَرُ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ، كَانَهُ تَالُ:

ولَكِنْ زَنْجِيَ عَظِيمُ الْمَشْاَفِ لا يَعْرِفُ قَرَابَتِي
ولَكِنْهُ أَضْمَرُ هَذَا كَمَا أَضْمَرُ ما بَنِى عَلَى المبتدأ نَحْوَ قُوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

«طَاعَةٌ وَقُوْلٌ مَّعْرُوفٌ» (۱)
أَيْ: طَاعَةٌ وَقُوْلٌ مَّعْرُوفٌ أَمْثَلٌ (۲)
فَقَوْلُهُ:

(۱) مِنْهُدٌ ۲۱
(۲) الكِتَابُ ج۲/۲۵۰، ۱۳۶
1 - إن بك زيدا مأخوذ
معادل لقولك:
2 - إن بك زيد مأخوذ
وهذا معادل لقولك:
3 - إنه بك زيد مأخوذ
هذا من حيث المعنى.

ولكن الخليل والتحويين العرب لا يقبلون (٢) إلا على أنه على تقدير (٣) لأن «إن» إذا لم تدخل على ضمير الشان تنصب الاسم بعدها، فالفرعان بعدها يعبران مبتدأ وخبرا على اعتبار أنهما في محل رفع خبرها، واسمها ضمير الشان المقدر.

وأحيانا لا يقدر ضمير الشان، بل يقدر معنى الكلام
وما له؟ فالخليل يذهب إلى أن:

"ولكن زنجى عظيم المشاغر"

برفع ما بعد «لكن» يساوي النصوب ويعادله، كأنه قال:

ولكن زنجيا عظيم المشاغر لا يعرف قرابتي بتقدير الخبر مع النصوب، كما يقدر مع الفرع في الآية الكريمة:

فالفرع في قوة النصوب، وخبر النصوب يقدر كما يقدر خبر الفرع.

وكل هذه التوازيات عنوان على ثبات النسبة وتشابه العلاقة، وإن كان النصب - كما قالوا - أكثر في كلام العرب.

الرفع والتخفيض:

وتخفيض هذه الأحرف طريقة أخرى لتسوين النطق بالفرع بعدا، فقد بورق أن استشهد الخليل وسيبوية به:

كان ظبيبة تعطر٠٠٠
برفع "ظبية" وتخفيف "كان" وبـ:
كان ثدياء حقتان
وها هو الخليل يعلق على قول الشاعر:

فما كنت ضفاضا ولكن طالباً
آناخ قليلًا فوق ظهر سبيل
بتخفيح الحرف يستدعى رفع ما بعده على أنه خير مبتدأ مخفون،
والنصب أوجب لأنه لو أراد إضماراً لخفف، ولجعل المضموم
مبتددًا كقد ولك:

ما أنت صالحا ولكن طالح
ورفعه على قوله: ولكن زنجى (1)

ويستدعى تخفيف "إن" أزوم اللام بعدها التفرقة بينها وبين "إن" النافية، وهذا مثال آخر من أمثلة ما أسميه التطريع اللغوي لإزالة
اللمس، كما في نحوه:

إن زيد لذاهب، إن عمرو لخير منك
ومثل ذلك قوله تعالى:

"إن كل نفس لما عليها حافظ" (2)
إنما هي لعليها، وقال تعالى:

"وإن كلما جمع لدينا محضرون" (3)
إنما هي: لجميع، و "ما" لغو، وقال تعالى:

(1) الكتاب ج2/136
(2) الطارق
(3) پس 32
«وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» (1)

«وإن نظلك من الكاذبين» (2)

وتخفيف «إن» في الآيات الأخيرتين جعلها تدخل على فعل، وكانت هي مشددة لا تدخل إلا على الأسماء، وكان التشديد ارتبط بالاسمية، والتفنيد أزال هذا الارتباط، أو على الأقل نقله إلى حالة الجواز لا إلى حالة الوجوب، وهذا نوع آخر من أنواع التفسير اللغوي.

وآبنا سورتي الطرق ويس ترقبنا بشديد الميم في "لما" على أن تكون بمعنى "إلا"، وإن نافية لا مخففة.

ومعabr الآية يختلف من اعتبار لآخر، أو من قراءة لأخرى.

وفي كل الأحوال يضع الفارقية يده على مثال من عبقرية اللغة؟

إذ يرى كيف تنحسر وظيفة الحرف من النقض إلى النقض بتشديده مرة، وتفنيده أخرى، وكيف أن العربية استخدمت الوسائل الديقَة المفرقة بين الوظائف النحوية المختلفة، بل قل المعارضة، وكيف أن المدلول المارد نقله لا يختلف سواء كان معنا "إن" المخففة وبعدها اللام الفارقة في أسلوب الإثبات المؤكد، أو كان معنا "إن" المخففة وبعدها "لما" التي بمعنى "إلا" في أسلوب النفي والإثبات؟ إذ الأسلواب متوازيات يصلان إلى نقطة تعبرية تكاد تكون واحدة.

وأما أرى مجيء إن المشددة قبل المبتدأ والخبر المرغوين، أو المخففة قبلهما، واعتراض التحوين ضميرشان بعدها إلزامهما عن حالة التأرجح والتذبذب التي مرت بها هذه الأدوات قبل أن تصل إلى حالة الاستقرار؟ ومن هذا وجدها تدخل كذلك على الأفعال قبل أن يستقر بها المطل للفصل بالدخول على الأسماء.

- الأعراف 102
- الشعراء 186
- الكتاب 139/140 – 140
«ما» بعد «إن» والرفع:

وئمة طريقة أخرى لتيسير مهمة الاسم المرفوع بعد هذه الأحرف، أو لتسوية دخول هذه الأحرف على الأفعال، يقول:

سيبوه: وأماما:

ليتما زيد منطلق

فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان «روية بن العجاج» ينثد هذا البيت رفاعة وهو قول التابعة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد غرفه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال:

» مثلا ما بعوضة (1) «

أو يكون بمنزلة قوله:

إنيما زيد منطلق

وأما «لعلما» فهو بمنزلة «كأنما» وقال الشاعر وهو «ابن كراع»:

تجلل وعالج ذات نفسك وانظر، آبأ جعل لعلما أنت حالم.

وقال الخليل: إنيما لا تعمل فيما بعدها، كما أن «أرى» إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير «إن» من الفعل ما يعمل، ونظير «إنيما» قول الشاعر وهو «المرار التمثيلي»:

أعلاقتنا أم الوليد بعد ما عائشة رأسها كالنعام المخلس.

جعل بعد ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده (2)...

فلاتصال «ما» بهذه الأحرف يجعلها تدخل على اسم مرفوع.

يعرب على أنه مبتداً أو على أنه كبر مبتداً محدود، وما تكون «ما» بين وأخواتها، تفعله أيضاً بكلمات أخرى في اللغة أسماء كانت أو أفعالاً.

(1): البقرة 26
(2): الكاتب ج2/137 - 139
وهكذا يرتبط دخول «إن وأخواتها» على الأسماء منصوبة بكونها مشددة، فإن خففت دخالت على أسماء مرفوعة أو على أفعال، وكذا إن لحقتها "ما" الكافئة أو المهيئة.

وقد يكون الأمر بخلاف ذلك، فقد حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول:

إن عمرا لنطلق وأهل المدينة يقرعون:

وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم» (1)

يخفون وينصبون، كما قلنا:

كأن شديد حقان.

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل لم يكن، ولم أًبل حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوا في حروف الابتداء حين ضموا إليها "ما" (2).

متساويات:

وجود التنصب مع التخفيف مثال آخر من أمثلة ما اسميته ثبات النسبة مع تغيير الحالة الإعرابية للكلمات، فيها نحن نجد:

إن محمد مؤدب، إن محمدًا مؤدب

بتخفيف "إن" ورفع "محمد" مرة، ونصبه أخرى.

والإمكانية السابقة كلا تكاد تكون متساوية رغم اختلاف ضبط الكلمات وذلك أمر مرهد إلى ثبات النسبة، انظر - مثلا -:

إن محمد مؤدب

التنصيف إن محمدًا مؤدب

إنما محمد مؤدب

بتشفيد.

---------

(1) هيود 111
(2) الكتاب ج2/140
والمسألة في النهاية لا تعود إلا أن تكون تطريزات لغوية لبجات،
إليها العربية للترقيق بين التراكيب مخافة اللبس أو الإساءة.
بثبت "سيمويه" فكرة ثبات النسبة مع تغير الضبط الإعرابي في
مسألة العطف بالرفع على اسم "إن" يقول: "فأما ما حمل على
الابتداء فقوله:
إن زيدا ظريف وعمرو
إن زيدا منطلق وسعيد
عمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر
ضعف فأها الوجه الحسن، فإن يكون محمولا على الابتداء؛
لأن معنى:
إن زيدا منطلق، زيد منطلق
وإن دخلت توكيدا، قال:
زيد منطلق وعمرو
قال تعالى:
"إن الله برئ من الشركين ورسوله" (1)
ومن هذا قول جريج:
إن الخلافة والنبيوة فيهم والمكرمات وسادة أطيار (2)
برفع "سادة".
سيموه يزاري بين جملة المبتدأ والخبر قبل دخول "إن" وبينها
بعد دخولها، وكان تركيب "إن مع المبتدأ وتصييرهما معا كالجزء الواحد،
لم يبلغ فكرة الابتداء، وكان النصب هنا إما يتم مراعاة لأوضاع شكلية
فقط، أما النسبة بين الكلمات هياجية.
علي أن سيموه لم يتجاهل ذلك الجانب الشكلي، ولذا نراء يقول:
"إن شغفت جملة الكلام على الأول فقلت:
(1) النبوة 3
(2) الكتاب ج2/140
(3) الكتاب ج2/140
إن زيدا منطلق وعمرأ ظريف
فحملتة على قوله عز وجل:

"ولو أن ما في الأرض من شجرة أفلام والبحر يمده من بعيد"،
سبعة أبحر" (1) فرفع الثاني ونصبه جائزان، ومن هذا قول «رؤية بن العجاج»:
إِن الربع الجود والخيرفاً يدا أو البابس والصيوفا (2)
بتنصب «الصيوفا» عطفًا على الربع، ولو رفع حملًا على موضوع «إن الربع» لجاز، والآية الكريمة السابقة فرئت بالرفع على معنى:
ولو أن ما في الأرض من شجرة أفلام والبحر هذا أمره، ما نفعت
كلمات الله (3)
ويستوى في ذلك لفظ، كما يستوى أن يكون حرف العطف «لا»
أو بل، تقول:
إن زيدا منطلق لا عمرو
إن زيدا منطلق لا عمرا (4)
وما جاز في «إن ولكن» من العطف على محل الحرف مع البند،
لا يجوز في «لعل وكان وليت»، فلا يرفع بعدهم شيء على الابتداء;
بل يقـال:
لَيْت زيدا منطلق وعمراً
بالنصب، وقبح حمل عمرا على المضمر في منطلق حتى يقولوا:
لِيْت زيدا منطلق وهو وعمر (5)

---
(1) لغبان
(2) الكتاب ج 2/140
(3) الكتاب ج 2/144
(4) الكتاب ج 2/146
(5) الكتاب ج 2/148
ومن هذا أيضا قوله: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون:
إنهم أجمعون ذاهبون
إنك وزيد ذاهبان.
وذلك أن معناه معنى الابتداء، غيره أنه قال: "هم" (1)
ولا يغتياه غلطا عرقي، بل هو من العرب جرى وراء العمق والقوة
الكاملة في ظاهر الألفاظ؛ إذ يبدو أن الذهن العربي أعلي للنصب هنا
قوة الرفع وطاقته، لعامله معاملة المرفوع، وهذا ما تصدته بالتزاوي.
ومن هذا أيضا قول "بشر بن أبي خازم":
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بناء ما بقينا في شطاق(2)
فقد وضع الضمير المنفصل الذي محله الرفع، وهو "أنتم" بين
اسم "إن" وخبرها مسبوقة بواو العطف، وللنصويين هئلاء مذهب:
المذهب الأول: أن هذا في تقدير جملة: وأنتم بناء عطف على
جملة: "إنا بناء على تقدير حذف الفاء من جملة أنتم".
المذهب الثاني: أن خبر "إن" محذوف، دل عليه خبر المبتدأ الذي
بعدهما، فالخبر الموجود خبر أنتم.
والرأيإن متعلقين في أن المعطوف جملة من مبتدأ وخبر على جملة هي:
إن + اسم + خبر.
هذا نوع من التنازى.
أما الغراء وشيمه الكباسي، فآيازالا أن يعطى بالرفع على اسم إن
قبل أن يذكر الخبر، فالخبر الموجود خبر المعطوف عليه والمفعول، ولا
ضرورة إلى تقدير محذوف.
وهذا أيضا نوع من التنازى: فاسم إن المنصوب هو في حقيته.

(1) الكتب ج/205
(2) الكتب ج/207
مرفوع حتى إنه يعطف عليه بالرفع (١)

فالنظرية إلى التركيب تتضمن − إذن − سببًا لأغوارها بغية تفسير

أوضاعها الشكلية، فتأتي تقول:

إن زيدا منطلق العاقل اللبيب

رفع العاقل اللبيب، فالعالق اللبيب يرفع على وجهين: على

الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه، فيصير كثولك:

تُرَى به زيد

إذا أردت جواباً ممن مرت، فكأنه قيل له: من ينطق؟ فقال: زيد

العالق اللبيب، وإن شاء رفعه إذا كان جواب من هو؟ فيقول:

العالق اللبيب، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب.

وقد قرئت هذه الآية على وجهين:

"قل إن ربي يقتذ بالحق علام الغيوب" (٢)

رفع "علام" ونصبها (٣)

فالانتباع على الشكل لا يقتضى تعمقاً ولا جرياً وراء الأسرار

الكاملة، أما الانفعال على المثل، أو على ما وراء الشكل، فهُل يقتضي

استنطاق الظواهر واستكشاف الأسرار فائت في تولك:

إن زيدا منطلق

أمام طرفين رئيسيين للتركيب يحتلما التوضيح، فمن ينطق:

أو من هو زيد؟ وعلي هذا يجوز رفع العاقل اللبيب، ولست تعارض بين

الرفع على التساؤل السبقين والنصب مراعاة للظاهرة، هذا أيضًا

مثال من أمثلة التوازي بين الرفع والنصب، وعلي هذا جاءت القراءة

القرآنية لكلية السابقة، وكل صواب.

كذا من التوازي في تركيب "إِن" ما جاء في الباب الذي عقده

(١) راجع المذاهب الثلاثة محقّق الكتاب ج2٦/١٥٦
(٢) سبأ ٦٨٨
(٣) الكتب ج2٦/١٤٧
«سيبوه» تحت عنوان «هذا باب ما ينتمب في الخبر بعد الأخز.
الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبينا على الابتداء».

ويلفت النظر أن مصطلح «الخبر» الوارد في العنوان السابق
مراد به «الحال» وقد كان «سيبوه» يواري بينهما كثيرا، وشدد
سبق في فصل «ملاحم منهج» حديث عن القرابة بين هذين الموتئين.
فالوازاة هنا بين:

مبتدا + خبر + حال و. إن + اسم + حال

تقول:

إن هذا الرجل منطلق

فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قات:

هذا الرجل منطلق

بلا أن الرجل هنا يكون خبرا للمنصب أو صفه له، وهو في تلك الحال
يكون صفه المبتدا أو خبرا له» (1)

فهذا النص يفيد لنا في هذين المتواريين الصور التالية:

1 - مبتدا + صفة + خبر

إذا الرجل منطلق

إن هذا الرجل منطلق

إذا الرجل منطلق

إن هذا الرجل منطلق

فالصور متوارزة - كما ترى - وداخل كل صورة ترى المفردات
أيضا متوارزة، فالصفة توارى الخبر، والخبر يوارى الحال في صور
القائمين اليمنى واليسرى.

إلا أن التوارى في صور القائمة اليسرى يصاحبه تواز بين النصب
والرفع في التراوح بين الصفة والخبر، وبين الرفع والنصب في التراوح
بين الخبر والحال، وكل صحيح ورد في قوله تعالى:

(1) الكتب ج2/388
«وان هذه أمتكم امة واحدة وأنا ريكم فاعبدو» (1)

«وان هذه أمتكم امة واحدة وأنا ريكم فانتون » (2)

فقد قرأ بعضهم: «امتكم امة» بنصب الأولى، ورفع الثانية.

جعل «امتكم» على «هذة» كأنه قال:

إن أمتكم كلا امة واحدة
ورفع «امتكم» مع نصب «امة» هي قراءة الجمهور، ونصبها مع رفع «امة» هي قراءة «الحسن» (2).

إن والطلاق الفعلية:

ونصب الحال في تركيب «إن وأخواتها» بما في هذه الكلمات من طاقة فعلية، وهذه الطاقة الفعلية أثني ما تكون مع «ليت» و «كان» و «لعل»، يقول «سبهويه»: «ووكذك إذا قلت:

ليت هذا زيد قائما، لعل هذا زيد قائما، كان هذا بشر منطلقا

إلا أن معنى «إن» و «لكن» لأنهما واختبان كمعنى:

هذا عبد الله منطلقا

وأنت في «ليت» تنداه في الحال، وفي «كان» تشبه إنسانا في حال ذهابه، كما تبنيته إنسانا في حال قيامه، وإذا قلت: لعل، فانت ترجوه، أو تخافه في حال ذهابه.

فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهم عملين: الرفع والنصب، كما أنت حين قلت:

ليس هذا عمرا، كان هذا بشرا
عملنا عملين، رفعنا ونصبنا، كما قلت:
ضرب هذا زيدا
فزبدا انتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب، ثم قلت:

(1) الأنباء: 12
(2) المؤمنون: 59
(3) الكتاب ج2/147
اليس هـذا زيدا منطلقًا
فاننصب المنطلق ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ؛ فاننصب كما انتصب
ف «إن» وصار بمنزلة المفعول ؛ الذي تعدى إليه فعل الفاعل ؛ بعد
ما تعدى إلى مفعول قبله ؛ وصار كقولك : ضرب عبد الله زيدا قائمًا.

فهو مثله في التقدير ؛ وليس مثله في المعنى (1)
والشبهة الأخيرة التي عقدها «سيبوه» في جملة «ضرب» 
وجملة «إن» في احتواء كلتيهما على مرفوع ومنصوب وحال ؛ وذهابه 
إلى أن جملة «إن» مثل جملة «ضرب» في التقدير ؛ وليس مثلها في 
المعنى طبيعي ؛ فيها مراعاة لجانب النحو والمعنى.

فجملة «إن» تشبه جملة الفاعل والفاعل مشابهة شكلية بحتة ؛
ويبدو الصادق فإن «سيبوه» قسم «إن وأخواتها» إلى قسمين من

حيث الطاقة الفعلية

فإن ولكن قسم ؛ وكان ؛ ليل ؛ فعل قسم آخر ؛
والأوليان تلقتان بباب المبتدأ والخبر ؛
والفعلية في القسم الثاني أقوى ؛ ولذلك لا يعطي على اسمها
بالرفع ؛ كما جاز مع «إن» و «لكن».

يقول «سيبوه» عن هذه التفرقة بين القسمين : «فهو يجري
ف إن ولكن في الحسن والقبح مجراه في الابتداء ؛ إن تبج في الابتداء
تبعهما ؛ وإن حسن هنن لأن المعنى واحد ؛ وإما في «ليرت
وكان ونع» ؛ فيجري مجرد الأول » (2)

والبمسدأ المركب :
حديث «سيبوه» والتحويين من بعد عن تركيبة «إن» مـع
المبتدأ وتشكلهما معاً وحدة كلامية واحدة في محل رفع، إشارة للمجهد في النحو العربي بأن يذهب إلى أن هناك ما يمكن أن يسمى بـ"المبتدأ المركب".

والحق إن تبويب "سبيوبيه" للمسائل السابقة يوحي بالتصنيف السابق، فبعد أن انتهى الحديث عن الآب، الحديث عن "إن"، ثم لا النافية للجنس.

وأثناء حدثه عن الموضوعات السابقة، كان يرجل إلى الحديث عن "رب" والأعداد المركبة، والدراجات المرجية.

بل إنه تحدث عن المنادى من الزاوية السابقة، زاوية تركب عنصر مع عنصر آخر.

فالحديث عن البندق بعد "إن" ينبغي - في نظر - أن يوضع في هذا الإطار الشكلي الواسع، وإذا ما فعل هذا ضوت يتضح أن ما قاله الكوفيون من أن "إن" لم تعمل في الخبر، وأنه مرفوع بما كان مرفوعا به، قبل دخولها هو الرأي والصواب في هذه المسألة.

فالسالة لا تدور حول من البندق تركب مع "إن"، ففتعل، كما يتركون من أشياء أخرى.

إلا أن الكوفي غانتهم هذه النظرية الشمولية، التي يأخذ بها كاتب هذه السطور، وفيما يلي الحديث موجز عن أمثلة البندق المركب:

- كم نوعان، استفهامية يسأل بها عن عدد، وخبرية تدل على التكثير، ومعناها معنى "رب".

- كم الاستفهامية قد تأتي في مواقف مختلفة، فقد تكون مبتدأ، أو مفعولا، أو ظرفا، في مثيل:

- كم كتابا أشتريت؟

- معقول به مقدما، وفي:

- في كم ليلة سافرت؟

- ظرف زمن.
ومن الواضح أن الاسم الذي بعدها يوضح المراد منها، ويبين
هل هو مفعول أم ظرف
والياسم الذي بعدها منصوب، أما ما الذي نصبه، فيجيب عن هذا
سيوسه: "أما أكم في الاستفهام، إذا أعلمت فيما بعدها، فهى بمنزلة
اسم ينصف في الكلام منون، قد عمل همما بعده: لأنه ليس من صفته،
ولا محسوب على ما حمل عليه، وذلك الاسم "عشرون" وما أشبهها
 نحو ثلاثين وأربعين (1)
يشبه هذا الكلام ما تقبل سابقا عن نصب الاسم بعد "إن" فهو
منصوب؛ لأنه ليس مضافا إليه، كما أن الاسم بعد عشرين ليس
مضافا إليه.
ثم إن الاسم بعد "كم" منصوب، لأنه ليس محسوب على ما حمل
عليه "كم" وهو الرفع هنا، فالنصب، إذن - يحمل قيمة خلافية؟
فالأسم ينصب لأنه ليس مجزورا ولا مرفوعا.
ومن الواضح أن الاسم المنصوب في نحو:
كم درهماً لك؟
جزء دالى في الفنصر الأول للجملة، وهو المسند إليه، ومن
حيث إنه يوضح المراد من "كم" اعتبارات البتدأ في هذه الجملة
مركبة، على الرغم من أن إعراب مثل هذه الجملة، ينتهي بـ "إلى
القول بأن "كم" مبتدأ، ودرهماً تميز، ولك قبل.
وقد ارتبست في كتاب أخر لى (2) تقسيم مستويات التحليل إلى
ثلاثة مستويات مستوى الدالالة، ومستوى التركيب، ومستوى الوظيفة.
فهذه الجملة من حيث الدالالة تنقسم إلى جزئين: المسند إليه،
والمسند، ومن حيث التركيب، فإن المسند إليه فيها عباره عن " découvrir"،
ومن حيث الوظيفة فإن معنا ثلاثة مواقع للتحويرة، هي: موقع البتدأ،
والتمييز، والخبر.

(1) الكتب ج:2/107
(2) جملة الناقل بين الكم والكيف: مداخل
وإذا ما بدأنا تحليلنا للجملة بالمستوى الأول (الدلالة) فمستوى الوظيفة، مستوي التركيب، استطعنا تحليل الجملة السابقة (كم درهماً لك) على النحو التالي:

الجملة

1 - دلالة مسند إليه مسند
2 - وظيفة مبتدأ خبر تميز
3 - تركيب مميز تميز جار مجري

العنصر الثاني في المبتدأ المركب منصوب، وهو يشبه تمامًا المنصوب في نحوه:

عشرون طالباً حضروا

إن محمدًا حاضر

فالنصب بعد كم، وعشرين، وإن سببه واحد وهو التركيب، أو هو النصب الذي ليس له وجه آخر من رفع أو جر.

ونحو العنصر الثاني في المبتدأ المركب مع "كم" موجود بالقوة، وإن لم يوجد بالفعل، إذا لا يتصور المراد بدون تقديمه بعد "كم".

"إذا قال لك رجل:
كم لك
فقلت:
كم سألك عن عدد؟ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد هن.."

فعلى المبيب أن يقول:

عشرون، أو ما شاء مما هو أسماء لعدة، فإذا قال لك:
كم لك درهماً، كم درهماً لك؟

فسفر ما يسأل عنه قلت:

عشرون درهماً
عملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنى
على كم (1)
ونصب الاسم بعد "كم" أو بعد "عشرين" له تفسيره في النحو
العميق لغة العربية، فإن هذه الأسماء نصب ما بعداً؛ لأنها في الحقيقة
أسماء منوبة فكم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه؛
لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم، كما أن خمسة
عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، ولولا ذلك لم يقولوا:
خمسة عشر درهماً
وإذا كان الاسم منوناً لأنه بدأ للجر أو الرفع، فإنه يذهب
بوجود أحدهما، يقول "سيبويه"، وإن شئت قلت:
كم غالبان لك
بالرفع - فتجعل غالبان في موضوع خبركم، وتجعل "لك"
صفة منهم (2)
فالرفع هنا بدأ للنصب، وتقول:
على كم جذع بين بيتك
فالقياس النصب، وهذا قول عامة الناس، فاما الذين جروا،
(1) الكتب ج2/157
(2) الكتب ج2/157
(3) الكتب ج2/160
فإنهم أرادوا معيّنٍ من، ولكنهم خذلوه هنّا تخفيفاً على اللسان، وصارت «على» عوضاً عنها» (1) .

ومن الواضح أنه حيث يرفع الخبر بعد «كم» لا يقال بأن البتداً مركب، ويدعى هذا أيضاً مع «إن» . فلقد سبق أن البتدا قد يرفع مع «إن» المشددة، وإن كان النحويون يفترضون أن اسم «إن» هنا ضمير للشأن، والجملة بعد «إن» في محل رفع خبر .

وإذا كان النصب بعد «كم» الاستفهامية بديلاً للجر والرفع، يختفي بوجود أحدهما، فإن الجر بعد «كم» الخبرة بديل للنصب والرفع، يختفي أحياناً بوجود أحدهما.

وإذا كان النحو العميق لكم الاستفهامية يفترض فيها التنوين، فإن النحو العميق لكم الخبرة يفترض فيها عدم التنوين، فانصب بعد «كم» الاستفهامية «المنونة» يوازي الجر بعد «كم» الخبرة «غير المنونة» . وفي هذا يقول «سيبوه»:

"وأعلم أن «كم» في الخبر بمنزلة اسم يترصف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم؟ لأن التنوين ذهب، ودخل فيما قبله، والمعنى: معيّن «رب» وذلك قوله: كم غلام الله قد ذهب.

فهم جعلوها في السلاسة مثل: عشرين، وما أشبهاها، وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجر ما بعدها، كما جرت هذه الحروف ما بعدها، فجاز في «كم» حين مختلف الموضوع، كما جاز في الأسماء التصرفية التي هي للعدد (2) . وحديث «سيبوه» السابق حديث في الموازاة بين التراكيب المؤنّسة على روحها وما يفترض بداخلها أو غي أعمائها .

(1) الكتاب ج2/160
(2) الكتاب ج2/160
و "كم" الخبرية تشبه في المعنى والشكل "رب" وإن كانت الأخيرة حرفًا و الأولى اسمًا ؛ فكلاهما تفيد الكثير و تجر الاسم بعدها ، ويأتي بعدهما الخبر مرغوعًا .

« فكم للخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ؛ إذا أن كم اسم ، ورب غير اسم ، بمنزلة " من " فالعرب تقول :

كم رجل أفضل منك تجعه خبرا لكم (1)

والجر كما سبق يختفي إن وجد أحد البديلين : النصب أو الرفع ، يقول "سيبوية" : "وأعلمن أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجزو لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما علتها فيه "رب" إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة ، ومعناها مننة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر فقال :

ثالثة أئتمب

كان معناه معنى :

ثالثة أئتمب

وقال "يزيد بن ضبة" :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والغناء

وطبع العرب ينشد قول الفرذدق :

كم عمة لك يا جريج وخالة فدعاء قد حللت على عشائري 

فالذي ينصب يذهب إلى أن معنى التكثير في "كم" متحقق في النصب ، كما هو متحقق في الجر ، وأحيانًا يخير ضبط الكلمات ؛ لكن المعنى يبقى كما كان ، كما في الشواهد السابقة .

كذلك يجوز نصب الاسم بعد كم الخبرية ؛ إذا فصلت بينها وبينه

(1) الكتب ج/2 111
بخاص، فتعمل في هذه الحال معاملة الاسم المنون، لأنه تبيّن أن تنفصل بين الجار والمحور، لأن المجرور داخل في الجار، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول:

هذا ضارب بك زيدا
ولا تقول:

هذا ضارب بك زيد

وقال زهير:

نؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدوداً غارها

وقال القدامى:

كما نالني منهم فضلا على عدم، إذ لا أكاذ من الإقتار أَحْتَمَل،

فالخاص بين «كم» وما حقه أن يلها مباشرة يفترض فيها قوة نحوية عميقة عبر عنها «سيبويه» بأنها تعامل في هذه الحال معاملة الاسم المنون، فالتألتر ينتمي بين التنوين والنصب، وهو ما عهدنا من قبل مع كم الاستفهامية والنصوب بعدها، أو مع خمسة عشر والنصوب بعدها، أو مع عشرين والنصوب بعدها، وهذه عناصر نحوية يفترض فيها التنوين اعتراضًا لتبريّر وجود المنصوب بعدها، لأن الاستعمال العربي قد درج على ذكر المنصوب بعد الاسم المنون، كما في نحو:

هذا ضارب بك زيدا - كما فعل سيبويه - 

أما البديل الآخر للجر مع كم الخبرية، وهو الرفع، فيقول "سيبوية" عن بيت "القدامى" السابق: "وإن شاء رفع فجعل كم المرار التي نالها فيها الفعل، فأرتفع الفعل بذاته، فصار كقوله:

كما قد أثناي زيد

فزيزع فعل، وكما منفعل فيها، وهي المرار التي أثناء فيها، وليس

زيئ من المرار، وقال الأفرزدي:

الكتاب ج1/164، 165
كم عمامة
نجعل كم مراراً، كأنه قال: كم مرة قد حلت عشارة على عمائك، وقال الآخرون:
فكم قد فاتنى بطفل كمي وياسر فتية سمح هضوب(1)
وكم في الأمثلة والشواهد السابقة ظرف، والرفوع في بيت الفردوقي مبتدأ، فالجملة لا تزال اسمية
أما الرفع في بيت القطامي، وفي الشاهد الآخر فهو فاعل، ومن الواضح أن كم على افتراض الجر مبتدأ، وكذلك هي على افتراض النصب أما على الرفع فقد أصبحت ظرفًا، والجملة كما انتقلت من الفعلية إلى الأسمية، وازن بين:
كم فضل نالني منهم على عدم مبتدأ + خير + صفة
كم فضلا نالني منهم على عدم مبتدأ + تمييز + خير
كم نالني منهم فضلا على عدم مبتدأ + خير + تمييز
كم نالني منهم فضل على عدم ظرف + فعل + فاعل
ولا يخفى مدى التوازن بين هذه التراكيب: ودليل الصحة النحوية في هذه الموازاة التركيبية أن الأوجه الثلاثة رويت في بيت أنس ابن زهير(2):
كم بجود مرفق نال العلا، وكريم بخله قد وضعه فقد رفع «مرفق» على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم، وخبير مرفق هو «نال العلا» والنصب على النمباز لقيح جبره مع الفعل، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر في الضرورة، وعلى النصب والجر تكون في موضع ابتداء.
وقال آخر:
كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأرديه الكارم محبتى
(1) الكتاب ١٦٥، ١٦٦
(2) انتظر هاشم بحق الكتاب ١٦٧/٢١
روى البيت بجر «ملك» مع الفصل بينه وبين «كم» بالجار والمجرور للضرورة، ولو رفع أو نصب لجاز، وقال ثالث:

كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدساعة ماجد نفع(1)

روى البيت بجر "سيد" مع الفصل بالجار والمجرور، ولو نصب أو رفع لجاز، ومن الواضح أن الصفات بعد "سيد" كلاها مجرورة، فروى القصيدة عين مكسورة.

ومن البتدأ المركب قوله:

له كما وكذا درهما
فكذا وكذا مبهم في الأشياء، بمنزلة "كم"، وهو كتابة للعدد، ونصب ما بعده كنصب الاسم بعد "كم" وخمسة عشر، وعشرين.

ومثل هذا:

كان من الأمر فذة وذية، وذين وذين، وكبيت
كأين قد أتاني رجلا
مبتدا + خبر + تميز
واكثر العرب يتكلمون بهده مع «من» قال تعالى:

"وكان من قرية" (2)

وقال عمرو بن شاس:

وكأين رددنا عنكم من مدجج بيء أمام الالف يردى مقتنا
فكان مبتداً، ومن مدجج تمسك، والخبر جملة "رددنا عنكم" (3)
والجار هنا يوازي النصب فيما عدلان تركيبان كلاهما صحيح، ف
كأين + منصب=كأين + من + مجري.

يقول "سبهته" "الزموها من" لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء
يتم به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك:

لا سببه زيد(4)

(1) الكتاب ج، 117، 168
(2) الحج 8، الطلاق 8
(3) الكتاب ج، 170/2
(أي فيلزم ما الزائدة للتوقيف)؛ فرب توكيد لا زرب حتى يصير كأنه
من الكلمة (1).

ويرى بعض النحوين أن الأصل في استعمال كائن الجرح حتى إنه
يقدّر للتركيب «من» إذا لم تكون موجودة. يقول: «وكان من معناه مني
رب»، وإن حذفت «من» فهروبي، وإن جرباً أحد من العرب مفسى أن
يجرها بإضمار «من» (2).

لكن الرأي الصحيح أنها تنصب ما بعدما أو أنها تركب مع ما بعدها
منصوباً ؛ لأنها في قوة اسم منون، والتنوين يلازم النصب، أو أنها في
قوة اسم مضاعف يأتي ما بعده منصوباً يقولون:

«كذا وكأثنين عملنا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين تلت:»
أفضلهم رجّلا

فصار كأى وذا، بمنزلة التنوين، كما كان هم بمنزلة التنوين (3).
ورأى باب لا النافية للجنس مثالا آخر من أمثلة المنتدا المركب في
أسلوب النفي المستغرق الشامل لكل أفراد الجنس، وهكذا حديثا موجزاً
عن هذا.

«لا» النافية للجنس + المنتدا؟

كان النحوين مصيبين حين عقدوا مشابهة بين اسم إن وأسماً لا،
لكنهم كانوا شكليين حين بدروا يشبهون بين الخبرين في البابين ، من
حيث إن كليهما مرفع ، وكلاهما من هذه الناحية يشبه الفاعل، مع أنه
من الواضح أن الخبر هو المسند ، والفاعل هو المند إليه ، فهذه المشابهة
الشكلية لا تبرر بحال القول بالتشابه بين الموضعين.

كما أن هناك شروعا أخرى واضحة بين لا النافية للجنس، وإن من

(1) الكتاب ج/2/171
(2) الكتاب ج/2/171
(3) الكتاب ج/2/171 ؛ تسهيل الفوائد / 124 ؛ مغني اللبيب
جل/17/120 – 125
وهذه الفروق أن الأولى للنفث المستغرق، أما الثانية فلا إشبة المؤكد.

ولم يغب عن نال التحويين هذا الفرق، فذهبوا إلى أن وجب مشابهة "لا" النكرة لأن "لا" للتجاوزة في النفث لكونه للجنس، و"إن" للمبالغة في الإثبات، ولذلك نراهيم ينتهم إلى أنها حملت عليها

عمل النفي على النفي (1)

كذا من الفروق بين "لا" و "إن" أن الأولى تشترط بقاء أسفل النفي، فإذا زال بطل عملها، أي أن مجرد اقترابها من الإثبات يسبله العمل، كيف - إذن - تلحق بأداة مثبتة مكيدة؟

ومن حيث المضموم التي تدخل عليها الكلمات، نرى "لا" "لا" تدخل على نكرة، أما "إن" فتدخل على معرفة، وإن دخلت على نكرة ليس لها مسروع للإبتداء بها يجب تأخيرها، وتقدم خبرها كما في نحو قوله تعالى:

"إن لدينا أنتنلا وجمعاً" (2)

"إن في ذلك لعبرة لأولى الأبصار" (3)

أما "لا" فيشترط لإعمالها فعل إن - كما يتولون - أن يتقدم اسمها على خبرها دائما، وإن تقدم الخبر، وتأخر الاسم بطل العمل.

فالكلمات من هذه الناحية متباعدة في الشابهة بينهما؟

خلاصة القول أنعقد المشابهة بين "لا" و "إن" بناء على نصب الاسم معهما منحى في التنظير لا يقوى على مواجهة الفروق الأخرى الكثيرة التي نسردها من اختلاف أسفل الكلام مع الكلمتين، وخلاف اسم كل منهما بين التعريف، والتفكير، وخلاف العمل باختلاف ترتيب كلمات كل جملة - على ما سبق -

(1) شرح الكافية ج/111، ص 576 - هبوع الهواص ج/144، شرح المفصل ج/109.
(2) السبل 36، النور 44.
لذا أرى أن الله أعلم أن وجه المشابهة الحقيقية بين الكلمتين يكمن في أن كلتيهما مركبة مع الاسم بعدهما، وهذا التركيب هو الذي سوغ نصب الاسم بعدهما أو فتحه.

ولذا التركيب المولد للفتح أو النصب أمثلة أخرى سردت بعضها في الصفحات السابقة، وهكذا حديثا مفصلا عن لنافية للجنس في ضوء فكرة التركيب.

وينبغي ألا يغيب عن البال بأن القول بتراكب الحرف مع الاسم وتكوينهما مما وحدة واحدة يقدم صعب هذا البحث القائم على وجود التوازي والتقابل في تراكب اللغة اهتداء بروح التراكيب وأعمقهما وتركيبيها الداخلية.

ففي باب لنافية للجنس ذرى تركيب:

لا + الاسم + الخبر

بوازي تركيب البتدأ + الخبر

مع الفرق الدلالى والشكلي بين التركيبين، وقد كان الأمر كذلك مع إن وأخواتها، وما ذلك إلا لأن النسبة بين كلمات التركيبين ثابتة، فنحن فيهما نثبت الخبر البتدأ، أو المصدق للمسند إليه، أو المحكوم للمحكم عليه مع «إن» أو تنفيه عنه مع «لا».

وحق أنه لن يساوي الباحث إلى تقويم حقيقي، أو إلى تفسير متناغم للحالة الشكلية التي يتصف بها اسم لا، فما عليه إلا أن يقرأ في مصادر النحو الأصلية، كأن كتاب النحو التعليمي، أو ما أسمبه شروح الألفية بأنواعها المختلفة طغي عليها الجانب الشكلي، وعمدت بين المباعدات وجهة التشابهات التي لا تقوم إلا على مشابهات شكلية.

ففي المقام المصادر، فكانت أوسوس نظره، وأقرب إلى فهم طبيعية.
التركيب اللغوية • فهذا - مثلا - النبيدي الأندلسي يقول عن تركيب العدد - وهذه مسألة ذات علاقة وطيدة بما نحن بصدده -

"إذا جاوزت العشرة ١٠٠ جمعت المئتين، وحذفت واو العطف التي كانت بينهما، وجعلتهما بمنزلة اسم واحد، وبنىهما على الفتح تقول:

هؤلاء أحد عشر رجلاً
فأحد عشر خبر لا يظهر الرفع فيهما; لأنهما اسمان جعلا بمثلية اسم واحد (١).

وإذا كان تركيب الاسمين وتدخلهما معا استدعيا الاستغناء عن واو العطف، فمن باب أولى يكون الاستغناء عن حركة الإعراب المألوفة للخبر.

ومسألة التركيب هذا موجودة في أثنيّة أخرى كثيرة غير ما ذكر,
فمثلاً، جاء في "الخصائص" أن فتحة النون من "أينما" فتحة التركيب، ويضم "أين" إلى "ما" فيبقى الأول على الفتح، كما يجب في "حضرموت" و"بيت بيت"، ويبدل على أنه قد يضم "ما" هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو علي على أبي عثمان:

أثر ما أصدمك أم نورين
أم تتكلم الجماع ذات الكنين
فقوله "أثر ما" فتحة الراء منه فتحة تركيب "ثور" مع "ما" بعده كفتحة راء "حضرموت"، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لامحالة لأنه مصرف، وبنيت "ما" مع الاسم، وهي مباقة على حرفيتها، كما بنيت "لا" مع النكرة في نحو:

لا رجل (٢)
فالتركيب في الاسم كما يحدث نتيجة إلحاق حرف آخره (أثورها).

يحدث كذلك نتيجة اتصال حرف بأوله (لا + اسم) 

________________________
(١) الواضح / ٤٨٨، ٩١
(٢) الخصائص ج٣ / ١٨٠، ١٨١
وفتحة التركيب أقوى من حركة الإعراب، فالأخيرة تتلاشى وتندمم
لتخلى مكاناً للأولى، فالأولى تزيل الثانية، فقد نقول:

هـذه خمسة

بإعراب خمسة، ثم تكون تركب:

هـذه خمسة عشر

فتلف فتحة التركيب ضمة الإعراب، على قوة حركة الإعراب، ففتحة
الراء في «عشر» فتحة بناء التركيب في هذين الاسميين، وهي تـمـامًا
كفتحة البناء في قوله:

لا رجل عندك (1)

ولعل تركب لا مع اسمها فقط — وهو الأمر الذي أجمع عليه
الحويون — هو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن {لا} لا تعمل في
الخبر، وأن الخبر مرفع بالإبداء، كما كان قبل دخولها، وهـذه
تاعدتهم كذلك في { إن} (2).

وقد ذهب بعض البصريين إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن
العمل في شبيهين، وهذا ما شرحه {الرضوي} بقوله: {يرفع خبر
لا} — إذا كان اسمها مبينًا — يكون خبر البندتاء، فلا رجل مرفع
المحل بالإبداء، وذلك لأنه لمصار الاسم الذي كان معبرًا بسببها مبينًا
وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قربه منه، استبعد أن يكون الخبر
البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، ب]', على أصله من الرفع
بالابتداء» (3).

فلاوازاعة بين جملة البندتاء والخبر، وبين جملة لا النافية للجنس
من هذه الناحية تكون كاملة، من حيث إن {لا + اسمها} في
محل رفع.

وارفع

(1) الخصائص ج2/131، 2/56
(2) شرح الفصل ج1/106، 2/107
(3) شرح الكافية ج2/111
هذه المقالة تعبر عن فكرة العامل والمصطلح، وتعززها الأمثلة الكثيرة في اللغة العربية.

لا شك أن اسم لا المفرد بنى بسبب تركيبها معها، فإن اسمها المضاف أو المضارع له لا يبينان؛ لأنه لا يركب أكثر من كلمتين (1).

ومع ذلك فإن المضارع الذي يبني على الفاتح إذا اتصلت به نون التوكيد، لتتنزل مع منزلة صدر المركب من عجزه، لكنه يعرب إن فصل باللفظ اثنين أو واف جمع أو ياء محاطة بعدم التركيب، إذ لا تركب ثلاثة أشياء (2).

فمسألة تركيب عنصر مع عنصر آخر، لها جذورها في الفكر النحوى العربي، وحينما وجد العنصر الذي يسبب التركيب، وبالتالي البينة، يذهب النحويون إلى القول بالبناء.

و لا من العناصر التي يصدر بها المركب، مثلها في ذلك مثل »إين« وأخواتها وكم وآخواتها.

وما دون التوكيد من العناصر التي تاحقت العناصر الأخرى فتسبب لها البينة كذلك فالمبنى هنا هو الصدر، والعنصر الذي يسبب البينة هو العجز.

وما التنوين مع النصب في اسم لا المضاف والشبيحة به إلا طردا للباب على وتيرة واحدة؛ إذ يبدو — والله أعلم — أن الذهن العربي ألف بناء اسم لا المفرد البينة السابق، بسبب التركيب المضاف إليه، والوجود في أمثلة كثيرة من أمثلة اللغة العربية، فطرد حالة النصب مع بقاء تأملته مع إيقاف التوتوين، للسبب الذي ذكره النحويون من أن لا تركب ثلاث كلمات (3).

1) شرح الكافية ج/418، الواضح /81
2) هبع الهواجج ج/18، شرح المفصل ج/41، 5.
3) لا يغير من ذهن القاري أن النتوين حذف من المضاف، بسبب الإضافة، وفيه مع الشبيبة المضاف، فإنه نحو : لا بائع بين هذا، لا بائع بين هذا.

للمزيد من معرفة العناصر، تتضمن هذه مسألة من مفهومات النحو العربي، وأنا وافع في أمثلة كثيرة من تركيب اللغة من نحو اسم المضاف وغير المضاف، صفة المشابهة المضافة وغير المضاف، وغير ها كثير.
وياك "سيوبيه" يكون رائد الحديث عما أسمته "البداية المركبة"، فلقد بوب "إنا"، و"لا" حيث تحدث عن "كم" وأخواته، والنسبة.

وألاحظ البحث في هذا الباب النحوى الأخير ووجه شبه كثيرة بينه وبين "لا" النافية للجنس، وهكذا مختصرا عن البناء والإعراب في باب "النداء".

النسبة:

من يقرأ ما كتبه "سيوبيه" يدرك أنه يعتبر النداء أسلاوباً خاصاً يختلف عن غيره من الأساليب، فهو يرى أنه أول الكلام أبداً، إلا أن تدعي استغناه بإقالة المخاطب عليه، فهو أول كل كلم لك، به تعلف المتكلم عليه، ولما كثر وكان الأول في كلامهم، ليعبر في كثير، حتى جعلوه منبذل الأصوات، وما أشبه الأصوات من الأسماء المتمكنة (1).

وكان النداء يقوم بوظيفة التنبيه وتحويل اهتمام المخاطب أو المتكلم إلى ما سوف يقوله "المتكلم"، ومن هنا يستحسن عنه إذا ما تؤكد من أن المخاطب مصن منتبه، وإذا كان الأسلاوب كله قد يستحسن عنه، فأولي بالتغيير فيه أو على الأقل التعمد إلى عنصر من عنصره، فالأسلاوب كله يشبه مجموعة من الأصوات المستخدمة للعرض السابق.

وقد كثرت هذه الفكرة، أقصده فكرة كثرة استعمال النداء والتغيير فيه لدى سيوبيه (2).

كما أشار "الميرافي" إلى مخالفته إلقاء لغيره من الألفاظ، لأن الألفاظ في الأغلب إنما هي عبارات عن شيء غيرها من الأعمال، أو أشياء غيرها من الألفاظ، ولللفظة النداء ليبير به عن شيء آخر، وإنما هو لفظ مجرأة مجرد عمل يعمله عامل (3).

(1) الكتاب ج/ج/ص/8 208
(2) الكتاب ج/ج/ص/196 2009 211 2014
(3) الكتاب ج/ج/ص/184
ولأن النداء كثير، فقرب من منزلة الأصوات، نرى "سيبوه"
يعتقد بأن الفرد بنى على الفعل تشبب بالأصوات البينية على الفعل
يقول: "فأنا الفرد" فكل العرب ترفعه غير تنوين وذلك لأنه كثر
في كلامهم فجعلوه ب منزلة الأصوات نحو "حب" وما أشبهه" (1)

وطالما كان المئادى بهذه المنزلة الصوتية المحددة، أي طالما كان
مفرداً نقل مبنياً على الفعل، حدث هذا أيضاً مع "قبل" و"بعد"
حين تقطعان من الإضافة، أما إذا أضيفتا، فإنها تنصبان، وما هي
محل نصب كذلك إن كانت مبنيتين على الفعل، كذلك المنداد، فالفرد
رفع وهو في موضع اسم منصوب 11
ونسبوا المضاف نحو
يا عبـد الله
والنكرة حين قالوا:
يا رجلـا
حين طال الكلام، كما نصبو:
هو قبلك، هو بعـدك
ورفعوا الفرد كما رفعوا: قبل وبعد، وموضعهما، واحد، وذلك قولك:
يا زيد، يا عمرو

وتركوا التنوين في الفرد، كما تركوه في "قبل" (2)

إن هذه الإشارات يمكن الاستفادة بها في تفسير نصب البنداء مع
"إن" مثلًا، وبناءه على الفتح، أو نصبها مع لا النافية للجنس؛ فقد
الحق "سيبوه" المنداد المرفوع بالبنداد المرفوع؛ إذا قال: "لما
النحو الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم ب منزلة ما يرفع
بالابتداء أو بالفعل (3)

وعلى هذا، فإن لنا أن نكمل دائرة التشبيه، فنشبه البنداد المنصوب

---

(1) الكتاب ج2/185
(2) الكتاب ج2/182
(3) الكتاب ج2/183
أو المبني على الفتح بالمنادي المنصوب ، وترجع الفتح أو النصب فيه إلى إطالة الكلام ،
والحق ، يمكن أن تكون هذه نظرية تفسيرية ، تفسر بها حالات الإعراب خي اللغة ؛ فالفاعل يرفع وكذا البندتا ؛ لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويتمد . فلم يقل النحويون أن الفاعل والفاعل ككلمة الواحدة ؛ والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل .
فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المنقول ؛ وإذا ما طال البندتا ؛ فإن ، أو بلا نصب ؛ تماما كما يرفع المنادي ؛ وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل ؛ أما الثاني فقد طال .
فإذا ما عرفنا أن طول الكلام فيه قدر من الجهود ؛ أدركتنا أن النصب أو الفتح لختهما يناسبان مثل هذا الطول .
وهذه النظرية التفسيرية التي يمكن أن أسماها "نظرية الامتداد" تفسر لنا كذلك الإعراب في الفعل المضارع ؛ فهو يرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم ، فإذا طال الكلام بدأ نصب قبل المضارع نصب ، وإذا طال الكلام بدون توكيد بعد المضارع بنى على الفتح .
وجزم المضارع للتفرقة بينه وبين نصله ، وبناؤه على السكون للتفرقة بينه وبين بنائه على الفتح .
ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم التفرقة بينها وهي منصوبة ؛
وكان نظرية الامتداد ؛ ينبغي تكملها بمبدأ مراعة القيم الخلافية .
بعد هذا الاستطلاع اللازم أقول : سواء رفع البندتا أوصوص ، أو بنى على الفتح في حال الإطالة ؛
هو في محل رفع .
ووذا ما أتصدى بالموازاة ؛ فالنصبة ثابتة في علاقة المفردات بعضها بعض ، وإن تغير الضبط الإعرابي تغيير ضمائر الكلامية المستدعة لتغير الحالة الإعرابية .
فالبندتا المنصوب لفظا ، والمبتدأ المنصوب بعد "إن " ؛ أو البندتا على الفتح بعد "لا " من الناحية التركيبية يشير إلى حقيقة واحدة ؛
وهي كونه الجزء الأول في جملته فهو - إذن - من المرفوعات وما اعتراه النصب أو الفتح إلا ل التركيب أو لطول الكلام .
والنادى المبني على الضم ، والنصوب من المنصوبات،وما اختلف
الرفع والنصب إلا خصوصاً لنظرية الطول ، فحيث لا طول يوجد الضم ،
وحيث يوجد الطول يوجد النصب .

أي أن العمق النحوي للحالة الإعرابية مع البندأ ( وحده فقط
او بعد إن ، أو لا ) هو الرفع ، أما العمق النحوي للحالة الإعرابية مع
النادى ( المفرد المضاف ، الشبيه به ) هو النصب .

وفي هذا شيء من منطق اللغة ، ونفس من روحها ، فمرة باتجاه
التأويل نحو الرفع ، فيكون النصب اللفظي محله الرفع ، وأخرى يتجه
 نحو النصب ، فيكون الرفع اللفظي محله النصب .

فالفنص مع البندأ له اعتباران : اعتبار اللفظ أو السطح وهو
النصب ، واعتبار المحلول أو العمق وهو الرفع .

والعكس تماماً مع النادى ؛ فالرفع فيه اعتبار لفظي سطحي ، أما
النصب فاعتبار محلى عميق .

وهذه الارتدادية في الاعتبار التي هي انعكاساً لموازاتي التراكيب
تنتهى بروح التراكيب ، تجد لها واقعاً من اللغة والاستعمال أرأيت
قولهم :

يا زيد الطويل
بنصب الطويل ؛ لأنه صفة للنصوب ، فإن رفعه ؛ فلا له صفة لمرفع(1).

وكلما تقول :

يا تيميم أجمعين ؛ يا تيميم أجمعون
فانتصب إن اعتبار المحلول ، وترفع إن اعتبار اللفظ » والمعنى في الرفع
والنصب واحد«(2).

ورفع عنصر التركيب لأنه كلمة واحدة ؛ أو ككلمة الواحدة ( الفعل
والفاعل ، البندأ والخبر ، يا + مفرد ) ونصبه لطول الكلام أو لصيورته.

(1) الكتب ج1/183
(2) الكتب ج2/184
عنصرا في مركب (إن + اسم ، لا + اسم ، يا + اسم أو شبيه به)
أمر مره المعنى ووضوح المراد.
ولذا يستثنى من الابتعاب بالنصب مراعاة لحلف النماذج المفرد المنوي
على الضم ، وصف «أى» وغيره من الأسماء المهمة في قولك:
يا أيها الرجل ، يا أيها الرجالان ، يا أيها المرأةن
فأيه هنا ؟ كقولك: «يا هذا» والأمر وصف له ، كما يكون وصفًا لهذا
وإذا صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول:
يا أيها ، ولا يا أيها
وتسكت ؛ لأنهم مبرع بلزم التفسير ، غصار هو والرجل بمثلة اسم
وأحد كأنك قلت : يا رجل (أ)
فالعنصر يرفع إن صلاح وحده أن يعبر عن معنى ما ؛ وقد يتدلؤ
عنصران ليعبران مما عن معنى واحد ؛ لأن واحداً منهما غامض ومهم
فيحتاج إلى غيره ؛
ولا ينبغي أن يقال إن الاسم بما بعده قد طال فكان ينبغي نفسه
إجمالاً لنظرية الالتماد أو الطول ؛ لأن النصب نتيجة لطول العنصر أو
الكلام شريطه الأساسي صلاحية العنصر وحده للتعبير عن معنى
و «أى» هنا أو «هذا» بدون وصفهما غامضان ؛ فيما في حاجة إلى
الوصف حاجة الكلمة إلى حرف من حروفها ، وكان الأمر في النهاية مره
الكيف) لا «الكم» فأي وصفها ؛ وهذا وصفها كلمتان (كما
وعداً ؛ لكنهما كلمة واحدة «كيفا» ونوعًا ؛ ومن هنا رفعاً وكأنك قلت
يا رجل.
وكان هذا نوع من النمادج المركب الذي يؤخذ الأسمان فيه على
أنهما اسم واحد.
وهذه الصفات التي تكون والبهمة بمثلة اسم واحد ، إذا وصفت
(1) الكتب 188/189
بمضاف، أو عطف على شيء منها كان رفعاً، وطرد الرفع في صفات هذه الهيأة، كطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء أو تبنى على ابتداء (1)

ومرة أخرى تكون العبرة للكيف دون الكيم، فالرفع هو الوجه حتى لو طال التركيب مع هذه المبهمات وصفاتها بنعوت أو معطوفات كان تقول:

يا أيها الرجل، يا أيها الرجل الكريم، يا أيها الرجل المصري.
وأشبه ذاكرة الفيزي إلى أن "مسبيبية" كان يفكر تفكير ذوى النظريات. لأنه يعتبر: أي وصفته، وهذا وصفته ككلمة الواحدة في وجوب رفعهما (أي وصفته) في المبهمة، والجملة الفعلية، والجملة الأسمية، وهذه الطريقة في تعميم الفكرة من سمات "النظير".

وهكذا يربط الرفع بالعنصر المتفرد، أو المنزل منزلته، والنصب بالعنصر الذي طال وامتد كما سبق شرحه.

وصيرورة الكلمتين ككلمة الواحدة، نجدها أيضاً في باب الابداء عن أمثلة وصف المنادي المفرد بابن المضاد إلى علم، ففي هذه الأمثلة نجد الموجود والصفة منصوبين.

والتابعة هنا على العكس من المبهمة في وصف الأسماء الهيأة، فهناك تتابع الصفة الموجود، أما هنا فيتبع الموجود الصفة، فانت تقول:

يا زيد بن عمرو.
وترالراجع، وهو من بني الجراح.

يا حكم بن المنذر بن الجارود.
سرادق المجد عليك مدود.

وقال الفجأت:

يا عمر بن عمر لا منتظر (2)

(1) الكتب ج/3 196/204
(2) الكتب ج/3 196/203
وتطوير كانت متابعة من مبتدئات المخصصة للاصرف (اسم
مهم-صفة) أو من مبتدئات المخصصة للصفة (منادي مفرد -
صفة مضافية إلى علم) فلا تعارض ولا تنافر بين ضرورة الرفع في
الأول، والبناء على المفتاح في الثاني ؛ لأن الرفع في الأول إنما تم
لأن المخصصة وصفة تكاملًا، فتكون كلمة واحدة فلم يبطولوا، أما البناء على
الفتح في الثاني فقد تم ؛ لأن المخصصة وصفته تم قدمًا بالوصف أولاً،
وبالإضافة ثانياً، فالنظرية إنـ— منشقة مضمينة.

يصف «سيبوه» مدى القوى في تركيب الاسم مع آخر حتى
يصبح معه كأنه حرف من حروفه : «إنا حملهم على هذا أنهم أنزلوا
الرفعة التي في قولك : زيد بمنزلة الرفع في راء «ارميء»، والجرة
بمنزلة الكسرة، والنصب كفتحة الراة، وجعلوه تابعًا لابن، الا
تراهم يقولون :

هذا زيد بن عبد الله

• فتركوا التنوين هنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لكثر في
كلاهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعًا لابن »((1)).

فالاسم الذي يشبه به المخصصة والصفة هنا هو «ارميء، وابن»

حيث يضم الحرف قبل الأخير، أو يفتح، أو يكسر تبعاً لرفع الحرف
الأخير أو نصبه أو جرها فأنه تقول في الرفع :

ارميء وابن

بضم الراة والونون، كما تضم الهمزة واليم، وفي النصب :

امرها وابنها

بفتح الراة والونون، كما تنصب الهمزة واليم، وفي الجر :

امرها وابنها

بكسر الراة والونون، كما تجر الهمزة واليم

وتشبه هذه المتابعة متابعة دال «محمد» لحركة «ابن» في قولك:

(1) الكتب 2/2 2004
هذا محمد بن علي كاهن محمد بن علي سلمت على محمد ابن علي
فكان محمد تساوي الراء في اسمه، وبنين تساوي الهزة، ولذلك إذا نودي محمد بن علي نصب الاسم، فتقول: يا محمد بن عبد الله
بنصب الاسمين، بإتباع محمد المفرد لابن المضاف،
وهما يكون الاسم فيه منزلا اسم واحد في النداء قوله:
يا زيد زيد عمرو
بنصب الاسمين، وقول جرير:
يا تيم تيم عيد لا أبا لكم لا بل تينكم في سواة عمر (1)
وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا،
فلم كرروا الاسم توكيدا تكرروا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا (2)
وفكان الأول: يا تيم عيد بنصب تيم لأنه مضاف، ثم كرروا تهما
تاكيدا للأول، أما كيف اعتبار الاسم كالاسم الواحد، فهو ما يذهب
إليه الخليل من أن قولهم:
يا طلحة أقبل
يشبه:
يا تيم تيم عنندي
من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا باليهاء لكان آخر الاسم مفتوحة.
فلم ألحقوا اليهاء تكرروا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا
اليهاء، وقال النابغة:
كليني لهم يا أمينة ناصب ولبل أثابه بطيء الكواكب
فقد أظلم اليهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادي على حاله قبل اليهاء،
والقياس بناوهما على الضم بعد احاق اليهاء، فنصح تيم صار اسم واحد

(1) الكتاب ج2/2005
(2) الكتاب ج2/2006
وكان الثاني بمنزلة الهاء، في طلحة، تحذف مرة، ويجاء بها أخرى؛ والرفع في طلحة ويا تيم نيم هو القياس؟
مرة أخرى ينزل الخليل الاسم الحرك منزلة تاء التسائيث، مما فيه؟ فالعلاقة بين الاسمين الذين صارا كلاهما الواحد تشبه علاقة الاسم بحرف من خروجه، وهذا يدل على شدة التداخل والاتصال.
وقد ينتهي المنادي بفتحة بدلاً من انتهاء باء التكلم، فأن إذا أضيفت المنادي إلى نفسك لا تثبت ياء الإضافة مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنها بدل التنوين، خذف وترك آخر الاسم جراً لفصل بين الإضافة وغيرها، قال تعالى:

"يا عبد الله، لما النبي!" (7)

وبعض العرب يضمنون بعد حذف الباء فيقولون يا بارب، وبعضهم يقولون الباء فيقولون يا باري، وكان أبو عمرو: يا عبادي فانتون، وقد يبدلون مكان الباء ألفا لأنها أخفف، وذلك قوله:

يا اقرأ تجاوز عننا،
فإذا وقفت قلت: يا براء، وحدث يوئس، أن بعض العرب يقول:
يا أم لا تفعل
بفتح الباء؟!

والفتح أيضا نجده نهاية للمنادي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ويا المتكلم إذا أن تثبت هنا، وإما أن تحذف، ويفتح المضاف إليها، فذك يقال:

(1) الكتاب ج/2، 16/7/1، 208، 20
(2) الزمر 16
(3) الكتاب ج/2، 16/1, 206
(4) الكتاب ج/2، 16/12، 213
يا بن أمي أو يا بن أمي
يا بن عمي أو يا بن عم
جعلوا ذلك بمنزلة الاسم الواحد، وهذا الآخر — أكثر في كلامهم من الأول (1)

كذلك نجد الفتح في نداء الأسماء المختومة ببئاء التأنيث، سواء كانت اسمًا خاصًا، أو اسمًا عامًا مكونًا من ثلاثة أحرف أو أكثر، فيقال في جارية: يا جاري، وبجذع البتاء وفتح الثاء، وفي سلمة يا سلم بفتح اليم وحذف البتاء، وفي شأة ياشا، وفي ثة ياث، وأكثر في كلام العرب الاستغناء عن الهاء— كما قال سبويه—، وبعضهم يثبت الهاء بفتح خاتم: ياسبة بفتح الهاء وقد ذكر «سبويه» لهذا أمثلة أخرى كثيرة (2).

وهكذا يكون فتح المنادى سمة غالبًا في هذا الباب، وهي في كثير من الأمثلة ترد إلى تركيب اسمين، وجعلهما معًا كالاسم الواحد.

أنتقل الآن إلى حديث موجود عن لا النافية للجنس كم ظاهره سبويه مباشرة بعد حديثه عن باب النداء، ما يؤذن بوجود شيء بين البابين.

مشابهات:

كان «سبويه» مدركًا للشبه بين البابين، فبعد أن ساق وجوها من التغييرات الموجودة في بابي النداء، يقول: «فالنافي في موضع تخفيف، كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النسداء (3).

ومما ساقه «سبويه» للتدليل على المساواة بين البابين أن التنوين يحذف من قوله:

(1) الكتاب ج/241/1414
(2) الكتاب ج/241/245
(3) الكتاب ج/228/78
لا أباك  
كما بحذفونه من:
لا أباك
لأنهم لو لم يجيروا باللام لكان ساقطاً، غلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام؟ إذ كان المعنى وحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثانى به في البناء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك:
يا تتم تيم عددي
وبذننزلة الهاء إذا لحقت "طلحة" في البناء، ولم يغيروا آخر "طلحة" عما كان عليه قبل أن تلحق، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة، لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فالتلفي في موضوع تخفيف، كما أن البناء في موضوع تخفيف، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في البناء (1).
ويفرق "سيبوية" بين اللام وغيرها من حروف الجرح، فقول ملحة ما خي باب لا بما في باب البناء، ومفرق بين اللام وiphery: "وإنما صارت الأسماء حين ولدت لله بمنزلة المضاف، لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً، كما أتاك حين قلت:
يا تتم تيم عددي
فإنما ألحقت الاسم أسا كان مضافاً، ولم يغير الثاني المعنى، كما أن اللام لم تغير معنى: لا أباك، وإذا قلت:
لا أ.CODE_BA
قلتني "غي" من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى، الذي كان قبل أن تلحق (2).
ويقول عما سماهم النحويون من بعده بالشبه بالضف: "هذا

(1) الكتب ج/ 278، 282
(2) الكتب ج/ 284
باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قبل أن التنوين
لم يص من متنبي الاسم، فصار كأنه حرف تبيل آخر الاسم، وإنما يحذف
في النفي والنداء متنبي الاسم وهو قوله:
لا خيرا منه لك، لا حسنا وجهه لك، لا ضاربا زيدا لك
لأن ما بعد حسن وضارب وخير، صار من تمام الاسم، فتبت عندهم
أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى متنبي الاسم، لأن الحذف في النفي في
أواخر الأسماء، و]> لمثل ذلك قوله:
لا عشرين درهما لله (1)

وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره، نحو: و/or مضروب و/or
ضارب، فنونت كما نونت في النداء كل شيء صار متنبي الاسم فيه
ما بعده، وليس منه، فنون في هذا ما نونته في النداء، مما ذكرت لك
لا النكرة، فإن النكرة في هذا الباب بمثلة المعرفة في النداء، ولاتعمل
لا، إلا في النكرة تجعل مهما بمنزلة خمسة عشر (2).

فما بعد خير، وحسن، وضارب متعلق به، يتم به المعني، والمعنى
يحتتم وجود المتعلق وما تعلق به، مما فالتنوين في الاسم المئوي
أصبح كحرف هجائي يدخل في نفسية كلمة من الكلمات، اسم لا
من هذه الناحية يشبه المنادي فيما لوقت:
يا حسنا وجهه أقبل
فالنون هنا متن من هناك، والعكس بالعكس، إلا أن البنية هنا نكرة
والبني متك معرفة.

ثم يرى "سيبوه" أن التنوين يحمل معنى مخالفا للمعني البناء،
يفة تقلا عن "الخليل"، كذلك:
لا آمرا بالعرف لك
إذا جعلت بالمعنى من تمام الاسم، وجعلته متصلا به كأنه قلت:

(1) الكتب ج8/287
(2) الكتب ج8/288
لا آمر معرفوه لك
وإن قلت:
لا آمر بمعروف لك
فكان ذلك بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلها، وإن شئت قلت:
لا آمرا يوم الجمعة
إذا فنيت الآمنين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمنين، فإذا قلت:
لا آمر يوم الجمعة
فانت تنفي الآمنين كلهم ثم أعلمت في أي حين (1)
فقال العلم بالجزء غي: لا آمرًا بالمعروف يعادل تعلقة بالنسب إن المعني: لا آمرا معروفًا، وهذه موازاة في التركيب تابلتنا كثيرا من قبل، والفرق بين الاسم مثنا ويبينه ممثلا أن النفي في الثاني عام شامل، والنفي في الأول لا يتعم
وهكذا لا ينفي سبوعيأن يذكر وجوء الشبه بين تركيب لا النافية للجنس، وتركيب النداء.
والحق أن الصورة في ذهنها كانت شاملة، وحوت ألوان تركيبية كثيرة أشارت إليها من قبل، وأشار إليها سبوعية أيضا خلال حديثه عن لا النافية للجنس فلا لا تعمل إلا في ذكرها كما أن رب لا تعمل إلا في ذكرها، وكم أن كم لا تعمل في الخبر والاستئفاه إلا في النكرة (2)
كما يقول: وأعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب
حسن لك أن تعمل فيه لا (3) وسألت الخليل عن قول العرب:
ولا سيما زيد
خزيم أنه مثل قولك: ولا مثلا زيد
و ما؟ وهو ففي هذا الموضوع بمنزلة مثل فل فعمل نفسه
لا، كما تعمل ربك في مثل، وذلك قولك:
رب مضـل زيد

وقال أبو محجن القتفي:

يا رب مثلك في النساء غريزة. بيضاء قد متعبت بطلاق فسبيوه يجمع بين كم ، ورب ، ولا ، وإن ، وخمسة عشر والنداء.

في تناول واحد ، وتصور واحد ، والشبه بين ء » لا » و ء » رب » في دخولهما على نكرة ، يتضح في عطفك على ما جاء بعدهما ، فإذا عطف على اسم » لا » اسم هو معرفة ، فإنه لا يعطف على اللفظ ، وإنما يعطف على المحل أو الموضع ، فمن ذلك تقول:

لا غلام لك ولا العباس
فإذ قلت : أحمله على » لا » ؟ فإنه ينبغي لك أن تقول:
رب غلام الله والعباس

لكن هذا لا يجوز ؛ ولا بد أن تعمل المعرفة على الموضع ؛ لأنه لا يجوز
لا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرب (أ).

لا + اسم + خبر = مبتدأ + خبر:
لأذهب الآن إلى بعض مما قاله « سييويه » عن نحو لا النافية
للجنس في ضوء ما سبق ، واضحا في الإعتبار الموازاة التركيبية بين تركيبها وتركيب جملة المبتدأ والخبر ، لاتباث النسبة بين كلمات التركيبين.
يشير » سييويه » إلى فكرة تركيب لا مع اسمها بقوله : » لا تعمل فيهما بعدما فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب » إن » لما بعدها ، وترك التنوين لا تعمل فيه لأزم ؛ لأنها جعلت وما عملت غيبة بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر »(١).

وهذا التركيب مسألة أفضظة فقط يشبه التركيب في » يا ابن أم »
فهي مثلها في اللفظ ؛ وفي أن الأول عامل في الآخر »(٢).
وكأن الفتحة في هذه التراكيب واضحة:

إن محمدًا لا رجل، يا بن أم، خمسة عشر
ولا وما عملت فيه في موضوع ابتعداء، كما أنت إذا قلت:
هل من رجل
فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك:
ما من رجل (1)

التراكيب:

لا رجل هنا، هل من رجل هنا؟، ما من رجل هنا
فيما ما اسمه بالمثبتة المركب، لأن البنتاء هنا عبارة عن:
لا + اسم، من + اسم
والدليل على أن: لا رجل في موضوع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضوع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز:
لا رجل أفضل منك
وأخبرنا «يونس» أن من العرب من يقول:
ما من رجل أفضل دنك، هل من رجل خير منك
كانة قال:
ما رجل أفضل منك؟، هل رجل خير منك (2)

ومن الواضح أن «سيبوه» يعادل بين البنتاء المركب، والمبتدأ
البسيط، لأنه يحول لا + اسم، من + الاسم إلى مبتدأ مرفوع
وهذا دليل الموازاة بين التراكيب، مما بدأ منصوبا بعد لا، ومجرورا
بعد من يوارى المرفوع، وهذا هو عصب هذا البحث المؤسس على فكرة
القراءة بين التراكيب عن طريق النسبة والروح لا عن طريق الشكل
والظاهرة.

لوائح التراكيب:

ويستلزم تركيب لا مع الاسم، أو من مع الاسم، أو خمسة مع

(1) الكتب ج2/275
(2) الكتب ج2/276
عشر "أنك لا تفصل بين لا والمنفي، كما لا تفصل بين من وما تعمل فيه، فلا يجوز لك أن تقول:
لا فيها رجل كا أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه:
هل من فيها رجل
ومع ذلك أنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فوجب أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنها شبيهة بها" (1).
كذاك يستلزم تركب "لا" مع الاسم أن يتصل بها مباشرة،
ولذلك لا تركب مع المطول على اسمها، فإذا قلت:
لا غلام و건ية فيها تنصب كلمة "جارية"؟ لأن "لا" إذا تجعل وما تعمل فيه اسمًا واحدا، إذا كانت إلى جنب الاسم 100 قال الشاعر:
 فلا أب وبنا مثل مروان وباني إذا هو بالملجود ارتدى وتازرا (2)
فقد عطف "ابن" بالتنوين على اسم لا 2، لأن المطول لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد؛ لأنهما مع حرف المطول ثلاثة أشياء،
والثالثة لا تجعل اسمًا واحدًا وواحدًا.
ويشبيه بهذا أن جملة "لا" قد تمتد بوصف واحد، فيجوز في الوصف البالك على الفتح، والنصب مع التنوين، وقد تمتد بأكثر من وصفين، فلا يجوز في الوصف الثاني إلا النصب مع التنوين، وهكذا الحالة فيما لو كرر الاسم فصار وصفًا تقول:
لا غلام طريف لك
لا غلام طريف عاقلا لك
لا ماء ماء باردا عندك
"فلم الذين نونوا، فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد،
(1) الكتب 2/276
(2) الكتب 2/282
وجعلوا شفقة المنصوب في هذا الموضع بمثلته في غير النفي وأما الذين لم ينونوا فألهم جعلوا الموصوف والوصف بمثلة اسم واحد ١٠٠ فإذا عدت الوصف فانأنت في الأول بالخير ولا تكون الثاني إلا منونا من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمثلة اسم واحد ١٠٠ وإن كرت الإسم فصار وصفا فأتي فيه بالخير ١٠٠ ولا يكون "باردا" إلا منونا!
لأنه وصف ثان (١٠٠) ١٠

كذا يجب التنوين إذا فصل بين الموصوف والصفة في نحو:
لا رجل اليوم ظريفا لا رجل فيها عافلا ١٠٠
من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الإسم والصفة بمثلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بينه عشر وخمسة في خمسة عشر (١٠٠)
ومن الواضح أن وصف اسم لاضاف لا يكون إلا منونا لأنه غير مركب مع "لا" تركيب خمسة عشر تقول:
لا ماء سماء الله باردا (١٠٠)
فاسم لا المضاف لم يسقط منه التنوين لتركيبه معها بل لإضافته فهي يجب في وصفه التنوين.
وإلى الوجهين السابقين: المتتابعة في البينة كلما امكن التركيب والمتابعة بالنصب جوازا أو وجبها، تجوز المتتابعة بالرفع حسنا على موضوع لا واسمها ومن ذلك قول ذي الظرفة:
بها العين والآرام لا عد عندها ولا كرع إلا المغارات والربل بعنون كرعم ورفعه.
وقال رجل من بني مذحج:
هذا لمكرم الصغر بعينه لا لم لي إن كان ذلك ولا أب (١٠٠)

---
(١) الكتب ج ٢٨٦/٢٩١
(٢) الكتب ج ٢٩٠/٣٩٠
(٣) الكتب ج ٢٩١/٣٩١
(٤) الكتب ج ٢٩١/٣٩١
رفع «أب» ومن ذلك أيضاً قول العرب:
لا مال له قليل ولا كثير
رفعوا على الموضوع (1)
والإتباع على الموضوع يعكس فكرة تركب «لا» مع اسمهـا
وخبرية مع اسم الواحد ومن هنا يقول «الخيل» رحمه الله
مشيراً إلى ما اسميته الموازاة في التراثيـ:
«يدلَّ على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك:
لا رجل أفضله منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك، و مثل ذلك: 
حسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبك قول السوء» (2)
وأيما ما كان الوجه الذي تأتي عليه المتبطة، فالآخر مرهد إلى المعنى
واستقامة الكلام فالوصف في قول «جريء»:
يا صاحبها دنا الرواح فسيرا لا كالعشيـة زائرا ومؤورا
لا يكون إلا نصباً، من قبل أن العشيـة ليست بالزائر، وإنما أراد: لا
أرى كالعشيـة زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً» (3)
فالعشيـة لا توصف بكونها زائرة، ولذلك نصب الوصف بإضمار
فعل، والجملة كلاها فعلية على هذا التقدير.
وحين ينثـذ تركب لا مع اسمها، لا تعمل وأحياناً يجب تكرارها،
يحدث هذا — مثلاً — إذا فصلت بين «لا» والاسم بحشو كما في قوله
تعسالي:
«لا فيها غول ولا هم عنها ينزلون» (4)
فلنا هنا يجب تكرارها، وهي هنا عاملة عمل «ليس» مثلها مشـل
«لا» في قوله تعالى:

---
(1) الكتاب ج3/292
(2) الكتاب ج3/293
(3) الكتاب ج3/294
(4) الصانون 7
(5) الكتاب ج3/299
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون (1)
ومن الطريقة أن النحويين افترضوا للا لنافية تركيا عميقا، ذهبوا
فيه إلى أن تركيب «لا» يعتبر في الحقيقة كأنه إجابة عن سؤال غلا العاملة
عمل «إن» إجابة عن سؤال :
هل من عيده ؟
بقولك : لا رجل هنا.
والعاملة عمل ليس إجابة عن سؤال :
أغلام عندك أم جارية
بقولك :
لا غلام عند هؤ و لا جارية
أو سؤال :
أغلام عندك رجل أم امرأة ؟ بقولك :
لا عندي رجل ولا امرأة .
ولا يجوز لك إلا أن تعبد لا الثانية من قبل أن جواب لقوله :
أغلام عندك أم جارية ؟
إذا أدعو أن أحدهما عندنا ، ولا يحسن إلا أن تعبد لا، كما أنه لا يحسن
إذا أردت المعنى الذي تكون فيه «أم» إلا أن تذكرها مع اسم بعدها .
وإذا قال :
لا غلام
فإنما هي جواب لقوله :
هل من غلام ؟
وعملت «لا فيما بعدها»، وإن كان في موضع ابتداء، كما عملت من في الكلام ، وإن كان في موضع ابتداء » (2)
والموازاة التركيبية بين السؤال المفترض وجوابه واضحة، فكما
يجب إعادة ذكر الاسم بعد : «أم» في السؤال ، يجب كذلك إعادة «لا»

(1) يونس ٦٢
(2) الكتاب ج ٢٩٥/٢٩٥٧٦
بعد اسم بعدها، وكما أن يسمي اسمه، فالأسم بعدها في السؤال مركبان مع
في موضوع ابتداء، فإن لا، والاسم بعدها في موضوع ابتداء كذلك.
والفرق الأساسي بين نوعي لا أن العاملة عمل ليس لا تركب
مع اسمها، أما العاملة عمل إن فتركب مع اسمها، ولم تجعل لا
التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد، لئلا يكون الرافع كالناصب (1).
وكان مسألة اعتراض تركب لا مع اسمها سمة تركيبية تفرق بينها
في تركيب، وبينها في تركيب آخر، ويلاحظ هذا التركيب أيضاً في
أمثلة أخرى غير ما نحن بصدده.
يقول سبيسيين:
«واعلم أن لا قد تكون في بعض الوضع بمنزلة اسم واحد
هي المضاف إليه ليس معه شيء»، وذلك نحو قولك:
أخذته بلا ذنب، أخذته بلا شيء، غضبت من لا شيء، ذهبت
بلا عتاد،
والمعنى:
أخذته بغير ذنب، بغير شيء، من غير شيء، بغير عتاد
وتقول للرجل:
أجئتنا بغير شيء
أي: رائقاً (2)
خلا بمعنى غير، ومعنى المثال الأخير:
أجئتنا خالياً من شيء ملك
وهذا معنى قوله: رائقاً لأن الرائق الخالى.
وتقول إذ قللت الشيء، أو صغرت أمره:
ما كان إلا كلا شيء
إنك ولا شيئًا سواء
ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل:

(1) الكتاب ج2/100
(2) الكتاب ج2/200
(3) الكتاب ج2/200
عَنْ نَبِيّّ رَبِّيْنِيّ، عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ، قَالَ: ﴿وَلَوْ نَشَأْتُ أَنْ أَتَقَلَّبَ، وَلَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَنْ أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).

وَمِنْ الْعِلْمِ الْحَقِّيِّ الْمَعْلُومِ، أَنَّ الْكِتَابَ الْأَصِيلَ الْمُفَاعِلَ، ﴿وَلَوْ أَنَّيْ أَتَقَلَّبَ، إِنِّي لَيْسَ لِيَنَارُ، إِلَّا أَتَقَلَّبَ﴾ (الشعراء: 22).
التكيرر في المعنى ؛ لأنه حين قال : « وووتك فاجع » دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته .

و وما يجوز خي الصفات يكون في الأخبار ، فتقول :

زيد لا فارس ولا شجاع

حيث يعتبر « لا فارس » خبرا مركبا ، « ولا شجاع » خبرا مطوفا عليه ، والمطلب هنا في حكم الوجود ؛ لأن مثل هذه الجملة تستدعي إجابة عن سؤال :

أريد فارس أم شجاع

وهكذا ، يتوصل النحاة العرب إلى طريقة مبتكرة لتصحيح الأمثلة ، والتصحيح هنا ينبع من داخل التراكيب وروحها وذاتيتها ؛ ويصدر عن منطقة خاصة بها ، لا عن أي منطق آخر قاعدية أو غيره . وهذا المنطق يفترض للتراكيب عمقا يتحكم فيها .

وينتهي بهذا الحديث عن لا التفاقة للجنس ؛ كما عرضا سبيوسة .

ومن الواضح أن عصب نحو هذا الأداء نائم على فكرة تركيبها مع اسمها ، وتشكيلهما معا وحيدة كلامية واحدة ؛ فهي بهذا تشبه « إن » . وهذا هو المبرر المنهجي الذي جعل سبيوسة يتحدث عنها في سياق حديثه عن كم وأخواتها ، وإن وأخواتها ؛ والذاء ، فإن كل هذه التراكيب نلاحظ فكرة التداخل بين العناصر ؛ وما يستلزم هذا من بناء على الفتح ، أو نصب مع التوين عند تعذر البناء .

ولم يشك أحد من النحويين في أن جملة لا ، وجملة إن اسمية توازي جملة البشدا والخبر . وكانت هذه الموازاة مجمعا عليها .

أما جملة كان وكاد فقد سبب جانب الفعلية في هذين البالبين كثيرا من الجدل حول الاختلاف التركيبي لهما ، وهو ما فرغنا منه في حينه وانتهت هناك إلى أنتشكيل التركيبي وإن جعل هذه الجمل تنتمي إلى الجملة الفعلية ؛ فإن النسبة الثابتة بين ركنيها الأساسيين هي نسبة
ما بين البندأ والخبر، وهذا ما أسميه ثبات النسبة مع تغيير الحسالة
الإعرابية، وهو نوع من التوازي والتنقل بين التراكيب.

إلا أن «الرضى» بشرجه حقيقة العلاقة بين العناصر المفردة
لكلمتى كان وكاد، انتهى بها على أنها ففي الحقيقة جمل فعلية وهو
الأمر الذي قام به مع ظن وأخواتها، وقد سبق حديث عنها من قبل.

**

وهنا ينتهي ما جاد به الفلم وسمح به الجهد، وفتح الله به من
حديث عن الإعراب والتركيب في ضوء من تعرف على روح تراكيب
العربية وتراعيها الداخلية. وله الأمر الذي رآه كاتب هذه مسطور
ضرورة متزجحة في سبيل العرض الأخير افترضنا الفكرة النحوية
فإن النحويين العرب، لا سيما المبكرين منهم، لم ينفوا قط عند وصف
الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة، بل ضموا إلى هذا استباناها لأسرارها،
وغوصًا وراء أعمقها.

وأتت فكرة الموازاة والمتقالة بين التراكيب سائدة متشرة في
تحليلاتها، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربي «النسبة» بين
المتباعدات «الشكلية».

وهم في ردصهم الأمين للسمات الشكلية، وتقريبيهم للمتباعدات
استندنا إلى روح التراكيب، ونسبة ما بينها، أبرزوا شخصية اللغة
وذاتهها، التي لا تتغير، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة
وتراعيها، مع تحور الأشكال وتشوه الظواهر.

**

وهنا آمل أن يعيد بعض المعاصرين من المختصين بالدراسات اللغوية
العربية النظر في موقفهم من التراكيب النحوية، فقد رموه كثيرا بالشكلية،
والتدبر بفكرة العالد واتهم أخرى، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة.
عن قراءاتهم النحو العربي في كتب النحو التعليمية، وتقصيرهم في الرجوع إلى مصادره الأولى.

وأي الله أسأل أن يهدينا سواء السر وراء، ومن يهد الله فهو المهدي.

محمود شرف الدين

إسلام أباد
باكستان
مايو 1984
ثبت المراجع

أولاً: القرآن الكريم
ثانياً: المصادر النحوية

1- ابن جني، أبو النجاح عثمان بن جني
القاهرة 1955

2- ابن الشجري، هبة الله بن علي الحصي
الأمالي الشجرية

3- ابن تيمى، محمد بن أبي بكر عبد الله بن تيماء الجوزية
السواد المشرق

4- ابن مالك، أبو عبد الله جمал الدين محمد بن عبد الله
تسهيل الفوائد وتكييل المقصد

5- ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف
مقنى اللبيب من كتب الأعاريب

6- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي
شرح المفصل

7- الرضي، محمد بن الحسن
شرح الكافية

8- الزبيد، أبو بكر محمد بن الحسن
الواضح في علم العربية

9- الزجاج، أبو سحاق إبراهيم بن السرى بن سهل
إعراب القرآن

10- سبئيوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن ثائر
الكتاب

11- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
هعم المواقع

12- المكري، أبو البقاء عبد الله بن الحصين
التبين في إعراب القرآن

13- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد
معاني القرآن

14- القليس، أبو محمد مكى بن أبي طالب
الكشف عن وجوه القراءات السبع

622-329 هـ

542 هـ

1973

911-691 هـ

918-698 هـ

1974

1967-818 هـ

1972-819 هـ

1976-820 هـ

1979-821 هـ
المراجع النحوية

1 - أحمد زكي صنوت
الكابل

2 - بني السيد
في علم النحو

3 - عباس حسن
النحو النواق

4 - محمود شرف الدين
جلبة الفاعل بين الكم والكيف
التفاعلات
<table>
<thead>
<tr>
<th>الكلمة الصحيحة</th>
<th>الصفحة السطر</th>
<th>الكلمة الصحيحة الصفحة السطر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إذا</td>
<td>6</td>
<td>الكارة</td>
</tr>
<tr>
<td>وقال</td>
<td>16</td>
<td>ذكر</td>
</tr>
<tr>
<td>تفتات</td>
<td>19</td>
<td>أين</td>
</tr>
<tr>
<td>رابط</td>
<td>15</td>
<td>تدنا</td>
</tr>
<tr>
<td>الخيار</td>
<td>4</td>
<td>ذكره</td>
</tr>
<tr>
<td>لتقويه</td>
<td>14</td>
<td>على</td>
</tr>
<tr>
<td>كاسي</td>
<td>14</td>
<td>من</td>
</tr>
<tr>
<td>النحويون</td>
<td>19</td>
<td>في</td>
</tr>
<tr>
<td>يشبه</td>
<td>9</td>
<td>مضى</td>
</tr>
<tr>
<td>منتها</td>
<td>1</td>
<td>بوضعا</td>
</tr>
<tr>
<td>درستويه</td>
<td>14</td>
<td>بهذا</td>
</tr>
<tr>
<td>تضرر</td>
<td>11</td>
<td>مختصا</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>13</td>
<td>قد</td>
</tr>
<tr>
<td>جرى</td>
<td>24</td>
<td>مضارعا</td>
</tr>
<tr>
<td>عند</td>
<td>32</td>
<td>معدم</td>
</tr>
<tr>
<td>النحويون</td>
<td>24</td>
<td>الآلات</td>
</tr>
<tr>
<td>جدا</td>
<td>15</td>
<td>متما</td>
</tr>
<tr>
<td>حرف</td>
<td>21</td>
<td>وبعدا</td>
</tr>
<tr>
<td>و</td>
<td>19</td>
<td>وكان</td>
</tr>
<tr>
<td>فعلا</td>
<td>19</td>
<td>وبقول</td>
</tr>
<tr>
<td>اضطر</td>
<td>18</td>
<td>عناصر</td>
</tr>
<tr>
<td>و</td>
<td>13</td>
<td>منهما</td>
</tr>
<tr>
<td>مناسبة</td>
<td>16</td>
<td>مضرة</td>
</tr>
<tr>
<td>الثلاثة</td>
<td>17</td>
<td>تعتلون</td>
</tr>
<tr>
<td>بيدة</td>
<td>13</td>
<td>صيبة</td>
</tr>
<tr>
<td>أعمال</td>
<td>18</td>
<td>متعيس</td>
</tr>
<tr>
<td>المحتوى</td>
<td>الصفحة</td>
<td>السطر</td>
</tr>
<tr>
<td>------------------</td>
<td>---------</td>
<td>--------</td>
</tr>
<tr>
<td>التالي</td>
<td>7</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>والحرب</td>
<td>444</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>موضعين</td>
<td>688</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>خير</td>
<td>77</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>النحويون</td>
<td>471</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>الخير</td>
<td>472</td>
<td>27</td>
</tr>
<tr>
<td>النقياس</td>
<td>474</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>مرجع</td>
<td>492</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>الخبر</td>
<td>424</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>
للمؤلف

اولًا: كتب

1 - نقد ابن طبطبا بين الشكلية والفنية
2 - المركب الإسبي
3 - جملة الفاعل بين الكم والكيف
4 - المفاعلات

ثانيا: بحوث ومقالات

1 - النحو من القرآن الكريم
2 - مبدأ تعدد الأنظمة في التركيب
3 - جملة الموقع النحوى الواحد عند "سبيبه"
4 - التصنيف اللغوي في التركيب
5 - كان بين أيدي النحويين
6 - دار العلوم
7 - حزينة تاج العروس
8 - جملة الدرايتس اللغوية
9 - كم الجملة العربية
10 - وابن مالك في البلدية
11 - في البحر المحيط
12 - اللسان العربي، الرياض
13 - تعدد اللغوي في النحو العربي
14 -تقديم النحوي بين السبع والقياس
15 - وظيفة الأداة في الجملة العربية

ثالثا: تحت الطب

(رسالة ماجستير)
(رسالة دكتوراة)
رقم الإداع ٨٤/٤٠٧٦٣
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي.
To: www.al-mostafa.com